عدد 201 — 26 رمضان 1447 (16 مارس 2026)

ISSN 2458–5785

المملكة المغربية

الجريدة الرسمية للبرلمان

نشرة مداولات مجلس المستشارين

السنة التشريعية 2025–2026 : دورة أكتوبر 2025

تدرج في النشرة محاضر مناقشات مجلس المستشارين برمتها عملا بأحكام الفصل 68 من الدستور

فهرست

دورة أكتوبر 2025

صفحة

• محضر الجلسة رقم 262 ليوم الثلاثاء 23 رجب 1447هـ (13 يناير 2026م) 17408

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

• محضر الجلسة رقم 263 ليوم الثلاثاء 23 رجب 1447هـ (13 يناير 2026م) 17442

صفحة

جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 59.24 يتعلق بالتعليم العالي والبحث العلمي (محال من مجلس النواب).

• محضر الجلسة رقم 264 ليوم الثلاثاء 30 رجب 1447هـ (20 يناير 2026م) 17465

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

• محضر الجلسة رقم 265 ليوم الأربعاء فاتح شعبان 1447هـ (20 يناير 2026م) 17496

جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 59.21 يتعلق بالتعليم المدرسي (محال من مجلس النواب).

• محضر الجلسة رقم 266 ليوم الإثنين 6 شعبان 1447هـ (26 يناير 2026م) 17531

جدول الأعمال: انتخاب عضو واحد بالمحكمة الدستورية.

محضر الجلسة رقم 262

التاريخ: الثلاثاء 23 رجب 1447هـ (13 يناير 2026م).

الرئاسة: المستشار السيد لحسن حداد، النائب الرابع لرئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: ساعتان وثمان وأربعون دقيقة، ابتداء من الساعة الثالثة والدقيقة العاشرة بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد لحسن حداد، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة السلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيدان الوزيران،

السيدات المستشارات المحترمات،

السادة والمستشارون المحترمون،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السيدات والسادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

وقبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات.

الكلمة للسيد الأمين، فليتفضل مشكورا.

المستشار السيد عبد الرحمان و افا، أمين المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدان الوزيران المحترمان،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

بالنسبة للأسئلة والأجوبة الكتابية التي توصل بها المجلس في الفترة الممتدة من 6 يناير 2026 إلى تاريخه فهي كالتالي:

- عدد الأسئلة الشفهية: 22 سؤالا شفهيا؛
- عدد الأسئلة الكتابية: 27 سؤالا كتابيا؛
- عدد الأجوبة الكتابية: 20 جوابا كتابيا.

وطبقا لمقتضيات المادة 168 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، توصلت الرئاسة بطلب لتناول الكلمة في نهاية جلسة الأسئلة الشفهية ليومه الثلاثاء 13 يناير 2026، تقدم بها المستشار خالد السطي، وقد أحيل على الحكومة داخل الأجل المحدد والتي عبرت عن تعذر تفاعلها مع الطلب في هذه الجلسة.

وفي الأخير، فإننا سنكون على موعد مباشرة بعد نهاية هذه الجلسة مع جلسة عامة تشريعية تخصص للدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 59.24 يتعلق بالتعليم العالي والبحث العلمي.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين.

نستهل جدول أعمال..

تفضل السي خالد ونجي عندك السي خليهن، تفضل السي خالد.

المستشار السيد خالد السطي (نقطة نظام):

شكرا السيد الرئيس.

فقط بخصوص الإحاطة، كنا نتمنى، السيد الرئيس، على الأقل أن يتم إخبار الرأي العام بموضوع الإحاطة والمتعلق بتوقف أجور مستخدمي المجلس الوطني للصحافة، لا يعقل هاذي 3 أشهر والناس بدون أجور، وكان على السيد الوزير يجي يشرح للرأي العام.

فقط هذا نتمناو على أن الإحاطات المقبلة على الأقل يتم الإشارة فيها للموضوع.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة لكم السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد خليهن الكرش (نقطة نظام):

شكرا السيد الرئيس.

أولا، السؤال اللي غنطرحو هو أنه مجموعة من الأسئلة الكتابية وفق المساطر القانونية والنظام الداخلي ما كتجاوبش مع الحكومة في الوقت المحدد، لأن بعض الأسئلة كنطرحوها اللي كتطلب استعجال، منها فك العزلة عن العالم القروي في هاذ الحالة ديال الظروف المناخية.

أيضا، السيد الرئيس، احنا دايما كنطرحو واحد نقطة نظام حول أننا من حقنا وفق الفصل 27 من الدستور، أولا، كمستشارين برلمانيين وكمواطنين مغاربة باش تبقاو تعطيونا الموضوع، لأن ما كنعرفوش الموضوع، كتقولو تناول الكلمة وكتوقفو، خصنا من حقنا نولي نعرفو المواضيع اللي كتطرح فيها هاذ النقطة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

إذن هذا كان فيه نقاش فيما قبل، والجاري به العمل هو أنه لا يتم عرض عناوين التدخلات.

إذن إيلا كان شي إصلاح في إطار النظام الداخلي، يمكن أن نعمل به.

إذن نستهل جدول أعمال هذه الجلسة بالأسئلة الآنية الموجهة لقطاع الداخلية، نرحب بالسيد وزير الداخلية حول "التسجيل في اللوائح الانتخابية" والتي تجمعها وحدة الموضوع.

إذن البداية مع السؤال الآني الأول لفريق التجمع الوطني للأحرار، وموضوعه "التسجيل في اللوائح الانتخابية".

تفضلوا السيدة المستشارة المحترمة.

المستشارة السيدة فاطمة الحساني:

السيد الوزير المحترم،

عن عملية التسجيل في اللوائح الانتخابية، نسائلكم.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الثاني موضوعه كذلك "التسجيل في اللوائح الانتخابية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة.

تفضلوا السيد المستشار المحترم لتقديم السؤال.

المستشار السيد لحسن آيت اصحا:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

نفس السؤال السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الآني الثالث موضوعه "التسجيل في اللوائح الانتخابية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لتقديم السؤال.

تفضلوا السي أحمد لخريف.

المستشار السيد أحمد لخريف:

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارين المحترمون،

عن تقييمكم لحصيلة التسجيل في اللوائح الانتخابية، وعن الخطوات التي ستتخذونها لتدارك أي نقص وضمان مشاركة واسعة في الانتخابات المقبلة، نسائلكم السيد الوزير المحترم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السؤال الآني الرابع موضوعه "التسجيل في اللوائح الانتخابية".

الكلمة لأحد المستشارين من الفريق الحركي لتقديم السؤال.

تفضلو السيد الرئيس.

المستشار السيد يحفظه بنمبارك:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

عن حصيلة التسجيل في اللوائح الانتخابية والتدابير المتخذة لتنقيحها، نسائلكم السيد الوزير المحترم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد وزير الداخلية للإجابة على الأسئلة المتعلقة بالتسجيل في اللوائح الانتخابية.

يمكن لكم، السيد الوزير، إيلا بغيتو تتفضلوا للمنصة.

السيد عبد الوافي لفتيت، وزير الداخلية:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

بداية، أشكر السيدة والسادة المستشارين المحترمين على طرح هذه الأسئلة الهامة المتعلقة بالتسجيل في اللوائح الانتخابية العامة برسم عملية المراجعة السنوية.

وتزداد أهمية موضوع الهيئة الناخبة، ونحن على أبواب انطلاق الاستعدادات الميدانية المرتبطة بالانتخابات التشريعية لمجلس النواب، المزمع إجراؤها هذه السنة.

وكما تعلمون، فإن عملية إعداد الهيئة الناخبة المدعوة للمشاركة

في الاقتراع، تشكل إحدى الرهانات الكبرى المحيطة بالتحضير الجيد لانتخابات سنة 2026.

كما أن التوفرعلى لوائح انتخابية مطابقة لواقع الهيئة الناخبة الوطنية، يعتبر المدخل الصحيح للتحضير لانتخابات سليمة شفافة، وتحقيق نسبة المشاركة مقبولة في الاقتراع.

وقبل استعراض نتائج حصيلة التسجيلات التي تمت خلال المراجعة السنوية الجارية، جوابا على أسئلة السيدات والسادة المستشارين المحترمين، فقد يكون من المهم أن نتناول موضوع اللوائح الانتخابية في المرحلة الحالية، من الزاوية المرتبطة بكيفية رفع التحدي المطروح علينا جميعا، بخصوص تصفية اللوائح الحالية من كل الشوائب التي قد تعتريها.

وفي هذا الإطار، فقد كان موضوع الإعداد الجيد للهيئة الناخبة الوطنية، المدعوة لانتخابات مجلس النواب المقبل، في صلب المشاورات السياسية المتعلقة بإعداد المنظومة التشريعية لانتخابات سنة 2026 مع زعماء الأحزاب السياسية، طبقا للتوجيهات الملكية السامية، حيث طالبوا وبإلحاح كبير بضرورة تنقية اللوائح الحالية وإنجاح عملية التسجيل، في أفق إنجاح العملية الانتخابية لهذه السنة.

وتجاوبا مع هذين المطلبين الهامين، تعهدت وزارة الداخلية من جهة، ببذل كافة الجهود من أجل تصفية اللوائح المحلية خلال عملية المراجعة السنوية الجارية، ومن جهة أخرى باتخاذ التدابير اللازمة لإنجاح عملية التسجيل خلال المراجعة الاستثنائية المهدة للاقتراع.

ووفاء بالتزاماتها، قامت المصالح المختصة بوزارة الداخلية بإخضاع اللوائح الانتخابية الحالية لمعالجة معلوماتية معمقة على مستوى النظام المعلوماتي المركزي، شملت أيضا المصادر المعلوماتية الأخرى، مكنت من رصد كافة الحالات التي قد تشكل اختلالات محتملة.

وتهم هذه الحالات بصفة أساسية وبأغلبية ساحقة الأشخاص الذين غيروا عناوين إقامتهم الفعلية من جماعة إلى جماعة أخرى، أو من مقاطعة إلى مقاطعة أخرى، سواء تقدموا أو لم يتقدموا بطلبات تسجيلهم لدى الجماعات أو المقاطعات التي انتقلوا إليها.

وترتبط هذه الحالات أساسا بحركية تنقل السكان المستمرة وعمليات إعادة إسكان قاطني أحياء الصفيح أو إعادة هيكلة بعض الأحياء أو فتح أحياء سكنية جديدة في عدد من المناطق.

كما تم رصد حالات أخرى، يمكن تصنيفها كما يلي:

- حالات وجود أخطاء مادية في أسماء بعض المسجلين أو في معطيات البطاقة الوطنية للتعريف أو في معلومات أخرى؛

- حالات الوفيات التي تم تسجيلها خلال السنوات المنصرمة، ولم يتم إبلاغها في الوقت المناسب إلى علم اللجان الإدارية لشطب أسماء المتوفين، علما أنه لا يمكن من الناحية القانونية شطب أسماء المتوفين إلا بعد تمكين اللجان الإدارية من الإطلاع على مستخرجات رسوم الوفيات؛

- حالات الأشخاص الذين فقدوا أهليتهم الإنتخابية لمانع قانوني أو قضائي.

وفور حصر القوائم المتضمنة للحالات المذكورة، تمت إحالتها على السلطات الإدارية المختصة من أجل بحثها بدقة في ضوء المعطيات المحلية والتأكد منها، قبل عرضها على اللجان الإدارية لدراستها واتخاذ القرار اللازم في شأنها، طبقا للمقتضيات الجاري بها العمل.

وقد تمت دعوة السلطات المذكورة إلى إجراء فحص شامل ودقيق للوائح الخاصة بالجماعات أو المقاطعات التابعة لنفوذها الترابي والحرص على التطبيق الحرفي لمبدأ القيد على أساس علاقة الإقامة الفعلية، قصد التأكد من استمرار توفر الناخبات والناخبين على شرط الإقامة الفعلية بالجماعة أو المقاطعة التي هم مقيدون في لائحتها، مع استحضار الاستثناء المنصوص عليه قانونا لفائدة المغاربة المقيمين بالخارج وكذا للأشخاص المنتسبين للجماعات الواقعة في مناطق اعتيادية للترحال.

ومن أجل ضمان حقوق المسجلين في اللوائح الحالية، تم التشديد على عدم شطب إسم أي ناخبة أو ناخب بسبب غيابه عن تراب الجماعة أو المقاطعة إلا بعد التأكد من أنه غادر بصفة فعلية ونهائية الجماعة أو المقاطعة المقيد في لائحتها.

وقد تبين أن الحالات التي تم رصدها، سواء عن طريق المعالجة المعلوماتية أو نتيجة البحوث الميدانية التي باشرتها السلطات الإدارية المحلية، تراكمت خلال السنوات التي مرت منذ انتخابات 2021، وخلال الاجتماعات التي عقدتها اللجان الإدارية ما بين 5 و9 يناير الجاري برئاسة السيدات والسادة القضاة، قامت السلطات الإدارية المحلية بعرض النتائج التي أسفرت عنها الأبحاث التي باشرتها في شأن كافة الحالات المطروحة على اللجان المذكورة، قصد التداول في شأنها في احترام تام للضمانات القانونية المقررة.

وأغتنم هذه الفرصة للإشادة بالمجهودات الجبارة التي بذلتها اللجان الإدارية، برئاسة السيدات والسادة القضاة، على صعيد كافة جماعات ومقاطعات المملكة.

وينبغي الإشارة أن الأشخاص الذين غادروا بصفة نهائية الجماعات أو المقاطعات المقيدين في اللوائح الإنتخابية قد تم شطب أسمائهم منها، مع تبليغ قرار الشطب إلى كل شخص معني، طبقا للمقتضيات القانونية الجاري بها العمل بالعنوان المضمن في اللائحة الإنتخابية.

كما أود التأكيد على أن هذه العملية النوعية الرامية إلى تصفية اللوائح الحالية تم الحرص على تنظيمها خارج الإكراهات الزمنية المرتبطة بالجدول الزمني للإنتخابات، ومن شأنها أن تساهم بشكل كبير

في تصفية اللوائح الإنتخابية لتصبح مطابقة أكثر ما يمكن لواقع الهيئة الناخبة الوطنية.

وبخصوص نتائج عملية التسجيل التي تمت إلى حدود المرحلة الحالية من المراجعة السنوية العادية، فقد بلغ عدد المسجلين الجدد ما مجموعه 382.170 ناخبة وناخب، منهم 254.740 عن طريق الموقع الإلكتروني الخاص باللوائح الإنتخابية، و127.430 عن طريق تقديم طلبات كتابية لدى المكاتب الإدارية.

أما بالنسبة لحصيلة عملية تصفية اللوائح، فقد أسفرت عن شطب 1.400.000 حالة للأسباب القانونية التي سبق بيانها، والتي يتصدرها انتفاء شرط الإقامة الفعلية بالجماعة أو مقاطعة التسجيل، ثم تكرار القيد والوفاة وفقدان الأهلية الانتخابية.

وبذلك، فإن العدد الإجمالي المؤقت للمسجلين في اللوائح الانتخابية العامة على الصعيد الوطني يبلغ إلى غاية المرحلة الجارية من عملية المراجعة السنوية حوالي 16.5 مليون مسجل، منهم 54% من الذكور و46% من الإناث، وتتوزع الهيئة الناخبة الوطنية المؤقتة بين الوسط الحضري بـ 55% من مجموع المسجلين و45% في الوسط القروي.

فيما يتعلق بالإلتزام الثاني الذي تعهدت به وزارة الداخلية خلال المشاورات السياسية مع قادة الأحزاب السياسية، والمتعلق باتخاذ التدابير اللازمة لإنجاح عملية التسجيل خلال المراجعة الاستثنائية الممهدة للاقتراع، فإن الهدف المتوخى من العملية المرتقبة لتحيين الهيئة الناخبة الوطنية يتمثل أساسا في توفير الظروف الملائمة لتسجيل أكبر عدد من الأشخاص، ذكورا وإناثا، غير المسجلين في اللوائح الانتخابية الحالية، خاصة منهم الشباب.

ويتعين التذكير أن عملية المراجعة المذكورة ستجري وفق جدولة زمنية تحدد بموجب قرار وزاري ينشر في الجريدة الرسمية بمدة كافية قبل انطلاق العملية، وسيحدد هذا القرار التواريخ المتعلقة بفترة تقديم طلبات التسجيل، سواء مباشرة لدى المكاتب الإدارية أو عبر الموقع الإلكتروني الخاص باللوائح الانتخابية، علما أن القانون يحدد الفترة المذكورة في 30 يوما.

كما سيحدد نفس القرار تواريخ اجتماعات اللجان الإدارية وتواريخ وآجال تقديم الطعون لدى المحاكم المختصة، فضلا عن تحديد تاريخ حصر اللوائح الانتخابية النهائية، التي ستعتمد لإجراء الاقتراع التشريعي لمجلس النواب، وسيتم الإعلان عن تواريخ وآجال عملية المراجعة الاستثنائية المذكورة خلال الأسابيع المقبلة.

وبهدف ضمان نجاح عملية المراجعة الاستثنائية، ستحرص الوزارة على تنظيم حملة إعلامية وتواصلية مكثفة وموسعة، تشمل كافة وسائل الإعلام والتواصل، بهدف حث وتحسيس أكبر عدد من الأشخاص غير المسجلين، خاصة الشباب، على التسجيل.

وستنطلق هذه الحملة التواصلية خلال الأيام السابقة للشروع في تقديم طلبات التسجيل، لتمتد طيلة المدة المخصصة لإيداع الطلبات المذكورة.

وغير خاف عليكم أن هذه العملية تكتسي صبغة وطنية خاصة، حيث ننتظر منها جميعا رفع التحدي المتعلق بتحقيق زيادة مهمة في عدد المسجلين في اللوائح الانتخابية العامة، وذلك في أفق تقوية المشاركة في الاقتراع، وبذلك فهي تستدعي، فضلا عن تعبئة الإدارة التي لن تدخر جهدا لتحقيق الأهداف المسطرة في هذا الباب، تضافر جهود كافة الفاعلين المعنيين الآخرين، خصوصا الأحزاب السياسية، سواء على مستوى هياكلها المركزية أو على مستوى فروعها في الجهات والعمالات والأقاليم والجماعات، وكذا مواكبة مستمرة ومحفزة من لدن وسائل الإعلام والاتصال في كل من القطاعين العام والخاص، علاوة على انخراط المجتمع المدني، من أجل إنجاح هذه العملية الوطنية الكبرى.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

إذن في إطار التعقيب على جواب السيد الوزير، أعطي الكلمة لفريق التجمع الوطني للأحرار.

السيدة المستشارة المحترمة، تفضلي.

المستشارة السيدة فاطمة الحساني:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

تنشكركم، السيد الوزير، على المعلومات والمعطيات الدقيقة والمحينة والقيمة اللي تضمنها الجواب ديالكم واللي لا يخامرنا أدنى الشك في صدقيتها ومصداقيتها، لذلك لنا الشرف أن أتدخل باسم الفريق التجمعي لمناقشة العناصر المتضمنة في جوابكم بخصوص التسجيل في اللوائح الانتخابية، وهي مناسبة اللي تنعبرو فيها على الأهمية اللي تتكتسيها هاذ العملية ودورها الفاعل في المسار الديمقراطي التراكمي اللي تتعرفو بلادنا في عهد جلالة الملك محمد السادس، نصره الله.

كنعتبرو في فريقنا أن عملية التسجيل في اللوائح الانتخابية هو مدخل أساسي لممارسة الواجبات الوطنية وتحمل مسؤولية المشاركة في الشأن العام، سواء من خلال العمليات الانتخابية ترشيحا وتصويتا أو من خلال الديمقراطية التشاركية وتوقيع العرائض والملتمسات الموجهة للسلطات العمومية.

وفي هذا الإطار، لا بد من التذكير في هاذ المقام بالأهمية اللي تيوليها

المشرع لمسألة اللوائح الانتخابية والإصلاحات المتكررة للنظام القانوني المتعلق بها لتوفير أفضل الشروط والكيفيات التي تيسر على المواطنين والمواطنات التسجيل في هاذ اللوائح وتضمن مصداقيتها.

كما نسجل بإيجابية المستجدات التي حملها التعديل الأخير للقانون المتعلق باللوائح الانتخابية، وخاصة فيما يتعلق بالرقمنة وتبسيط مساطر التسجيل، هي مناسبة كذلك للتذكير بمسؤولية الأحزاب السياسية والتنظيمات المدنية والمجتمع المدني في التعريف بهذه المقتضيات وتشجيع التسجيل في اللوائح الانتخابية، باعتباره سلوكا مواطنا يضمن أداء الواجبات الدستورية للمواطنين والمواطنات، وهي دعوة موجهة إلى كافة المغاربة، إلى استثمار الفترة الاستدراكية الموالية لأشغال اللجن الإدارية من 18 إلى 24 يناير الجاري لتقديم طلبات التسجيل والتي ستعتمد أساسا للعمليات الانتخابية التي تنتظرها بلادنا خلال السنة المقبلة.

نشيد بهاذ المناسبة بالجهود اللي تتبذلها السلطات المحلية واللجن الإدارية والسادة القضاة في تدقيق اللوائح كل سنة والتشطيب على من فقد مشروعية التسجيل.

السيد الوزير المحترم،

نختتم هذا التعقيب بالتأكيد على أن المدخل الأساسي لنجاح الانتخابات المقبلة واستمرار الإصلاحات السياسية اللي تتعرفها بلادنا ينطلق من نجاحنا جميعا، إدارة واحزابا ومجتمع مدني ومواطنين، في إعداد اللوائح الانتخابية بشكل جيد يطهرها من كل فاقد للأهلية الانتخابية ويضمن أكبر مشاركة ممكنة للمواطنين في هذه الاستحقاقات.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة.

تفضلوا السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد لحسن آيت اصحا:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

شكرا، السيد الوزير المحترم، على جوابكم هذا، الذي يرسخ موقفكم السابق بكون السلطات العمومية بصفة عامة وزارة الداخلية على وجه الخصوص عازمة بحكم مهامها ومسؤوليتها في تدبير العمل الانتخابي وعلى جعل الانتخابات التشريعية لسنة 2026 فرصة لترسيخ قيم الممارسة الانتخابية السليمة والتصدي بحزم لكل ممارسة تروم المساس بسلامة العمل الانتخابية أو المنافسة الشريفة.

كما نؤكد أن الاستحقاق الانتخابي لسنة 2026 سيشكل محطة هامة من حيث كونه يهيء الأرضية الملائمة لتأكيد تواجد المغرب ضمن خانة الدول الديمقراطية الصاعدة، فضلا عن سعيه لإفراز نخب سياسية وكفاءات قادرة على كسب الرهان المختلفة المطروحة على بلادنا، وفي هذا السياق نحيي التزامكم بتعليمات صاحب الجلالة، نصره الله، وإعداد منظومة القوانين الانتخابية قبل رأس السنة.

السيد الوزير المحترم،

كما تعلمون، يعتبر التسجيل في اللوائح الانتخابية من مداخل نجاح جميع الاستحقاقات الانتخابية وفي مختلف الديمقراطيات، لذلك نشيد بالأهمية الكبرى التي تولونها لهذه العملية وعلى رأسها احترامكم التام لآجال التسجيل في اللوائح الانتخابية ورقمنة هذه العملية والسهر على انعقاد اللجن الإدارية المشرفة على تنقيح هذه اللوائح في وقتها، وهو ما يعكس الرغبة الجماعية القوية لمواصلة استكمال بناء الصرح الديمقراطي الوطني وإقامة مؤسسات منتخبة قوية وذات مصداقية، تعزز المسار التنموي لبلادنا الذي يقوده بعزم وإصرار صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله.

السيد الوزير المحترم،

لقد تابعنا باهتمام كبير عملية التسجيل في اللوائح الانتخابية الأخيرة.

وبهذه المناسبة لا بد من تسجيل الشكر والامتنان لرجال وأعوان السلطة العمومية وموظفي الإدارة الترابية في مختلف بقاع المملكة، الذين أسهموا في هذه العملية، غير أنه مع الأسف نجد أن عدد المسجلين في اللوائح الانتخابية بالمغرب وإن ارتفع حاليا، فهو لا يعكس النسبة المعول عليها لإنجاح المسلسل الانتخابي بشكل أكبر.

وهذه المسؤولية يتحملها الجميع، مواطن وفاعل سياسي ومنتخب وإعلام، لذلك نتمنى من الجميع بذل مجهود أكبر مستقبلا على مستوى التسجيل في اللوائح الانتخابية، باعتباره مؤشرا محوريا على رفع نسبة المشاركة المتوقعة في الاستحقاقات المقبلة التي تبقى الرهان والمكسب الحقيقي لبلادنا ولنا جميعا.

وفقكم الله والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

تفضلوا السي لخريف.

المستشار السيد أحمد لخريف:

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أود بداية أن أتقدم إليكم السيد الوزير المحترم بتشكراتنا الحارة باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية على التوضيحات التي تقدمتم بها، استجابة وتفاعلا مع هذا السؤال، والتي تعكس الرهانات التي تجسدها العملية الانتخابية بالنسبة للنظام المؤسساتي الوطني، وفي تجسيد الديمقراطية وترسيخها.

الأكيد، السيد الوزير المحترم، أن جلالة الملك عبر بشكل واضح ومتكرر عن حرصه على صيانة الاختيارات الديمقراطية وتكريس انتظام مواعيد العمليات الانتخابية وتحصينها من الشوائب التي يمكن أن تشوش على جودتها وتوفير الضمانات الكفيلة بذلك.

والأكيد هو أن إجراء انتخابات حرة ونزيهة تعكس إرادة الناخب هو أحد الرهانات الوطنية الأساسية بالنسبة للانتخابات النيابية المقبلة.

وفي قلب هذه الرهانات هناك رهان الرفع من المشاركة الانتخابية وتأمين نسبة مشاركة مقبولة ومشجعة، وهو معطى مهم يجب الاهتمام به لتعزيز الشرعية الشعبية والديمقراطية وإفراز مؤسسات قادرة على رفع التحديات الوطنية الكبرى المطروحة.

السيد الوزير المحترم،

المغرب استطاع تطوير خبرة وتجربة وطنية مهمة في مجال الانتخابات تعكس تطلع بلادنا لتعزيز المسار الانتخابي وتقوية بناء ديمقراطي سليم وذي مصداقية.

وفي هذا الإطار، تم إعداد اعتماد نصوص قانونية وتنظيمية عديدة وتعبئة إمكانات بشرية ومادية ولوجستيكية ومعلوماتية تضاهي الدول المتقدمة، لكن وبالرغم من ذلك، إذا غاب الناخب أو الناخبة عن هذا الاستحقاق وكان حضورهم ضعيفا - لا قدر الله - فإن ذلك يفقد هذا الموعد وهذا الاستحقاق دلالات ورهانات أساسية سواء مؤسساتيا أو سياسيا.

لهذا، السيد الوزير، الرفع من عدد المغربيات والمغاربة المسجلين في اللوائح الانتخابية والحضور المكثف والمشاركة في الاستحقاقات النيابية أمر حيوي لتعزيز المسار السياسي والانتخابي الذي راكمته بلادنا في هذا المجال، وهذا الأمر هو مسؤولية وطنية جماعية، مسؤولية تتقاسمها عدة أطراف، وزارة الداخلية، الأحزاب السياسية، الإدارة العمومية، الإعلام العمومي والخاص والمجتمع المدني والمدرسة وغيرها.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للفريق الحركي.

تفضلوا السيد الرئيس.

المستشار السيد يحفضه بنمبارك:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

في إطار التفاعل مع توضيحاتكم، السيد الوزير المحترم، نسجل ما يلي:

- أولا: نود، السيد الوزير المحترم، في البداية أن ننوه في الفريق الحركي بالمنهجية التشاركية المعتمدة من قبل وزارة الداخلية في إعداد وتجويد المنظومة القانونية المتعلقة بالاستحقاق التشريعي المقبل، وذلك على ضوء التوجيهات الملكية السامية التي أعلن عنها صاحب الجلالة الملك محمد السادس، حفظه الله، في خطاب عيد العرش المجيد، وهي منهجية ناجعة تساهم بكل تأكيد في تعزيز الخيار الديمقراطي ببلادنا، كثابت من الثوابت الدستورية، وتساهم في تحصين العملية الانتخابية المقبلة برهاناتها الاستراتيجية سياسيا وتنمويا؛

- ثانيا: السيد الوزير المحترم، بنفس الحس الإيجابي، نسجل أهمية المجهودات المبذولة من طرف وزارتكم ومصالحها الإدارية، مركزيا وجهويا وإقليميا ومحليا، في إطار التعبئة لمباشرة عملية التسجيل في اللوائح الانتخابية العامة برسم المراجعة السنوية لهذه اللوائح، والتي انتهت يوم 31 دجنبر 2025، منوهين بالتسجيلات المقدمة للمواطنين داخل الوطن وخارجه، لإنجاح عملية التسجيل، والتي تمت إما عبر مكاتب السلطات الإدارية المحلية التابع لها محل إقامة طالب التسجيل وعلى مستوى القنصليات، أو عبر المنصة الإلكترونية المخصصة لهذا الغرض، في إطار ترسيخ خيار الرقمنة المتدرج في تدبير الاستحقاقات الانتخابية في كل مراحلها؛

- ثالثا: السيد الوزير المحترم، في هذا الإطار نسجل، السيد الوزير المحترم، بخصوص عملية التسجيل في اللوائح الانتخابية، ما صاحب الولوج إلى البوابة الإلكترونية المخصصة للتسجيل، من صعوبات جراء بعض الأعطاب التقنية، التي عرفتها البوابة الخاصة لذلك أحيانا.

كما سجلنا كذلك، السيد الوزير المحترم، ضعف التواصل بخصوص التسجيل وضعف الحملات الإعلامية التحسيسية المواكبة لعملية التسجيل في القنوات والإذاعات الرسمية والخصوصية لضمان الإقبال على عملية التسجيل وكسب رهانات المشاركة القوية في الاستحقاقات الانتخابية المقبلة، خاصة في صفوف الشباب ومغاربة العالم.

هي مناسبة للتنويه مجددا، بالإقبال المعهود لأبناء الأقاليم الجنوبية للمملكة الشريفة على أداء الواجب الوطني، تسجيلا وتصويتا وبنسب جد عالية؛

- رابعا: السيد الوزير المحترم، استحضارا لتزامن الأجل السنوي لمراجعة اللوائح الانتخابية مع تنظيم بلادنا لبطولات كأس إفريقيا

الناجحة بكل المقاييس..

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير، إيلا بغيتو تاخذو شوية ديال الوقت للتفاعل مع...

السيد وزير الداخلية:

إيلا ماكاين مشكل تعطيني واحد ثلاثة ديال الدقايق، لأن الموضوع مهم ومهم جدا، وكيعني الجميع بطبيعة الحال.

بغيت نضيف واحد 4 ديال النقط اللي هوما مهمين بالنسبة لينا، وخص يكون واحد النوع ديال التواصل ونوع ديال.. نتفاهمو عليهم:

أولا، فيما يخص العمل اللي قمنا به، مرة أخرى انتخابات نزيهة وشفافة، المبدأ الأساسي اللي كتقوم عليه هو أن اللوائح الانتخابية خص تكون نقية لا تشوبها شائبة، وهاذ الشي اللي خدمنا عليه هاذ المرحلة، نقيناها من جميع ما يمكن أن يشوبها، يمكن نقولو اليوم، أننا كنتوفرو على لوائح منقحة، مطابقة للواقع، لأن العمل اللي قمنا به، هو عمل جبار من أجل التنقية ديال هاذ اللوائح، إذن هاذي النقطة الأولى اللي خص نأكد عليها.

النقطة الثانية، عملية التسجيل اللي مرت هاذي، عملية التسجيل العادية، اللي كتكون كل سنة، لهذا حتى المواكبة الإعلامية كانت بحال المواكبة الإعلامية اللي كتكون فالسنة، اللي هي مختلفة على الحملة الإعلامية اللي كتواكب العملية الاستثنائية اللي غنقومو بها فالمستقبل، وهاذي تنقومو بحملات إعلامية مهمة لأنها ما تدخلش في النسق العادي ديال العمل، وهنا تنطلب من الجميع، بطبيعة الحال، الأحزاب السياسية والجميع، أنهم ينخرطو فيها باش تكون العملية ناجحة، العملية اللي غادي نقومو بها، إن شاء الله، في القريب العاجل.

النقطة الثالثة، اليوم مازال الناس اللي ما مسجلينش ولا الناس اللي تم التشطيب عليهم يمكن لهم بين 18 و24 مزال عندهم الحق أنهم يتسجلو ولا ينقلو القيد ديالهم، في هاذ الفترة، وراه غنقومو خلال غدا وبعد غدا، إن شاء الله، بحملات باش الناس اللي ما مسجلينش ولا اللي تم التشطيب عليهم أنهم يمكن لهم يتسجلو، يمكن لهم يرجعو بالهاتف ديالهم باش يتوصلو برسالة نصية واش مسجلين ولا ما مسجلينش في رقم الإنصات 2727، يمكن لهم يقومو في أي وقت باش الناس اللي غيرو أماكن السكنى ديالهم يعرفو راسهم بأنه تم التشطيب عليهم، وإذا ما تمموش النقل ديال التسجيل ديالهم راه تم التشطيب عليهم.

هاذي خص المواطنات والمواطنين يكونو عارفينها، لأن عملية التسجيل مرتبطة أساسا من محل السكن، ما كاينشي من غير، كيف قلنا، الناس ديال الترحال ولا الناس ديال المغاربة المقيمين بالخارج، المغاربة المقيمين في المغرب الأساس الوحيد والشرط الوحيد للتسجيل في اللوائح الإنتخابية هو الإقامة، ماشي البطاقة الوطنية، الإقامة الفعلية، يعني اللي ما ساكنش، مسجل في موضع آخر وما ساكنش فيه يعرف بأنه تم التشطيب عليه، غيدخل 2727 باش يشوف، غيلقى راسو بأنه تم التشطيب عليه، يقوم بالنقل ديالو.

النقطة الأخيرة، ورجعت في بزاف ديال المداخلات هنا داخل هاذ المجلس الموقر، ولا على برا، بأنه فيما يخص البوابة كانو أعطاب كانو، تنأكد لكم مرة أخرى ما كانوش أعطاب من غير اللي هو عادي، حيث تيكون واحد المرحلة ديال الصيانة ديال سميتو..

اللي كاين اللي خص يعرفوه المواطنات والمواطنين أن التسجيل عبر البوابة مفتوح للجميع، لكن دايرين شروط باش ما يمكنش يكون إنزال، لهذا العدد اللي يمكن يتسجل بواحد العنوان إلكتروني محدد، والعدد اللي يمكن يتسجل عبر واحد البريد إلكتروني محدد، ما يمكنش نفوتوه، باش نكون معكم واضح.

بالنسبة للبريد الإلكتروني ما يمكنش يفوت 5 بواحد العنوان، بواحد البريد الإلكتروني واحد، باش ما يكونش إنزال، وفيما يخص العنوان الإلكتروني ما يمكنش يفوت 10، لأن علاش؟

باش نحاربو عمليات الإنزال اللي تيقومو بها أشخاص عبر المواقع الإلكترونية، هذا اللي تيعطي إيلا فتي هاذ العدد تيبلوكيك، تيبان بحال بأنه خارج الخدمة، هو ماشي خارج الخدمة لكن لأن هاذ العملية شخصية خص يقوم بها الشخص لراسو، ماشي يقوم بها شخص بالنسبة ليلو.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الأسئلة الموالية حول "الموارد البشرية بالجماعات الترابية"، تجمعها كذلك وحدة الموضوع، لذا سنعرضها دفعة واحدة.

والبداية مع السؤال الآني الأول لفريق التجمع الوطني للأحرار، وموضوعه "الموارد البشرية بالجماعات الترابية".

السي سعيد تفضلوا السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد سعيد شاكر:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير المحترم،

عن التدابير المزمع تخاذها من أجل تحديث الموارد البشرية بالجماعات الترابية، نسائلكم.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الآني الثاني في نفس الموضوع يتمحور حول "تثمين الموارد البشرية بالجماعات الترابية".

الكلمة للسيد المستشار خالد السطي.

المستشار السيد خالد السطي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

نسائلكم عن الوضعية الاجتماعية للموظفين ديال الجماعات الترابية، ومآل نظامهم الأساسي؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الآني الثالث موضوعه "الإستراتيجية المعتمدة لتحسين أوضاع الموارد البشرية بالجماعات الترابية".

الكلمة لكم السي نور الدين سليك، السيد الرئيس تفضلوا.

المستشار السيد نور الدين سليك:

تأكيد السؤال السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الرابع موضوعه "النهوض بأوضاع العاملين في الجماعات الترابية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب لتقديم السؤال.

الأستاذة فتيحة تفضلو.

المستشارة السيدة فتيحة خورتال:

شكرا السيد الرئيس.

عن النهوض بأوضاع العاملين بالجماعات الترابية نسائلكم السيد الوزير.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم، السيد الوزير، للإجابة عن الأسئلة المتعلقة بالموارد البشرية بالجماعات الترابية.

السيد وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

تولي وزارة الداخلية أهمية كبيرة لمسألة تنمية كفاءات الموارد البشرية العاملة بالجماعات الترابية، من خلال اتخاذ مجموعة من التدابير الطموحة من أجل إرساء منظومة حديثة للتدبير الجيد لمواردها البشرية، قصد تجاوز أوجه العجز والنقص التي تحد من فعاليتها، باعتبارها اللبنة الأساسية اللازمة لتحقيق المردودية المطلوبة ومواكبة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وفي هذا السياق، اتخذت هذه الوزارة مجموعة من الإجرءات تندرج ضمن استراتيجية متعددة الأهداف، سواء على المدى القريب، المتوسط أو البعيد، ومن ضمنها:

- تتبع دائم لتطور أعداد موظفي الجماعات الترابية وحركتهم، عبر إحداث مصلحة مرصد الحركية والمسار المهني بالمديرية العامة للجماعات الترابية، حيث يرتقب خلال السنوات الخمس المقبلة تسجيل حوالي 28.000 مغادرة إلى التقاعد من مجموع العدد الحالي للموظفين المقدر بحوالي 78.000 موظف؛

- العمل على إرساء حكامة جيدة في تدبير الموارد البشرية العاملة بالجماعات الترابية بجميع مستوياتها، حيث تم إعداد دراسة لاعتماد منظومة للتدبير التوقعي للأعداد والوظائف والكفاءات، ستمكن من استقطاب الكفاءات اللازمة والابتعاد عن الطابع التقليدي في تدبير الموارد البشرية.

وترتكز هذه الدراسة على بعد تشخيصي يهدف إلى التعرف على واقع الإدارة عبر تحليل أعداد الموظفين وتخصصاتهم وكيفية أدائهم للعمل، بما يسمح بتقليص الفجوة بين الوضع الحالي والحاجيات المستقبلية من الوظائف والخبرات وتحديد الحاجيات الحقيقية للتوظيف من أجل سد الخصاص.

وقد همت هذه الدراسة 25 جماعة كنموذج أولي، موزعة على 6 مستويات وفق معايير متعددة، عدد السكان، الطابع الجغرافي... إلخ، ليتم فيما بعد تعميم خلاصاتها على جميع الجماعات الترابية بمختلف مستوياتها.

ووفقا لنتائج هذه المنظومة، فإن تلبية االحاجيات الاستمرارية وضمان جودة الخدمات يقتضي تعويض ما لا يقل عن 15.000 موظف من مجموع 128.000 المغادرين إلى التقاعد المرتقبين خلال السنوات الخمس المقبلة، وذلك عبر توظيفات موجهة نحو التخصصات التي تعرف أكبر الخصاص، لا سيما المالية المحلية والهندسة المدنية والإعلاميات ومهن حفظ الصحة وغيرها من التخصصات ذات الأولوية.

ولهذا الغرض، يتم حاليا مواكبة الجماعات الترابية بشكل يومي

في تنظيم مباريات التوظيف، من أجل استقطاب الكفاءات التي هي في أمس الحاجة إليها، وقد مكنت هذه المباريات خلال السنوات الخمس الأخيرة من توظيف حوالي 2500 ملتحق جديد بالجماعات الترابية.

تكفلت وزارة الداخلية خلال الفترة الممتدة ما بين 2021 و2025 بتكوين 2069 تقنيا متخصصا عبر أسلاك التكوين الأساسي بالمعاهد التابعة لها لتكوين التقنيين والتقنيين المتخصصين، مما مكن من تدعيم الجماعات الترابية بهذه الكفاءات عبر التوظيف بعد استكمال التكوين.

وفي إطار مواصلة تعزيز الموارد البشرية، يرتقب أن تقوم معاهد تكوين التقنيين والتقنيين المتخصصين التابعة لوزارة الداخلية خلال الفترة 2026-2030 بتكوين حوالي 10.000 تقني متخصص في تخصصات متعددة منها:

- المالية المحلية؛

- أشغال الجماعات الترابية؛

- الهندسة المدنية؛

- المساحات الخضراء والتنمية المستدامة؛

- حفظ الصحة والإعلاميات.

مما سيتيح تغطية نحو ثلثي حاجيات تعويض المغادرين المرتقبين خلال الخمس سنوات المقبلة.

أما النسبة المتبقية فسيتم استكمالها عبر:

- فتح مباريات التوظيف في التخصصات التي تعرف أكبر الخصاص لدى الجماعات الترابية، ولا سيما المهندسين المعماريين والمهندسين والتقنيين المتخصصين في مجالات الهندسة المعمارية والهندسة المدنية والأشغال العمومية والإعلاميات والمالية المحلية والتدبير الإداري، إضافة إلى الأطباء في الطب العام والطب الشرعي، وكذا الممرضين وتقنيي الصحة في المجالات التي تدخل ضمن اختصاصات الجماعات الترابية؛

- تقديم الاستشارة للجماعات الترابية في مجال الهندسة، التكوين ومواصلة تأهيل الفاعلين في هذا المجال ووضع رهن إشارة الجماعات الترابية دلائل تكوين في عدة مجالات مرتبطة باختصاصاتها وتدبير شؤونها المحلية؛

- تنظيم أسلاك الإدماج لفائدة الموظفين المعينين حديثا ودورات التكوين المستمر لفائدة الموارد البشرية التابعة للجماعات الترابية، حيث تم خلال الفترة الممتدة من سنة 2021 إلى غاية أكتوبر 2025 تنظيم ما يناهز 2450 دورة تكوينية ولقاءات تحسيسية لفائدة ما يفوق 60.000 مستفيد من موظفي الجماعات الترابية، حيث بلغ عدد أيام التكوين ما مجموعه 136.500 يوم تكويني في مجالات الحكامة الترابية وتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية ومواضيع أخرى ذات صلة باختصاصات الجماعات الترابية.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

تفعيلا للمضامين الواردة في القوانين التنظيمية المتعلقة بالجماعات الترابية، وحرصا على تثمين الموارد البشرية بها، تم إعداد مشروع النظام الأساسي للموظفات وموظفي الجماعات الترابية في إطار مقاربة تشاركية مع الفرقاء الاجتماعيين، وذلك عقب سلسلة من الاجتماعات التي خصصت لمناقشة الملف المطلبي، وأسفرت عن إعداد مسودة مشروع قانون بمثابة النظام الأساسي إلى جانب الصيغة الأولية لمجموعة من مشاريع المراسيم والنصوص التطبيقية المرتبطة به.

وقد تم اعتماد مبدأ المماثلة عند صياغة المشروع بهدف ضمان نفس الحقوق والواجبات والضمانات المعمول بها لدى موظفي الدولة وفق النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية ونصوصه التطبيقية، مع مراعاة خصوصية إدارة الجماعات الترابية.

ويوجد هذا المشروع حاليا في مسطرة التشريع على مستوى الأمانة العامة للحكومة.

وبموازاة ذلك، يتم الاشتغال على إعداد مشاريع النصوص التنظيمية والتطبيقية المنبثقة عنه والتوافق بشأنها، في إطار حوار اجتماعي قائم على الثقة المتبادلة واعتماد المقاربة التشاركية كخيار استراتيجي لتحسين الوضعية الاجتماعية وتثمين الرأس المال البشري للجماعات الترابية.

وفي نفس الإطار، تم إحداث مؤسسة الأعمال الاجتماعية لموظفي الجماعات الترابية ومجموعاتها وهيآتها، وذلك بموجب الظهير الشريف رقم 1.20.75 بتنفيذ القانون رقم 37.18، والتي تعمل على تقديم خدماتها الاجتماعية للمنخرطين وذويهم في مجالات متعددة، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

- رصد 300 منحة دراسة سنوية بقيمة 1000 درهم شهريا ولمدة 5 سنوات، للطلبة أبناء موظفات وموظفي الجماعات الترابية المتفوقين في امتحان الباكالوريا منذ الدخول المدرسي لسنة 2024-2025؛

- تمكين 1000 طفل من أبناء المنخرطين الذين تتراوح أعمارهم ما بين 9 و13 سنة من الاستفادة من خدمة المخيم الصيفي لهذه السنة؛

- تمكين 2000 منخرطة ومنخرط من استرجاع جزء من تكاليف الاصطياف العائلي المحدد في 3500 درهم لكل عائلة؛

- إبرام اتفاقيات مع المؤسسات العمومية وشبه العمومية والخاصة لتمكين المنخرطين من التطبيب والعلاج والدواء، التأمين، الحج، متابعة التعليم العالي للأبناء، التخييم، الاصطياف والإقامات السياحية؛

- إبرام اتفاقيات مع البنوك ومؤسسات التمويل لتمكين منخرطي المؤسسات من الاستفادة من القروض الاستهلاكية ومن الخدمات البنكية بشروط تفضيلية؛

- التغطية الصحية والتأمين الصحي التكميلي.

كما وجب التأكيد على أن مصالح وزارة الداخلية لن تدخر جهدا لثمين الموارد البشرية العاملة بالجماعات الترابية لتأمين جودة الخدمات العمومية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

في إطار التعقيب على جواب السيد الوزير، أعطي الكلمة لفريق التجمع الوطني للأحرار، السي شاكر تفضلوا.

المستشار السيد سعيد شاكر:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير المحترم،

كما قلتم أن الجماعات الترابية ما تتعانيش من مشكل الموارد البشرية كما، وإنما تتعاني من التوزيع المعقلن ديال هاذ الموارد بمختلف التخصصات، وأن العدد اللي كان في 2022 كيتعدى 90.000 موظفة وموظف الجماعات الترابية، الآن أصبح يتراوح بين 78.000 يعني في سنة 2026، جل ديال هاذ الموظفات والموظفين اللي جاو سنة 1992 أي ما كان يذكر سابقا بمجلس الشباب والمستقبل، وجدتو أمامكم إكراهات لأن حتى المباريات آنذاك اللي كانت في العهد السابق يعني مكانتش تتدوز في غير محلها.

إذن نشكركم على المجهودات رغم الإكراهات، مجهودات جبارة، بحيث أنكم تقومون بحزمة من التدابير من أجل يعني إصلاح وتحديث الموارد البشرية، ومن أجل تقديم خدمات عالية الجودة للمرتفقين، للمواطنين، هذا يشهد به الكل لأن في المدن نلاحظ تحسن، لهذا نحن والمواطنون نقدم لكم كل التنويه والتشجيع.

فقط في المناطق النائية ببعض الجماعات الترابية بمناطق الجبال والواحات، هناك بعض التحديات تتواجها الموارد البشرية من أجل تحسين خدمات المرتفقين، السبب الموضوعي هو أن هاذ الجماعات الهشة تتعاني من ضعف الموارد المالية الذاتية وتتعتمد واحد النسبة ديال 80% من التمويل المركزي.

لذلك، فالوزارة مشكورة على هذا الدعم وعلى هذه المواكبة ديال التنمية وعلى أن الجماعة الترابية تكون في قلب التنمية وتكون كذلك فاعل أساسي وفاعل اقتصادي واجتماعي من أجل تنزيل السياسة العمومية، ولماذا لا السياسة العامة للبلاد، تحت القيادة الرشيدة والمتبصرة لصاحب الجلالة نصره الله.

لهذا نطالب، السيد الوزير المحترم، بالمزيد من العمل من أجل دعم الموارد البشرية، ولا سيما بالمناطق المعروفة بالهشاشة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم.

الكلمة للمستشارة لبنى علوي.

المستشارة السيدة لبنى علوي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

قبل كل شيء، أتقدم بالتهنئة بحلول السنة الأمازيغية الجديدة لإخواننا الأمازيغ "أسكاس أمباركي، أسكاس أمغاس".

ويشرفني، السيد الوزير، أن أتناول الكلمة باسم الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب في هذه الجلسة، لإثارة موضوع تثمين الموارد البشرية بقطاع الجماعات الترابية، هذه الموارد التي تقوم بأدوار مهمة لتنزيل مشروع اللامركزية وتجويد الخدمات العمومية وإنجاح الجهوية المتقدمة.

غير أن واقع هذا القطاع يكشف عن إشكالات بنيوية تجعل الموظف الترابي الحلقة الأضعف داخل المنظومة، اللي يفترض أن تكون قاطرة للتنمية المحلية.

فعلى المستوى القانوني والمؤسساتي، لا تزال الموارد البشرية بالجماعات الترابية خاضعة لإطار قانوني متقادم، لا يراعي خصوصيات التدبير الترابي ولا منطق الكفاءة والنتائج، كما أن ازدواجية السلطة بين المنتخب والإدارات تفرز ارتباكا في القرار الإداري وتؤثر سلبا على الاستقرار المهني.

السيد الوزير المحترم،

على المستوى التنظيمي، ورغم المجهودات المبذولة، نسجل نقصا في التخطيط الإستراتيجي للموارد البشرية واختلالا في توزيع الأطر، حيث تتركز الكفاءات في الجماعات الكبرى مقابل خصاص حاد في الجماعات المتوسطة دون تحفيزات حقيقية لإعادة التوازن المجالي.

وعلى مستوى التكوين، فلا يزال التكوين المستمر محدودا وغير مرتبط بالحاجيات الفعلية للتدبير الحديث، أما على المستوى الاجتماعي يعاني موظفو الجماعات الترابية من ضعف التحفيز، بطء نظام الترقي، جمود الأجور وتدني جاذبية القطاع، مقارنة بقطاعات عمومية أخرى، في ظل ضعف آليات الحكامة وتقييم الأداء، على غرار - نقولو - قطاع العدل والمالية مثلا.

السيد الوزير المحترم،

لقد برز هذا الإشكال بوضوح خلال تنظيم بلادنا للدورة 25 من كأس إفريقيا للأمم التي حققت نجاحا باهرا، نفتخر به جميعا، ونتمنى أن تتوج بلدنا بهذا الكأس الثمين، لهذا فبالرغم من المجهودات والتضحيات التي يقوم بها موظفو الجماعات الترابية في المدن التي تحتضن هذه التظاهرة، إلا أنه بلغنا أنه تم إقصاؤهم مرة أخرى من أي تعويض أو تكريم، كما وقع بعد جائحة كورونا، لذا نلتمس منكم، السيد الوزير المحترم، التدخل لإعادة الأمور إلى نصابها.

وفي الختام، نؤكد في الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب على أن تثمين الموارد البشرية بالجماعات الترابية يمر عبر التسريع بإخراج نظام أساسي عادل ومحفز ومنصف واعتماد تدبير قائم على الكفاءة والنتائج، مع الاستثمار في التكوين والتحفيز والرقمنة والاستفادة من الخدمات الاجتماعية، فبدون موظف ترابي محفز لا تنمية محلية حقيقية ولا إدارة ترابية حديثة في خدمة المواطن.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

الكلمة لفريق الاتحاد المغربي للشغل.

السيد الرئيس، السي سليك.

المستشار السيد نور الدين سليك:

شكرا السيد الرئيس.

نشكركم، السيد الوزير، على جوابكم وما تضمنه من معطيات تؤكد إرادتكم لمواصلة الحوار الاجتماعي القطاعي داخل الجماعات الترابية ومأسسته، وفق القواعد المتعارف عليها، اعتبارا لدوره المحوري كإطار مؤسساتي يكرس احترام الحريات النقابية وممارسة العمل النقابي ويرسخ السلم الاجتماعي، من خلال العمل على تحسين الأوضاع المهنية والاجتماعية للعاملين بالقطاع، في إطار مقاربة تشاركية تراعي تعزيز نجاعة الإدارة الترابية وتحسين مردودية العاملين بها، بما يعكس رغبة موظفات وموظفي الجماعات الترابية المعبر عنها من خلال إخواننا في الجامعة الوطنية لموظفي الجماعات الترابية والتدبير المفوض، من أجل إيجاد حلول لمختلف الإشكالات المطروحة والاستجابة لمطالبهم المشروعة.

وهو ما نأمل، السيد الوزير، أن يترسخ في مخرجات الحوار القطاعي بين المديرية العامة للجماعات الترابية مع الجامعة الوطنية لموظفي الجماعات الترابية، الاتحاد المغربي للشغل، من خلال تشكيل لجنة تقنية مشتركة يعهد إليها بالتباحث حول النقط الخلافية في مشروع النظام الأساسي للموارد البشرية بالجماعات الترابية ومجموعتها وإعادة صياغته وفق مقترحات الاتحاد المغربي للشغل، مع الاستجابة لمطالب الفئات المعنية بالملفات العالقة، حاملي الشهادات والدبلومات، خريجي مراكز التكوين الإداري، ضحايا مراسيم 2010 وتحسين الأجور.

ولنا كامل الثقة، السيد الوزير، أنكم تتقاسمون معنا أن معالجة الإشكالات التي يعاني منها قطاع الجماعة الترابي، تقتضي إخراج نظام أساسي للموارد البشرية متوازن ومرن ومتوافق بشأنه، نظام يتطلع إلى المستقبل ويضمن الاستقرار المهني والتحفيز وينهل من التجارب والأنظمة الأساسية المتقدمة المعتمدة في بعض المؤسسات والمقاولات العمومية، سواء من حيث الحقوق والتعويضات وآليات الترقي والتكوين.

إن نجاح هذا الورش الإصلاحي، يظل رهينا باستمرار اعتماد مقاربة تشاركية والحوار الاجتماعي في جميع مراحل إعداد هذا النظام الأساسي من الصياغة إلى الإخراج، بما يضمن إشراك الهيئات النقابية الأكثر تمثيلية، وفي طليعتها إخواننا في الاتحاد المغربي للشغل، ويعزز الثقة بين الإدارة والعاملين بالقطاع ويجنب القطاع أي توترات واحتجاج.

وفي الختام، نجدد تنويهنا بتفاعلكم، السيد الوزير مع هذا الملف، ونعبر عن أملنا في أن تتوج هذه المقاربة بإجراءات ملموسة في القريب العاجل، تكرس كرامة الموظف الجماعي وتحسن جودة الخدمات المقدمة للمواطنات والمواطنين، في إطار الحكامة الجيدة وتكريسها لأسس العدالة المجالية والتنمية المحلية المستدامة.

وشكرا للسيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة لفريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

الأستاذة فتيحة، تفضلوا.

المستشارة السيدة فتيحة خورتال:

شكرا السيد الرئيس.

نجدد في فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، التنويه بالأعمال القيمة التي تقوم بها وزارة الداخلية بمختلف مستوياتها المركزية والترابية، تنفيذا للتوجيهات الملكية السامية، الهادفة إلى جعل خدمة المواطن في صلب السياسات العمومية.

كما نقدر عاليا العناية الكبيرة التي تولونها، السيد الوزير، لموضوع موظفي الجماعات الترابية وإدراككم العميق لمطالبهم والإشكاليات البنيوية التي تواجههم، وهو الأمر الذي اتضح بجلاء في العديد من أجوبتكم بمجلسي البرلمان.

وعطفا على ذلك، نحيي في الاتحاد العام للشغالين بالمغرب موظفي الجماعات الترابية بجميع فئاتهم وأصنافهم، ونعبر لهم عن دعمنا

الكامل وغير المشروط لمطالبهم العادلة والمشروعة فيها الإنصاف والعدالة الأجرية.

ونعتبر أنه آن الأوان لإنصافهم، وذلك عبر الإسراع في وضع مشروع النظام الأساسي لموظفي الجماعات الترابية في مسطرة المصادقة، حتى يتسنى للبرلمان إغناؤه وتجويده، ولا سيما مجلسنا الموقر، بالنظر إلى تركيبة وحضور الحركة النقابية فيه.

ولعل أبرز الإشكاليات التي طالما طالبت شغيلات الجماعات الترابية بمعالجتها، هي موضوع حاملي الشهادات العليا، الذين لم يتم بعد التجاوب مع مطالبهم من أجل تسوية وضعياتهم إسوة بنظائرهم في باقي القطاعات.

ونود هاهنا، التأكيد أيضا، على أن من بين القطاعات التي تحتاج إلى المزيد من الحوافز، هو قطاع الجماعات الترابية، بالنظر إلى الأدوار التنموية والإدارية والخدماتية التي يقوم بها موظفوها وبشكل يومي.

لا يساورنا شك، السيد الوزير المحترم، بما عهدناه فيكم من صدق وجدية وتفاني في مختلف الأعمال التي أسندت إليكم، أنكم لن تدخروا جهدا في العمل على إنصاف موظفي الجماعات الترابية وتسوية وضعياتهم.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

الكلمة لكم، السيد الوزير، للرد على التعقيبات.

السيد وزير الداخلية:

السيد الرئيس،

ما غنطولش بزاف، 3 نقط اللي بغيت نذكرهم:

أولا، وزارة الداخلية نعتبر الشغيلة، موظفي الجماعات الترابية، هي العمود الفقري للعمل الجماعي، بلا بهم مكاين والو، لهذا وزارة الداخلية كتعطي واحد الأهمية قصوى لظروف عمل هاذ الفئة من الموظفين، هاذي هي النقطة الأولى، وكل ما يمكننا نديروه باش نحسنو الوضعية ديالهم غنقومو به؛

النقطة الثانية، يمكن نشوفو بأنه العدد ديال موظفي الجماعات الترابية، كيعرف واحد المنحى تنازلي، خصنا نعرفو علاش؟ لأن وإيلا بدينا من الأول، مجموعة ديال الأعمال خرجت من المناولة وخرجت للتدبيرالمفوض، لهذا العدد كينقاص، هذا ما كيمنعش بأن عندنا إشكال كبير فموظفي الجماعات الترابية.

مجموعة من الأطر ومن موظفي اللي كتحتاجهم الجماعات الترابية ما كنلقاوهمش في السوق، ما تنلقاوهمش، المهندسين، التقنيين.. وكاين واحد النوع ديال بطبيعة الحال الطلب أكبر من العرض.

لهذا، في الجماعات الترابية كيوقع لنا إشكال كبير، وكنزيدو عليه حيث كنمشيو للجماعات الترابية النائية، هذا كيحتم علينا واحد الإشكال كبير بزاف واللي كنعانيو منو وكيعانيو منو الجماعات الترابية، ما تنلقاوش الموظفين اللي بغينا ناخذو، واش خصنا تحفيزات أهم باش يمكن لنا.. خصنا نلقاو حل لهاذ الإشكال واحنا خدامين عليه إن شاء الله باش نلقاوه لأن من غير الممكن أننا نستمرو في هاذ الحالة، لأن مجموعة من الجماعات الترابية ما كتوفرش على الأطر اللي خصها تتوفر عليها من أجل واحد العمل اللي خص تقوم من أجل المواطنين.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير المحترم.

الأسئلة الموالية حول "المالية المحلية" تجمعها أيضا وحدة الموضوع، لذا سنعرضها دفعة واحدة.

والبداية مع السؤال الآني الأول لفريق التجمع الوطني للأحرار وموضوعه "المالية المحلية".

السيد الرئيس مولاي عبد الرحمان.

المستشار السيد مولاي عبد الرحمان ابليلا:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السؤال بحال اللي قال السيد الرئيس وضعية المالية المحلية في بلادنا.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال الآني الثاني موضوعه "المالية المحلية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي لتقديم السؤال.

السي السباعي، السيد الرئيس.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

قبل الخوض في السؤال، السيد الرئيس المحترم، يشرفني باسم

الفريق الحركي ونحن مقبلين بعد ساعات قليلة على الاحتفال بالسنة الأمازيغية الجديدة أن أتقدم بأحر التهاني إلى صاحب الجلالة والمهابة الملك محمد السادس، حفظه الله، وإلى جميع المغاربة بمناسبة هذه اللحظة التاريخية التي تجسد العمق الحضاري العريق للمملكة المغربية وتشكل محطة وطنية للاعتزاز بالأمازيغية كمكون أساسي في الهوية الوطنية الموحدة بتنوعها.

وأغتنم هذه المناسبة لأدعو الله سبحانه وتعالى بأن يمتع مولانا أمير المؤمنين صاحب الجلالة الملك محمد السادس، حفظه الله، بموفور الصحة والعافية وأن يحفظه ذخرا وملاذا لوطننا العزيز.

بخصوص السؤال، السيد الوزير المحترم، عن التدابير المتخذة لتطوير مصادر وحكامة المالية المحلية نسائلكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

السؤال الثالث موضوعه "إصلاح الجبايات المحلية".

الكلمة للسيد الرئيس يوسف العلوي من فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب لتقديم السؤال.

المستشار السيد محمد يوسف العلوي:

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

تحتل الجبايات المحلية مكانة استراتيجية ضمن البنية المالية للجهوية المتقدمة، وقد تطورت تدريجيا لتصبح اليوم ركنا أساسيا في تمويل الجماعات الترابية، وقد رافق هذا المسار اعتماد خيار التخصص الجبائي الذي أفضى إلى نظام مجزأ يتكون حاليا من 17 رسما محليا مختلفا، من بينها الرسم المهني، رسم الخدمات الجماعية، الرسم عن الأراضي غير المبنية، إضافة إلى عدة رسوم خاصة بقطاع السياحة، ونتيجة لذلك أصبح لدينا نظام جبائي محلي معقد.

وبالنسبة للمقاولات يترجم هذا التعقيد إلى تعدد الوعاءات الجبائية وتنوع المتدخلين واختلاف طرق احتساب الضرائب.

السيد الوزير المحترم،

لا يخفى عليكم أن هذا التشخيص ليس جديدا ولا معزولا، وبعد أن أوصت المناظرة الوطنية للجبايات لسنة 2019 بشكل واضح بإجراء إصلاح عميق للجبايات المحلية، جاء القانون الإطار رقم 69.19 المتعلق بالإصلاح الجبائي ليحدد مبادئ واضحة لهذا الإصلاح من بينها:

- تبسيط النظام الجبائي؛

- تعزيز الحياد الضريبي؛

- تحسين وضوح الرؤية بالنسبة للفاعلين الاقتصاديين؛

- تحقيق انسجام أفضل بين الجبايات الوطنية والجبايات المحلية.

وبعد مرور أكثر من 4 سنوات على اعتماد هذا القانون الإطار، لازال إصلاح المنظومة الجبائية المحلية يشكل الورش الكبير غير المتكامل ضمن الإصلاح الجبائي الشامل، في الوقت الذي انطلقت فيه إصلاحات الضريبة على القيمة المضافة والضريبة على الشركات والضريبة على الدخل منذ سنة 2022.

لذا، فإننا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب ندعو إلى إعادة هيكلية شاملة للجبايات المحلية، من خلال تجميع الرسوم 17 الحالية في رسمين رئيسيين يتميزين بالوضوح والمنطق الاقتصادي: الرسم العقاري القائم على الملكية العقارية والرسم على النشاط الاقتصادي.

ومن شأن هذا الإصلاح أن يتيح تقليص التعقيد الإداري، تعزيز جاذبية المجالات الترابية وتأمين موارد الجماعات الترابية.

وفي الأخير، السيد الوزير المحترم، فإننا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب نأمل التسريع باستكمال ورش إصلاح الجبايات المحلية، مما سينعكس بشكل إيجابي على الجاذبية الاقتصادية الجهوية، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة، حفظه الله.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على الأسئلة المتعلقة بالمالية المحلية.

السيد وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

تنفيذا للتوجيهات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله وأيده، الواردة بالرسالة التي وجهها للمشاركين في المناظرة الوطنية الثانية للجهوية المتقدمة المنعقدة بطنجة بتاريخ 20 دجنبر 2024، والتي دعا فيها جلالته إلى الانفتاح على أنماط تمويلية جديدة تتيحها اليوم البيئة التشريعية المؤطرة للمالية المحلية، فإن وزارة الداخلية تعتبر تعبئة الموارد المالية للجماعات الترابية من أهم الرهانات التي ينبغي كسبها في إطار مسلسل الجهوية المتقدمة التي انخرطت فيها بلادنا، وذلك لتمكين هذه الجماعات الترابية من القيام بالمهام المنوطة بها.

وفي إطار التدابير التي تم القيام بها لإصلاح منظومة الجبايات المحلية، وجبت الإشارة إلى ما يلي:

- تم إصدار قانون رقم 07.20 المغير والمتمم للقانون رقم 47.06 المتعلق بجبايات الجماعات الترابية والذي شكل مرحلة أولية في تنزيل المنظور الشمولي لإصلاح جبايات الجماعات الترابية، والذي تضمنته توصيات المناظرة الوطنية الثالثة للجبايات المنعقد يوم 3 و4 ماي 2019، وتم ترسيخه في القانون الإطار رقم 69.19 المتعلق بالإصلاح الجبائي؛

- إصدار تعليمية حول تطبيق القانون رقم 47.06 المتعلق بجبايات الجماعات الترابية، كما تم تغييره وتتميمه بالقانون رقم 07.20، والتي تهدف إلى عرض التعديلات المدرجة بهذا القانون بتفصيل وتسهيل الإجراءات التطبيقية المتعلقة بها، مع تبيان الإجراءات التي يجب اتخاذها من أجل تنفيذها.

وهاد الإطار التنظيمي لمسطرة الإقرار والأداء الإلكترونيين للرسوم المحلية والذي يمكن الملزمين الراغبين في ذلك من إيداع الإقرارات وأداء الرسوم بطريقة إلكترونية؛

- تم إصدار القانون 14.25 بتغيير وتتميم القانون 47.06 المتعلق بجبايات الجماعات الترابية والذي يعتبر مرحلة أخرى في إطار التنزيل التدريجي للإصلاح الشمولي لجبايات الجماعات الترابية، حيث جاء بأحكام جديدة ولا سيما:

• ترسيخ مبدأ من يقون بالإصدار يقوم بالتحصيل بالنسبة للرسم المهني ورسم السكن ورسم الخدمات الجماعية، مع إسناد وتدبير هذه الرسوم إلى إدارة واحدة هي المديرية العامة للضرائب؛

• ملاءمة أسعار الرسم على الأراضي الحضرية غير المبنية مع مستوى التجهيز الذي تعرفه المناطق التي تتواجد بها العقارات الخاضعة لهذا الرسم؛

• إحداث قباض جماعيين لدى الجماعة الترابية لمباشرة إجراءات تحصيل الرسوم التي تقوم بتدبيرها المصالح الجبائية التابعة لهذه الجماعات، وذلك سعيا إلى تحسين تحصيل هذه الرسوم ومعالجة إشكاليات الباقي استخلاصه.

وقد تم تعيين هؤلاء القباض بقرار مشترك لوزارة الداخلية ووزارة المالية.

ولمواصلة هذه الإصلاحات، تعتزم هذه الوزارة القيام بما يلي:

- إعداد مشروع قانون بمثابة مدونة الجبايات الجماعات الترابية على غرار المدونة العامة للضرائب، وذلك بهدف تجاوز تعدد النصوص المتعلقة بهذا المجال من خلال تجميع المقتضيات القانونية المتعلقة بالرسوم والأتاوي والحقول المستحقة لفائدة الجماعات الترابية في نص واحد؛

- تنزيل باقي التوجهات الواردة بقانون الإطار رقم 69.19 السالف الذكر، ولا سيما تقليص عدد الرسوم 17 رسما حاليا، من خلال التجميع التدريجي للرسوم المطبقة على الممتلكات العقارية وتلك المتعلقة بالأنشطة الاقتصادية؛

- مراجعة أساس فرض رسم مهني، رسم السكن ورسم الخدمات الجماعية من خلال تعويض القيمة التجارية (valeur locative) بأساس يراعي العدالة المجالية دون الرفع من الضغط الضريبي على الملزمين؛

- إعداد تصور لإدارة جبائية جهوية محلية، وذلك في إطار الإصلاح المرتقب لمنظومة جبايات الجماعات الترابية، لا سيما بعد إخضاع القواعد المرتبطة بها لإصلاح عميق يتماشى مع التوجهات الواردة بقوانين الإطار رقم 69.19 السالف الذكر، ولا سيما المادتين 9 و10 منه؛

- مواكبة الجماعات في إعداد برامج عملها لتعبئة مواردها المالية، حيث تروم هذه البرامج إلى:

• توسيع الوعاء الجبائي؛

• دعم عمليات التحصيل؛

• مراجعة القرارات الجبائية عند الاقتضاء.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

في إطار تعزيز الموارد الذاتية للجماعات الترابية، وجبت الإشارة إلى ما يلي:

حرصا على تمكين الجماعات الترابية من مواكبة التحولات الاقتصادية وكذا حاجيات المواطنين، تعمل هذه الوزارة على مدها بموارد مالية عبر الرفع سنويا من حصتها من منتوج الضريبة على القيمة المضافة، حيث عرفت الحصص الإجمالية الموزعة لفائدة الجماعات ارتفاعا خلال سنتين متتاليتين سنة 2024، ارتفاع بنسبة 15 و20% وذلك حسب خصوصيات الجماعة الترابية، سنة 25 ارتفاع بنسبة 10 و15% وذلك حسب خصوصيات الجماعة الترابية أيضا.

وتدعم هذه الوزارة ميزانية الجماعات التي تعاني من العجز مما يمكن هذه الجماعات من الاضطلاع بمهامها التدبيرية على سبيل المثال: تم تخصيص أزيد من 600 مليون درهم من أجل موازاة ميزانيات هته الجماعة سنة 2025.

تعمل هذه الوزارة على تحمل المساهمات المالية الخاصة ببعض الجماعات، نظرا لمحدودية مواردها المالية بهدف العمل على تدارك التفاوت على مستوى البنى التحتية، حيث خصصت الوزارة لهذا الغرض حصصا من المنتوج الضريبي على القيمة المضافة لدعم استثمارات مجالس الجماعات بمبلغ سنوي يناهز 5 ملايير درهم.

وتجدر الإشارة إلى أن قانون المالية لسنة 2025، حمل زيادة

في النسبة المخصصة للجماعات الترابية من الضريبة على القيمة المضافة بنسبة لـ 2% لتصل الحصة الإجمالية المخصصة لها 32%، تحمل المساهمات المالية الخاصة ببعض الجماعات نظرا لمحدودية مواردها المالية في تمويل المشاريع التنموية في إطار اتفاقيات الشراكة بين الجماعات والفاعلين في القطاعات المعنية، والتي تشمل على الخصوص تأهيل الأسواق الأسبوعية والتطهير واقتناء الآليات لشق الطرق والمسالك ودور الطلبة.

فيما يخص طرق تمويل الجماعات الترابية، فبالإضافة إلى الطرق التقليدية والمألوفة فقد أصبح بإمكان هذه الجماعات الاستفادة من أشكال جديدة ومتطورة من التمويلات، وفي هذا الإطار وسعيا لتنويع مصادر تمويل الجماعات الترابية، تم إعداد مراسيم جديدة متعلقة بالقواعد التي تخضع لها عملية القروض، حيث سمحت هذه المراسيم للجماعات الترابية بإمكانية إصدار سندات الديون وكذا القيام بعمليات التسنيد، وتشكل هذه الإمكانيات الجديدة والتي جاءت كترجمة للتطور الذي عرفته الحكامة المالية الترابية فرصا تمويلية مهمة لهذه الجماعات.

ومن ناحية أخرى، وأمام تزايد الإمكانيات التمويلية التي توفرها التمويلات البيئية، فإن الوزارة مستعدة لمواكبة الجماعات الترابية عند الرغبة في الاستفادة من هذه الفرص.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

في ظل الإصلاحات التي تهدف إلى تعزيز الحكامة الجيدة وتكريس شفافية التدبير المالي للجماعات الترابية، انخرطت هذه الوزارة بمعية شركائها في التنزيل التدريجي للمخطط المحاسبي للجماعات الترابية، خاصة الجانب المتعلق بإدارة الممتلكات الجماعية، وذلك بغية ملاءمة المجال المحاسبي للجماعات الترابية مع الدولة.

ومن خلال التجربة التي قامت بها المديرية العامة للجماعات الترابية بثماني جماعات نموذج من أجل إعادة سجلات المحتويات، تمت دعوة الآمرين بالصرف عن طريق دورية إعداد وتنفيذ ميزانية سنة 2026 إلى الالتزام بالأولويات التالية:

- ضرورة هيكلة الإدارة المكلفة بتدبير الممتلكات، حيث تم التأكيد على أهمية إدراج تدبير وتثمين الممتلكات ضمن أولويات العمل الجماعي وإعادة هيكلة وتنظيم إدارة الممتلكات بالجماعات الترابية، بما يضمن الفعالية والنجاعة من خلال:

- انتقاء وتعيين موظفون يتوفرون على تجربة في مجال تدبير الممتلكات الجماعية؛

- تزويد إدارة الممتلكات بالموارد البشرية والأجهزة المعلوماتية اللازمة؛

- ضرورة إعداد مراجع الأثمان لتحديد القيمة السوقية للأملاك العقارية الخاصة بالجماعة الترابية؛

- جرد وإعداد سجل الممتلكات المنقولة؛

- ضرورة العمل مع جميع الفاعلين والشركاء المحليين من أجل إعداد سجلات المحتويات ومسكها وإعطاء صورة حقيقية لمالية الجماعات الترابية، لا سيما الاستعانة إن اقتضى الحال بمساحين طبوغرافيين للمساعدة في هذه العملية.

وفي إطار استكمال مراحل تنزيل هذا المشروع، تم إعداد دليل منهجي لحصر سجل الممتلكات الجماعية والذي سيتم تعميمه على باقي الجماعات الترابية في المستقبل القريب.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير المحترم.

في إطار التعقيب على جواب السيد الوزير، أعطي الكلمة لفريق التجمع الوطني للأحرار.

السي عبد الرحمان، تفضلو السيد الرئيس.

المستشار السيد مولاي عبد الرحمان ابليلا:

شكرا السيد الرئيس.

باسم فريق التجمع الوطني نشكركم، السيد الوزير، على إفاداتكم الغنية.

طبعا الموضوع ديال المالية المحلية هو موضوع محوري وأساسي في جانب من السياسة العمومية ببلادنا والمتعلق باللامركزية وبالجهوية المتقدمة، الخيار الذي لا رجعة فيه بالنسبة لحاضر ومستقبل بلادنا، كما دعا إليه صاحب الجلالة، نصره الله، في العديد من توجيهاته وخطاباته.

السيد الوزير،

المالية المحلية فيها شقين:

الشق الأول يتعلق بالموارد كما ورد في مداخلتكم، حيث أن الموارد الذاتية لجل الجماعات المحلية هي مع كامل الأسف هي موارد محدودة جدا، وفي مقابل ذلك كل الجماعات الترابية تعتمد على الموارد المحولة من الدولة والتي من دونها لا يمكن لهاذ الجماعات أن تقوم بأي دور تنموي، وبالتالي هاذ الموارد المحولة من الدولة هي العمود الفقري للمالية المحلية، هاذي ملاحظة أساسية بغينا نديروها في هاذ الإطار.

صحيح أن الزيادة التي حدثت مؤخرا في حصة الضريبة على القيمة المضافة المحولة لهاذ الجماعات كان لها الأثر الإيجابي على التدبير المالي للجماعات.

طبعا التقديرات ديال 2026 اللي كتقول بأن غادي تكون واحد الزيادة ديال 6 الملايير في هاذ الإطار.

الشق الثاني من الميزانية المحلية كيتعلق بنفقات التسيير ونفقات الاستثمار، هاذ الشق يتأثر وجودا وعدما بالشق الأول اللي كيتعلق بالموارد، علما أن نفقات التسيير في كثير من الأحيان دائما هي أكثر من نفقات الاستثمار.

السيد الوزير،

لا بد في هاذ الإطار باش نوهو بجميع المبادرات والأوراش الكبرى التي تسهر عليها وزارتكم، والرامية إلى إصلاح المالية المحلية وتعزيز اللامركزية وربط المسؤولية بالمحاسبة.

بقي أن الجماعات المحلية ومدبري هاذ الجماعات يجب أن تعلم اليوم بأنه لا يمكنها أن تستمر في الاعتماد هكذا فقط على الموارد المحولة من طرف الدولة، يجب أن تبحث عن الموارد الذاتية الكافية لتحقيق التنمية المحلية، هذا الأمر أصبح اليوم متاحا ممكنا بعد دخول مختلف الإصلاحات حيز التنفيذ، سواء تعلق الأمر بوضع واحد الإدارة جبائية محلية بأطر كفأة متخصصة في تحصيل مستحقاتها، وسواء تعلق الأمر بإصلاح الجبايات المحلية المرتقبة.

صحيح، سيبقى هناك تفاوت مالي كبير بين الجماعات، خاصة بين تلك المتواجدة بالعالم القروي، وهذا يتطلب تضامنا ماليا بين الجماعات ويتطلب خلق آلية وصندوق تضامن ترابي فعال.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الرئيس.

الكلمة للفريق الحركي.

السيد الرئيس، السي مبارك السباعي.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

أولا، السيد الوزير المحترم، بكل موضوعية وواقعية نثمن في الفريق الحركي المجهودات الكبيرة التي بذلت وتبذل من طرف وزارتكم ومصالحها المركزية والجهوية والإقليمية والمحلية من أجل تطوير أسس اللامركزية ببلادنا ومواكبة الجماعات الترابية في تطوير مسارها من حيث الهيكلة والاختصاصات والتمويل، وتنزيل الجهوية المتقدمة خيارا إستراتيجيا للمملكة، متطلعين فيه إلى انخراط باقي القطاعات الحكومية في هذا المجهود وفي ترجمة هذا الوعي الجهوي.

كما نسجل في هذا الإطار الحاجة إلى إصلاح شامل لنظام المالية المحلية كآلية جوهرية لتنمية الموارد المالية للجماعات الترابية، وهو ما أكده تقرير المجلس الأعلى للحسابات برسم سنتي 2023 و2024 حول الإصلاح الجبائي، وأقرته توصيات المناظرة الوطنية الثانية للجهوية المتقدمة بطنجة في دجنبر 2024.

ثانيا، السيد الوزير، في نفس السياق نتطلع أن يشكل تنزيل القانون رقم 14.25 المتعلق بجبايات الجماعات الترابية، الذي صادق عليه البرلمان مؤخرا، مدخلا أساسيا في مسار إصلاح المالية المحلية ولتنمية الموارد المالية الذاتية للجماعات، خاصة وأنه جاء بإصلاحات هامة، تستهدف ضمان ملاءمة القواعد المتعلقة بجبايات الجماعات الترابية مع الأحكام المنظمة لضرائب الدولة في مجال توسيع الوعاء الجبائي، وفق معايير موضوعية ومنصفة ترابيا.

ثالثا، نعتبر كذلك، السيد الوزير، في الفريق الحركي أن الحكامة المالية الترابية تتطلب كذلك تأهيل الموارد البشرية للجماعات الترابية لتواكب التحولات التي يعرفها مجال التدبير المالي، عبر الرفع من وتيرة التكوين والتكوين المستمر في هذا المجال، دون إغفال أهمية التوظيف في الجماعات الترابية وفق الحاجيات، وهي مناسبة، السيد الوزير المحترم، نطالبكم بالتعجيل بحل إشكالية استعمال المناصب المالية المجمدة في العديد من الجماعات رغم الخصاص القائم.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة لكم، السيد الوزير، للرد على التعقيبات.

إذن نواصل مع الأسئلة الموجهة لقطاع الداخلية حول "الشركات الجهوية متعددة الخدمات"، والتي تجمعها أيضا وحدة الموضوع.

والبداية مع السؤال الآني الأول لفريق التجمع الوطني للأحرار، موضوعه "الشركات الجهوية متعددة الخدمات".

الكلمة لكم السيد الرئيس، تفضلوا.

السي كمال، تفضلوا.

المستشار السيد كمال صبري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

عن الشركات الجهوية متعددة الخدمات، نسائلكم.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الآني الثاني موضوعه "الشركات الجهوية متعددة الخدمات".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة، السي

الحسناوي.

المستشار السيد لحسن الحسناوي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

عن الشركات الجهوية متعددة الخدمات، نسائلكم السيد الوزير المحترم.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الآني الثالث موضوعه "الشركات الجهوية متعددة الخدمات".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاشتراكي- المعارضة الاتحادية لتقديم السؤال.

السيد الرئيس، السي أبو بكر، تفضلوا.

المستشار السيد أبو بكر اعبيد:

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين،

نسائلكم، السيد الوزير المحترم، عن مستجدات الشركات الجهوية متعددة الخدمات.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الآني الرابع موضوعه "الشركات الجهوية متعددة الخدمات".

الكلمة لكم السي شهيد، من المجموعة الدستوي الديمقراطي لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد الكريم شهيد:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير المحترم،

في إطار الإصلاح الوطني للمرافق العمومية، شرعت الحكومة في تنفيذ نموذج الشركات الجهوية متعددة الخدمات لتدبير الماء والكهرباء والتطهير السائل، وقد بلغت القيمة الاستثمارية لهذه الشركات أكثر من 250 مليار درهم، مع التزامها بالحفاظ على نفس التعريفة المعمول بها قبل انتقال التدبير إليها، وبأخذ جهة الرباط - سلا- القنيطرة، ومدينة القنيطرة كمثال تطبيقي لهذا النموذج الجديد، نلاحظ أن بعض المناطق مازالت تشتكي من ارتفاع أسعار فواتير الماء والكهرباء، وهو ما يثير تساؤلات حول مدى حماية القدرة الشرائية للمواطنين وتحقيق أهداف تحسين جودة الخدمات.

لذا، السيد الوزير، نسائلكم حول الإجراءات الفعلية التي تعتمدها الحكومة لضمان جودة الخدمات وحماية القدرة الشرائية للمواطنين من خلال منع أي عبء إضافي عليهم نتيجة ارتفاع الفواتير.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم.

الكلمة لكم، السيد الوزير المحترم، للإجابة على الأسئلة المتعلقة بالشركات الجهوية متعددة الخدمات.

السيد وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أولا، في أسباب وإحداث الشركات الجهوية متعددة الخدمات.

في البداية، وجبت الإشارة إلى أن التوجه الحكومي الجديد في تدبير قطاع الماء والكهرباء، يندرج في إطار تنزيل ورش الجهوية المتقدمة، وجاء بعد سلسلة من الدراسات وتقييم للوضع، حيث تبين أن القطاع يواجه مجموعة من الإشكالات في إطار تجارب التدبير المعتمدة، ويتعلق الأمر بما يلي:

- تعدد المتدخلين بالقطاع وتشابك مدارات التوزيع؛

- فوارق مجالية حادة داخل نفس الجهة وبين الوسطين الحضري والقروي في جودة الخدمات ومعدلات الربط والإستمرارية؛

- ضعف القدرات المالية والتقنية لعدد من الجماعات والوكالات والموزعين السابقين في مواجهة حاجيات الاستثمار المتزايدة؛

- تدهور ملحوظ للبنيات التحتية في عدة مناطق نتيجة ضعف الصيانة والاستثمار وتراكم العجز؛

- غياب حكامة موحدة وتعدد الأنظمة والأنماط التدبيرية: وكالات تدبير مفوض، جمعيات، (l'ONEE[1])... مما أضعف نجاعة القطاع؛

- عدم مواكبة الضغط المتزايد على الموارد المائية ومتطلبات الانتقال الطاقي والبيئي؛

ويتجلى الهدف من إحداث الشركات الجهوية متعددة الخدمات، فيما يلي:

- تعبئة الموارد المالية لمواجهة حاجيات القطاع في الاستثمارات دون الحاجة إلى اللجوء إلى الزيادة في التعريفات؛

[1] **O**ffice **N**ational de l'**E**lectricité et de l'**E**au potable.

- تعميم الولوج إلى خدمات الماء والكهرباء والتطهير لجميع المواطنين، بشكل منصف ومستدام على مستويات كافة جهات المملكة؛

- تقليص التفاوتات المجالية بين المناطق وضمان استمرارية الخدمة العمومية بدون انقطاع وفي جميع الأوقات ضمن مختلف مناطق الجهة الواحدة؛

- تحسين جودة الخدمات المقدمة في مجالات التوزيع مع ضمان تعريفات ملائمة وعادلة للمواطنين، أي دون زيادة غير مبررة في فواتير الماء والكهرباء؛

- تعزيز الأداء التقني والمالي للشركات الجهوية الجديدة وتحقيق النجاعة التشغيلية في إدارة المرافق، عبر تحسين كفاءة التشغيل وترشيد التكاليف؛

- اعتماد أنظمة معلوماتية حديثة وفعالة وموحدة بين مختلف الشركات الجهوية، بما يساهم في توحيد الإجراءات وتحسين سرعة وجودة الخدمات الإدارية والتقنية المقدمة؛

- تجميع الموارد البشرية والمالية والتقنية المتاحة واستثمارها بشكل مشترك لتحقيق أقصى فعالية ممكنة؛

- ضمان استمرارية المرفق العام وجودة الخدمات؛

- تحسين الأداء التقني والمالي للشبكات؛

- تطبيق التعريفات الأدنى الممكنة في إطار التوازن المالي؛

- تحسين تدبير الموارد البشرية وتنمية الكفاءات؛

- الرفع من مردودية شبكات والنجاعة التشغيلية.

وعرف مشروع إصلاح قطاع التوزيع تقدما مؤسساتيا وإجرائيا غير مسبوق، حيث تم:

- الانتقال من مرحلة الإعداد إلى مرحلة التنفيذ الفعلي، فقد تم إصدار القانون رقم 83.21 المتعلق بإحداث الشركات الجهوية متعددة الخدمات ونشره في الجريدة الرسمية في يوليوز 2023؛

- صدرو المراسيم التطبيقية الثلاثة في فبراير 2024؛

- إحداث 12 شركة جهوية متعددة الخدمات تغطي كافة جهات المملكة وتوقيع عقود تدبير مع الجماعات الترابية المعنية بكل جهة لتولي مسؤولية توزيع الماء والكهرباء والتطهير على المستوى الجهوي بشكل رسمي بين أكتوبر 2024 ونوفمبر 2025، بعد المصادقة عليه من طرف مجالس مجموعة الجماعات الترابية المسؤولة؛

- توحيد الحكامة وأنظمة التدبير، حيث تم توحيد هيكلة رأسمال الدولة، المكتب الوطني للماء والكهرباء، الجماعات والجهات؛

- اعتماد أنظمة أساسية وعقود تدبير وتنظيم موارد بشرية موحدة؛

- إرساء أنظمة معلوماتية موحدة؛

- توحيد أدوات تدبير الميزانيات ومساطر الصفقات والتقارير والتنظيمات؛

- نقل أكثر من 17.000 موظف من الموزعين السابقين: المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، والوكالات المستقلة، وشركات التدبير المفوض سابقا، ضمن الشركات الجهوية المتعددة الخدمات مع ضمان كامل حقوقهم المكتسبة، الأجور، الأقدمية، الامتيازات الاجتماعية وغيرها، بتعاون مع الفرقاء الاجتماعيين؛

- برنامج استثمار، حيث تم إطلاق برنامج استثماري ضخم على مستوى كل جهة عبر الشركة الجهوية بغلاف مالي إجمالي يقدر بـ 253 مليار درهم على مدى 30 سنة المقبلة لتحسين الشبكات وتوزيع الخدمات، موزعة كالتالي:

• الماء الصالح للشرب: 88.7 مليار درهم؛

• التطهير السائل: 106.8 مليار درهم؛

• الكهرباء: 56.6 مليار درهم.

ورغم التقدم الكبير، فإن انطلاق الشركات الجهوية متعددة الخدمات تم في سياق صعب ورث اختلالات هيكلية ثقيلة من بينها:

- تعدد المتدخلين أكثر من 12.000 جمعية تقوم بتسيير مرفق الماء عبر التراب الوطني؛

- بنية تحتية متهالكة وضعف مردودية الشبكات؛

- قدرات إنتاج ونقل المياه غير كافية في عدة مناطق؛

- مخططات مديرية قديمة غير ملائمة للاحتياجات الحالية؛

- شبكات ووكالات تجارية قديمة وغير متوازنة ترابيا؛

- اختلالات في الفوترة وعمليات القراءة والتحصيل سابقا؛

- انتشار.. (كلام غير واضح) غير قانونية عبر سرقة الماء والكهرباء وضعف التحكم في مردودية الشبكات؛

- اعتماد مفرط على المناولة في المهن الأساسية سابقا؛

- نقص في الأطر والتقنيين المؤهلين ونقل مديونية قديمة ومستحقات ضعيفة تحصيل من طرف المكتب الوطني للكهرباء والماء للشرب.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير المحترم.

أعطي الكلمة لفريق التجمع الوطني للأحرار.

السي كمال صبري.

المستشار السيد كمال صبري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

من خلال سؤالي هذا استحضر اجتماع لجنة الداخلية بمجلسنا الموقر من أجل مناقشة القانون المنظم للشركات الجهوية متعددة الخدمات، وحيث أستحضر التساؤلات والتخوفات التي طرحها آنذاك أعضاء اللجنة والتي حظيت بتفسيرات وتوضيحات مقنعة من طرفكم، السيد الوزير.

ومع تفعيل هذه الشركات على أرض الواقع وبكل حكمة وبدون أي تأثير على الخدمات المقدمة للمواطنين وكذلك التدبير والتهيئ المسبق لتطهير السوائل الناتجة على أمطار الخير التي عرفتها بلادنا، وخاصة في المدن الكبرى، يتأكد مدى الكفاءة والخبرة التي تمتازون بها، السيد الوزير، في تنزيل مشاريع تخص الحياة اليومية للمواطن.

ومن هنا نهنئكم، السيد الوزير، ونهئ الأطر والمستخدمين العاملين بهذه الشركات والذي أعربتم من خلال هذا القانون على القدرات المغربية في تسيير المرافق العمومية.

ونظرا للدور الذي تلعبه الشركات الجهوية متعددة الخدمات في تفعيل الجهوية المتقدمة وضمان الانسجام في مستوى أداء الخدمات الأساسية بين مختلف مكونات التراب بالجهة بحواضرها وأريافها وكذلك عالمها القروي.

السيد الوزير،

نعول وبشكل كبير على البرامج الاستثمارية لهذه الشركات لتدارك الخصاص في الخدمات، في ظل النتائج المبشرة التي أبان عنها التفعيل المتدرج لهذه الشركات على مستوى الجهات، رغم بعض الملاحظات المرتبطة بتسجيل ملاحظات وشكايات المرتفقين مع ادعاءات ارتفاع الفواتير، والتي ترتبط بتصحيح نظام مراقبة العدادات لتجاوز الاختلالات السابقة المتعلقة بضعف القراءة الشهرية الفعلية من طرف الموزعين السابقين، وتعويضها بتقدير الاستهلاك.

ونستغل هذه الفرصة كذلك، السيد الوزير، لنؤكد على دور هذه الشركات في معالجة الاختلالات السابقة التي عرفتها علاقة الموزعين السابقين بالمشاريع الاستثمارية والتقديرات الضخمة التي كانت تخضع لها عمليات ربط المشاريع الاستثمارية بشبكات التوزيع الخاصة بالماء والكهرباء والتطهير السائل.

وهي فرصة كذلك لدعوة هذه الشركات إلى الاستثمار في العنصر البشري وتحسين ظروف شغيلتها، مع إشاعة ثقافة نجاعة الأداء وربط المسؤولية بالمحاسبة للنجاح في تحدي الحكامة الجيدة وجودة تدبير المرافق العمومية.

كما ندعو إلى الاستمرار في الرقمنة والإبداع في تقريب الإدارة بالمواطن وتبسيط المساطر لتسهيل الخدمة العمومية وتقليص تكاليفها.

هي فرصة لدعوة المتدخلين، بما فيهم الجماعات الترابية، لمواكبة هذا الورش وتوفير كل المقومات الضرورية لنجاحه.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم.

الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة، السي لحسن الحسناوي.

المستشار السيد لحسن الحسناوي:

نشكركم، السيد الوزير المحترم، على جوابكم القيم، وهذه مناسبة نشيد من خلالها بهذه التجربة الفتية ببلادنا والتي ستشكل نقلة نوعية في تدبير هذه المرافق الحيوية وستستجيب لإنتظارات الساكنة بشكل كبير، مما يساهم في تأهيل وتنمية منشآت وتجهيزات التوزيع، مما يضمن تعزيز التوازن بالجهات وداخل الجهة الواحدة.

السيد الوزير المحترم،

إننا ننوه بمختلف البرامج التي قامت بها وزارة الداخلية، والتي ساهمت بشكل كبير في تنمية وتحسين ظروف المواطنين، وهي فرصة لتقديم الشكر والثناء لكل أطر الوزارة على ما تحقق من نتائج في كل المجالات، من بينها موضوع اليوم المتعلق بتدبير هذه المرافق، وذلك من خلال تأطير ومواكبة الشركات الجهوية متعددة الخدمات.

السيد الوزير المحترم،

نعلم أن الانتقال في التدبير من تجربة إلى أخرى يطرح بعض الصعوبات، وهذا أمر طبيعي جدا، لذلك ندعو إلى الحرص على عدم الزيادة في تسعيرة الخدمات والعمل على إعطاء الأولوية للمناطق النائية التي ظلت تعاني من الخصاص في هذا المجال.

كما نطالب من هاذ المنبر بضرورة إيلاء عناية خاصة للمناطق التي شهدت كوارث طبيعية، أثرت على هذه الخدمات، ونذكر هنا على سبيل المثال لا الحصر جماعة الجرف بإقليم الرشيدية التي شهدت مؤخرا فيضانا غير مسبوق لوادي البطحاء، مما تسبب في انهيار كلي للعديد من المنازل، خاصة بقصر المنقارة، كما أثر على شبكة التطهير السائل بالجماعة وساهم في انهيار عدة خطارات وسواقي.

وهي مناسبة نشكر من خلالها السلطات العمومية، وعلى رأسها السيد الوالي، التي بذلت مجهودات جبارة وتضحيات جسام للتخفيف عن الساكنة المتضررة التي تعيش اليوم وضعا مؤلما، حيث لازالت تنتظر

دعما حكوميا وكذلك بناء مساكنا بشكل استعجالي، ونحن على يقين، السيد الوزير المحترم، أنكم لن تدخروا جهدا للاستجابة لمطالب هذه الأسر المتضررة، نظرا لما عهد فيكم من جدية وغيرة وطنية.

أعاننا الله جميعا لخدمة هذا البلد الأمين، تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك محمد السادس أيده الله ونصره.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية.

السيد الرئيس، السي أبو بكر اعبيد.

المستشار السيد أبو بكر اعبيد:

السيد الرئيس،

ننوه ونشكركم، السيد الوزير، على جوابكم المتكامل والقيم.

بالفعل يعد إحداث الشركة الجهوية متعددة الخدمات ورشا مؤسساتيا مهما يندرج في إطار إصلاح وتدبير المرافق العمومية المحلية، خصوصا في قطاعات حيوية كالماء والكهرباء والتطهير السائل، وهو خيار يهدف إلى توحيد أنماط التدبير ومعالجة اختلالات راكمتها التجارب السابقة، خاصة على مستوى التفاوتات المجالية وجودة الخدمات.

غير أن هذا التحول بحكم حجمه وتعقيده وعلى الرغم من مجهوداتكم الحثيثة، فإنه يفرض في مرحلة التنزيل عددا من الإشكالات العملية التي تستدعي التتبع والتقويم، فقد سجل في بعض الجهات صعوبات مرتبطة باستمرارية الخدمة وبالتواصل مع المرتفقين، إضافة إلى ملاحظات حول وضوح الفوترة وتدبير الشكايات، وهي مؤشرات لا تحاكي المشروع في جوهره بقدر ما تطرح ضرورة مواكبته ميدانيا لتفادي أي ارتدادات اجتماعية.

السيد الوزير المحترم،

إن نجاح الشركات الجهوية المتعددة الخدمات يقاس بقدرتها على تحسين الخدمة فعليا وضمان القرب من المواطن، مع الحفاظ على البعد الاجتماعي لهذه المرافق، خاصة لفائدة الفئات الهشة والمجالات الأقل تجهيزا، كما أن التنسيق مع الجماعات الترابية يظل عاملا أساسيا لتفادي إحداث مسافة إدارية جديدة بدل تقريب الخدمة.

وعليه، نود أن نعرف أكثر حول آليات التتبع المعتمدة لضمان حسن تنزيل هذا الورش والتدابير المتخذة لتجويد التواصل مع المواطنين وضمان استقرار الموارد البشرية وحماية الطابع الاجتماعي للخدمات الأساسية، بما يضمن إنجاح هاذ الإصلاح في أبعاده الترابية والاجتماعية.

ومما لا شك فيه، السيد الوزير، أن لنا كامل الثقة فيكم، السيد الوزير المحترم، لإصلاح وتجويد كل خدمات الشركات الجهوية المتعددة الخدمات.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

الكلمة لمجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي.

السي عبد الكريم شهيد تفضلوا.

المستشار السيد عبد الكريم شهيد:

بداية، نشكركم على المعطيات التي قدمتموها، السيد الوزير المحترم، ونثمن بكل تقدير جهود وزارة الداخلية في متابعة وتفعيل نموذج الشركات الجهوية متعددة الخدمات لتدبير الماء والكهرباء والتطهير السائل، ونحن نقر بالعمل الكبير الذي تبذلونه لضمان انسيابية هذا الإصلاح، خاصة على مستوى الجهات، ونثمن المجهودات التي تقوم بها وزارة الداخلية في مراقبة تطبيقه وإرساء آليات التدبير المتكامل على التراب الوطني.

غير أننا، السيد الوزير، ومن واقع المتابعة الميدانية والإعلامية نلاحظ أن بعض الأسر مازالت تعبر عن قلقها بشأن ارتفاع فواتير الماء والكهرباء، وهو ما يبرز ضرورة المتابعة الدقيقة للانعكاسات الاجتماعية والاقتصادية لهذا الإصلاح لضمان حماية القدرة الشرائية للمواطنين وعدم تحميلهم أعباء إضافية.

السيد الوزير،

إذا أخذنا جهة الرباط- سلا- القنيطرة كمثال نشهد تباينات في مستوى الخدمات، مع تسجيل بعض المرتفقين لشكاوى حول فواتير الماء والكهرباء التي يعتبرونها مرتفعة مقارنة بالخدمة المقدمة، وهو ما يطرح تساؤلات حول مدى فعالية الرقابة الميدانية وآليات معالجة الشكاوى، خصوصا في ظل التحولات الديمغرافية والاقتصادية التي تعرفها الجهة.

السيد الوزير، نعتبر أن تجربة الشركات الجهوية تمثل خطوة مهمة تنتقل فيها من مرحلة التدبير التقليدي إلى مرحلة الجهوية المتقدمة والتدبير المتكامل.

ونثمن في هذا الإطار جهود وزارة الداخلية الكبيرة في متابعة تنفيذ هذا الإصلاح وضمان حسن تطبيقه على أرض الواقع.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار المحترم.

الكلمة لكم السيد الوزير للرد على التعقيبات.

السيد وزير الداخلية:

السيد الرئيس المحترم،

جوج ديال النقط بسرعة:

النقطة الأولى، هو خلق هاذ الشركات، الهدف الأساسي منها هو تجويد العمل، وتجويد الخدمات على الصعيد الوطني ككل باش ما يوقعش واحد التفاوتات بين الجهات وبين المناطق، لأن يكون نوع الخدمة يكون نفس نوع الخدمة، جودة الخدمات يكون أحسن ما يمكن على الصعيد الوطني ككل.

النقطة الثانية اللي بغيت نشير لها هو أنه ما كايناش شي منطقة اللي عرفت زيادة في الفواتير، ما كايناش زيادة نهائيا كنعاود نكررها، ما اتخاذ حتى شي قرار باش تكون الزيادة في شي منطقة من المناطق في الفواتير.

اللي كاين هو مجموعة دالمناطق كانو كيعرفو واحد النوع من الفوترة اللي ما كانش فوترة كتحدد زمنيا بطريقة أوتوماتيكية، كيعرف واحد النوع ديال سميتو، حين جات هاذ الشركات وبغات تطبق العمل سميتها عرفو الفواتير واحد النوع ديال الزيادة اللي هي ماشي زيادة، لأنه ما كانوش كياخذو قراءة العدادات في الأوقات اللي خصهم يتخاذو فيها، لكن كنأكد مرة أخرى ما كاينش حتى شي زيادة في الفوترة ديال الماء ولا الكهرباء ولا التطهير السائل.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

نشكر السيد الوزير على مساهمته القيمة معنا.

وننتقل للسؤال الآني الموجه لوزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولات الصغرى والتشغيل والكفاءات، وموضوعه "حصيلة الوزارة في مجال إبرام وتفعيل اتفاقيات الشغل الجماعية ودورها في تعزيز السلم الاجتماعي وتحسين شروط العمل".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

الكلمة لكم السيد المستشار المحترم، تفضلوا.

المستشار السيد حسن شميس:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

حول حصيلة الوزارة في مجال إبرام وتفعيل اتفاقيات الشغل الجماعية ودورها في تعزيز السلم الاجتماعي وتحسين شروط العمل نسائلكم.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد يونس السكوري وبحسو، وزير الإدماج الإقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات:

شكرا للسيد المستشار المحترم على طرحكم لهذا السؤال الآني، اللي جا في وقتو لأننا في سنة مهمة من الناحية الاجتماعية، وكما لا يخفى عليكم اتفاقيات الشغل الجماعية كانت هي الأساس وفي العدد ديال الدول باش كتحسن من الحالة الاجتماعية ديال الشغيلة، وبالإضافة للقوانين ديال الشغل بصفة عامة.

وفي المغرب اخذينا على عاتقنا واحد العدد ديال التعهدات دولية، وتمت المصادقة على عدد من الاتفاقيات في هذا المجال.

الوزارة في هاذ الحكومة هاذي، بعد التوقيع على الاتفاق الاجتماعي مع النقابات الأكثر تمثيلية والانفتاح على النقابات كلها، عملت على مواكبة هاذ الورش، أولا دارت واحد الجائزة ديال اتفاقية شغل جماعية اللي غادي نظمو هاذ السنة، إن شاء الله، أول دورة منها، درناها بموجب مرسوم، تنفيذا للاتفاق اللي كان الاجتماعي مع النقابات ومع أرباب العمل، ثانيا كان واحد التتبع في السنة الماضية فقط بوحدها راه درنا أكثر من 50 ديال الاتفاقيات ديال الشغل الجماعية، وإجمالا كان واحد الحرص على أنه تكون واحد 200 اتفاقيات شغل جماعية، اللي تهم آلاف الشغيلة.

وحضرت شخصيا لعدد من الاتفاقيات، وخصكم تعرفو أن الوزارة تتبع هاذ الشي بشكل دقيق، وتتكون فيها واحد العدد ديال (les primes) واحد العدد ديال الامتيازات المادية المهمة جدا.

نعطيك مثال، كاين بعض القطاعات بحال القطاع ديال التوزيع ديال الماء، الماء اللي تيتباع في القرعة مثلا، تيعرف اليوم واحد الانتعاش، يعني كاين فيه واحد النمو (une croissance à deux chiffres) فواحد العدد ديال المقاولات، مثلا في هاذ المجال ارتأت أنها توزع جزء من الربح ديالها على الشغيلة بموجب اتفاقية الشغل الجماعية.

كما لا يخفى عليكم، اتفاقية الشغل الجماعية كذلك هي تتعطي الإمكانية ديال السلم الاجتماعي على الأقل لمدة 3 السنوات، درنا قطاع السيارات، درنا قطاعات تحويلية في الصناعات الغذائية، درنا واحد العدد ديال الصناعات وحتى في المجال السياحي، والحمد لله، هذا واحد الحافز خصنا مازال نزيدو فيه باش نديرو عدد أكبر من المقاولات، إن شاء الله.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير المحترم.

السي حسن شميس للتعقيب.

المستشار السيد حسن شميس:

السيد الرئيس المحترم،

شكرا، السيد الوزير المحترم، على جوابكم الهام.

وكما تعلمون تعتبر اتفاقية الشغل الجماعية من أهم الآليات القانونية والتنظيمية التي يعول عليها في تأطير العلاقات المهنية داخل المقاولة وترسيخ السلم الاجتماعي وتحقيق توازن عادل بين حقوق الأجراء والتزامات المشغلين، فهي ليست مجرد وثائق تعاقدية، بل تشكل أداة إستراتيجية لتحسين شروط العمل والرفع من الانتاجية.

السيد الوزير المحترم،

نحيي عاليا جهودكم في النهوض باتفاقيات الشغل الجماعية، حيث انتقلتم من منطق الإبرام الشكلي إلى منطق التفعليل العملي والمواكبة المستمرة، كما نشيد بتعزيزكم للمقاربة التشاركية التي تقوم على إشراك فعلي ومسؤول لمختلف الشركاء الاجتماعيين والاقتصاديين، بما سمح بإنتاج اتفاقيات قابلة للتنزيل وتحظى بالقبول والالتزام.

السيد الوزير المحترم،

من بين التدابير الأساسية التي نعلم أنكم اعطيتموها دفعة قوية داخل هذا الورش هي تقوية دور مفتشية الشغل، سواء من حيث الموارد البشرية ووسائل العمل، حتى بدأت تضطلع بدورها في المواكبة والتتبع، وليس فقط في مراقبة مدى احترام الاتفاقيات، بل أيضا في تقديم الدعم التقني والتوجيهي أثناء مراحل التفاوض الجماعي، ومن جهة أخرى يبقى التحفيز عاملا حاسما في توسيع قاعدة الاتفاقيات الجماعية.

وعليه، نحييكم، السيد الوزير المحترم، على التفكير في إقرار آلية تحفيزية لفائدة المقاولات التي تنخرط بجدية في إبرام وتفعيل هذه الاتفاقيات، سواء عبر الامتيازات الجبائية، أو الأولوية في الولوج إلى برامج الدعم العمومي، أو تعزيز صورتها المؤسساتية كفضاءات عمل تحترم المعايير الاجتماعية.

السيد الوزير المحترم،

نحييكم كذلك على الاستمرار في التحسيس والتكوين من خلال إطلاق برامج وطنية وجهوية لنشر ثقافة الحوار الاجتماعي والتعاقد الجماعي، موجهة لأرباب العمل والأجراء وممثليهم، مع إدماج هذه المواضيع في برامج التكوين المهني والتأهيل المقاولاتي.

وأخيرا، السيد الوزير المحترم، نتفق معكم على ضرورة إرساء نظام فعال للتتبع وتقييم اتفاقيات شغل جماعية والتركيز على مؤشرات واضحة للأثر الاجتماعي والاقتصادي وربطها بتحسين ظروف العمل وتقليص النزاعات الاجتماعية وتعزيز الاستقرار داخل المقاولة.

ونحن نرى في فريق الأصالة والمعاصرة أنه باعتماد مثل هذه المقاربة الشمولية والمتدرجة يمكن لاتفاقية الشغل الجماعية أن تتحول إلى رافعة حقيقية للإدماج الاقتصادي والتنمية الاجتماعية وتعزيز السلم الاجتماعي ببلادنا.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للمستشار المحترم.

الكلمة لكم، السيد الوزير، للرد على التعقيب.

السيد وزير الإدماج الإقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات:

شكرا للسيد المستشار المحترم،

أكدتم من خلال مداخلتكم على عدد من النقاط الأساسية، وأهمها هو الدور ديال مفتشي الشغل والمندوبيات الجهوية والإقليمية ديال الوزارة فهاذ المجال، وهاذ الدور وهذا مهم لأنه هو اللي تيجعل من هاذ اتفاقيات الشغل الجماعية تتكون عندها واحد الجودة عالية وما تكونش فقط تحصيل حاصل لما جاء في مدونة الشغل، واحنا تنحثوهم على أنهم يردو البال لواحد العدد الأمور.

أولا، كاين واحد العدد ديال القطاعات اللي ما كانتش تدير اتفاقيات شغل الجماعية، بحال دابا في البداية ديال 2026، ياك احنا في الأيام الأولى على 9 ديال الاتفاقيات شغل جماعية اللي هي قيد الدراسة، في السنة الماضية درنا اتفاقية شغل جماعية مهمة في القطاع السمعي البصري، في السنة الماضية كذلك درنا اتفاقية شغل جماعية بالنسبة للأطر اللي تدير المبيعات والمشتريات (les cadres commerciaux) بالنسبة لمقاولة كبيرة في المجال الصناعي، وشفنا وحرصنا على أنه النوعية ديال الامتيازات المادية تكون عملية وعندها علاقة مباشرة بالمردودية.

كما أنه باش نختم لك، حرصنا كذلك على انتظام الحوار الاجتماعي فوسط المقاولة، باش قبل ما تتكمل هذيك اتفاقية الشغل الجماعية تيجلسو الناس وتنشوفو الملف المطلبي، وباش تندوزو للمرحلة الجاية بهدوء، باش ما تيكونش واحد الصدام أو لا واحد الإشكاليات اجتماعية فوسط المقاولة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الأسئلة الموالية حول "تأهيل الرأسمال البشري" تجمعها وحدة الموضوع لذا سنعرضها جملة واحدة.

والبداية مع سؤال فريق التجمع الوطني للأحرار وموضوعه "استراتيجية الوزارة في تأهيل وإعداد الرأسمال البشري لمواكبة الورش الصناعي لتصنيع محركات الطائرات".

الكلمة لكم السيد الرئيس، السي البكوري.

المستشار السيد محمد البكوري:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

في إطار تنزيل التوجهات الحكومية الكبرى، نسائلكم السيد الوزير، كيف تندرج هذه الاستراتيجية في تأهيل وإعداد الرأسمال البشري لمواكبة ورش الصناعة لتصنيع محركات الطائرات؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الآني الثالث في نفس الموضوع يتمحور حول "تكوين الكفاءات لمواكبة متطلبات الصناعات المتقدمة".

الكلمة لكم السي عموري من فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب لتقديم السؤال.

المستشار السيد محمد عموري:

شكرا السيد الرئيس.

نفس السؤال السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الآني الثالث موضوعه "تأهيل الرأسمال البشري في مجال الطيران".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

تفضلوا السي حلمي.

المستشار السيد محمد حلمي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

السادة والسيدات المستشارين والمستشارات المحترمين،

نسائلكم السيد الوزير المحترم، عن الإجراءات العملية التي تتخذونها لإعداد وتأهيل الرأسمال البشري؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على الأسئلة المتعلقة بتأهيل الرأسمال البشري.

يمكن لكم تفضلوا للمنصة السيد الوزير إيلا بغيتو.

السيد وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

هاذ السؤال مهم، لأنه كما تتبعنا جميعا كان المغاربة فخورون بترأس صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله لمراسيم تدشين مصنعين لإحدى أكبر الشركات العالمية في مجال تصنيع المحركات ديال الطائرات، والتي بموجبها أصبح المغرب ضمن النادي الضيق للبلدان التي تصنع هاذ المحركات اللي هي آخر صيحة ديال المحركات وتدبير الصيانة ديالها.

وإيلا طرحتو الأسئلة على السادة الوزراء اللي مكلفين بالصناعة أو لا بالاستثمار غادي يأكدو لكم على أنه الطلب الدولي فهاذ المجال هو طلب مهم جدا، هاذ المحرك مثلا اللي سميتو (LEAP[2]) راه الطلب عليه تقريبا 11.000 وحدة، وهاذ المقاولات اللي تدير هاذ الاستثمارات، واللي ما كانت لتكون في المغرب لولا الإشراف الشخصي ديال سيدنا الله ينصرو، والضمانات اللي تيعطيها المغرب في إطار الوزن ديالو القوي جدا اللي فيها (la stabilité macro- économique) واللي فيها كذلك واحد العدد ديال المنظومات اللي عندنا، لا في المستوى التشريعي ولا في الميدان، كاين 3 ديال الأمور أساسية كانت مهمة وحاسمة في هذا المجال.

المسألة الأولى بطبيعة الحال هو المنظومة ديال الاستثمار فبلادنا لأنها مهمة جدا، اللي أول ضامن ديالها هو سيدنا الله ينصرو.

ثانيا، كاين القضية ديال كيفاش المغرب كيدبر الطاقة ديالو، لأن هاذ الاستثمارات العالمية ما تيمكنلهاش تجي إيلا ما كانوش متأكدين أنه

[2] **L**eading **E**dge **A**viation **P**ropulsion.

كاين واحد الطاقة نظيفة هي اللي غادي تخلي هاذ الاستثمار يخدم، وكيف ما كتعرفو كانت واحد الرؤية استباقية ديال سيدنا الله ينصرو فالبلاد، باش وصلنا اليوم لواحد النضج باش قدرنا كنتكلمو مع هاذ المقاولات ومع هاذ المستثمرين بهاذ الثقة فالنفس وبهاذ القدرة على أننا نعطيو هاذ الضمانات هاذي بشكل عملي وآني.

ثالثا، كاين القضية ديال الموارد البشرية وهي اللي جات فالسؤال ديالكم.

فالتوجيهات ديال سيدنا الله ينصرو واضحة ومعروفة، وانطلاق التكوين في مجال صناعة الطائرات والمجال ديال المطارات والمجال ديال الطيران بصفة عامة هو من صميم التوجيهات اللي دارها سيدنا الله ينصرو في الاستراتيجية لا سيما ديال التكوين المهني.

وتنفيذا ديما لهاذ التوجيهات هاذي، مؤخرا اخذينا واحد القرار تنفيذا لهذه التوجيهات هو أنه خص يكون واحد التخصص كيواكب هاذ النضج اللي وصلنا لو، اللي عاد تكلمت عليه قبل لحظات، والذي بموجبه عندنا تقريبا واحد 1000 دبا ديال الناس اللي تيتكونو، راه حيث هاذ(les profils) راه ماشي ساهلين، لأن خصك تكونهم فواحد (les métiers) فواحد المهن كتسمى (MRO[3]) ديال الصيانة ديال الطائرات، وهاذ المهن هاذي ماشي أجي وكون فيها.

فاحنا اخذينا القرار مع هاذ المستثمرين ومع الشركة ديالنا الوطنية اللي هي (la Royal Air Maroc) الخطوط الملكية المغربية اللي حتى هي عندها واحد الطموح كبير كيواكب الطموح ديال المغرب في أفق السنوات القليلة المقبلة، أنها كتقتني واحد الأسطول كبير وخصها حتى هي تدير الصيانة.

أنه واحد المعهد ديال التكوين خلقناه جديد سميتو MOROCCAN ACADEMEY OF AERONAUTICS: الأكاديمية المغربية لمهن الطيران، اللي خلقناه بموجب واحد المرسوم داز فالحكومة نهار الخميس اللي فات، واللي بموجبه هاذ المهن اللي كنتكلم لكم عليها ديال (MRO) غادي تكون مثبتة فيه، بالإضافة إلى عدد من المعاهد التابعة لمكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل اللي كتدير تكوينات أخرى.

وثالثا، بعض التكوينات اللي كتكون في المعهد المغربي للطيران، (l'IMA: Institut Marocain de l'Aéronautique).

إذن إيلا جمعنا هاذ 7 ديال المعاهد غنلقاو راسنا المغرب عندو واحد القوة ضاربة، ولكن دبا غتكون قوة ضاربة بفعالية كبيرة جدا، علاش؟

لأن تطور هاذ المهن عند هاذ المقاولات اللي كتجعل المغرب موجود على الساحة الدولية، كيف ما قلت لكم، بواحد القدرة كتفوق 350 (Moteurs) محرك فالعام ماشي هي قليلة جدا، وإيلا شفتو المشروع اللي أشرف عليه سيدنا الله ينصرو كان مشروع قوي ومهم جدا وقل نظيره على المستوى التكنولوجي.

إذن احنا التزامنا في الحكومة بتنفيذ هاذ التعليمات الملكية بفتح المجال للشباب من أجل التكوين فهاذ الصناعات الدقيقة جدا على جميع المستويات، من التأهيلي حتى للتقني المتخصص، بالإضافة إلى ما تتيحه التكوينات في المجال ديال مدارس المهندسين اللي عندنا فهاذ المجال، هو قطب الرحى من أجل استقطاب هذه الاستثمارات في المستوى العالي.

وخصكم تعرفو أنه هذه الاستثمارات شي كيجيب شي، فإذا كنا بفضل الرؤية المستنيرة لصاحب الجلالة درنا قطاع صناعة السيارات واللي أعطى اليوم واحد النتيجة مهمة جدا وأصبح أكبر قطاع مصدر في المغرب ومن أكبر المشغلين في المغرب، فاليوم القطاع ديال صناعة الطائرات، مثلا هاذ الاستثمار بوحدو تيضرب في جوج يعني القدرة التصديرية ديال المغرب، غير في هاذ (le projet d'investissement) بوحدو.

إذن هاذي واحد الخطة استراتيجية كبيرة جدا تتجاوز يعني المدى ديال العمل ديال واحد الحكومة أو 2 أو 3، وملي تنجيو احنا تنفذو هاذ التوجيهات هاذو وتنتأكدو، تنحرصو على أن البنيات والتجهيزات ديال التكوين وديال الموارد البشرية في آخر صيحاتها، لأن فيها استثمارات مهمة جدا كتكون جاهزة ورهن إشارة المستثمرين باش تيعرفو أن المغرب واحد البلاد اللي قادة بشغالها كيفما جميع الدول بما فيها الدول المتقدمة جدا.

وشكرا على سؤالكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

إذن في إطار التعقيب على جواب السيد الوزير، أعطي الكلمة لفريق التجمع الوطني للأحرار السيد الرئيس، السي البكوري.

المستشار السيد محمد البكوري:

شكرا لكم السيد الوزير على جوابكم الذي تضمن معطيات وتفسيرات وبيانات وأفكار التي أغنت تساؤلاتنا.

لا يخفى عليكم بأن بلادنا اتخذت خطوات ثابتة لتحديث المنظومة الاستثمارية الوطنية تماشيا مع التوجيهات الملكية السامية التي بوأت المملكة مكانتها الريادية كقطب استراتيجي عالمي في مجال صناعة محركات الطيران، ويواصل المغرب بخطى جريئة رسم معالم صناعة وطنية حديثة واستثمارات عالمية مهمة، ونخص بالذكر هنا صناعة السيارات باعتبارها حققت نتائج جد مشرفة ومثمرة ومشجعة لتطوير النسيج الصناعي بالمغرب، وعلى رأسه صناعة الطيران.

اليوم، يمكن لنا القول بكل افتخار بأننا نشهد تحولا كبيرا في بنية

[3] **M**aintenance, **R**éparation et **O**pérations.

الاقتصاد الوطني والذي تلعب فيه الصناعة دورا محوريا في تحقيق السيادة الاقتصادية وتحريك عجلة التنمية البشرية بفضل الكفاءات والأطر المغربية في مجال قطاع الصناعة، والتي نحييها عاليا من داخل هذا المجلس الموقر، إيمانا منا بأدوارها الطلائعية في بناء هذا المسار المكلل بالنجاح.

وفي هذا الإطار، نناقش معكم السيد الوزير دور مؤسسات التكوين في مهن صناعة الطيران وفي توفير موارد بشرية ذات كفاءة عالية وفي تطوير القدرات التواصلية واندماجها التي يتطلبها سوق الشغل، لأن الاستثمار الدولي دائما ما ينزح نحو اختيار الدول التي لها قاعدة كافية من الكفاءات والأطر المؤهلة في احتضان هذه المشاريع ذات القيمة المضافة العالية.

لذلك السيد الوزير على الرغم من أن بلادنا تتوفر على 7 مؤسسات للتكوين في مهن صناعة الطيران، تبقى غير كافية أمام ما يعرفه هذا القطاع من طفرة عالية، ما يفرض عليكم توسيع مجالات التكوين المهني في هذا المجال، لكي نضمن تكوين أكبر قدر ممكن من الكفاءات الوطنية وذلك لمسايرة الدينامية الاقتصادية، لأن السوق الدولية تفرض تنافسية كبيرة في الخبرات والكوادر وهو حق مشروع لاحتضان كافة الفاعلين الدوليين والاقتصاديين على وجه الخصوص، بحيث تشير كل المؤشرات والأرقام بأننا بلدا صاعدا تمكنا من بناء مسار تراكمي حول اقتصادنا الوطني إلى اقتصاد منتج بفضل منظومة صناعية صاعدة أثبتت صلابتها على الصعيد العالمي.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الرئيس.

الكلمة لفريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب، السي محمد عموري.

المستشار السيد محمد عموري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

تنشكركم على العرض القيم ديالكم.

غنبداو المداخلة ديالنا، غنقولوها بكل وضوح، المغرب ربح رهان جذب الاستثمار وبناء المنصات الصناعية، ودابا خصو يربح رهان آخر أهم وأصعب هو رهان الكفاءات.

السيد الوزير المحترم،

قبل ما ندخلو فالنقط اللي غادي نطرح خصني نوضح واحد الأمر، هاذ الملاحظات والاقتراحات ما تتنقصش حتى حاجة من المجهودات المهمة اللي دارها القطاع الحكومي ديالكم، ولا من العمل اللي كيدار اليوم، بالعكس احنا كنثمنو هاذ المجهودات وكنعتبرو راسنا في البرلمان كشريك في المواكبة باش نعاونو على تقوية الاستراتيجيات وتحسين النتائج ميدانيا.

السيد الوزير،

الأرقام كتبين حجم الرهان، حوالي 300.000 شاب كيولجو سوق الشغل سنويا، القطاع الصناعي وصل فـ 2024 لأكثر من مليون منصب شغل، وبالنمو كيفوق 4.3%، لكن المهم هو الحفاظ على هاذ الدينامية اللي كاينة، اللي ما يمكنش يكون إلا بشرط واحد، وهو ملاءمة التكوينات مع حاجيات المقاولة وحاجيات الصناعة.

أولا: التكوين المستمر خصو إعادة نظر عاجلة، حيث من غير المعقول أن أقل من 1% من ضريبة التكوين المهني كتوصل فعلا للاستعمال من طرف المقاولات، التمويل كاين لكن، السيد الوزير، خصنا نعترفو بأن المساطر مازالت معقدة شيئا ما والآليات خصها واحد التبسيط وواحد الفعالية ونتائج ملموسة؛

ثانيا: كنثمنو نموذج المعاهد ذات التدبير المفوض، لأنه اعطى واحد النتائج قوية بواحد النسبة ديال الإدماج ما بين 80 حتى 100%، لكن خصنا نوسعو هاذ التجربة فباقي القطاعات خصوصا قطاع الطيران، السيارات والنسيج؛

ثالثا: خصنا نفهمو أن الصناعة اليوم، ما بقاتش السيد الوزير، غير تقنية فقط ولات مرتبطة حتى مهارات جديدة وحاسمة، الرقمنة، الذكاء الاصطناعي، الإنتاجية، الابتكار وكذلك الاستدامة.

ومن هنا، كتجي أهمية مبادرة بحال (Morocco Innovation Lab) اللي كيتبناه الاتحاد العام لمقاولات المغرب، كمشروع عملي لتطوير الكفاءات ونشر ثقافة الابتكار.

السيد الوزير،

من بين الأوراش اللي بالنسبة لينا، ما يمكنش تبقى مؤجلة، وهي إعادة صياغة مدونة الشغل، حيث اليوم تنخدمو بنص قانوني ولى متجاوز وما بقاش كيتلاءم مع التطور اللي كيعرفو بلادنا.

وبالنسبة لينا داخل الاتحاد العام لمقاولات المغرب، إصلاح مدونة الشغل ماشي غير ورش من بين الأوراش، راه رؤية وأولية من الأولويات.

وختاما، السيد الوزير، المصانع نقدرو نبنيوها فعام، لكن الكفاءات كتبنى في سنين من الجهد، ونحن في الاتحاد العام لمقاولات المغرب، كنجددو الاستعداد ديالنا، نخدمو معكم كشريك مسؤول لإنجاح هاذ الرهان الوطني، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

شكرا.

المستشار السيد يحفضه بنمبارك، رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

تفضل، السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد محمد حلمي:

شكرا السيد الرئيس.

نود، السيد الوزير المحترم، نود التأكيد أن تأهيل الرأسمال البشري الوطني، يشكل ركيزة مركزية لإنجاح التحولات الصناعية التي تعرفها بلادنا، خاصة في القطاعات الاستراتيجية ذات القيمة المضافة العالية، وفي مقدمتها قطاع الطيران الذي أصبح اليوم أحد الأعمدة الأساسية للتموقع الصناعي والاقتصادي للمغرب، لما يتيح فرص الشغل المؤهل وجلب الاستثمارات الأجنبية ونقل الخبرات والتكنولوجيا المتقدمة.

لقد تفضلتم، السيد الوزير، بتقديم معطيات تبرز حجم المجهودات التي باشرتها الوزارة في مجال التكوين والتأهيل والتخصص، مع خلق معاهد في صناعة الطيران والصناعة الدقيقة للطيران، وهي مجهودات نثمنها خصوصا ما يتعلق بملاءمة التكوينات مع حاجيات المقاولات الصناعية وتعزيز الشراكات مع الفاعلين الاقتصاديين واعتماد مقاربات تستجيب لمتطلبات المهن الجديدة التي تفرضها التحولات التكنولوجية المتسارعة في مجال صناعة الطيران.

فهذه الصناعة تعتمد على تكنولوجيا دقيقة ومعايير صارمة للجودة والسلامة ومهن ذات طابع تقني وهندسي متقدم، مما يجعل كل الاستثمار في البنيات الصناعية والتجهيزات المتطورة رهينا بجودة كفاءات بشرية قادرة على تشغيلها وتطويرها وضمان مردوديتها الاقتصادية، وهي بالفعل لدينا كفاءات عالية.

ومن هذا المنطق، فإن تسارع وثيرة التطور الصناعي وارتفاع متطلبات الجودة والتخصص يفرضان مواصلة تعزيز منظومة التكوين المهني والتقني وتوسيع العرض التكويني الموجه خصيصا لقطاع الطيران، مع التركيز على الكفاءة التقنية والهندسية، وهي الآن متوفرة وضمان الإدماج المهني المستدام للشباب بما يعزز تنافسية هذا القطاع ويقوي مساهمته في النسيج الاقتصادي الوطني.

وفي هذا الإطار، نؤكد على أهمية التنسيق بين مختلف القطاعات الحكومية والمؤسسات.

والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

انتهى الوقت السيد المستشار..

الكلمة للسيد الوزير المحترم للرد على التعقيبات.

السيد وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات:

شكرا السادة المستشارين المحترمين.

جوابا على أسئلتكم، بغيت نقولكم أننا حريصين بالنسبة للشعب، لا بالنسبة للشعب التي يعاد فيها النظر ولا الشعب الجديدة على أنها تكوين في مستوى ما تريده المقاولات والصناعة في بلادنا والخدمات كذلك.

فتم إحداث وتحيين 130 شعبة جديدة وتم إرساء 300 شعبة متوجة بدبلوم و532 شعبة تأهيلية بالنسبة للتكوينات التأهيلية.

بالنسبة للتدبير المفوض هذا المثال اللي قدمتو بالنسبة لقطاع الطيران ديال "الأكاديمية المغربية لمهن الطيران" هو مؤسسة جديدة يالاه تخلقات دابا ديال التدبير المفوض وعهد بالتدبير ديالها للخطوط الملكية المغربية بالنسبة للقطاع كلو تماشيا مع هاذ النمط ديال التدبير اللي كيعطي الفعالية ديالو في بعض الحالات وهاذي حالة من هذه الحالات.

بالنسبة للإشكاليات التي تم التطرق إليها هي إشكاليات مهمة، أنا كان عندي نهار الجمعة اجتماع مع الإخوان ديالكم في المجال ديال التكوين المستمر، تنفيذا للالتزامات اللي درناها في الخريطة الحكومية في مجال التشغيل، وعندنا اجتماع آخر نهار الاثنين باش نقدرو نوصلو إن شاء الله مع جميع الفرقاء اللي حتى هوما غادي نجتمع معهم إلى هندسة نهائية لهاذ الموضوع قبل نهاية هذا الشهر ديال يناير إن شاء الله ديال التكوين المستمر باش نوضعو حد لهاذ التعقيدات المسطرية اللي كيفما كتعرفو عندها أكثر من ثلاثة عقود.

بالنسبة لمدونة الشغل نفس الشيء، كما أعلنت عنه في القبة الأولى، هنا قدامكم تنقول لكم، تعهد الحكومة أنها توصل للنتيجة اللي اتفقنا عليها في الحوار الاجتماعي ونحاولو إن شاء الله نديروهاذ الشي قبل الجولة المقبلة أو قبل فاتح ماي المقبل بجميع الوسائل الممكنة، وراه تكلمت عليها مرارا وتكرارا، واخا هاذ الشي ما داخلش في الجواب على هاذ السؤال، كتبقى بطبيعة الحال على أنه ديما كشركاء غادي نبقاو أننا كنعاونو بعضياتنا إما بمقترحات، إما في بعض الأحيان بالانتقادات البناءة اللي هي اللي تتجعل الأداء كيتطور، واحنا كحكومة بطبيعة الحال كنبقاو في خدمة المواطنات والمواطنين ومن خلالكم بطبيعة الحال التراب الوطني.

وشكرا.

المستشار السيد لحسن حداد، رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير المحترم.

السؤال الخامس موضوعه "مآل برامج إنعاش التشغيل".

الكلمة لأحد المستشارين من الفريق الاشتراكي-المعارضة الاتحادية لتقديم السؤال.

تفضلوا السيد المستشار المحترم، السي المختار.

المستشار السيد المختار صواب:

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

نسائلكم السيد الوزير المحترم عن مآل مختلف البرامج المتعلقة بإنعاش التشغيل ومنظومة التشغيل الذاتي.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد المستشار المحترم،

البرامج النشيطة ديال التشغيل هي كتعرف واحد التقدم ملموس في السنة ديال 2025، فإلى حدود شهر 09 وخصوصا ما بين شهر 08، 09 و10 راه وصلنا تقريبا في البرنامج ديال إدماج اللي هو أحد البرامج المهمة 126.428 مستفيدا، الذين تم إدماجهم في عدد من المقاولات، ودرنا واحد الاستقصاء ديال المقاولات، ووجدنا 40.000 منصب شغل وواحد آخر احنا في طور إنجازها في هذا المجال، ومنهم واحد العدد مهم تقريبا 20% ديالهم غير حاصلين على شواهد، وهي من المستجدات اللي جبناها في الخارطة الحكومية في مجال التشغيل.

بالنسبة للبرنامج ديال "تحفيز"، اللي كيف ما تتعرفو موجه للشركات حديثة النشأة وما تيعطيش (les contrats) ديال (l'ANAPEC[4])، تيعطي (les contrats des droits communs) يعني اللي فيهم (CDD[5] و CDI[6]) راه وصلنا تقريبا لـ 15.700 أجير فهاذ 10 شهور الأولى ديال 2025، يعني تقريبا 48% منهم دون سن الخامسة والثلاثين.

تيبقى واحد البرنامج أسميتو "تأهيل" راه درنا لو واحد الحلة جديدة وغادي ينطلق الحلة الجديدة ديالو فهذا السنة، يعني فهاذ (le trimestre) هذا، باش يشمل تقريبا 30.000 ديال الشباب اللي تيديرو واحد التكوين باش تيأهلهم يولجو لواحد الشغل.

وزدنا بطبيعة الحال اللي كان ناقص في تركيبة كلها ديال البرامج النشيطة للتشغيل هو برنامج "تدرج" اللي دارتو الحكومة وأشرفت عليه مع عدد من السيدات والسادة الوزراء والشركاء لتكوين 100.000 ديال المتدرجين والمتدرجات، هو واحد التكوين اللي تيخدم لأن تيكونو تيتكونو في وسط المقاولة في أغلب الأحيان، انطلق مع جميع الشركاء هاذي تقريبا 3 أشهر وغادي تجي الوقت باش نعطيكم الحصيلة الأولية ديالو إن شاء الله.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة السيد المستشار، السي صواب للتعقيب.

المستشار السيد المختار صواب:

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون،

تعقيبا على جوابكم، السيد الوزير، نسجل أن الحكومة ما تزال تعتمد على منطق الأرقام المجردة في تقييم سياسة التشغيل، في حين هذه الأرقام كما تقدم لا يظهر لها أي أثر ملموس في الواقع الاجتماعي والمعيشي للمواطنات والمواطنين، فالأرقام التي تعلنون عنها داخل هذه القبة لا تنعكس لا على تراجع فعلي للبطالة ولا على تحسن شروط الشغل، ولا على الاستقرار المهني، وهو ما يجعلها أرقاما نظرية لا تطمئن الرأي العام ولا تطمئن الباحثين عن الشغل.

وقد أشرتم إلى ما اعتبرتموه انتعاشا في التشغيل، خصوصا بالعالم القروي، غير أن هذا الانتعاش يظل ظرفيا وموسميا مرتبطا أساسا بوفرة محصول الزيتون كجهة بني ملال- خنيفرة، وينتهي بانتهاء الموسم الفلاحي ولا يمكن اعتباره نتيجة مباشرة لسياسة تشغيل ناجعة.

السيد الوزير،

إذا أضفنا إلى ذلك، فشل برنامجي "فرصة" و"أوراش" في خلق مناصب الشغل قارة، حيث افتقر برنامج "فرصة" إلى المواكبة والتتبع الجدي، بينما كرس برنامج "أوراش" منطق الشغل المؤقت دون إدماج مهني حقيقي، فإن الحصيلة العامة تبقى مخيبة الآمال.

والأخطر من ذلك، السيد الوزير، أن الحكومة كانت قد قطعت وعودا واضحة في مجال التشغيل، غير أن هذه الوعود لم يتم الوفاء بها إلى حدود الساعة، ولم يبق على نهاية الولاية الحكومية إلا أشهر قليلة، وبعد مرور معظم الولاية لا يلمس المواطن أي تحسن حقيقي في وضعية الشغل وهو ما يكشف عن فجوة عميقة بين الالتزامات المعلنة والنتائج المحققة.

[4] **A**gence **Na**tionale de **P**romotion de l'**E**mploi et des **C**ompétences.

[5] **C**ontrat de travail à **D**urée **D**éterminée.

[6] **C**ontrat de travail à **D**urée **I**ndéterminée.

وعليه، نسائلكم بكل وضوح، ألا تعتبرون أن عدم الوفاء بوعود التشغيل، ونحن على بعد أشهر قليلة من نهاية الولاية، فهو فشل لا يمكن انكاره ولا تبريره بالأرقام أو الخطابات.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات:

شكرا السيد المستشار المحترم.

من الطبيعي أن كونكم في المعارضة انكم تقولو على أننا ما درناشاي، ومن الطبيعي أننا ندافعو عاوتاني على الموقع ديالنا والموقف ديالنا.

ولكن باش نكونو متجردين، راه الأرقام اللي تنقدمها السيد المستشار المحترم، في غالبيتها ليست أرقام ديال الحكومة، تتكون أرقام ديال (Haut-Commissariat au Plan)، المندوبية السامية للتخطيط اللي كانت في واحد الوقت تتقول على أن الوضعية فيها تدهور، ومن بعد بدات تتقول أن الوضعية فيها تحسن.

فملي كانت الوضعية فيها تدهور كنت تنجي وتنعترف أن الوضعية فيها تدهور، ودرنا واحد عدد المخططات، درنا واحد عدد البرامج، ملي الوضعية بدات تتحسن خصنا ضروري كذلك نعترفو بأن الوضعية تتحسن، حتى واحد ما قال أن المشكل ديال التشغيل تم حله، ما بقاشاي، ما عمري أنا ما قلت هاذ الكلام هذا، ولكن تنقولو أنه جميع المؤشرات في تحسن، هاذ الشي قبل هطول الأمطار، هاذ الشي راه تنهضر على 2025.

أما وقد أجاد الله علينا بهذه الأمطار ديال الخير، نحن نتمنى أنها إن شاء الله تساهم كذلك أكثر في مصلحة المواطنات والمواطنين.

حاجة واحدة، ربما ما غيبقاش عندي الوقت، ربما السيد الرئيس غادي نستدرك الوقت ربما في سؤال آخر.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

السؤال السادس موضوعه "النهوض بالتشغيل في المجالات الترابية التي تعاني من ضعف مؤشرات التنمية البشرية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضلوا السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد إدريس القندوسي:

شكرا السيد الرئيس.

حول النهوض بالتشغيل في المجالات الترابية التي تعاني من ضعف مؤشرات التنمية البشرية، نسائلكم السيد الوزير؟

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات:

شكرا السيد المستشار المحترم.

سؤال مهم لأن الجهات اللي تتعرف ضعف المؤشرات ديال التنمية البشرية، الطريقة ديال احتساب هاذ المؤشرات ديال التنمية البشرية تترجعنا إلى مواضيع اللي هي خارجة بعدا على التشغيل، تتبدا بالتكوين وبالدراسة والتعلمات... إلى آخره.

ولكن باش نجي ونجاوبك في إطار اختصاصات الوزارة، بطبيعة الحال، بغيت نقول لك على أنه السياسة ديالنا كان فيها واحد (Bloc) واحد الركن أساسي، أشنا هو هاذ الركن الأساسي اللي كان؟

هو أنه واحد الشريحة ديال المواطنات والمواطنين اللي تيكونو ربما في هاته الجهات ما تتكونش عندهم الفرصة والإمكانية على أنهم يلقاو واحد العمل فهاذيك الجهات، نظرا لأن الاستثمارات اللي كاينة في هاذيك الجهات والنسيج المقاولاتي اللي كاين غير كافي، ما شي غير موجود، غير كافي.

فالحكومة دارت 3 ديال الحوايج:

- أولا: دارت واحد البرنامج اسميتو تدرج، اللي قريب للمواطنات والمواطنين، ما تيطلبش منهم أنهم يرحلو أو لا يبدلو المدينة، لأن كاين عدد كبير ديال المراكز ديال التدرج المهني في قطاعات بحال الفلاحة، بحال الصيد البحري، بحال الشباب، بحال المرأة، بحال الصناعة التقليدية.

شحال لقينا ديال المهن؟ 200 ديال المهن، ورفعنا الميزانية اللي تتعطى للناس اللي تيديرو لهم التدرج المهني، باش الناس اللي تيديرو الطبخ ولا اللي تيديرو الطرز ولا اللي تيديرو(Textile) ولا اللي تيديرو إصلاح الآليات الميكانيكية ولا الإلكترونية ولا اللي تيديرو الجبص ولا اللي تيديرو النجارة ولا اللي تيديرو الألمنيوم، كلهم هاذو باش ارفعناهم من 4000 درهم إلى 5000 درهم.

وفي الحرفيين بالخصوص زدنا اللي تيقري الناس على كل واحد تيقريه زدناه تقريبا 300 درهم دابا اللي باش تيشدها، إيلا عندو 10 الناس راه 3000 درهم مثلا في الشهر، 100.000 كنا تنديرو في هاذ

الشي 9.000 العام اللي فات في 2025، دابا دزنا لـ 100.000 باش تعرف أنه هذا اهتمام مهم، وأكثر من 50% ديال هاذ الناس غيكونو في هاذ المناطق هاذي.

- ثانيا: درنا فضاءات للتشغيل، عندي بعض الأرقام هنا ديال هاذ الفضاءات ديال التشغيل، 39 ديال الفضاءات ديال التشغيل، مثلا 20 فضاء بجهة بني ملال- خنيفرة، 10 دالفضاءات فاس- مكناس، 5 في مراكش، 3 في الدار البيضاء، 1 في طنجة- تطوان والبرنامج مستمر.

- ثالثا: درنا واحد الميثاق ديال المقاولات الصغرى والصغيرة جدا، راه السيد الوزير داير (la caravane) فين عندك دابا؟ في العيون وقيلة حسب ما شفت، باش المشاريع الاستثمارية اللي ما بين مليون درهم حتى 50 مليون ديال الدرهم بالخصوص نقدرو نواكبوها، وتتعطيها الدولة واحد (les primes) ثلاثة ديال (les primes) تيوصلو لـ 30% إيلا جينا نجمعوهم كاملين، وحدة من هاذ (les primes) هاذي على التشغيل، كاين (le ratio) 1.5 وتيولي 1 في القطاع ديال السياحة.

ولكن واحدة من هاذ (les primes) هاذي راه تقدر توصل فيها 10% ديال حسب المنطقة فين جات، واش (la liste A) أو (la liste B) وهاذ الشي كامل مديور لهاذ المناطق هاذي، بالإضافة بطبيعة الحال إلى القطاعات الواعدة أو ذات الأولوية والاستراتيجية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم السيد المستشار المحترم في إطار التعقيب.

المستشار السيد إدريس القندوسي:

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

نشكركم على هذه التوضيحات التي قدمتموها لنا والتي تعكس بالملموس كل المجهودات المتواصلة لهذه الحكومة في الرفع من وتيرة البرامج النشيطة للتشغيل، من خلال التنزيل المحكم لخارطة الطريق الوطنية للنهوض بالتشغيل، والتي أبانت كل مؤشراتها الملموسة عن تحقيق نتائج جد مثمرة وعرفت معدلات البطالة على الصعيد الوطني تراجعا ملحوظا في الأشهر الأخيرة، حيث جاءت تتويجا للدينامية الكبيرة التي أحدثها الميثاق الجديد للاستثمار بأهدافه المركزة والواضحة والتي جعلت ملف التشغيل على رأس أولوياته.

السيد الوزير المحترم،

متفقون معكم بأننا أمام دينامية إيجابية، إلا أنه للأسف هناك تباينات واضحة في منظومة الاستهداف، حيث لايزال التشغيل بالعالم القروي يعرف معدلات مرتفعة في بطالة الشباب، جراء تداعيات الجفاف التي ساهمت في ارتفاع نسبة الهجرة القروية نحو الحواضر، ما أثر بشكل سلبي على مناصب الشغل بالوسط القروي والحضري معا، خصوصا في صفوف الشباب غير حاملي الشهادات الذين يجدون صعوبة كبيرة في الحصول على فرص عمل قارة.

وهنا، السيد الوزير، أُلح على كلمة قارة، حيث هي الوسيلة اللي كتمكن الشاب المغربي باش يبني حياتو ويأسس الأسرة ديالو ويمكنو من الولوج إلى الاقتراض البنكي لشراء السكن وتحقيق الكرامة ديالو.

اليوم المؤشرات الإيجابية اللي كيعرفها ملف التشغيل، السيد الوزير، لا تعكس حجم التفاوتات المجالية وإكراهات البطالة، حيث أن سوق الشغل بجهة- فاس- مكناس وجهة الشرق يعرفان ارتفاعا ملحوظا في معدلات البطالة، مما يضعهما على رأس أكثر الجهات تضررا في هذه الظاهرة.

فرغم الإمكانيات التي تزخر بها هاتين الجهتين والموقع الاستراتيجي لهما القريب من الموانئ المتوسطية الضخمة التي توجد في طريق الإنجاز، فإن هاتين الجهتين للأسف تعرفان تزايدا ملحوظا للبطالة جراء استمرار فقدان مناصب الشغل نتيجة إفلاس العديد من المقاولات الصغرى والصغيرة جدا وغياب تكوينات تراعي متطلبات سوق الشغل.

وهو ما يفرض عليكم، السيد الوزير، إطلاق برنامج استعجالي لفائدة جهتي فاس- مكناس والشرق لكي يضعهما على المسار التنموي الصحيح، ولكي تستفيد من ثمار المغرب الصاعد الذي يضع ملف التشغيل على رأس أولوياته ويقطع مع مغرب التباينات المجالية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السيد الوزير، ما بقاش ليكم الوقت.

إذن غادي نمرو للسؤال السابع، موضوعه "التزام الحكومة بتنفيذ مخرجات جولات الحوار الاجتماعي السابقة".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل لتقديم السؤال.

تفضلوا السيدة المستشارة المحترمة.

المستشارة السيدة فاطمة زكاغ:

تنميرت السيد الرئيس.

أسكاس أماينو إيغودان سلماند الهنا لكل مغربي.

نسائلكم السيد الوزير عن التزام الحكومة بمخرجات الحوار الاجتماعي المركزي؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات:

شكرا السيد الرئيس.

تنميرت أسكاس إيغودان.

سنة أمازيغية سعيدة.

بالنسبة للحوار الاجتماعي كان واحد العدد ديال الالتزامات، الحكومة دارت واحد المجهود مهم منذ سنة 2022، الحوار ما كانش ساهل والالتزامات فحد ذاتها ما كانتش ساهلة، اليوم بلغنا واحد الرقم قياسي من الناحية المادية اللي فاتت 46 مليار ديال الدرهم ديال الإنجازات الحكومية، تنفيذا للمطالب النقابية وللشركاء الاجتماعيين، الرفع في الأجور في القطاع العام عبر شطرين كان من أهم هذه المخرجات، اخذا لنا سنتين ولكن تنفذ وتنفذ بشكل دقيق وفي موعده.

الرفع بالنسبة للحد الأدنى للأجور، بنسبة وصلات لتقريبا 20% بالنسبة (le SMIG[7]) و25% بالنسبة (le SMAG[8]) في إطار توحيد بين هذين الأجرين، يعني كان كذلك من المخرجات الأساسية، رغم الصعوبات التي قد تعترض التنفيذ اللي ما عندهاش علاقة بهاذ الموضوع بالذات، عندها علاقة بموضوع واحد آخر، يمكنا نتكلمو عليه، اللي هو أشنو خصنا نجيبو فمدونة الشغل.

كذلك، بالنسبة لعدد من القطاعات اللي كان فيها واحد الاحتقان متراكم على مدى سنوات باش ما نقولشاي عقود، حتى هو تمت معالجتها فواحد الوقت، فواحد الزمن مهم جدا، خصوصا فالسنوات ديال 24 و25 وحتى 23، منها قطاعات بحال التعليم وبحال الصحة والتعليم العالي كذلك في هذا المجال.

بطبيعة الحال، كانت هنالك التزامات أخرى، خصوصا هاذي اللي اخذينها فالجولة ديال أبريل 2025، واحنا دابا مطالبين إن شاء الله من هنا لفاتح ماي، أننا نوصلو لواحد التنفيذ يعني مكتمل ديال جميع الفرقاء بدون استثناء، جا سؤال فمدونة الشغل فهاذ المجال، كذلك في عدد من الأمور الأخرى.

واحنا رهن إشارتكم في التحضير لهاذ الدورة هاذي بشكل دقيق، وكيفما عهدناه فيكم من التزام كذلك بالدفاع على حقوق الطبقة الشغيلة.

وشكرا.

[7] **S**alaire **M**inimum **I**nterprofessionnel **G**aranti.

[8] **S**alaire **M**inimum **A**gricole **G**aranti.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

الكلمة لكم السيدة المستشارة، السيدة فاطمة زكاغ.

المستشارة السيدة فاطمة زكاغ:

شكرا.

السيد الوزير،

مسار الحوار الاجتماعي، عرف خلال الفترة الممتدة ما بين 2022-2025 مجموعة من المحطات، التي رافقتها انتظارات كبيرة من طرف المركزيات النقابية وكذلك الفئات العمالية، خاصة بعد توقيع اتفاق 2022 والملحق التنفيذي لـ 2024، وما تلاه من تعهدات اعتبرت آنذاك خطوة متقدمة في اتجاه إعادة الاعتبار للحوار الاجتماعي، كمؤسسة قائمة على الثقة والالتزام والتنفيذ، غير أن واقع الحال يبين الفجوة بين الالتزامات والتنزيل، أهمها خرق منهجية التفاوض والتوافق حول القوانين الاجتماعية.

السيد الوزير،

نحن اليوم أمام سنة 2026، التي تعد آخر سنة في الولاية الحكومية الحالية، وفي سياق اجتماعي دقيق يتسم باستمرار تراجع القدرة الشرائية للمواطنات والمواطنين، وارتفاع كلفة المعيشة وتنامي مظاهر الاحتقان داخل عدد من القطاعات الحيوية سواء في الوظيفة العمومية أو في القطاع الخاص.

هذا الوضع لا يمكن فصله عن تعثر تنفيذ عدد من الالتزامات الاجتماعية واستمرار ملفات مطلبية عالقة، فضلا عما تعيشه بعض الفئات العمالية من هشاشة مهنية واجتماعية.

إن من أبرز الاشكالات المطروحة اليوم، هو عدم التفعيل الفعلي لميثاق مأسسة الحوار الاجتماعي، خاصة على المستويين القطاعي والترابي، الذي ينبغي أن يكون منتظما، محترما لآجاله ومبنيا على إشراك حقيقي للمنظمات النقابية في إعداد وتتبع وتنزيل السياسات العمومية المرتبطة بالشغل والوظيفة العمومية، عوض أن يظل موسميا.

كما أن غياب آليات ناجعة لحل النزاعات الاجتماعية أو التأخر في التدخل لمعالجة النزاعات القائمة، يساهم بشكل مباشر في تعميق التوتر وفقدان الثقة.

السيد الوزير،

إن تنفيذ التزامات الحوار القطاعي يظل من أعطاب هذا المسار، خصوصا في قطاعات حيوية كالصحة والتجهيز والماء والأشغال العمومية والتشغيل وموظفي التعليم العالي وقطاع التربية الوطنية والرياضة وحراس الأمن الخاص والتعليم الأولي وموظفي التعاون الوطني وموظفي ومستخدمي وزارة الفلاحة وقطاع الصيد البحري،

وغيرها من القطاعات التي راكمت اتفاقات موقعة دون تفعيل، وملفات مطلبية دون أجوبة واضحة.

إن المطلوب اليوم، هو وضع برمجة زمنية واضحة ومعلنة لتنفيذ الالتزامات وإخراج الأنظمة الأساسية للفئات المشتركة من متصرفين وتقنيين ومهندسين ومساعدين تقنيين ومساعدين إداريين، وفق مقاربة منصفة وموحدة، وإحداث الدرجة الجديدة كالتزام مركزي وعنصر أساسي لتحفيز الأطر وتحقيق العدالة المهنية تنهي سنوات من الانتظار والتذمر.

السيد الوزير،

إن المرحلة الراهنة تفرض الانتقال من منطق الالتزامات المعلنة إلى منطق التنفيذ الفعلي في إطار مقاربة شمولية واضحة الأهداف ومحددة الآجال تعيد الاعتبار للحوار الاجتماعي كخيار استراتيجي، لا كآلية ظرفية لامتصاص الاحتقان، كما أن مراجعة القوانين المنظمة للانتخابات المهنية باتت ضرورة ملحة من أجل ضمان تمثيلية نزيهة وتعيد الثقة في هذا الاستحقاق، مع ضرورة التطبيق الصارم لمقتضيات مدونة الشغل واحترامها من طرف المشغلين ووضع حد لكل أشكال التحايل أو الخرق.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيدة المستشارة المحترمة.

الكلمة لكم السيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات:

السيد الرئيس المحترم،

بطبيعة الحال إيلا شفتي السيدة المستشارة اللائحة الطويلة العريضة ديال المطالب اللي تكلمت عليها، واللي فيه عدد منها عندو ربما 30 أو 40 عام، وما تنفذشاي لمدة انتدابات حكومية متتالية.

واليوم هاذ الحكومة هاذي أدت جزء كبير من هاذ المطالب هاذو، وأنا اللي تكلمت عليهم كذلك واللي كانت جوهرية في العمل ديالنا، وعلى أية حال باقي بعض المطالب الجوهرية كاين اللي كاع ما تكلمت عليها بحال حراس الأمن الخاص اللي أنا عطيت تعهد فيها باسم الحكومة في هاذ المجال، هاذ الولاية هاذي إن شاء الله ديال 12 ساعة حتى 8 ساعات.

بالنسبة للحوارات القطاعية ربما نخالفك الرأي، كاين واحد العدد الحوارات القطاعية اللي مشات، ومشات مزيان، والقطاع ديال التشغيل اللي تكلمت عليه راه أنهينا جميع المفاوضات اليوم بالنسبة (le statut)ديال مفتشي الشغل واللي غادي يكون التوقيع عليه إن شاء الله قريبا جدا.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الثامن موضوع "إشكالية نقل العمال من وإلى الضيعات الفلاحية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب لتقديم السؤال.

الأستاذة سليمة تفضلي.

المستشارة السيدة سليمة زيداني:

السيد الوزير،

عن ظروف نقل العاملات والعمال الزراعيين من وإلى الضيعات الزراعية، نسائلكم السيد الوزير.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

أنا قبلت نجاوب على هاذ السؤال بحكم يعني العلاقة ديالو بالتشغيل، ولو أن الاختصاصات ديال الوزارة لا تمتد إلى خارج الضيعات الفلاحية، كما لا يخفى عليكم، وهي غير مسؤولة على النقل بالخصوص اللي تيكون خارج، يعني مفتش الشغل ما عندوشاي الحق يفتش شي حاجة اللي خارجة من المحل ديال العمل.

ولكن عندك الحق كاين إشكال، خصوصا بالنسبة لبعض الناس اللي تيخدمو في النقل ديال الناس اللي تيخدمو وتيجمعهم اللي تيتسمى الموقف، وكيأدي لواحد المشاكل خطيرة جدا، الله يحفظ تيكون بعض الأحيان(les accidents) إلى آخره.

فاحنا بغينا نجعلو من هذا المدونة الشغل والمراجعة ديالها فرصة باش بعض الإشكاليات بحال هكذا نوضعو لها واحد التدقيق، ونزيدو نحملو المسؤولية أكبر، واخا هي راه محملة في المواد ديال مدونة الشغل بالنسبة للمقاولة، لأن هي ملتزمة بموجب المدونة على أنها توفر النقل، ملي ما تيكونش واحد النقل عمومي (un transport public)، وكذلك أنه في المعادلة الاقتصادية ديال هاذ النقل هذا، لأنه جزء من الكلفة

يكون داخل بعين الاعتبار، وكنظن أن أهم حاجة يمكن لنا نديروها هو أننا نتأكدو على أنه هاذ الإجراءات هاذي ما تكونش بمعزل عن اتفاقيات الشغل الجماعي، لأننا لاحظت، مشيت مع إحدى النقابات في منطقة قروية اللي كاين واحد العمل ديال عاملين زراعيين وملي كانت اتفاقية شغل جماعي هاذ النوع الأسئلة ما بقاوش تيتطرحو، لأن أضعف الإيمان هو تيكون النقل.

احنا عليها في السؤال الأول اللي كنت تنقول خصنا نشجعو اتفاقيات الشغل الجماعية باش هاذ المشاكل هاذو اللي تيطرحو ما يبقاوشاي يطرحو ويكونو جزء لا يتجزأ من المفاوضة الجماعية في بلادنا ما بين النقابات وما بين المقاولات فهاذ المجال.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم السيدة المستشارة المحترمة في إطار التعقيب.

المستشارة السيدة سليمة زيداني:

شكرا السيد الرئيس.

تشهد العديد من المناطق الفلاحية نقل العاملات والعمال الزراعيين في ظروف مهنية ماسة بالكرامة الإنسانية كتكديس في الشاحنات والجرارات المخصصة لنقل البضائع أو سيارات متهالكة، حيث يتم نقلهم دون احترام لأبسط شروط السلامة والأمان، وأحيانا في ساعات مبكرة من الفجر وفي ظروف جوية قاسية، مما يزيد من معاناتهم، خصوصا النساء منهم، وما يسبب ذلك من حوادث سير مميتة.

فمع كامل الأسف لازالت هذه المأساة مستمرة وحصيلتها في كثير من الأحيان ثقيلة وصورها صادمة، حيث أدت هذه الأوضاع إلى وقوع حوادث سير مأساوية أودت بحياة العديد من العاملات والعمال الزراعيين، مخلفة جرحى ومآسي أسرية واجتماعية عميقة، نخص بالذكر الحوادث التي وقعت مؤخرا بمنطقة تارودانت وآيت اعميرة وسيدي يحيى الغرب والتي خلفت وراءها قتلى ومصابين وأسر مكلومة.

ورغم الجهود المبذولة، فإن ما يتخذ من تدابير وإجراءات تظل غير كافية ولم تحد من هذا النزيف الذي يحصد أرواح العاملات والعمال الزراعيين، خاصة في ظل ضعف المراقبة وغياب المحاسبة وتملص بعض المشغلين من مسؤولياتهم القانونية.

السيد الوزير،

إن إشكالية ظروف نقل العمال الزراعيين تظل إحدى الإشكاليات التي يعرفها مجال التشغيل داخل الضيعات الفلاحية وفي مراكز التلفيف، حيث يتعرضن النساء العاملات لمخاطر إضافية، سواء من حيث السلامة الجسدية أو من حيث الكرامة الإنسانية، لا سيما في ظل غياب مقتضيات قانونية تلزم هذه المؤسسات بتوفير وسيلة نقل لهن بشكل آمن يحفظ حقوقهن ويضمن سلامتهن، باستثناء الحالة الوحيدة الواردة في مرسوم 2004 بخصوص العمل الليلي بالنسبة للنساء.

وفي ظل هذه الوضعية، وهي وضعية تكاد تنطبق على مجموعة من القطاعات، بما فيها القطاعات ذات الأنشطة التي يكون فيها مؤشر الخطورة مرتفع جدا، مما يؤدي أحيانا إلى وقوع حوادث مميتة.

فإننا في فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب إذ ندعو إلى ضرورة تحسين ظروف نقل وعمل العمال الزراعيين والنهوض بأوضاعهم واحترام كرامتهم وضمان نقل آمن وإنساني لهم باعتباره حق أساسي من حقوقهم وشرط من شروط العمل اللائق، فإننا نغتنم هذه الفرصة لنؤكد على ضرورة النهوض بمعايير الصحة والسلامة المهنية في مختلف مجالات العمل في بلادنا، وتطوير منظومتنا الوطنية للصحة والسلامة المهنية كما هي متعارف عليها دوليا، خاصة وأن الاتفاقية رقم 187 بشأن الإطار الترويجي للسلامة والصحة المهنيتين التي صادقت عليها بلادنا تلزم الدول المصادقة عليها بإحداث وتطوير نظام قانوني للسلامة والصحة المهنية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

الكلمة لكم السيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

كما جاء في مداخلتكم وفي طرحكم للتعقيب، هاذ المسؤولية هاذي مسؤولية جماعية مشتركة ما بين عدد ديال الفاعلين، وبالمناسبة ما تتكونش غير في الضيعات الفلاحية، راه عندنا حتى بعض التصرفات فوسط المدن لعدد من القطاعات بحال التوصيل اللي كتعرض لا مولاها ولا المواطنين للخطر.

وهاذ المسؤولية المشتركة تقتضي أنه يكون واحد المجهود جماعي، وهاذ المجهود الجماعي يمكن لنا ننظموه بواحد الشكل ذكي، فيه واحد الجزء يكون قانوني ولكن كيكون واحد الجزء ماشي ضروري يدار كلشي بالقانون، احنا كنديرو الحملات التحسيسية وكتكون فيها تتبع مهم جدا، ولكن كنظن على أنه احنا محتاجين واحد المخطط قطاعي، كنهضر على الفلاحة وكنهضر على الضيعات الزراعية مع عدد ديال القطاعات المتدخلة، احنا موجودين كوزارة ديال التشغيل بطبيعة الحال بلا شك الوزارة ديال النقل وكذلك وزارات وحدين آخرين اللي

عندهم علاقة مباشرة بالموضوع.

احنا كنبقاو بابنا مفتوح بطبيعة الحال في هاذ المجال، وربما بمناسبة مراجعة مدونة الشغل واخا أن الموضوع ماشي كلو داخل فيها، غادي تكون فرصة باش نشوفو أشنو هي الطريقة الأنسب من أجل التقليص من هاذ الحوادث التي نأسف بطبيعة الحال بالنسبة للمواطنين والمواطنات اللي تيتعرضو فيها، ماشي بالضرورة كسيدة الله يحفظ - كيفما ما قلت - حتى انتهاك ديال ربما الكرامة الإنسانية، الإنسان غادي في واحد العربة اللي ماشي ديال حمل الشغيلة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

إذن نشكركم السيد الوزير على مساهمتكم القيمة معنا.

ونرحب بالسيد وزير المكلف بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية.

وهناك سؤال وحيد موجه لكم السيد الوزير، موضوعه "تحفيز مغاربة العالم على الاستثمار بالمغرب".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

تقديم السؤال الدكتور عبد القادر الكيحل، تفضلوا.

المستشار السيد عبد القادر الكيحل:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران،

السيدات والسادة المستشارون،

طرح السؤال حول الحوافز لمغاربة العالم في مجال الاستثمار، فلن نجد شخصا مناسبا في هذه الحكومة للإجابة على هذا السؤال أكثر منكم السيد الوزير.

فأنتم من مغاربة العالم وأنتم المكلفون بالاستثمار، وكذلك بالتقائية وتقييم السياسات العمومية، وبالتالي كل محور من هذه المحاور يدخل في آفاق تطوير الاستثمار لدى مغاربة العالم.

مغاربة العالم يلعبون دورا مهما من حيث العملة الصعبة، من حيث الاستقرار ومن حيث دعم الأسر ومن حيث دعم الأسر في الهوامش، فلا يكفي أن نواجه هاذ الجهد وهاذ الارتباط بحفاوة الاستقبال في الموانئ، بل كذلك بتمكين هذه الفئة لنستفيد من خبرتها، وأنتم تعلمون أن هؤلاء موزعون عبر العالم، أي تجارب وتلاقح تجارب ونقل تجارب يمكن أن نستفيد منها.

لذلك، هاذ الناس محتاجين إلى حوافز مالية واضحة، حوافز ضريبية، محتاجين إلى دعم قانوني وقضائي، أنهم نوجهم للتحكيم بدل النزاعات القضائية التي تأخذ منهم واحد الجهد كبير، محتاجين إلى احتضان رسمي إداري، ما شي بعض السماسرة اللي تيقولو لهم احنا غنتكلفو لكم بالأمور ديالكم، تيجيو تيلقاو راسهم في مشاكل ومشاكل جمة، وأنه تم تحويل هاذ المسار ديال هاذ الاستثمار، محتاجين أن ذاك الجزء من التحويلات اللي وصلت في هاذ الشهر اللي فات إلى واحد المستوى الي تيفوق 111 مليار ديال الدرهم، اللي هي شي حاجة مهمة، أنه جزء منها ما يبقاش دائما يمشي غير للاستهلاك، يمشي للاستثمار.

وأننا كذلك محتاجين نأطرهم على مستوى المجالات الربحية في المجال الاستثماري، لأنه يمكن ما عندهم معرفة بالسوق، ما عارفين أشنو واقع على المستوى الوطني، عندهم واحد يعني الاغتراب اللي تيخليهم بعادين على السوق، فبالتالي باش نوجهم من خلال الاستثمار ما يبقاوش في العقار، ذاك الشي التقليدي إلى عقارات ربحية، إلى استثمارات ربحية، إلى استثمارات متجددة اللي تتخليهم يشعرو بالثقة المزدوجة، انهم عندهم كذلك واحد المآل ربحي في الوطن ديالهم.

وهاذ الشي ما يمكن لو يتحقق إلا بمبادرات واضحة، مباشرة في علاقتنا بهاذ الفئة، لأنه الأجيال الجديدة إلى ما لقاتشاي الربح راه ما يمكنلهاش تعاود ترجع للوطن.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، السي عبد القادر الكيحل.

الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد كريم زيدان، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد المستشار المحترم،

الجرد ديالكم اعطى الصورة الكاملة والشاملة على قضية مغاربة العالم.

قضية مغاربة العالم هي واحد الأولوية تحظى بعناية مولوية سامية، صاحب الجلالة تيشوف مغاربة العالم جزء لا يتجزأ من الوطن، هم كما قلتو عبر ربوع العالم كفاءات، خزان للكفاءة، خزان يعني لمبادرات اقتصادية ممكن تكون على مستوى.. هم تيدافعو على مصالح المغرب، المصالح العليا للمغرب، وبالتالي هاذ العناية المولوية تتعطي الإطار اللي خصنا نخدمو عليه.

أبناء الوطن، وأنا كنت مدة طويلة من الحياة ديالي عايش فيها وعارف الإمكانيات وراء مغاربة العالم، إمكانيات إيلا قلنا على 110 مليار ديال الدرهم لتحويلات مغاربة العالم سنويا، فهو جزء صغير من الإمكانيات المادية اللي عندهم، وكذلك العلاقات ديالهم الوطيدة مع

الشركاء ديالهم، مع الشركات ديالهم، مع الزملاء ديالهم، اللي ممكن أنهم يدافعو على الصورة ديال المغرب في مجال الاستثمار بصفة خاصة، ولكن المجالات العامة كذلك.

التوجيهات الملكية كذلك اعطاتنا الإطار باش نخدمو، التحويلات المالية 10% فقط منها كتمشي للاستثمار، وهذا جزء يعني ضئيل وضئيل بزاف، لأنه لا بد أننا نرفعو من هاذ المستوى هذا، باش نوصلو حسب التوجيهات السامية لصاحب الجلالة 30% على الأقل.

مغاربة العالم هوما اللي يقدرو يحلو لي واحد الإشكالية ديال العدالة المجالية، لأن مغاربة العالم ما كيستوطنش فالمدينة، فالمنطقة اللي فيها يعني مزايا ليه، بل كيستوطن فالمنطقة اللي هو منحدر منها، وبالتالي غادي يستثمر فالمناطق النائية وجميع جهات المملكة، وهذا هو اللي خلق لنا وغادي يعطينا ذيك الفرصة أننا نوصلو لذيك العدالة المجالية والتنمية الاقتصادية في جميع ربوع المملكة، ما يكونش غير كما جا بها صاحب الجلالة سرعتين، بل يكون عندنا النمو كبير.

أش كتدير الوزارة باش تواكب هاذ الفئة المهمة من المجتمع؟

أول حاجة هو أن فجميع الزيارات الترويجية اللي عرض المغرب، كنتلاقى مع مغاربة العالم، أخيرا كنت فميونخ فألمانيا، تلاقيت مع 140 من المستثمرين والراغبين فالاستثمار فالمغرب، كذلك الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمارات والصادرات عندها واحد (desk) اللي موجه لمغاربة العالم لمواكبتهم وإعطائهم يعني المعلومات اللازمة والتقنية إيلا كان شي إشكالية فهاذ القضية هاذي.

كذلك، منصة رقمية تعطيهوم الأهلية أنهم ياخذو المعلومات، ولكن أهم حاجة هو أننا مناخ الأعمال خصنا يكون فمستوى عالي، لأن مغاربة العالم عايشين يعني فواحد الأجواء اللي بالنسبة لهم مناخ الأعمال كيلعب دور كبير، تحسين مناخ الأعمال واللي غاديين فيه الحمد لله بوتيرة جد مشرفة.

كذلك، يعني التعريف بالاستثمارات وإمكانية الاستثمارات فالمغرب اللي درناهم، كنذكر أسبوع ديال الاستثمارات مغاربة العالم، اللي كان فشهر غشت، تماشيا مع اليوم الوطني للمهاجر، من 11 حتى لـ 15 غشت فجميع المراكز الجهوية للاستثمار عبر ربوع المملكة، كانت مواكبة مباشرة.

هاذو غير بعض النقط، لكن الأهمية ديال مغاربة العالم احنا واعيين بها ولهم من الامكانيات اللي يقدرو يخلقو لنا واحد الاستثناء فالمغرب.

إن شاء الله، هاذ الأفكار اللي اعطيتينا وإن شاء الله نوطدو العلاقة بينتنا من بعد، باش هاذ الأفكار ديالكم يصبو فالسياسات ديالنا، باش تكون واحد الالتقائية ديال السياسة، ماشي على المستوى المؤسساتي، بل بين الغرفتين ديال البرلمان، باش نحققو هاذ النتيجة اللي نصبو إليها جميعا، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الله ينصرو.

شكرا.

<u>السيد رئيس الجلسة:</u>

شكرا لكم السيد الوزير.

ونشكركم على مساهمتكم القيمة معنا اليوم.

قبل رفع الجلسة، يطيب لي أن أهنئ الجميع بالسنة الأمازيغية الجديدة.

أسكاس أمباركي.

وبهذا نكون قد استوفينا جدول أعمال الجلسة الشفوية.

وننتقل للجلسة المخصصة للتشريع.

رفعت الجلسة.

محضر الجلسة رقم 263

التاريخ: الثلاثاء 23 رجب 1447هـ (13 يناير 2026م).

الرئاسة: المستشار السيد لحسن حداد، النائب الرابع لرئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: ساعة وخمس وعشرون دقيقة، ابتداء من الساعة الخامسة والدقيقة الثامنة والخمسين مساء.

جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 59.24 يتعلق بالتعليم العالي والبحث العلمي (محال من مجلس النواب).

المستشار السيد لحسن حداد، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على مولانا رسول الله.

أعلن عن افتتاح الجلسة التشريعية.

السيد الوزير المحترم،

مرحبا بكم.

السادة المستشارون المحترمون،

السيدات المستشارات المحترمات،

يخصص المجلس هذه الجلسة التشريعية للدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 59.24 يتعلق بالتعليم العالي والبحث العلمي والمحال على مجلس المستشارين من مجلس النواب.

وقبل الشروع في مناقشة مشروع القانون المدرج في جدول الأعمال، أود أن أتقدم باسم المجلس بالشكر الجزيل لرئيس وأعضاء لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية، وللسيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار على المجهودات التي بذلوها في سبيل الدراسة المعمقة للنص التشريعي المسجل في جدول أعمال مجلسنا اليوم.

في البداية، أعطي الكلمة للحكومة لتقديم مشروع قانون رقم 59.24 يتعلق بالتعليم العالي والبحث العلمي.

تفضلوا، السيد الوزير، يمكن لكم تجيو للمنصة السيد الوزير.

السيد عز الدين المداوي، وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار:

بسم الله الرحمن الرحيم.

والصلاة والسلام على سيد المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد الرئيس،

السيد نائب الرئيس،

اسمحوا لي، أولا، أن أتقدم بدوري بالتهنئة بمناسبة حلول السنة الأمازيغية الجديدة.

السيدات والسادة المستشارون المحترمات والمحترمون،

النقطة الثانية، بدوري كذلك لا بد أن أتقدم بالشكر الجزيل للسيد رئيس مجلس المستشارين، الذي لبى طلبي للقائه مرتين، وكذلك للسيد رئيس اللجنة ديال التعليم، كذلك للسيدات والسادة المستشارات والمستشارين أعضاء هاذ اللجنة الموقرة، الذين علموا بجهد وتركيز كبير، والذين نظموا كذلك يوما دراسيا كان جد إيجابي، لأنه مكننا بالرجوع إلى مضامين هاذ المشروع، وكذلك مكننا بالتواصل مع المجتمع المدني ومع زميلاتي وزملائي الأساتذة وكل الفاعلين في هذا الحقل.

سأكون موجزا في كلمتي وسأقرؤها بعجالة حتى أطيل عليكم.

يطيب لي في بداية كلمتي هذه أن أشيد بأجواء المسؤولية والجدية والتفاعل المثمر التي ميزت مناقشة مشروع القانون رقم 59.24 المعروض على التصويت، وقد أبانت المقترحات والملاحظات المدلى بها من قبل السيدات والسادة المستشارين عن عميق اهتمامهم بمختلف انتماءاتهم السياسية والمهنية والنقابية بالتعليم العالي والبحث العلمي، كما أدار النقاش الذي رافق هذا المشروع صدق وعمق حرصنا الجماعي على تطوير هذا القطاع الحيوي.

ولا يفوتني أن أؤكد أن الحكومة قد حرصت على الإنصات بانتباه راسخ ووثيق إلى جميع المقترحات والملاحظات المعبر عنها، ويمكن تبعا لذلك اعتبار مشروع هذا القانون بصيغته الحالية متسقا مع تطلعات وانتظارات الفرقاء السياسيين والمهنيين والنقابيين.

وفي هذا الصدد، أشير إلى أن عدم قبول بعض التعديلات راجع إلى وجود مقتضيات - حسب رأي الحكومة - منسجمة معها ومستجيبة لها في مشروع هذا القانون، كما تم إيداعه لدى مجلسكم الموقر.

وأشير كذلك إلى أن مشروع القانون أولى أهمية فضلى للمبادئ التوجيهية للتعليم العالي والبحث العلمي المتمثلة في صون الاستقلالية الأكاديمية وتحفيز إنتاج المعرفة وصقل الفكر النقدي وغيرها من الوظائف الجوهرية المتوخاة من إحداث الجامعات وباقي أصناف مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي.

وبالإضافة إلى تكريس هذه المبادئ ومأسسة آلياتها وتتبعها وتقييمها والارتقاء بها، أتاح هذا المشروع لمنظومة التعليم العالي التزود بوسائل عصرية تؤهلها للإسهام النوعي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة وخلق الثروة وتنفيذ وتقييم واستشراف السياسات العمومية المتصلة بمجالات التكوين والبحث والابتكار.

كما تعلمون، السيدات والسادة المستشارون والمستشارات، يندرج إعداد مشروع هاذ القانون في سياق تنفيذ أحكام القانون الإطار رقم 51.17 المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي بوصفه وثيقة

تعاقدية ملزمة، تهدف إلى إرساء ترسانة قانونية حديثة وآليات تدبيرية فعالة.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد، إلى أن الوزارة وضعت منذ أكتوبر 2024 تحضير النصوص المنبثقة عن القانون الإطار، سواء منها التشريعية أو التنظيمية في صلب أولوياتها، وذلك وفق مخطط تشريعي وتنظيمي جرى تقاسمه مع جميع القطاعات والهيئات والشركاء المعنيين.

إذ، كما لا يخفى عليكم، يعتبر تطوير المرتكز القانوني وتحديثه أهم وأبرز شرط لتمكين منظومة التعليم العالي والبحث العلمي من بلوغ الأهداف المسطرة لها.

ويتجلى أهم نص تشريعي ضمن حزمة النصوص التشريعية الواردة في القانون رقم 17.51 المتعلق بالتعليم العالي والبحث العلمي، نظرا لأنه الوعاء القانوني الذي يتضمن التجنيس القانوني لمؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي وتنظيمها وحكامتها وكيفية مواكبتها وتقييمها، فضلا طبعا عن آليات تمويلها.

لكل الاعتبارات السالفة الذكر، يشرفني اليوم أن أؤكد لكم أن مضامين مشروع القانون الجديد تشكل تحولا فارقا في مسار الارتقاء بالإطار القانوني الناظم للتعليم العالي والبحث العلمي، بوصفه المورد الاساسي للطاقات البشرية والأبحاث العلمية والتكنولوجية القادرة على تعزيز سيادة المملكة في مجالات التكوين والبحث وإمدادها بالأدوات اللازمة لمسايرة التحولات المتسارعة التي تشهدها وطنيا وقاريا ودوليا مناهج ووسائل التدريس والبحث وكذا القضايا المرتبطة بها.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

لقد حرصت الحكومة خلال مختلف مراحل تحضير مشروع القانون على استحضار المرجعيات والأسانيد الكبرى المؤطرة للتعليم العالي والبحث العلمي، والمتجلية أساسا وأولا في الخطب والرسائل الملكية السامية وأحكام الدستور وتقارير المؤسسات والمجالس الدستورية والبرنامج الحكومي، إضافة طبعا إلى أحكام القانون الإطار رقم 51.17.

كما تم أيضا تشخيص وتقييم رصيد تطبيق القانون الحالي رقم 01.00 الذي امتد ما يربو على ربع قرن، وذلك بغية، من ناحية، ترصيد ورسملة المقتضيات التي أبان التطبيق عن وجاهتها، مع الحرص طبعا على تجويدها وملاءمتها مع تطلعات الفاعلين في مجال التعليم العالي والبحث العلمي.

ومن ناحية أخرى، إدراج مقتضيات جديدة تروم تدقيق مهام مختلف المؤسسات وهياكل وبنيات المنظومة ومأسسة أدوارها ودمقرطة تسييرها وتحديث آليات اشتغالها، وذلك بغية تحسين مردوديتها وتنافسيتها واستدامتها.

ونظرا للأهمية الفضلى التي تكتسيها الجامعة في النسق المؤسساتي للتعليم العالي والبحث العلمي، فقد أفرد لها المشروع العديد من المقتضيات الجديدة المتعلقة بتنظيمها وحكامتها وطرق تدبيرها وتكريس التجذر الترابي لهذه الجامعة وتأهيلها للانخراط الفعال في مواكبة الأسبقيات التنموية لبلادنا، جرى التنصيص، في هاذ الإطار، على إحداث مجلس ذي طابع استراتيجي، وهو مجلس الأمناء الذي أسندت إليه مهام مواكبة الجامعة وتيسير اندماجها في محيطها الاقتصادي والاجتماعي، وكذلك الترافع لفائدتها في مختلف الأوساط المؤسساتية الجهوية والوطنية.

وحري الذكر، أن مجلس الأمناء يروم إبراز الدور التنموي للجامعة وإرساء حوار مؤسساتي جهوي ووطني مستمر بشأنها، وبالتالي فهو لا يتدخل أبدا وأبدا في استقلالية القرار الجامعي الذي يبقى من صميم اختصاصات مجلس الجامعة.

عمل المشروع كذلك، على تطوير تأليف مجلس الجامعة واستحضار مبدأ المناصفة بين النساء والرجال وتعزيز استقلالية المجلس وتمكينه من مهام إدارة شؤون الجامعة والنهوض بأدوارها التكوينية والبحثية والتأطيرية.

وأخذا في الاعتبار مكانة البحث العلمي في الجهد التنموي الجهوي الوطني، فقد أفرد له المشروع مقتضيات خاصة به، تهدف إلى تدقيق هيكلته وتنويع مصادر تمويله وتسهيل التعاضد والالتقائية بين مختلف الفاعلين فيه، وذلك من أجل إرساء سياسات وبرامج بحثية متكاملة ومستجيبة لمعايير النجاعة والاستدامة.

السيدات والسادة المستشارين،

المستشارات والمستشارين المحترمين،

كما لا يخفى عليكم، يكتسي التصنيف أو التجنيس القانوني لمؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي، وكذا كيفية إحداثها، طابعا أوليا؛ لذلك، حرص المشروع على تحديد أصناف هذه المؤسسات ووضع مسطرة إحداث قائمة على معايير موضوعية، تضمن الانسجام والتكامل بين القطاع العام والقطاع الخاص، وتكريس الإنصاف الترابي كمبدأ دستوري في توزيع وتنويع العرض التكويني.

ويهدف المشروع، كذلك، تدقيق الصنف القانوني ومسطرة الإحداث، إلى الحد من المحاباة في إحداث المؤسسات التعليمية وتكريس مستلزمات المرفق والخدمة العموميين، عند دراسة مقترحات خلق مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي، مهما يكن صنفها.

فيما يهم المؤسسات الخاصة للتعليم العالي والبحث العلمي، فقد أعطى لها المشروع مكانة خاصة، فقد أتى هذا المشروع القانون بأحكام جديدة، تهم ضبط الحكامة وتدقيق آليات الإحداث وتقييمها وكذا المراقبة، وذلك لتكريس إسهامها إلى جانب مثيلاتها التابعة للقطاع العام في توفير عروض التكوين وإنجاز مشاريع البحث والابتكار، في إطار المرفق العمومي للتعليم العالي، الذي أكد المشروع الخضوع بقطاعيه، العام والخاص، لإشراف الدولة.

حضرات السيدات والسادة،

لقد تفاعلت الحكومة مع أغلب التعديلات المتقدم بها، وناقشت باستفاضة كل تعديل على حدة، وأصغت باهتمام بالغ إلى ملاحظات السيدات والسادة المستشارين المحترمين، وبينت الأسباب القانونية والواقعية لقبول ما تم قبوله، مع التذكير مجددا بأن عدم قبول بعض التعديلات المحترمة والوجيهة راجع أساسا إلى سبقية التنصيص على مقتضيات متعلقة بها في الصيغة التي تم إيداعها لدى مجلسكم الموقر، وكذلك لاختلاف، ليس المشارب، ولكن الزوايا التي يرى كل واحد منها إصلاح منظومة التعليم العالي.

وفي الختام، نجدد لكم جميعا موصول الشكر والتقدير، نظير تفاعلكم المثمر بهاذ المشروع، متمنيا لكم مرة أخرى سنة أمازيغية جديدة ومزيدا من التفوق والنجاح لبلدنا العزيز، تحت الريادة السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير المحترم.

الكلمة لمقرر لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية، لتقديم تقرير اللجنة حول مشروع القانون.

تم توزيع التقرير.

إذن نمر الآن إلى المناقشة.

والكلمة لفريق التجمع الوطني للأحرار، في حدود 8 دقائق.

إذن باسم الأغلبية، السي عبد القادر الكيحل.

المستشار السيد عبد القادر الكيحل:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين،

باسم فرق ومجموعات الأغلبية والاتحاد العام للشغالين بالمغرب والاتحاد العام لمقاولات المغرب، يسرني أن أتناول الكلمة في لحظة تشريعية (راه ما صوتيش ضد، مرة أخرى كانت دايزة، اليوم ما صوتيش معنا) مفصلية في هته المحطة التشريعية، بعد أزيد من 8 سنوات على إخراج القانون الإطار، ونعتبر أن السيد الوزير قام بجهد جبار بعد تأخر دام كل هته المدة، ولعلنا نسرع في استكمال هذا الصرح التشريعي بالنصوص التنظيمية.

معلوم، أن التعليم أولوية من الأولويات الوطنية بعد الوحدة الترابية، ونعلم أن البعد الأخلاقي والأعراف والتقاليد الجامعية هي الكفيلة بتنزيل التقعيد القانوني على أرض الواقع، فلا يكفي أن نضع قواعد قانونية في غياب منظومة أخلاقية متكاملة لاحتضان هذا الإصلاح، فأهم مدخل هو هذا الجانب.

ولا بد أن نشيد بالمناسبة بالأجواء التي مرت فيها المناقشة العامة والتفصيلية لهذا القانون.

ونتقدم بالشكر الجزيل للسيد رئيس اللجنة وأعضاء اللجنة وكذلك للسيد الوزير على التجاوب المتميز الذي سيخرج هذا النص في حلة ينتظرها قطاع التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتدخل باسم فرق ومجموعات الأغلبية والاتحاد العام للشغالين والاتحاد العام لمقاولات المغرب، في إطار مناقشة مشروع قانون رقم 59.24 المتعلق بالتعليم العالي والبحث العلمي، وهو نقاش يندرج في عمق الاختيارات الاستراتيجية للدولة وفي صلب المشروع المجتمعي التنموي الذي تنشده بلادنا، في ظل تحولات وطنية ودولية عميقة ومتسارعة، جعلت من المعرفة والعلم والابتكار محددا أساسيا لمكانة الدول في سلم التقدم والنفوذ والقدرة على تحقيق التنمية المستدامة.

السيد الرئيس،

إن التعليم العالي والبحث العلمي لم يعودا قطاعين معزولين أو خدمات اجتماعية ثانوية، بل أضحيا القلب النابض لأي نموذج تنموي طموح، وأداة حاسمة لبناء اقتصاد تنافسي، قائم على القيمة المضافة العالية وعلى الرأسمال البشري المؤهل والقادر على التكيف مع التحولات التكنولوجية والرقمية المتسارعة التي يعرفها العالم اليوم، وهو ما يجعل من الجامعة فضاء مركزيا لإنتاج المعرفة وتوطين الابتكار وتكوين النخب القادرة على قيادة التحول الاقتصادي والاجتماعي والمؤسساتي.

فالرهان على التعليم العالي في بلادنا هو رهان على المستقبل، رهان على الشباب، رهان على العدالة الاجتماعية والمجالية، رهان على السيادة العلمية والمعرفية، وقد أكد جلالة الملك، حفظه الله، في أكثر من مناسبة أن قضية التعليم تشكل أولوية وطنية كبرى تلي مباشرة قضية الوحدة الترابية، وهو تأكيد يعكس الوعي العميق بأن معركة التنمية الحقيقية هي معركة الإنسان وتأهيله وتمكينه من أدوات العلم والمعرفة والإبداع.

لقد أبانت التجارب الدولية المقارنة أن الدول التي نجحت في تحقيق

قفزات نوعية في مسارها التنموي هي تلك التي جعلت من الجامعة والبحث العلمي ركيزة مركزية في سياساتها العمومية، واستثمرت بشكل استراتيجي في الرأسمال البشري وربطت بين التكوين والإنتاج وبين المعرفة والتنمية وبين البحث العلمي وحاجيات المجتمع والاقتصاد، وهو ما يفرض علينا اليوم إعادة التفكير بجرأة ومسؤولية في واقع الجامعة المغربية وفي آفاق إصلاحها.

إننا، في فرق ومجموعة الأغلبية والاتحاد العام للشغالين والاتحاد العام لمقاولات المغرب، نعي جيدا أن الجامعة المغربية رغم ما راكمته من مكتسبات وما تضطلع به من أدوار أساسية، لا تزال تعاني من اختلالات بنيوية عميقة، تمس جوهر الحكامة والتدبير وتمس جودة العرض التكويني ونجاعة البحث العلمي وقدرته على الإسهام في التنمية.

كما تمس قابلية إدماج الخريجين في سوق الشغل وتكافؤ الفرص بين مختلف الفئات والجهات، وهي اختلالات لا يمكن إنكارها ولا يمكن تجاوزها فقط عبر حلول ظرفية أو إجراءات تقنية معزولة، فمن بين الإشكالات الكبرى التي تواجه منظومة التعليم العالي، ضعف الحكامة وتشتت المسؤوليات وتداخل الاختصاصات وغياب رؤية موحدة ومندمجة، تجعل من الجامعة فاعلا مركزيا في التنمية، بدل أن تظل في كثير من الأحيان محصورة في منطق التسيير الإداري اليومي.

كما أن محدودية الاستقلالية الفعلية للجامعات، رغم التنصيص عليها قانونيا، تفرغ هذا المبدأ من محتواه وتحول دون إطلاق ديناميات حقيقية للإبداع والتجديد والتنافس الإيجابي بين المؤسسات، وتظل إشكالية التمويل من أعقد الإشكالات المطروحة، حيث لا يمكن الحديث عن جامعة ذات جودة وبحث علمي منتج دون توفير موارد مالية كافية ومستدامة ودون تنويع مصادر التمويل، في إطار يحافظ على الطابع العمومي للجامعة ويضمن الشفافية وربط التمويل بالأداء والنتائج، وهو ما يقتضي مراجعة نماذج التمويل الحالية والانفتاح المدروس على الشراكات، دون السقوط في منطق الخصخصة غير المباشرة.

إننا ننبه إلى مخاطر اختزال إصلاح التعليم في إحداث هياكل جديدة أو تغيير المسميات أو توسيع العرض الجامعي من حيث الكم فقط، دون معالجة الإشكالات العميقة المرتبطة بجودة التكوين وملاءمته لحاجيات الاقتصاد الوطني وسوق الشغل، فالإشكال ليس في عدد المؤسسات أو المسالك، بقدر ما هو في نوعية التكوين وفي قدرة الخريج على الاندماج والإنتاج والمبادرة.

كما نسجل بقلق استمرار الفوارق المجالية في الولوج إلى التعليم العالي وفي جودة الخدمات الجامعية، وهو ما يتعارض مع مبدأ العدالة المجالية وتكافؤ الفرص، ويستدعي سياسة عمومية واضحة، تروم جعل الجامعة رافعة حقيقية للتنمية الترابية وتقليص الفوارق الاجتماعية بدل تكريسها.

إن الحديث عن البحث العلمي في الجامعة المغربية يفرض بدوره وقفة صريحة ومسؤولة، فرغم المجهودات المبذولة لا يزال البحث العلمي يعاني من ضعف التمويل وقلة التحفيز وغياب الربط المنهجي بين البحث وحاجيات التنمية الوطنية والقطاع الإنتاجي.

كما يعاني الباحثون من هشاشة الوضعية المهنية ومن ضعف الاعتراف الاجتماعي والمؤسساتي، وهو ما يؤثر سلبا على جاذبية البحث العلمي وعلى قدرة الجامعة على الاحتفاظ بالكفاءات، فهجرة الأدمغة والكفاءات العلمية تشكل نزيفا حقيقيا للرأسمال البشري الوطني وتكلفة اقتصادية واجتماعية باهظة للأسر وللدولة، وهي ظاهرة لا يمكن مواجهتها فقط بالخطاب، بل بسياسة عمومية جريئة، تجعل من الجامعة فضاء جذابا ومشجعا على البحث والإبداع، وتوفر شروط العمل اللائق والتقدير المعنوي والمادي للباحثين والأساتذة.

وفي هذا السياق، يندرج مشروع القانون رقم 59.24 الذي نحن بصدد مناقشته اليوم والذي يشكل محاولة تشريعية لتأطير إصلاح شامل لمنظومة التعليم العالي والبحث العلمي، من خلال تحديد التوجهات الكبرى للسياسة العمومية في هذا المجال وتنظيم الحكامة والهندسة البيداغوجية واللغوية وآليات التمويل والتتبع والتقييم وربط الجامعة بمحيطها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

إننا في فرق الأغلبية والاتحاد العام للشغالين والاتحاد العام لمقاولات المغرب ننظر بإيجابية إلى عديد من المقتضيات الواردة في هذا المشروع، ننظر بإيجابية إلى عدد من المقتضيات الواردة في هذا المشروع، خاصة ما يتعلق بتعزيز استقلالية الجامعات والانفتاح على المحيط وتشجيع الابتكار والبحث العلمي وتثمين نتائجه ومواكبة الاستثمار العمومي في البنيات التحتية الجامعية، وتوسيع العرض الجامعي والرفع من الطاقة الاستيعابية للمؤسسات، وهي اختيارات تندرج في الاتجاه الصحيح، إذا ما تم تنزيلها بروح إصلاحية وطنية حقيقية.

لقد جاء هذا المشروع، في سياق يعيد رسم العلاقات بين الجامعة والمحيط المجتمعي والاقتصادي، ويرسخ دورها كرافد أساسي في بناء المعرفة وتأهيل الموارد البشرية وتثمين نتائج البحث العلمي، ولا يمكن استيعاب أهمية هذا النص إلا إذا تمت قراءته ضمن السياق الدستوري والتشريعي الأوسع الذي يؤطر التعليم في بلادنا، ولا سيما في ظل مقتضيات الدستور الذي جعل من التعليم والبحث العلمي من الأولويات الوطنية، ومن القانون الإطار رقم 51.17 المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، مرجعية أساسية في هذا المجال.

إن مواد هذا المشروع تبرز بوضوح أن هذا القانون يحدد التوجهات العامة للسياسة العمومية المتعلقة بالتعليم العالي والبحث العلمي، من حيث هيكلته ونظام حكامته والقواعد العامة لهندسته البيداغوجية واللغوية وآليات دعمه وتتبعه وتقييمه ومصادر تمويله وآليات التنسيق بينه وبين باقي مكونات منظومة التربية والتكوين، وبين الجامعة ومحيطها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

والأهم أن المشروع لا يكتفي بتحديد إطار تنظيمي جامد، بل يسعى إلى تحديد أدوار جديدة للفاعلين داخل المنظومة وتعزيز العلاقة بين الجامعة والمحيط الوطني والدولي، بما يخدم المسار التنموي للمملكة.

إن ثنائية الحرص على استقلالية الجامعات في إطار تعاقدي مع الدولة والاعتراف بالإسهامات المتنوعة للفاعلين العموميين والخواص في منظومة التعليم العالي والبحث العلمي، تمثلان توجها مركزيا في هذا المشروع، عندما تجعل من الاستثمار في التعليم العالي والبحث العلمي استثمارا منتجا في الرأسمال البشري الوطني، ومساهمة فعالة في تحقيق أهداف التنمية الوطنية المستدامة.

وهنا تتضح الرؤية السياسية وراء هذا المشروع، وهي ربط السياسات العمومية في هذا المجال بأهداف تنموية واضحة، تجعل من التعليم العالي والبحث العلمي ركيزتين أساسيتين في استجابة المغرب لتحديات القرن الحادي والعشرين.

إن إحداث مجلس الأمناء - وقد قلناها - إن كانت من أهم حسنات هذا المشروع هو هذا المجلس، إن إحداث مجلس الأمناء يشكل نقطة تحول في الحكامة الجامعية، ذلك أن هذا المجلس لا يأتي كإضافة شكلية إلى الهيكل الإداري للجامعة، بل كهيئة متخصصة في التوجيه الاستراتيجي والتقييم والمساءلة، توجه المواد المتعلقة بهذا المجلس اهتماما خاصا إلى تكويناته المتعددة، يعكس بحد ذاته رغبة في الانفتاح على المجتمع وكسب شرعيته في التدبير الجامعي، فإن مهام مجلس الأمناء المحددة في المواد 46 و47 من المشروع تبين بجلاء أن الهدف من هذا الإطار ليس تشريفيا، وإنما له أدوار فعالة على صعيد التوجيه الاستراتيجي والتقييم.

ففي هذا الإطار، يعمل المجلس على التنسيق لتطوير الجامعة على الصعيد الجهوي، في انسجام تام مع السياسات العمومية، من خلال الإسهام في بلورة استراتيجية تطوير الجامعة وانصهارها ترابيا والحرص على ملاءمة عروض التكوين والبحث العلمي مع متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية.

كما عهد إلى المجلس بإبداء الرأي في مشاريع استراتيجية مهمة، وتقييم حصيلة منجزات الجامعة، وتتبع تنفيذ عقود البرامج المبرمة وإبداء الرأي في التغيرات المؤسسية المتعلقة بالأقطاب الجامعية والمؤسسات الجامعية.

علاوة على ذلك، يقوم المجلس بإعداد تقرير سنوي حول أداء الجامعة، يقدم إلى رئيس الحكومة، وهو ما يعكس عنصر المساءلة الذي يربط الجامعة مباشرة بآليات الرقابة العمومية.

ليس في هذه المواد مجرد تنظيم إداري تقليدي، بل في مضامينها تأكيد على أهمية الربط بين الجامعة والمحيط الوطني والدولي، وعلى ضرورة حفظ التوازن بين الاستقلالية المؤسسية والمساءلة العمومية، وضمان جودة الأداء العلمي والبيداغوجي.

إن هذا المشروع التشريعي، يعكس فهما عميقا لدور الجامعة في المجتمع الحديث، إذ يجعل منها فضاء للحوار بين الفاعلين العموميين والخواص، ومركزا للإبداع والابتكار، ومنصة لإنتاج المعرفة والارتقاء بالممارسة العلمية.

يتضح مما سبق أن مشروع القانون يحاول أن يحقق توازنا دقيقا بين الاستقلالية المؤسسية للجامعة وضرورة الانخراط في السياسات العمومية الكبرى، وبين الجرأة على تطوير آليات جديدة للحكامة وتثبيت دور المجتمع في بلورة توجهات التعليم العالي والبحث العلمي، من جهة، ومواكبة المتغيرات الاقتصادية والثقافية من جهة أخرى.

غير أن أي قانون طموح كهذا لا يخلو من تحديات تطبيقية قد تعترض تنزيله على أرض الواقع، ولذلك علينا قراءة متأنية في هذه التحديات، ومن أبرزها تجسيد استقلالية الجامعات في إطار تعاقدي مع الدولة، مع ضمان مسؤولية عالية من قبل الإدارات المركزية والجهات المعنية لتنفيذ عقود البرامج وتقييمها، وهو ما يتطلب تحولات ثقافية وإدارية وعقلية داخل الجامعة وخارجها، وتدريبا مكثفا للأطر الإدارية والأكاديمية على آليات التعاقد والتخطيط الاستراتيجي والتقييم المؤسسي وتنفيذ منظومة التقييم وضمان جودة التعليم والبحث العلمي، كما تنص عليه المواد المتعلقة بنظم التتبع والتقييم الداخلي والمؤسساتي، ووضع إطار مرجعي للجودة، يستوجب تأسيس هيئات تقييم مستقلة وتحديد مؤشرات واضحة وآليات للتقرير عن النتائج على أساس دوري.

وهو ما يتطلب موارد مالية وبشرية وتقنية كبيرة، وخصوصا في اللحاق بالمعايير الدولية في هذا المجال، بالإضافة إلى ضمان الملاءمة بين التكوين واحتياجات سوق العمل، وهي وظيفة لا تتحقق بآليات تشريعية فحسب، بل تحتاج إلى شراكات حقيقية ودائمة بين الجامعة وقطاعات الإنتاج، بتمثل فاعل للمحيط الاقتصادي والاجتماعي في هيئات الجامعة ومجلس الأمناء، الأمر الذي يضع مسؤولية كبيرة على آلية التنسيق بين مختلف المتدخلين، وعلى تعزيز المرونة داخل المناهج التكوينية.

كما أن التعامل مع التعليم عن بعد والرقمنة، باعتبارهما مكونا أساسيا في التعليم العالي الحديث، يتطلب بنى تحتية رقمية قوية وشبكات أنترنيت سريعة وبرامج تدريب للأطر الأكاديمية على استخدام التكنولوجيا في التدريس والبحث، مع ضمان الفعالية الأكاديمية والتفاعل بين الطلبة والأساتذة.

أما توسيع مشاركة الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين في مجلس الأمناء ومجلس الجامعة وهيئات أخرى، فيتطلب وضوحا في صلاحية هذه التمثيليات، ومقاييس واضحة للانتقاء، لضمان أن تمثل هذه التمثيليات فعلا الخبرات المطلوبة، وأن يكون لها دور فاعل في اتخاذ القرارات الجوهرية، وليس مجرد مشاركة شكلية.

ومع ذلك، فإن قراءة تحليلية دقيقة للمشروع، تظهر أن الأثر المتوقع لهذا القانون على المنظومة الوطنية للتعليم والبحث العلمي سيكون إيجابيا وقوامه عدة نقط أساسية:

1- سيرفع هذا القانون من مستوى استقلالية الجامعة وقدرتها على التخطيط الاستراتيجي وتنفيذ برامج توافق التحديات الجديدة في سوق الشغل ومتطلبات التنمية، وذلك عبر إطار تعاقدي مرن بين الدولة والجامعات؛

2- سيساهم القانون في تعزيز البحث العلمي والابتكار، من خلال إنشاء منظومة وطنية متكاملة وربط نتائج البحث العلمي بآلية التطبيق والتثمين الاقتصادي، وهو ما يتماشى مع حاجة المغرب إلى اقتصاد معرفي قائم على الإبداع والابتكار؛

3- سيحفز القانون على تعزيز الشراكات بين الجامعات والمقاولات والمجتمع المدني، مما يسهم في تقليص الفجوة بين التكوينات الأكاديمية واحتياجات سوق العمل ويجعل التعليم العالي أكثر انسجاما مع متطلبات الاقتصاد الوطني؛

4- من خلال إرساء نظام للإعلام وتوجيه الطلبة وتنويع أنماط التكوين وتشجيع الحركية بين المؤسسات، يفتح القانون آفاقا أوسع أمام الطلبة لتنمية معارفهم ومهاراتهم ويعزز فرص إدماجهم في الحياة العملية؛

5- من المتوقع أن يدعم القانون مسار الإصلاحات التي ينادي بها قانون الإطار، من حيث الارتباط بين الطاقات التعليمية والبحثية والحاجيات المجتمعية والتنموية، مما يسهم إحداث تحول نوعي في الرؤية الوطنية للتعليم والبحث العلمي.

لكن، ولا شك أن نجاعة هذا النص في التطبيق العملي تحتاج إلى مجموعة من التوصيات الضرورية، أهمها ضرورة وضع آليات التنفيذ واضحة وتدابير تنظيمية وتطبيقية قبل دخول القانون حيز التنفيذ، للتأكد من جاهزية الهياكل والموارد ولتحديد سقف زمني معقول للتنزيل، مع إرساء نظام داخلي يجسد دور مجلس الأمناء ويرتكز على معايير موضوعية في اختيار أعضائه وتحديد صلاحياته بوضوح، وإسهامه في تتبع تنفيذ الاستراتيجيات وإبداء الرأي في السياسات الكبرى لتقويم الأداء.

مع تعزيز برامج تدريب وتكوين الأطر الأكاديمية والإدارية لتأهيلهم على إدارة الجودة والتقييم والتخطيط المؤسسي والبحث العلمي، بما يضمن قدرة المنظومة على مواكبة التحولات، وإرساء شراكة استراتيجية مع مؤسسات دولية لتعزيز تبادل الخبرات الأكاديمية والبحثية وفتح آفاق للتعاون الأكاديمي والبحث الدولي، بما يخدم سمعة الجامعة المغربية على الصعيد العالمي.

والأهم، السيد الرئيس، السيد الوزير، السيدات والسادة المستشارين، تفعيل آلية التقييم المؤسسي بصفة دورية، تتيح استخلاص نتائج قابلة للتطبيق ووضع مؤشرات أداء واضحة ترتبط بالأهداف الكبرى للمغرب في مجال الاقتصاد المعرفي والتشغيل.

إننا نؤكد على ضرورة اعتماد مقاربة تشاركية واسعة في إعداد النصوص التنظيمية المرتبطة بهذا المشروع وإشراك مختلف الفاعلين، من أساتذة وباحثين وطلبة وأطر إدارية وشركاء اقتصاديين واجتماعيين، لأن الإصلاح الفوقي أو المنغلق محكوم عليه بالفشل، ولا يمكن لأي إصلاح أن ينجح دون انخراط فعلي للفاعلين الميدانيين.

ولنا اليقين أن السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار، يحمل مؤهلات أكاديمية وتجارب قيادية مباشرة في مجال تدبير المؤسسات الجامعية، وهو ما يعزز الثقة في قدرته على الإحاطة بتحديات منظومة التعليم ومعرفة نقط قوتها وضعفها، لأنه لم يأت إلى هذا المنصب من خارج التجربة الجامعية، بل جاء من داخلها كأكاديمي وإداري جامعي ملم بتعقيدات الواقع الجامعي وحاجياته.

إن الاستثمار في البنية الجامعية يشكل عنصرا أساسيا في إنجاح الإصلاح، غير أن هذا الاستثمار لا ينبغي أن يقتصر على الحجر والبناء، بل يجب أن يشمل الاستثمار في الإنسان، في الطلبة وفي الأساتذة وفي الباحثين وفي الأطر الإدارية، عبر تحسين ظروف العمل والدراسة وتوفير بيئة جامعية محفزة على الإبداع والتميز، من خلال إقامات جامعية لائقة ومطاعم جامعية ذات جودة وفضاءات للمطالعة والبحث وأنشطة رياضية وثقافية تساهم في التكوين المتكامل للطالب.

فالجامعة ليست فقط فضاء للتكوين الأكاديمي، بل فضاء لبناء الشخصية وترسيخ قيم المواطنة والانفتاح والابتكار، وهو ما يفرض رؤية شمولية للإصلاح، تجعل من الطالب محور العملية التعليمية، ومن الأستاذ ركيزة أساسية، ومن البحث العلمي محركا للتنمية.

السيد الرئيس،

إنها مناسبة اليوم لنؤكد دعمنا لكل إصلاح جاد ومسؤول، ينهض بالجامعة المغربية ويجعل منها ركيزة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة وبناء مغرب المعرفة والابتكار، جامعة دامجة ومنصفة وذات جودة، جامعة قادرة على تكوين كفاءات مؤهلة ومواكبة لحاجيات العصر وعلى الإسهام الفعلي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وإذ نعبر عن هذا الدعم، فإننا نؤكد في الوقت ذاته على ضرورة التحلي باليقظة النقدية والمتابعة المستمرة لتنزيل هذا القانون وتقييم أثره الحقيقي على واقع الجامعة وعلى أوضاع الطلبة والأساتذة والباحثين، لأن التشريع ليس غاية في حد ذاته، بل وسيلة لتحقيق أهداف كبرى، في مقدمتها خدمة الصالح العام والنهوض بالوطن والمواطن.

إن معركة التعليم العالي والبحث العلمي هي معركة وطنية بامتياز، تتجاوز الحسابات الظرفية وتتطلب تعبئة جماعية وإرادة سياسية

قوية واستمرارية في الإصلاح، لأن بناء مغرب المعرفة لا يتم في سنة أو في ولاية أو ولايتين، بل هو مسار تراكمي، قوي، يستدعي وضوح الرؤية والثبات على الاختيارات والجرأة في اتخاذ القرار.

وبهذا المنطق، فإننا سنظل منخرطين بقوة ومسؤولية في كل المبادرات الرامية إلى الارتقاء بالجامعة المغربية والدفاع عن طابعها العمومي وتعزيز دورها التنموي، إيمانا منا بأن مستقبل المغرب يمر حتما عبر جامعة قوية ومنتجة ومندمجة في محيطها، وقادرة على إعداد أجيال تحمل مشعل العلم والمعرفة وتساهم في بناء وطني قوي وعادل ومتقدم.

وأعتذر إن كنت قد أطلت.

والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسي عبد القادر الكيحل.

فرق الأغلبية عندها 28 دقيقة و45 ثانية، واستهلك 24 دقيقة.

إذن نمر إلى الفريق الحركي.

مازال عندك 4 دقايق أسيدي عبد القادر إلى بغيتي تزيدها.

مرحبا، مرحبا.

الكلمة للفريق الحركي، تفضل، إذن الفريق الحركي، يسلم.

الكلمة لفريق الاتحاد المغربي للشغل: سلم.

الكونفدرالية الديمقراطية للشغل في حدود دقيقتين.

المستشارة السيدة فاطمة زكاغ:

تنميرت السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين،

تأتي مناقشة مشروع القانون رقم 59.24 المتعلق بالتعليم العالي والبحث العلمي، في سياق وطني دقيق، تتعاظم فيه انتظارات الأسرة الجامعية بمختلف مكوناتها، كما تتزايد فيه رهانات الدولة على الجامعة العمومية، باعتبارها رافعة أساسية للتنمية ومجالا لإنتاج المعرفة وتأهيل العنصر البشري وترسيخ قيم المواطنة والعدالة الاجتماعية.

وانطلاقا من هذا الوعي، تقدمت مجموعة الكونفدرالية الديموقراطية للشغل بحزمة متكاملة من التعديلات، لم تكن في أي لحظة تعديلات شكلية أو جزئية، بل كانت تعديلات ذات رؤية واضحة، تستحضر البعد الأكاديمي والاجتماعي والمؤسساتي والحقوقي لمنظومة التعليم العالي.

لقد سعت هذه التعديلات في مجملها إلى:

• الحفاظ على استقلالية الجامعة العمومية؛

- الحفاظ على مجانية التعليم العالي العمومي؛

- تعزيز الوظيفة الاجتماعية للجامعة؛

- تكريس مبادئ العدالة وتكافؤ الفرص في الولوج إلى تعليم عالي عمومي ذي جودة، بعيدا عن منطق التمييز المجالي أو الاجتماعي؛

- الرفع من جودة التكوين والتأطير، خاصة داخل مؤسسات التعليم العالي الخاص، عبر توحيد معايير التأطير الأكاديمي وضمان قيمة الشهادات؛

- تعزيز الحكامة والديمقراطية الجامعية، من خلال توسيع التمثيلية داخل مجالس الجامعات وإقرار تمثيلية نقابية وضمان حضور فعلي للموظفين الإداريين والتقنيين وتمكين المرأة من تمثيلية منصفة؛

- الدفاع عن وحدة المرفق العمومي للتعليم العالي والتنبيه إلى مخاطر الخوصصة المقنعة، أو تغليب منطق السوق على منطق الخدمة العمومية.

غير أننا، وبكل أسف، نسجل أن التفاعل مع هذه التعديلات ظل محدودا، ولم يرق إلى مستوى انتظاراتنا، وإلى حجم الإشكالات البنيوية التي يعاني منها قطاع التعليم العالي.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون،

إن مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، إذ تؤكد انخراطها المسؤول في إصلاح منظومة التعليم العالي، وحرصها الدائم على تجويد النصوص التشريعية، فإنها تثمن التفاعل الإيجابي مع التعديل الخاص بتحديد النظام الأساسي لموظفي التعليم العالي والأحياء الجامعية بكل فئاتهم بمرسوم، غير أن الصيغة الحالية لهذا المشروع، لا تستجيب بشكل كافي لطموحات الجامعة العمومية، ولا تعكس بشكل متوازن مطالب الفاعلين الحقيقيين داخلها.

وعليه، وانسجاما مع مواقفنا المبدئية، واحتراما لقناعتنا التشريعية، نعلن امتناعنا عن التصويت على مشروع القانون رقم 59.24، مع تأكيد استعدادنا الدائم لمواصلة الترافع الجاد والمسؤول من أجل جامعة عمومية ديمقراطية منصفة وذات جودة.

والسلام عليكم.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيدة المستشارة المحترمة.

السي خالد السطي، باغي تجي للمنصة؟

راه عندك غير دقية ونص.

المستشار السيد خالد السطي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الوزير المحترم،

تأتي مناقشة هذا الإطار القانوني، بطبيعة الحال، في سياق وطني يؤكد ما ورد في الديباجة ديال القانون الإطار 51.17، حيث أكد على ضرورة ترصيد مكتسبات منظومة التعليم العالي والبحث العلمي وتجاوز اختلالاتها بما يضمن إصلاحا شاملا وفعالا.

وفي هذا الصدد، لا بد من استحضار توصيات المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، خاصة ما يتعلق بإعادة هيكلة التعليم العالي، على أساس الانسجام والتكامل وتعزيز الاستقلالية الفعلية للجامعات، في إطار تعاقد واضح مقرون بآليات منتظمة للتتبع والتقييم وقياس الأداء.

وبخصوص مجلس الجامعة، وبعد رفض عدد من التعديلات الهادفة إلى تعزيز استقلالية الجامعة، لابد، السيد الوزير، أننا نحذرو من مغبة تحويله من آلية دعم وحكامة إلى أداة وصاية وخوصصة للقرار الجامعي، مما يتطلب ضبط صلاحياته وتمثيليته وضمان استقلالية الجامعة.

السيد الوزير،

إن التجربة أبانت أن أحد أسباب تعثر الإصلاح هو التأخر في إخراج النصوص التنظيمية، وهو ما يستدعي الحرص على تنزيلها داخل آجال معقولة، حتى لا يبقى القانون حبيسا للرفوف.

وإذا كنا نثمن المكانة المركزية التي منحها القانون للبحث العلمي، فإن النهوض به يقتضي تعزيز استقلالية الجامعة وضمان الحرية الأكاديمية وتحفيز الموارد البشرية الجامعية، مع الحفاظ على هوية الوظيفة العمومية وإقرار نظام أساسي منصف وعادل ومحفز، يكرس الاستحقاق ويصون الكرامة المهنية للموظفين ديال القطاع.

بالمناسبة، نثمن القبول ديالكم للتعديل اللي تقدمنا به بخصوص **المادة 84** حول إقرار نظام أساسي لموظفي الجامعة.

كذلك، الأساتذة الباحثين، لا بد أن ينالوا حقهم وينصفوا في ملفهم المطلبي.

كما أن التعليم العالي العمومي يظل قاطرة الإصلاح، مما يستوجب مراجعة حقيقية لمنظومته وتيسير الولوج إليه والرفع من ميزانية البحث العلمي واعتماد الحكامة والشفافية وجعل الجامعة المغربية في صلب التحول الرقمي والتنمية الشاملة.

وشكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد خالد السطي.

يمكن للسيد الوزير إذا رغب في ذلك، أخذ الكلمة للرد على المداخلات طبقا للمادة 217 من النظام الداخلي.

إذن ننتقل للتصويت على مواد المشروع:

المادة 1: (كما وردت)

الموافقون: الإجماع.

المادة 2: (كما عدلتها اللجنة)

الموافقون: الإجماع.

المادة 3: (كما وردت)

الموافقون: الإجماع.

المادة 4: (كما عدلتها اللجنة)

الموافقون= 30؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 03.

المادة 5: (كما عدلتها اللجنة)

الموافقون= 30؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 03.

المادة 6: (كما وردت)

الموافقون: الإجماع.

المادة 7: (كما وردت)

الموافقون: الإجماع.

المادة 8: (كما وردت)

الموافقون: الإجماع.

المادة 9: (كما عدلتها اللجنة)

الموافقون= 30؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 03.

المادة 10: (كما عدلتها اللجنة)

الموافقون= 30؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 03.

المادة 11: (كما وردت)

الموافقون: الإجماع.

المادة 12: (كما وردت)

الموافقون: الإجماع.

المادة 13: (كما وردت)

الموافقون: الإجماع.

المادة 14: (كما وردت)

الموافقون: الإجماع.

المادة 15: (كما عدلتها اللجنة)

الموافقون= 30؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 03.

المادة 16: (كما وردت)

الموافقون: الإجماع.

المادة 17: (كما عدلتها اللجنة)

الموافقون= 30؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 03.

المادة 18: (كما وردت)

الموافقون: الإجماع.

المادة 19: (كما عدلتها اللجنة)

الموافقون= 30؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 03.

المادة 20: (كما عدلتها اللجنة)

ورد بشأنها تعديل من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل (التعديل رقم 1).

الكلمة لأحد مقدمي التعديل.

تفضلوا، السي الكرش.

<u>المستشار السيد خليهن الكرش:</u>

السيد الرئيس،

التعديل ف**المادة 20** كنطالبو بإضافة "لا" للصيغة الأولى للمادة، "لا يعتبر الترخيص الممنوح من لدن السلطات الحكومية المكلفة بالتعليم العالي اعترافا من قبل الدولة بالتكوين الأساسي المتوج بشهادة وطنية إلا بعد خضوعه لتقييم بعدي دوري".

التعليل ديال هاذ التعديل:

يهدف هذا التعديل إلى ربط الاعتراف الرسمي من طرف الدولة بالتكوين الأساسي المتوج بشهادة وطنية بآلية تقييم بعدي دوري، هذا هو الأساسي فالعملية، لأنه كنعرفو مجموعة من المشاكل اللي كتعرف مجموعة من المؤسسات الخاصة للتعليم العالي، اللي كيفرض على الدولة ولا الوزارة أن تدير واحد التقييم دوري لهاذ المؤسسات، ضمانا لجودة التكوين وملاءمته بالمعايير الأكاديمية المعتمدة، كما يروم تعزيز الحكامة والشفافية وربط الترخيص بنتائج التقييم الفعلي للأداء البيداغوجي، بما يكفل حماية فيه قيمة الشهادة الوطنية وترسيخ الثقة في منظومة التعليم وليس ترسيخا على بياض.

شكرا السيد الرئيس.

<u>السيد رئيس الجلسة:</u>

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للحكومة.

<u>السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار:</u>

السيد الرئيس المحترم،

السيد المستشار المحترم،

التعديل غير مقبول، لأن هاذ الشي كلو كاين فالنصوص وفالمواد اللي كتعلق فالمواكبة والشروط ديال الفتح وديال المراقبة ديال القطاع الخاص.

فإذن مرفوض.

<u>السيد رئيس الجلسة:</u>

موقف المجموعة؟

<u>المستشار السيد خليهن الكرش:</u>

التشبث.

السيد رئيس الجلسة:

التشبث.

أعرض التعديل للتصويت:

الموافقون= 05؛

المعارضون= 27؛

الممتنعون= 03.

أعرض **المادة 20**: (كما عدلتها اللجنة)

الموافقون= 27؛

المعارضون= 05؛

الممتنعون= 03.

المادة 21: (كما وردت)

الموافقون: الإجماع.

المادة 22 (كما عدلتها اللجنة):

ورد بشأنها تعديل من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل (التعديل رقم 2).

الكلمة لأحد مقدمي التعديل.

السي خليهن، تفضل.

المستشار السيد خليهن الكرش:

شكرا السيد الرئيس.

التعديل ف**المادة 22** إضافة هاذ الجملة للمادة: "يتعين على المؤسسات الخاصة للتعليم العالي التوفر على أساتذة قارين حاصلين على الدكتوراه، يوازي عددهم معدل التأطير الوطني بالمؤسسات ذات الاستقطاب المحدود، تتناسب مؤهلاتهم مع طبيعة ومضامين التكوينات الذي يدرسونها".

يروم هذا التعديل تعزيز جودة التأطير البيداغوجي بالمؤسسات الخاصة للتعليم العالي، من خلال التنصيص على ضرورة توفير أساتذة قارين وليس اعتماد أساتذة الجامعات على شهادة الدكتوراه، وبعدد يوازي عدد التأطير الوطني المعتمد للمؤسسات ذات الاستقطاب المحدود، وذلك في إطار الحفاظ على المعدلات وعدم التفريق بين القطاع الخاص والعام، ويهدف ذلك إلى توحيد معايير الجودة بين التعليم العالي العمومي والخاص وضمان تكافؤ الشهادات والرفع من مصداقية التكوينات المقدمة وحماية طلبة التعليم الخاص ليتمكنوا من تكوين جيد وذات جودة عالية

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للحكومة.

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار:

شكرا السيد الرئيس.

غير مقبول، السيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة:

غير مقبول.

رأي المجموعة؟

تتشبثون بالتعديل.

أعرض التعديل للتصويت:

الموافقون= 05؛

المعارضون= 27؛

الممتنعون= 03.

أعرض **المادة 22**: (كما عدلتها اللجنة)

الموافقون= 27؛

المعارضون= 05؛

الممتنعون= 03.

المادة 23: (كما عدلتها اللجنة)

الموافقون= 30؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 03.

المادة 24: (كما وردت)

الموافقون: الإجماع.

المادة 25: (كما عدلتها اللجنة)

الموافقون= 30؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 03.

المادة 26: (كما وردت)

الموافقون= الإجماع.

المادة 27: (كما عدلتها اللجنة)

الموافقون= 30؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 03.

المادة 28: (كما وردت)

الموافقون: الإجماع.

المادة 29: (كما وردت)

الموافقون= 32؛

المعارضون= 03؛

الممتنعون= 00.

إذن **المادة 30** (كما عدلتها اللجنة):

ورد بشأنها تعديلان:

الأول، من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل (التعديل رقم 3)؛

والثاني، من طرف المستشارين لبنى علوي وخالد السطي.

إذن الكلمة لأحد مقدمي التعديل من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

تفضلوا، السيدة فاطمة زكاغ.

المستشارة السيدة فاطمة زكاغ:

شكرا السيد الرئيس.

بالنسبة للتعديل في **المادة 30**، السي الوزير، هو أنه كنقترحو تغيير3 أطر إدارية وعوضها نديرو موظف من الإداريين أو التقنيين عن كل مؤسسة جامعية تابعة للجامعة، منتخب من لدن ومن بين الموظفين الإداريين والتقنيين المزاولين مهامهم بالجامعة المعنية.

وكذلك، الإضافة ديال موظفة إدارية عن كل مؤسسة متوفرة على العدد الأكبر من الموظفات الإداريات، مقارنة مع باقي المؤسسات التابعة للجامعة، وفي حدود 3 مؤسسات تنتخب من لدن الموظفين الإداريين المزاولين مهامهم بالمؤسسات المعنية.

يرمي هذا التعديل إلى ضمان تمثيلية عادلة ومتوازنة للأطر الإدارية والتقنية على مستوى مختلف المؤسسات الجامعية، مع إقرار آلية خاصة لتعزيز تمثيلية المرأة الإدارية داخل مجلس الجامعة.

كذلك، نقترح إضافة أو الحفاظ على ممثل عن النقابة الأكثر تمثيلية للأساتذة الباحثين على صعيد الجامعة، حيث أنها كانت هاذ التمثيلية فالقوانين السابقة، وكذلك الإضافة ديال ممثل عن النقابة الأكثر تمثيلية للموظفين الإداريين والتقنيين على صعيد الجامعة، لما لهاذ النقابتين من دور محوري واستراتيجي في المساهمة في وضع الاستراتيجيات والخطط والعمل على تنزيلها وتفعيلها بشكل فعال، وتماشيا كذلك مع تركيبة مختلف الأجهزة والمجالس الإدارية في بلادنا.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للحكومة.

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار:

شكرا السيد الرئيس.

غير مقبول، السيدة المستشارة.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لرأي المجموعة.

تتشبثون به.

أعرض التعديل للتصويت:

الموافقون= 05؛

المعارضون= 27؛

الممتنعون= 03.

إذن الكلمة لأحد المستشارين السي خالد السطي، تفضلوا.

المستشار السيد خالد السطي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

بطبيعة الحال، التعديل ديالنا فـ**المادة 30** اقترحنا إضافة "رئيس مجلس الجهة" إلى هذا المجلس ديال الجامعة، على اعتبار بطبيعة الحال الدور الأساسي والمهم لرئيس مجلس الجهة وكذلك رؤساء مجالس العمالات والأقاليم المكونة للجهة التي يتواجد بها مقر الجامعة.

بطبيعة الحال، علاش هاذ الاقتراح السيد الوزير؟

هو نظرا الأهمية ديال حضور رؤساء الجهات ورؤساء مجالس العمالات والأقاليم في الدفع بالقطاع ديال التعليم بصفة عامة، سواء كان التعليم المدرسي أو التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار.

كذلك، اقترحنا توسيع حضور الأطر الإدارية والطلبة، نظرا للدور ديالهم المحوري في الجامعة، سواء باقتراح ستة (6) أطر إدارية وتقنية منتخبة من لدن بطبيعة الحال الأطر الإدارية والتقنية العاملة

بالجامعة، مع مراعاة مبدأ المناصفة، ثم كذلك اقتراح ستة (6) ممثلين عن الطلبة، منتخبين من لدن زملائهم الطلبة الذين يتابعون دراستهم بصفة قانونية.

كذلك، حتى الطلبة بالحضور ديالهم والتواجد ديالهم فهاذ المجلس، أعتقد سيكون له أهمية بالغة في التأطير وفي التواصل وما إلى ذلك، مع مراعاة مبدأ ديال المناصفة.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الحكومة.

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار:

شكرا السيد الرئيس.

غير مقبول، السيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة:

غير مقبول.

رأي المستشار المحترم؟

تتشبثون به.

أعرض التعديل للتصويت:

الموافقون= 05؛

المعارضون= 27؛

الممتنعون= 03.

أعرض **المادة 30** (كما عدلتها اللجنة)

الموافقون= 30؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 03.

أعرض **المادة 31**: (كما وردت)

الموافقون: الإجماع.

أعرض **المادة 32**: (كما وردت)

الموافقون: الإجماع.

المادة 33:

ورد بشأنها تعديل من فريق الاتحاد المغربي للشغل (التعديل رقم 1).

الكلمة لأحد مقدمي التعديل.

تفضلي السيدة المستشارة المحترمة.

المستشارة السيدة فاطمة الإدريسي:

شكرا السيد الرئيس.

هاذ التعديل يروم تعزيز حكامة مجلس الجامعة، واقترحنا إضافة مجموعة ديال المهام منها:

- إعداد المخطط الاستراتيجي لتطوير مؤسسات التعليم العالي التابعة للجامعة؛

- تقييم حصيلة منجزات الجامعة برسم السنة المنصرمة؛

- تتبع تنفيذ العقود البرامج المبرمة مع الدولة؛

- تتبع تنفيذ توصيات تقييم مؤسساتي للجامعة؛

- اقتراح اعتماد مسالك التكوين أو البحث أو هما معا؛

- أيضا اقتراحنا أيضا إضافة المبادرة باقتراح جميع التدابير الهادفة إلى ضمان حسن تدبير الجامعة وفق مبادئ الشفافية والحكامة الرشيدة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

إيلا سمحتو السادة المستشارين، راه كنصوتو، إيلا سمحتو.. إيلا كان ممكن أنكم تبقاو فالقاعة، لأن غادي نكملو العملية ديال التصويت.

تفضلوا.

رأي الحكومة.

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس،

غير مقبول، السيدة المستشارة.

السيد رئيس الجلسة:

رأي الفريق؟

السحب.

إذن، أعرض:

المادة 33: (كما وردت)

الموافقون: الإجماع.

المادة 34: (كما وردت)

الموافقون: الإجماع.

المادة 35 (كما وردت):

ورد بشأنها تعديل من فريق الاتحاد المغربي للشغل (التعديل رقم 2).

تفضلوا، السيدة المستشارة المحترمة.

المستشارة السيدة فاطمة الإدريسي:

شكرا السيد الرئيس.

بما أننا سحبنا التعديل الأول، غادي نسحبو حتى هاذ التعديلات من 2 حتى لـ 8 اللي كتهم المواد 35، والمواد من 42 حتى لـ 47.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

إذن أعرض:

المادة 35: (كما وردت)

الموافقون: بالإجماع.

المادة 36: (كما وردت)

الموافقون: بالإجماع.

المادة 37: (كما وردت)

الموافقون: بالإجماع.

المادة 38: (كما عدلتها اللجنة)

الموافقون= 23؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 03.

المادة 39: (كما وردت)

الموافقون: بالإجماع.

المادة 40: (كما وردت)

الموافقون: بالإجماع.

المادة 41: (كما وردت)

الموافقون: بالإجماع.

المادة 42: (كما عدلتها اللجنة)

إذن الاتحاد المغربي للشغل يسحبون (التعديل رقم 3).

هناك تعديل من الكونفدرالية الديمقراطية للشغل (التعديل رقم 4).

الكلمة لكم لتقديم التعديل.

المستشارة السيدة فاطمة زكاغ:

شكرا السيد الرئيس.

المادة 42 احنا نقترح الحذف ديال هاذ المادة هاذي، وذلك ضمانا لاستقلالية الجامعة وسيادتها وإسناد ما تضمنته من صلاحيات لمجلس الجامعة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

إذن رأي الحكومة؟

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار:

شكرا السيد الرئيس.

غير مقبول السيدة المستشارة.

السيد رئيس الجلسة:

رأي المجموعة؟

التشبث.

أعرض التعديل للتصويت:

الموافقون= 05؛

المعارضون= 23؛

الممتنعون= 03.

أعرض **المادة 42**: (كما عدلتها اللجنة)

الموافقون= 26؛

المعارضون= 03؛

الممتنعون= 02.

أعرض **المادة 42**: (كما عدلتها اللجنة)

الموافقون= 26؛

المعارضون= 03؛

الممتنعون= 02.

المادة 43:

ورد بشأنها تعديل.. إذن السحب ديال الاتحاد المغربي للشغل.

أعرض **المادة 43**: (كما وردت)

الموافقون= 22؛

المعارضون= 03؛

الممتنعون= 00.

المادة 44:

ورد بشأنها تعديل.. إذن السحب ديال فريق الاتحاد المغربي للشغل.

المادة 44: (كما وردت)

الموافقون= 22؛

المعارضون = 03؛

الممتنعون = 02.

المادة 45:

كذلك كان هنالك تعديل سحبه الاتحاد المغربي للشغل.

إذن أعرض **المادة 45**: (كما وردت)

الموافقون= 23؛

المعارضون = 03؛

الممتنعون = 02.

المادة 46:

ورد بشأنها تعديل.. إذن سحب كذلك ديال.. (التعديل رقم 7) بالنسبة للاتحاد المغربي للشغل.

إذن نمر إلى **المادة 46**: (كما وردت)

الموافقون= 23؛

المعارضون = 03؛

الممتنعون = 02.

المادة 47 (كما وردت):

كذلك كان كذلك (التعديل رقم 8) وتم سحبه.

أعرض **المادة 47**: (كما وردت)

الموافقون= 23؛

المعارضون = 03؛

الممتنعون = 02.

المادة 48: (كما وردت)

الموافقون= 23؛

المعارضون = 03؛

الممتنعون = 02.

المادة 49: (كما وردت)

الموافقون= 26؛

المعارضون = 00؛

الممتنعون = 02.

المادة 50: (كما وردت)

الموافقون: بالإجماع.

المادة 51: (كما وردت)

الموافقون: بالإجماع.

المادة 52:

ورد بشأنها تعديل من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل (التعديل رقم 5).

السي خليهن.

<u>المستشار السيد خليهن الكرش:</u>

شكرا السيد الرئيس.

ونتمناو أن السيد الوزير ما نسمعوش منو مرفوض مرة أخرى.

كاع التعديلات عاد كيرفضهم.

بدلنا غا الصيغة السيد الوزير.

المهم، التعديل هو واحد الإضافة بالنسبة إضافة الموظفين الحاصلين على شهادة الماستر أو ما يعادلها السلم 11، "يعين الكاتب العام للمؤسسة الجامعية لمدة 4 سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة في نفس المؤسسة من طرف رئيس الجامعة بعد اجتياز مباراة وفق الشروط التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل، تفتح في وجه الموظفين الإداريين والتقنيين المرتبين في السلم 11 على الأقل أو الحاصلين على شهادة الماستر أو ما يعادلها والمتوفرين على أقدمية لا تقل عن 5 سنوات من الخدمة الفعلية".

يهدف هذا التعديل إلى إتاحة الفرصة للموظفين والإداريين والتقنيين لتقلد منصب نائب رئيس مؤسسة جامعية، إقرار مبدأ التباري بين الموظفين وتكافؤ الفرص، خصوصا أن فئة الموظفين والتقنيين أصبحت لها من الكفاءة لتشغل مثل هذه المناصب.

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

إذن رأي الحكومة؟

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار:

شكرا السيد الرئيس.

غير مقبول.

السيد رئيس الجلسة:

رأي المجموعة؟

التشبث.

أعرض التعديل للتصويت:

الموافقون= 05؛

المعارضون = 20؛

الممتنعون = 03.

المادة 52: (كما وردت)

الموافقون= 23؛

المعارضون = 00؛

الممتنعون = 03.

المادة 53: (كما وردت)

الموافقون: بالإجماع.

المادة 54: (كما وردت)

الموافقون: بالإجماع.

المادة 55:

ورد بشأنها تعديل من فريق الاتحاد المغربي للشغل، كذلك يسحب، لا يسحب؟

المستشارة السيدة فاطمة الإدريسي:

التشبث.

شكرا السيد الرئيس.

بالنسبة للمادة 55 اقترحنا إضافة واحد الفقرة:

"تتكون أجهزة الشعبة من رئيس الشعبة ومكتب الشعبة وجمع عام للشعبة.

يتكون الجمع العام للشعبة من جميع الأستاذات والأساتذة الباحثين المنتمين للشعبة.

تحدد بنص تنظيمي شروط إحداث الشعبة وكيفية انتخاب رئيسها والتعويضات المخولة له وكيفية انتخاب باقي عضوات وأعضاء مكتب الشعبة ومدة الانتداب، وكذا الاختصاصات المخولة لكل جهاز من الأجهزة المكونة للشعبة والمقتضيات الإلزامية بنظامها الداخلي".

هنا لضرورة التدقيق مأسسة وهيكلة الشعب الجامعية، من خلال التنصيص على الجمع العام ومجلس الشعبة ورئيسها ضمن القانون نفسه.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

رأي الحكومة؟

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة المستشارة المحترمة،

كاين نص تنظيمي غادي ينظم كيفية انتخاب رئيس الشعبة والمدة ديال الانتداب ديالو والتعويضات وما إلى ذلك.

بالنسبة للتنظيم ديال الشعبة كنفضلو نخليو لهم النظام الداخلي ديالهم الحرية ديالهم ينظموه بالشكل اللي بغاو، لأنه المؤسسات ما كتشابهش بيناتهم، في إطار دعم الاستقلالية ديالهم.

إذن التعديل غير مقبول.

السيد رئيس الجلسة:

رأي الفريق؟ السحب.

شكرا.

أعرض **المادة 55**: (كما عدلتها اللجنة)

الموافقون: بالإجماع.

المادة 56: (كما وردت)

تعديل فريق الاتحاد المغربي للشغل (التعديل رقم 10).

الكلمة لكم السيدة المستشارة.

المستشارة السيد فاطمة الإدريسي:

يسحب.

السيد رئيس الجلسة:

أعرض **المادة 56**: (كما وردت)

الموافقون: بالإجماع.

المادة 57 (كما وردت):

ورد بشأنها تعديل من فريق الاتحاد المغربي للشغل، السحب.

المستشارة السيدة فاطمة الإدريسي:

يسحب.

السيد رئيس الجلسة:

السحب، شكرا.

أعرض:

المادة 57: (كما وردت)

الموافقون: بالإجماع.

المادة 58: (كما وردت)

الموافقون: بالإجماع.

المادة 59: (كما وردت)

الموافقون: بالإجماع.

المادة 60: (كما وردت)

الموافقون: بالإجماع.

المادة 61: (كما وردت)

الموافقون: بالإجماع.

المادة 62: (كما وردت)

الموافقون: بالإجماع.

المادة 63: (كما وردت)

الموافقون: بالإجماع.

المادة 64: (كما وردت)

الموافقون: بالإجماع.

المادة 65: (كما وردت)

الموافقون: بالإجماع.

المادة 66: (كما وردت)

الموافقون: بالإجماع.

المادة 67: (كما عدلتها اللجنة)

الموافقون: بالإجماع.

المادة 68: (كما وردت)

الموافقون: بالإجماع.

المادة 69: (كما وردت)

الموافقون: بالإجماع.

المادة 70: (كما عدلتها اللجنة)

الموافقون: بالإجماع.

المادة 71: (كما وردت)

الموافقون: بالإجماع.

المادة 72:

تعديل فريق الاتحاد المغربي للشغل (التعديل رقم 12).

المستشارة السيدة فاطمة الإدريسي:

يسحب.

السيد رئيس الجلسة:

السحب.

شكرا.

أعرض **المادة 72**: (كما وردت)

الموافقون: بالإجماع.

المادة 73: (كما عدلتها اللجنة)

ورد بشأنها تعديل من فرق الاتحاد المغربي للشغل (التعديل رقم 13).

السحب كذلك.

أعرض **المادة 73**: (كما عدلتها اللجنة)

الموافقون: بالإجماع.

المادة 74: (كما وردت)

الموافقون: بالإجماع.

المادة 75: (كما وردت)

الموافقون: بالإجماع.

المادة 76: (كما وردت)

الموافقون: بالإجماع.

المادة 77: (كما وردت)

الموافقون: بالإجماع.

المادة 78: (كما وردت)

الموافقون: بالإجماع.

المادة 79: (كما وردت)

الموافقون: بالإجماع.

المادة 80: (كما وردت)

الموافقون: بالإجماع.

المادة 81:

ورد بشأنها تعديلان: الأول من فريق الاتحاد المغربي للشغل، يسحب كذلك؟ لا؟

المستشارة السيدة فاطمة الإدريسي:

شكرا الرئيس.

بالنسبة للتعديل ديال **المادة 81** اقترحنا حذف "المؤدى عنها" وأيضا حذف "التكوين المستمر" وإضافة جملة "لمؤسسات التعليم العالي أن تنظم تكوينات في إطار التكوين المستمر"، وذلك من أجل استفادة المواطنات والمواطنين على قدم المساواة من تعليم عصري ميسر الولوج وذي جودة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للحكومة.

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار:

شكرا السيد الرئيس.

غير مقبول السيدة المستشارة المحترمة.

السيد رئيس الجلسة:

تعديل غير مقبول.

رأي الفريق؟

المستشارة السيدة فاطمة الإدريسي:

نتشبث.

السيد رئيس الجلسة:

التشبث.

أعرض التعديل للتصويت:

الموافقون= 07؛

المعارضون= 18؛

الممتنعون= 00.

التعديل رقم 6 للكونفدرالية الديمقراطية للشغل، تفضلوا السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة فاطمة زكاغ:

شكرا السيد الرئيس.

بالنسبة للتعديل في **المادة 81** فاحنايا كنقترحو الحذف ديال "مؤدى عنها" بالنسبة للتكوينات الأساسية في إطار التوقيت الميسر والحفاظ فقط بالتأدية في التكوين المستمر وإعادة الصياغة ديال المادة كالآتي:

"لمؤسسات التعليم العالي أن تنظم التكوينات الأساسية المعتمدة في إطار التوقيت الميسر لفائدة العاملين بالقطاعين العام والخاص وكل الأشخاص الراغبين في ذلك، ولها أن تنظم تكوينات مؤدى عنها في إطار التكوين المستمر، ويختتم هذا التكوين بشهادات خاصة تسلمها مؤسسة التعليم العالي المعنية ويشار فيها وجوبا إلى عبارة التكوين المستمر".

يهدف هذا التعديل إلى عدم ضرب مجانية التعليم العالي بخصوص التكوينات الأساسية، في إطار التوقيت الميسر، خاصة وأنه سيضمن ولوج الجميع إلى التعليم العالي، وهو ما يعتبر حق دستوري لا محيد عنه، كما أن الاستفادة منه من قبل الأجراء والموظفين يعد تأهيلا للإدارة المغربية، وسيساهم - لا محالة - في تطورها وتطور الاقتصاد الوطني.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

رأي الحكومة؟

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار:

شكرا السيد الرئيس.

غير مقبول السيدة المستشارة المحترمة.

السيد رئيس الجلسة:

رأي المجموعة؟

التشبث.

إذن أعرض التعديل للتصويت:

الموافقون= 07؛

المعارضون= 18؛

الممتنعون= 00.

أعرض:

المادة 81 (كما وردت)

الموافقون= 18؛

المعارضون= 07؛

الممتنعون= 00.

المادة 82: (كما وردت)

الموافقون: بالإجماع.

المادة 83: (كما وردت)

الموافقون: بالإجماع.

المادة 84: (كما عدلتها اللجنة)

الموافقون: بالإجماع.

المادة 85: (كما عدلتها اللجنة)

الموافقون: بالإجماع.

المادة 86: (كما وردت)

الموافقون: بالإجماع.

المادة 87: (كما وردت)

الموافقون: بالإجماع.

المادة 88:

ورد بشأنها تعديلان: الأول من فريق الاتحاد المغربي للشغل (التعديل رقم 15).

تفضلو السيدة المستشارة المحترمة.

المستشارة السيدة فاطمة الإدريسي:

بالنسبة للمادة 88 صونا لحق الطلبة في التنظيم، اقترحنا هاذ التعديل، أولا بحذف "تأسيس أندية ثقافية ورياضية وفنية داخل الفضاء الجامعي"، أيضا حذف "الانتظام وفق القوانين والأنظمة الجاري بها العمل في جمعيات أو منظمات تهدف إلى الدفاع عن مصالحهم"، واقترحنا إضافة "حرية تنظيم الأنشطة الثقافية والرياضية والفنية داخل الفضاء الجامعي في إطار أندية أو جمعيات مؤسسة بكيفية قانونية، مع إمكانية استفادة الجمعيات المذكورة من دعم الدولة المادي والمالي وحق التنظيم والعمل في جمعيات أو منظمات أو اتحادات تهدف إلى الدفاع عن مصالحهم المادية والمعنوية".

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

رأي الحكومة؟

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة المستشارة المحترمة،

هاذ الشي راه كاين، درناه في **المادة 88** فيها هاذ الشي. على ذاك الشي غير مقبول.

الصيغة اللي تبدلت، ولكن المضمون راه هو هذاك.

السيد رئيس الجلسة:

رأي الفريق؟

المستشارة السيدة فاطمة الإدريسي:

يسحب.

السيد رئيس الجلسة:

السحب.

شكرا.

كاين تعديل ثاني من المستشار خالد سطي.

السي خالد تفضلوا.

المستشار السيد خالد السطي:

شكرا السيد الرئيس.

بطبيعة الحال اقترحنا، السيد الوزير، في **المادة 88** نظام القروض إضافة إليها نظام المنح أو القروض، ثم في نفس الفقرة قلنا بدل "الأبناك" نقولو "مؤسسات الائتمان ومؤسسات التمويل المختلفة"، علاش؟ على اعتبار، السيد الوزير، أن حينما نتحدث عن هيئات الائتمان يكون مفهومها أشمل، البنوك هي مفهوم خاص وهو صنف من أصناف ديال مؤسسات الائتمان، لذلك بغينا نوسعو على الطلبة وتيسر لهم الأمور فين يمكن يستافدو من هاذ قضية القروض الدراسية.

التعديل الثاني عندو علاقة بالتأسيس والانتظام، إضافة هاذ الكلمتين في المادة، من أجل منح الطلبة حق تأسيس الجمعيات والمنظمات، والتي من طبيعة الحال تهدف إلى الدفاع عن مصالحهم العادلة والمشروعة.

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

رأي الحكومة؟

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

المادة 88 كتقول "بشروط تفضيلية في إطار الشراكة مع الأبناك ومؤسسات التمويل المختلفة"، ما كيشملش غير مؤسسات الائتمان كيشمل كلشي، اللي كاين دابا واللي يمكن لو يجي في المستقبل.

النقطة الثانية الفقرة الأخيرة ديال **المادة 88**، راه كتقول هاذ الكلمة كتأكد عليها في التعديل، السيد المستشار المحترم، وهو "الانتظام وفق القوانين والأنظمة فيه جمعيات ومنظمات تهدف إلى الدفاع عن مصالحهم".

بالنسبة لنا غير مقبول لأنه كاين في النص.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

رأي السي خالد؟ يسحب، إذن السحب.

إذن سنصوت على **المادة 88**: (كما وردت)

الموافقون: بالإجماع.

المادة 89: (كما وردت)

الموافقون: بالإجماع.

المادة 90: (كما وردت)

الموافقون: بالإجماع.

المادة 91: (كما وردت)

الموافقون: بالإجماع.

المادة 92: (كما وردت)

الموافقون: بالإجماع.

المادة 93: (كما وردت)

الموافقون: بالإجماع.

المادة 94: (كما وردت)

الموافقون: بالإجماع.

المادة 95: (كما وردت)

الموافقون: بالإجماع.

المادة 96: (كما وردت)

الموافقون: بالإجماع.

المادة 97: (كما وردت)

الموافقون: بالإجماع.

المادة 98: (كما وردت)

الموافقون: بالإجماع.

المادة 99: (كما وردت)

الموافقون: بالإجماع.

المادة 100: (كما وردت)

الموافقون: بالإجماع.

المادة 101: (كما وردت)

الموافقون: بالإجماع.

المادة 102: (كما وردت)

الموافقون: بالإجماع.

المادة 103: (كما وردت)

الموافقون: بالإجماع.

المادة 104: (كما وردت)

الموافقون: بالإجماع.

المادة 105: (كما وردت)

الموافقون: بالإجماع.

المادة 106: (كما وردت)

الموافقون: بالإجماع.

المادة 107: (كما وردت)

الموافقون: بالإجماع.

المادة 108: (كما وردت)

الموافقون: بالإجماع.

المادة 109: (كما وردت)

الموافقون: بالإجماع.

المادة 110: (كما وردت)

الموافقون: بالإجماع.

المادة 111: (كما وردت)

الموافقون: بالإجماع.

المادة 112: (كما وردت)

الموافقون: بالإجماع.

المادة 113: (كما وردت)

الموافقون: بالإجماع.

أعرض مشروع القانون برمته للتصويت:

الموافقون= 23؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 06.

إذن وافق مجلس المستشارين على مشروع قانون رقم 49.24 يتعلق بالتعليم العالي والبحث العلمي.

شكرا لكم.

ورفعت الجلسة.

<u>الملحق: المداخلات المسلمة مكتوبة لرئاسة الجلسة.</u>

<u>1) مداخلة المستشار السيد محمد البكوري، باسم فريق التجمع الوطني للأحرار:</u>

السيد الرئيس المحترم؛

السيد الوزير المحترم؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

يسعدني التدخل باسم فريق التجمع الوطني للأحرار بمناسبة مناقشة مشروع قانون رقم 59.24 (كما وافقت عليها اللجنة)، مستغلا الفرصة لأشكر السيدات والسادة أعضاء لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية المحترمين الذين انكبوا على مناقشة مشروع هذا القانون في اجتماعات مارطونية ولساعات طوال.

وهي مناسبة نستحضر فيها كل الأجواء الإيجابية التي طبعت مناقشة هذا المشروع، والتي توجت بقبول الحكومة لـ 19 تعديلا تقدمت بها مختلف مكونات مجلسنا الموقر، وهو ما يعكس روح التعاون والتوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية.

نناقش اليوم مشروع قانون رقم 59.24 المنظم للتعليم العالي، وهو مشروع يستكمل المنظومة التشريعية التي وضعتها بلادنا لتأطير سياسات التربية والتكوين بعد دستور 2011، وخاصة القانون الإطار رقم 51.17 المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي.

إننا أمام مشروع قانون لإصلاح الإطار القانوني المحدث بداية الألفية بموجب القانون رقم 01.00 للتعليم العالي، وإذ نستحضر هنا المجهود الكبير الذي بذل لإخراج هذا المشروع، نؤكد أن مساره عرف صيغا متعددة وحوارا عميقا مع مختلف الشركاء، بما فيها المجلس الأعلى للتربية والتكوين الذي أصدر أراء متعددة بخصوص النسخ المختلفة لهذا المشروع منذ 2013، منوهين بنجاح هذه الحكومة في إحالة هذا المشروع على البرلمان بعد مسارات تشاورية وتشاركية معقدة.

ويأتي هذا المشروع في وقت عرفت فيه منظومة التعليم العالي ببلدنا تطورات كبيرة تقتضي مواكبة تشريعية لتحسين بيئة التطور المؤسساتي للتعليم العالي والبحث العلمي.

لقد عرفت بلادنا توسعا كبيرا في خريطة المؤسسات الجامعية، وانضمت العديد من مدن المملكة إلى لائحة المدن المتوفرة على مؤسسات للتعليم العالي، كما عرف عدد الطلبة المسجلين في التعليم العالي ببلادنا نموا مطردا، سواء فيما يتعلق بمؤسسات التعليم العالي المفتوح أو مؤسسات التعليم العالي المحدد الولوج.

كما يتميز المشهد الجامعي ببلادنا بالنمو المطرد لمساهمة القطاع الخاص والمؤسسات الوقفية في مجال التعليم العالي، حيث ظهرت العديد من الجامعات الخاصة والجامعات غير الربحية، ولا بد أن نتوقف هنا عند تجارب جد رائدة حققت إنجازات مبهرة من قبيل جامعة محمد السادس متعددة التخصصات باعتبارها جامعة تابعة لمؤسسة غير ربحية.

السيد الوزير المحترم؛

نستغل هذه الفرصة للتذكير بالنقاشات المجتمعية التي وجدت صداها في مختلف محطات مناقشة السياسات العمومية للتعليم العالي، بما فيها النقاشات البرلمانية، من قبيل النقاشات المرتبطة بتعميم الجامعات على مختلف الجهات مع توسيع خريطة المؤسسات الجامعية وما يتعلق أيضا بالنهوض بالأنوية الجامعية، مذكرين بالنقاشات المرتبطة بتحسين تصنيف الجامعات المغربية في المؤشرات الدولية للتعليم العالي وللبحث العلمي.

إننا أمام مناقشة مشروع قانون لا يتعلق في الحقيقة بالتعليم باعتباره مجرد قطاعي اجتماعي، ولكننا أمام مشروع قانون يتعلق برافعة جوهرية لتحقيق الصعود الحضاري والاقتصادي والتنموي لبلادنا، فهذا المشروع هو مشروع للتمكين من المعرفة بشكل عام، والتنزيل السليم للمقتضيات الواردة فيه من شأنه وضع بلادنا على سكة براق اقتصاد المعرفة بشكل خاص، وهو ما يشكل حاليا ومستقبليا الرافعة الأساسية لاقتصاديات البلدان المتقدمة.

وهي مناسبة أيضا للتذكير بأهمية الإصلاحات المؤسساتية المرتبطة بتعزيز استقلالية المؤسسات الجامعية وضبط العلاقات بين الدولة والوزارة وبين الجامعات، كما نولي أهمية كبيرة لضبط أدوات الحكامة الخاصة بتدبير سياسات التعليم العالي والبحث العلمي وضمان الشفافية، مع وضع آليات التقييم والتتبع، وإرساء منظومة للتعاقد والنجاعة.

السيد الرئيس المحترم؛

المشروع يروم أيضا الاهتمام بمسألة التأطير التشريعي الجيد للتعاون الدولي في مجال التعليم العالي والبحث العلمي، فكل التجارب الناجحة في مجال النهوض بالتعليم العالي والبحث العلمي، اعتمدت بالتعاون العابر للحدود وبرامج التبادل الطلابي.

نؤكد كذلك، كفريق في الأغلبية البرلمانية، على أهمية الموارد البشرية، حيث نسجل بإيجابية القواعد العامة التي ضمنتها الحكومة في هذا المشروع، وخاصة ما يتعلق بالمكانة الخاصة للموظفين العاملين بالجامعات العمومية مع ضرورة إصدار نظام أساسي خاص بهم، مشيدين في هذا الإطار بالمستجدات الخاصة بهيئات التدريس الجامعي والبحث العلمي، مذكرين بأهمية المكتسبات التي وفرتها هذه الحكومة لهيئة الأساتذة الباحثين في النظام الأساسي الخاص بهذه الفئة، كما نعبر عن تأييدنا للانفتاح على أنظمة جديدة لممارسة التدريس والبحث العلمي، من قبيل الأساتذة الفخريين والأساتذة الزائرين والباحث بعد الدكتوراه.

وفي هذا الإطار، نشجع على اعتماد أنظمة مرنة للتوظيف والتعاقد مع الأساتذة الباحثين وخاصة الكفاءات المغربية في الجامعات الدولية لاستقطابها ولو بشكل مؤقت لتدريس وحدات أو فصول محددة خلال فترات زمنية محدودة.

كما نشجعكم على التوجه التدريجي نحو نقل اختصاصات الموارد البشرية من الإدارة المركزية إلى الجامعات، سواء فيما يتعلق بالأطر الإدارية أو هيئات التدريس والبحث العلمي، والاستفادة من التجربة الرائدة التي قامت بها وزارتي التربية الوطنية والصحة والحماية الاجتماعية في علاقتهما بالأكاديميات الجهوية والمجموعات الصحية الترابية.

كما نشجعكم على وضع إطار تنظيمي شفاف لتدبير الحركية الخاصة بالأساتذة الباحثين بين الجامعات وكذا بالأطر الإدارية.

وأخيرا، ندعو في هذا الإطار الى تشجيع الجاذبية الخارجية للجامعات المغربية من خلال تبسيط مساطر قبول الطلبة الأجانب، سواء في إطار المنح أو الأداء المباشر للطلبة الأجانب، ونتمنى أن يشكل هذا المعطى واحدا من مجالات التنافس بين المؤسسات الجامعية.

كما تشكل محطة مناقشة هذا المشروع فرصة لطرح ملف مؤسسات التعليم العالي غير التابعة للجامعات والحاجة الملحة لتقييم جدوى الاستمرار في ربط العديد من مؤسسات التعليم العالي بقطاعات وزارية، خاصة حين تنتفي الأسباب التي أحدثت من أجلها هذه المؤسسات، ويمكن إلحاق العديد من هذه المؤسسات التابعة لبعض القطاعات بالمؤسسات الجامعية، مؤكدين لكم السيد الوزير داخل فريق التجمع الوطني للأحرار ومن موقع انتمائنا للأغلبية، وانسجاما مع قناعتنا المبدئية بأن هذا المشروع له أهمية وراهنيته في تطوير منظومة التعليم الجامعي، فإننا سنصوت بالإيجاب عليه.

وفقكم الله لما فيه خير ومصلحة هذا الوطن الغالي، تحت القيادة الرشيدة لمولانا أمير المؤمنين جلالة الملك محمد السادس، أدام الله عزه.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

2) مداخلة الفريق الحركي:

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الحركي لمناقشة مشروع قانون رقم 59.24 المتعلق بالتعليم العالي والبحث العلمي، وذلك في سياق وطني يطبعه الالتزام بالتوجيهات الملكية السامية الداعية إلى جعل التعليم العالي والبحث العلمي في صدارة الأولويات الوطنية، باعتبارها رافعة أساسية للتنمية الشاملة والمستدامة.

بداية، أهنئ لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية، رئيسا وأعضاء وأطرا، على المنهجية التشاركية الموسعة التي اعتمدتها مختلف المتدخلين في هذا القطاع الاستراتيجي الهام وتوجته بنجاح اليوم الدراسي الذي نظمته حول مشروع قانون المتعلق بالتعليم العالي والبحث العلمي، والذي انبثقت عنه توصيات وملاحظات جوهرية في غاية الأهمية، وبهذه المناسبة نشكر السيد الوزير على تفاعله الإيجابي مع مجموعة من ملاحظات وتعديلات السيدات والسادة المستشارين حول مقتضيات ومضامين هذا المشروع من أجل إنتاج نص قانوني يليق بطموح بلادنا.

وهي مناسبة للإشادة بالرؤية المتجددة التي أسس لها السيد الوزير منذ تحمله مسؤولية تدبير القطاع، والمتميزة بحرصه الأكيد على إعادة بوصلة الإصلاح الاستراتيجي لمنظومة التعليم العالي والبحث العلمي إلى سكتها الصحيحة المؤطرة بالرؤية الاستراتيجية لـ 2015 والقانون الإطار للتربية والتكوين والبحث العلمي، بعد إنهائه لأطروحة القطيعة الوهمية في مجال الإصلاح الجامعي التي عشنا على إيقاعها منذ بداية الولاية الحكومية الحالية.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

كما هو معلوم فإن قانون 01.00 المتعلق بالتعليم العالي الصادر في ماي 2000 أصبح اليوم متجاوزا بعد مرور ربع قرن على دخوله حيز التنفيذ، وكانت كافية لكشف جملة من الأعطاب والإشكالات التي

أفرزتها الممارسة والتي أصبحت تعيق سير تطورات مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي.

لذا نتطلع أن يكون هذا المشروع مدخلا أساسيا لإعادة سكة الإصلاح إلى مسارها الطبيعي والعمل على تنزيل مضامين الرؤية الاستراتيجية للإصلاح، ومقتضيات أحكام قانون الإطار 51.17 المتعلق بالتربية والتكوين والبحث العلمي، وكذلك مع توجهات النموذج التنموي الجديد، وهو إطار يشكل فرصة حقيقية لتجاوز أعطاب منظومة التعليم العالي وإعادة الاعتبار للجامعة المغربية التي تعيش منذ عقود وضعا معقدا رغم تعدد الإصلاحات المتتالية التي عرفتها المنظومة منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، ورغم الاستثمارات الهائلة المخصصة لهذه الإصلاحات، مما يطرح مجموعة من الإشكالات والاختلالات التي لا نعتقد أن مشروع القانون المعروض على أنظارنا قادر على تقديم إجابات شافية حولها منها:

- الاكتظاظ في المؤسسات الجامعية خصوصا ذات الولوج المفتوح؛

- التوزيع غير العادل للمؤسسات الجامعية، إذ لا يعكس حاجيات كل جهة في التخصصات والتكوينات؛

- النقص الحاد في التجهيزات اللوجيستيكية والموارد البشرية؛

- مشكل تعميم المنحة الجامعية التي تم ربطها بالسجل الاجتماعي الموحد، مما حرم العديد من الطلبة من الاستفادة من المنحة بسبب ارتفاع المؤشر؛

- مشكل السكن الجامعي مما يسبب في الهدر الجامعي، خصوصا في صفوف الطالبات المُنْحَدِرَاتٌ من المناطق البعيدة، إذ تصل نسبة الانقطاع عن الدراسة الجامعية 45 في المائة؛

- غياب الجسور بين التعليم العالي والتكوين المهني ومتطلبات سوق الشغل؛

- ضعف البنيات التحتية ذات الصلة بالبحث العلمي والابتكار التي لا تواكب التطورات التكنولوجية والعلمية؛

- المخاوف من ضرب مجانية التعليم العالي، ونستحضر في هذا الإطار الجدل الذي أثاره قرار فرض رسوم التسجيل داخل الجامعة للاستفادة من التكوينات الأساسية؛

- غياب الاستقلال الإداري والمالي للجامعات؛

- ضعف آليات المساءلة والتقييم والتتبع؛

- ضعف تأطير التعليم العالي الخاص؛

- تأخر الكشف عن النظام الأساسي للأساتذة الباحثين الذي طال انتظاره؛

- غياب ربط المسؤولية بالمحاسبة؛

- قرار التراجع عن إحداث الأنوية الجامعية التي التزمت الحكومة السابقة بإنشائها ووقعت اتفاقيات شراكة بشأنها مع الجماعات الترابية خاصة الجهات، ونظام البكالوريوس الذي جاء أيضا في البرنامج الحكومي.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

هذه كلها إشكاليات واختلالات نتطلع في الفريق الحركي أن يشكل هذا المشروع محكا حقيقيا لمعالجتها، ومدخلا أساسيا لمواكبة ومسايرة التحولات العلمية والتكنولوجية والاقتصادية وتعزيز استقلالية الجامعة المغربية وتطوير منطق حكامة القطاع وضمان جودة التكوينات وتنوعها، وفق توزيع منصف وعادل على المستوى البيداغوجي والعلمي لجميع الطلبة، وضمان إدماج التعليم العالي الخاص كشريك للقطاع على أساس التكامل، لا على أساس التنافس غير المتكافئ، وتحفظ للجامعة العمومية مكانتها كقاطرة للعدالة الاجتماعية والمعرفية، تفاديا لأي إصلاح قد يفضي إلى السير بسرعتين داخل منظومة التعليم العالي.

3) مداخلة فريق الاتحاد المغربي للشغل:

كما تعلمون، السيد الوزير، الجامعة المغربية العمومية رافعة أساسية لبناء مغرب حديث، مغرب الديمقراطية والعدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص، يضع المعرفة والبحث والابتكار في صميم مشروعه التنموي.

وإذ نفتخر بما حققته بلادنا، خلال العقود الأخيرة، من مكتسبات على مستوى توسيع العرض الجامعي، وتحسين نسب الولوج وتطور الإنتاج العلمي والشراكات الدولية، إلا أننا نلاحظ استمرار اختلالات بنيوية مرتبطة بتكريس واقع التفاوتات المجالية والاجتماعية، وضعف حكامة المؤسسات الجامعية ومحدودية تمويل البحث العلمي، إلى جانب الحاجة الملحة لتسريع ورش الرقمنة وضمان استقلالية الجامعة، وتفعيل مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة.

أولا: بخصوص وظيفة الجامعات

يقتصر مشروع القانون على الإحالة على مقتضيات القانون-الإطار، غير أنه من اللازم إبراز وظيفة الجامعات الوطنية في ظل الرهانات الجديدة، في سياق جيوسياسي معقد، واقتصاد عالمي قائم بشكل متزايد على تنافسية متصاعدة، وبالاعتماد المتزايد على التكنولوجيات الحديثة والذكاء الاصطناعي، وبالتالي لا بد من وضعها في صلب الدينامية التنموية لمواجهة الرهانات والتحديات الجديدة والارتكاز على تثمين رأسمالنا البشري، والتأكيد بقوة على انخراط الجامعة في رؤية استشرافية واستباقية لهذه التحولات.

ولا يميز مشروع القانون، من حيث المهام، بين الجامعات ومؤسسات

التعليم العالي، على الرغم من الفروقات الجوهرية بينهما من حيث المهام والوظائف، إضافة إلى اختلاف الجامعة العمومية عن الجامعة الخاصة.

وبالتالي، لا بد من اعتماد مبدأ التجميع على أساس الانسجام والتكامل والفعالية، بشكل يجعلها قادرة على تنسيق وترشيد الوسائل البشرية والمادية، وتجميع الطاقات الأكاديمية والعلمية.

ثانيا: فيما يخص الجانب التكويني،

المشروع ربط التكوين بنظام داخلي يصادق عليه بقرار إداري، لكن هذا التوجه لا ينسجم مع مبدأ الشمولية المنصوص عليه في **المادة 12**.

ثالثا: على مستوى حماية مجانية الجامعة العمومية،

وهي قضية مبدئية ترتبط ارتباطا وثيقا بطبيعة المشروع المجتمعي الديمقراطي الحداثي. فإدراج الأداء المالي في القانون تحت مسمى التوقيت الميسر، يمثل في الجوهر تكريسا تدريجيا لفكرة الأداء، ويمهد، بطريقة غير مباشرة، إلى تعميم ضرب المجانية التي ظلت من أهم مكتسبات الجامعة المغربية العمومية منذ الاستقلال، وقد كرسها الدستور في الفصل 31.

كما أن المراقبة البيداغوجية والإدارية المنصوص عليها في المشروع (**المادة 66** منه) تظل فضفاضة وغير محصنة بما يكفي ضد الممارسات غير الشفافة، مما يستدعي تحصين هذه العملية قانونيا وأخلاقيا ضد كل أشكال الفساد الإداري.

ورغبة منا في تحصين الجامعة من كل هذه الإشكالات، تقدم فريق الاتحاد المغربي للشغل بـ 38 تعديلا، للأسف لم يقبل منها ولا تعديل واحد، وعليه سنصوت بالامتناع.

محضر الجلسة رقم 264

التاريخ: الثلاثاء 30 رجب 1447هـ (20 يناير 2026م).

الرئاسة: المستشار السيد عبد القادر سلامة، النائب الأول لرئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: ساعتان واثنتان وثلاثون دقيقة، ابتداء من الساعة الثالثة والدقيقة التاسعة بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد عبد القادر سلامة، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة والمستشارين المحترمين،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السيدات والسادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

وقبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات.

الكلمة للسيد الأمين، فليتفضل مشكورا.

المستشار السيد محمد رضى الحميني، أمين المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أحال مجلس النواب على المجلس مشروعي القوانين التاليين:

- مشروع قانون رقم 58.25 المتعلق بالمسطرة المدنية؛

- مشروع قانون تنظيمي رقم 35.24 يتعلق بتحديد شروط وإجراءات الدفع بعدم دستورية قانون.

وبالنسبة للأسئلة الشفهية والكتابية التي توصل بها المجلس في الفترة الممتدة من 13 يناير 2026 إلى تاريخه، فهي كالآتي:

- عدد الأسئلة الشفهية: 22 سؤالا شفهيا؛

- عدد الأسئلة الكتابية: 20 سؤالا كتابيا؛

- عدد الأجوبة الكتابية: 7 أجوبة كتابية.

كما توصلت الرئاسة بمراسلة من مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي، يلتمس من خلالها تأجيل سؤال المجموعة الموجه إلى السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان حول "تثمين مبادرات المجتمع المدني" إلى موعد لاحق.

وفي الأخير، فإننا سنكون على موعد يوم غد الأربعاء 21 يناير 2026، على الساعة الحادية عشرة صباحا، مع جلسة عامة تشريعية، تخصص للدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 59.21 يتعلق بالتعليم المدرسي.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين.

نستهل جدول أعمال هذه الجلسة بالأسئلة الآنية الموجهة للوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة، المكلفة بالعلاقات مع البرلمان حول "مبادرات المجتمع المدني"، والتي تجمعها وحدة الموضوع.

وبهذه المناسبة أرحب بالسيد الوزير للمشاركة معنا في هته الجلسة.

والبداية مع السؤال الآني الأول لفريق التجمع الوطني للأحرار وموضوعه "تثمين مبادرات المجتمع المدني"، فليتفضل أحد من الفريق.

المستشار السيد المصطفى الدحماني:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

عن تثمين مبادرات المجتمع المدني، نسائلكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال الثاني الآني كذلك موضوعه "تثمين مبادرات المجتمع المدني".

الكلمة لأحد من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل لتقديم السؤال.

السيد الرئيس، تفضل.

المستشار السيد لحسن نازهي:

شكرا السيد الرئيس.

عن تثمين مبادرات المجتمع المدني، نسائلكم السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال الثالث تم تأجيله.

الآن الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤالين.

السيد مصطفى بايتاس، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان، الناطق الرسمي باسم الحكومة:

السيد الرئيس المحترم،

شكرا السيد المستشار المحترم عن فريق التجمع الوطني للأحرار.

شكرا السيد رئيس مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل على طرحكم هذين السؤالين اللذين يكتسيان أهمية بالغة، على اعتبار أن المجتمع المدني يقوم بأدوار كبيرة لفائدة الدولة، ويقوم أيضا بأدوار كبيرة لفائدة المجتمع.

فكما تعلمون جميعا، المجتمع المدني هو شريك أساسي للتنمية، هو أيضا مؤسسة مستقلة، سواء عن الدولة أو عن مختلف المؤسسات الأخرى، لذلك فالعمل ديالنا في إطار المهام الموكولة لهاذ الوزارة هاذي، الوزارة ديال العلاقات مع البرلمان، هو عمل ينصب على مواكبة عمل هذه الجمعيات، لأنها كما تعرفون جميعا هي مستقلة وتقوم بأدوارها في كامل الاستقلالية عن مختلف المؤسسات.

مجموعة ديال الإجراءات اللي قمنا بها باش نثمنو العمل ديال المجتمع المدني وفي طليعتها جوج ديال المبادرات:

الأولى تتعلق بالكتاب الذهبي، هذا موجود على المستوى الإلكتروني في الموقع المتعلق بالمجتمع المدني كيتوضعو فيه أهم المبادرات اللي كيقوم بهم المجتمع المدني في بلادنا.

والمبادرة الثانية الكبيرة هي الجائزة، جائزة المجتمع المدني التي تنظم كل سنة، واللي حرصنا على أننا نغيرو وعلى أننا نحدثو أولا صنف جديد مخصص للشخصيات المدنية لمغاربة العالم، قبل من مجيء هاذ الحكومة ما كانش مغاربة العالم، خاصة جمعيات مغاربة العالم ما كانش يمكن ليهم أنهم يشاركو، على اعتبار بعض العراقيل الموجودة في النظام الداخلي، وأيضا بعض العراقيل الموجودة في المرسوم المنظم للجائزة، فعالجنا هاذ الإشكالات القانونية وفتحنا المجال أمام الجمعيات ديال مغاربة العالم، بحيث أنهم أصبحوا يشاركون بقوة.

نعطي بعض الأرقام باش نشوفو كيف تحولت هذه الجائزة بالأرقام.

- 2019 شاركت في هذه الجائزة حوالي 143 ترشيحا؛

- 2021 كانت الجائحة ديال كورونا؛

- 2022 وأيضا 2023 ترفع العدد لـ 280، لكن مع الإستراتيجية الجديدة "نسيج" ومع الإمكانات اللي اعطينا في الإصلاح ديال النظام الداخلي - كيف ما قلت - والمرسوم طلع عدد الترشيحات لـ 472 في سنة 2024، وبقينا محافظين على هاذ العدد ديال دائما فوق 400.

بالنسبة لهاذ السنة هاذي، عرفت هاذ الجائزة هاذي مشاركة مكثفة لمختلف الجمعيات، سواء على الصعيد الوطني والدولي، حيث أنه عرفت واحد التوسيع ديال القاعدة ديال التمثيلية الجغرافية، مختلف الجهات كانت ممثلة.

على مستوى مغاربة العالم، كانت مشاركات من مصر، بلجيكا، تونس، هولندا، الدانمارك، أستراليا وليبيا، الإمارات العربية المتحدة، لبنان، الصين، إسبانيا والبرتغال؛ المتوجين كانوا من أستراليا وكانوا أيضا من قطر وكانوا أيضا من مجموعة من الدول الأوربية.

بالأرقام دائما، هاذ الجائزة اليوم أصبحت تحظى باهتمام كبير، وهذا تيعكسو مختلف المشاركات اللي تكلمت عليها.

أيضا، الوزارة كتقوم بشراكة مع واحد المؤسسة منظمة وطنية وجمعية وطنية سميتها "إيكسو"، كنعملو على أننا نحتفلو كل سنة بعاصمة من عاصمات المجتمع المدني في بلادنا، هاذ السنة كنا فالعيون، السنة المقبلة إن شاء الله غنكونو في فاس، كنا قبل في تارودانت وكنا في سلا، كنا أيضا في تطوان، هاذي أيضا مبادرة مهمة كنثمنو من خلالها هاذ الاحتفالية هاذي على مدة ثلاثة أيام نحتفل بالنسيج الجمعوي في هذه المنطقة، وكتكون مجموعة ديال المبادرات التي نبين فيها ونثمن من خلالها مختلف هذه المبادرات الجمعوية.

يعود الفضل بالأساس لنجاح ديال هاذ الجائزة ديال المجتمع المدني، أولا - كيف ما قلت - بالثقة اللي كتحظى بها من طرف مختلف المتدخلين في المجال المدني، وأيضا إلى عنصر أساسي وهو الإمكانات اللي توفرت على مستوى التواصل، كيبقى في طليعتها المركز ديال الاتصال الخاص بالوزارة واللي بشراكة مع إحدى الجمعيات الوطنية اللي كتدبرو بتعاون مع واحد المقاولة مواطنة اللي وضعت هذا المركز رهن إشارة الوزارة بالمجان.

فهذه اليوم مجموعة من الإمكانيات التي نضعها اليوم رهن إشارة المجتمع المدني، والهدف هو أننا نثمنو مختلف المبادرات اللي هي مبادرات متعددة وكبيرة، وكيفما كان العمل الذي نقوم به - بكل صدق - لن يقدم الشكر الذي يستحقه المجتمع المدني في بلادنا على المهام التي يقوم بها أو الأفعال والأعمال الجليلة.

شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة الآن للسي المصطفى الدحماني.

تفضل.

المستشار السيد المصطفى الدحماني:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

أشكركم على تفاعلكم مع هاذ السؤال، واللي احنا بدورنا كبرلمان نعتقد على أن برمجة هاذ السؤال المتعلق بتثمين مبادرات المجتمع المدني فهو بدوره يدخل في هذا الإطار، أنه الأدوار التي يقوم بها المجتمع المدني، لا سيما بعد سياق دستور 2011، أعتقد على أنها مبادرات مجتمعية مهمة، ويتعين تثمينها في كل لحظة وحين.

ما أعجبني في الرد ديالكم، السيد الوزير، هو القناعة ديالكم بموضوع الاستقلالية التي يجب أن يحظى بها المجتمع المدني، وأعتقد على أنه هذه الاستقلالية يجب أن تعزز بواحد الأمر اللي سعيتو ليه في غضون هاذ الولاية، هو المأسسة ديال التواصل مع فعاليات المجتمع المدني، وثانيا مع مأسسة الحق في الولوج إلى التمويل العمومي.

ما يمكنش نتحدثو على ضمان استقلالية قوية للمجتمع المدني دون أن نضمن ونكرس له الحق في التمويل العمومي، لأنه بدون إمكانيات، بدون لوجيستيك، بدون تواصل، فتنظن على أنه غادي يكونو مجموعة ديال التحديات أمام هاذ المجتمع المدني، اللي في آخر المطاف هو يقدم رسالة، لا يقوم بمهمة أو وظيفة وإنما الدور الرسالي هو الذي يجب أن نضع له إطارا كبيرا، ونزيدو نعززو هاذ الضمانات ديال الاستمرارية في القيام والاضطلاع بهاذ الدور الرسالي للمجتمع المدني.

تكلمتو على المبادرة ديال الوزارة ديالكم فيما يتعلق بجائزة المجتمع المدني، أنا بغيت نثير واحد الأمر، ونحن في سياق خاص، أننا خرجنا من واحد البطولة قارية اللي نظمتها بلادنا، اللي تتعلق بكأس أمم إفريقيا، واللي الحمد لله على أنه نعتقد - وهاذي قناعة راسخة لجميع المغاربة - أنه بغض النظر على النتيجة ديال المقابلة ديال يوم الأحد، فالمغرب خرج من هذه التظاهرة مرفوع الرأس، وخرج ناجحا بشهادة الجميع.

وأنا تنقترح عليكم، السيد الوزير، أنه الحديث عن النجاح فيما يتعلق بالتنظيم، يعني فيه فروع وتفصيلات كثيرة، ولكن ما دمنا بصدد الحديث عن المجتمع المدني، أنا أقترح إن كان، إن شاء الله، في هاذ السنة، أنه اللي نتوجوه بهاذ الرسالة ديال المجتمع المدني، اللي الفلسفة ديالها هي التطوع، هوما هاذوك (les bénévoles)، هوما هاذوك الوليدات والبنيات، اللي عايناهم طيلة هاذ الشهر ديال التنظيم على أنهم سهلو المأمورية في التنظيم والانسيابية في الولوج إلى الملاعب وجميع المرافق اللي احتضنت هاذ التنظيم هذا.

فمن هاذ المنبر تنبغي أنه نهنؤوهم على الدور اللي قاموا به، وتنعتزو بهم على أنهم ما دمنا نتحدث عن الدور الرسالي ديال هاذ المبادرات التطوعية، فهم راهم كنز وطني يجب الاعتزاز به والالتفات إليه.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم المصطفى.

والآن الكلمة للسيد رئيس المجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، في إطار التعقيب طبعا.

المستشار السيد لحسن نازهي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

باسم مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل أود في مستهل هذا التعقيب أن أؤكد أن موضوع تثمين مبادرات المجتمع المدني هو موضوع جوهري، ليس فقط لأنه منصوص عليه دستوريا، دستور 2011، ولكن لأنه يعكس مدى نضج الاختيار الديمقراطي وصدق الحكومة في إشراك المواطنين والمواطنات في تدبير الشأن العام.

لقد استمعت بإمعان إلى جوابكم، السيد الوزير، والذي قدم صورة إيجابية عن واقع المجتمع المدني وعن الجهود المبذولة لدعمه، غير أن هذه الصورة لا تعكس بدقة واقع الممارسة، السيد الوزير، ولا التحديات الحقيقية التي تواجه فاعلات وفاعلي المجتمع المدني، خاصة الجمعيات الجادة المستقلة وذات الامتداد الاجتماعي الحقيقي.

فالتثمين الحقيقي لا يكون عبر الخطابات أو الأرقام العامة، مزيان يكون الخطاب والأرقام، بل عبر سياسات عمومية واضحة، منصفة وشفافة تضمن تكافؤ الفرص بين الجمعيات وتحميها من منطق الانتقائية والزبونية، الذي مازال للأسف يطبع جزءا من علاقة الإدارة بالمجتمع المدني.

إن المجتمع المدني في بلادنا يقوم بأدوار أساسية، أحيانا تعويضا عن تقصير الحكومة في مجالات اجتماعية حيوية: محاربة الهشاشة، التأطير الاجتماعي، الدفاع عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، دعم الفئات الهشة، المساهمة في التنمية المحلية؛ ومع ذلك نجد أن عددا كبيرا من هذه المبادرات يقابل بالتهميش أو التعقيد الإداري أو ضعف الدعم.

كيف يمكن الحديث عن تثمين المبادرات في ظل غياب تقييم موضوعي ومستقل لأثرها الاجتماعي؟ وكيف يمكن تشجيع الفعل الجمعوي في ظل هشاشة التمويل وتأخر صرف الدعم وغياب الحماية القانونية للفاعلين الجمعويين؟

السيد الوزير،

إن الحكومة مطالبة اليوم بالانتقال من منطق التمكين الظرفي إلى منطق الشراكة الاستراتيجية مع المجتمع المدني، شراكة قائمة على الوضوح، الاستقلالية، ربط المسؤولية بالمحاسبة، وليس على الولاءات أو القرب الإداري.

ومن موقعنا في الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، نؤكد أن تثمين مبادرات المجتمع المدني لا ينفصل عن توسيع فضاء الحريات العامة وضمان حرية التنظيم.

إننا ندعو الحكومة، السيد الوزير، إلى:

- وضع إطار وطني شفاف وموحد لدعم وتمويل مبادرات المجتمع المدني؛

- إشراك حقيقي وفعلي للجمعيات الجادة في إعداد وتتبع وتقييم السياسات العمومية والاعتراف بالدور النقدي للمجتمع المدني، لا فقط الدور التنفيذي أو الخيري؛

- وربط تثمين المبادرات بتحقيق العدالة الاجتماعية والمجالية وليس بالاكتفاء بالمقاربة التقنية.

وفي الختام، نؤكد أن المجتمع المدني ليس ديكورا ديمقراطيا ولا أداة لتلميع السياسة، بل شريك أساسي في بناء مغرب الديمقراطية والكرامة والعدالة الاجتماعية، وهو ما يتطلب إرادة سياسية حقيقية تتجاوز الخطاب إلى الفعل.

السيد الوزير،

بالنسبة للمجتمع المدني بالعالم القروي هناك صعوبات كثيرة:

أولا، كاين ضعف الدعم، وكاين إشكالية ديال ضعف التكوين، وكاينة إشكالية ديال التواصل مع المؤسسات.

وكيبقى العمل ديالهم محدود، خصوصا أن الدور اللي كيلعب لا بالنسبة للخدمات ديال الساكنة ولا بالنسبة للتنمية المحلية.

شكرا السيد الرئيس.

<u>السيد رئيس الجلسة:</u>

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة لكم، السيد الوزير، في إطار الرد على التعقيبات.

<u>السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان، الناطق الرسمي باسم الحكومة:</u>

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدان الرئيسان المحترمان.

بعجالة شديدة وفي أقل من دقيقة، ما تفضلتم به من أنكم كتنوهو بالمجتمع المدني، أنا أتقاسم معكم هاذ القيم بكل موضوعية وبكل صدق.

بالفعل أزيد من 400.000 جمعية موجودة في بلادنا، نسيج جمعوي مجتهد يقظ، مبادر، وأيضا يقوم بأعمال جليلة وأعمال مهمة.

حينما نقف على المساهمات الحقيقية للمجتمع المدني في بلادنا نكتشف بأنه مجتمع مدني مساهم مساهمة كبيرة في التنمية.

الإشكالات اللي طرحتيو، هاذي كلها هناك انشغال بها بعمق داخل الوزارة، نعطي مثلا 2 أمثلة:

الشراكة اللي تكلمتو عليها، الشراكة لحد الآن باقي منظمة بالمنشور ديال الوزير الأول، واحنا الآن اشتغلنا على مرسوم احنا في نقاش مع الشركاء ومع القطاعات الأخرى اللي كتشارك معنا في تدبير هاذ الموضوع هذا، لأن هاذ الموضوع ديال المرسوم والشراكة غيجاوب على مجموعة ديال الاسئلة المطروحة، لكن في نظري 2 أسئلة أصبحت ملحة:

السؤال الأول هو السؤال ديال دمقرطة الولوج إلى الدعم العمومي، مثلا تقرير الشراكة ديال السنوات الماضية تنكونو في حدود واحد 12 حتى لـ 13 مليار ديال الدرهم كل سنتين، رقم مهم، نحتاج إلى أننا نعطيو إمكانيات أكبر للمجتمع المدني باش نتبعو معه التنفيذ ديال المشاريع ديالو.

ونحتاج في البداية قبل ما يبدا المسار ديال الشراكة، نحتاج أن نضمن الدمقرطة إلى الولوج إلى هذا الدعم، عبر قنوات واضحة ومواقع إلكترونية محددة بآجال محدد إلى غيره.

الموضوع الثاني اللي تكلم عليه السيد المستشار المحترم مشكورا، هو الموضوع ديال التطوع التعاقدي.

بلادنا تعتز وتفتخر أنها من الدول القلائل اللي عندها قانون ينظم التطوع التعاقدي، البدايات ديالو مازالت ماشي فمستوى الطموح اللي كنطمحو لو جميع، لكن كنشتغلو الآن مع مجموعة من الشركاء، خاصة المؤسسات الدولية المانحة، باش تكون عندنا استراتيجية تواصلية حول هذا الموضوع، لأنه نقوم بالتطوع، لكن لا نقوم به في إطار ما هو متاح قانونا.

استسمح، السيد الرئيس على الإطالة.

<u>السيد رئيس الجلسة:</u>

ماكاينش مشكل.

أشكركم السيد الوزير على مساهمتكم القيمة في هذه الجلسة.

وباسمكم كذلك، أرحب بالسيد وزير النقل واللوجيستيك.

وعليه، ننتقل للسؤال الأول الموجه لقطاع النقل واللوجستيك، وموضوعه "تنظيم النقل غير المهيكل بالمناطق القروية والجبلية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي لتقديم السؤال.

السيد الرئيس الدريسي.

المستشار السيد عبد الرحمان الدريسي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

إخوتي المستشارات، إخواني المستشارين،

الحضور الكريم،

السيد الوزير،

نسائلكم عن الحلول المقترحة لهيكلة النقل بالمناطق القروية والجبلية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد عبد الصمد قيوح، وزير النقل واللوجيستيك:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا، السيد المستشار المحترم، ومن خلالكم أشكر الفريق الحركي على وضعه هاذ السؤال المهم، اللي كيهم واحد الفئة مهمة فالمجتمع، فالنسيج ديال النقل داخل المملكة المغربية وبالخصوص فالعالم القروي.

كما سبق لي أنني قلت في إطار توجه ديال اللي كتوجهو وزارة النقل واللوجيستيك، وهو، أولا، تفريق أولا النقل القروي كينقسم إلى قسمين:

- هناك النقل الجبلي، وكتعرفو الجبال، سواء الأطلس الصغير أو الكبير ولا الريف؛

- وكذلك النقل القروي، اللي من طبيعة الحال هناك في السهول وهوامش المدن.

على كل حال، الحاجيات ديال التنقل ديال المواطنين اليوم واللجوء داخل العالم القروي إلى هذا النوع من النقل، هو كينقل المئات ديال الآلاف ديال المواطنين يوميا.

الوزارة تنكب في إطار دراسة شاملة بتنسيق مع الجهات ومع وزارة الداخلية لدراسة أحواض التنقل أو ما يطلق عليه بـ (les bassins de mobilité)، في إطار تصور، اللي غادي يعطي الإجابة، لكم نحتاج من هذا النوع من النقل حسب كل إقليم وكل جهة، ومدى التقائية هذا النقل مع النقل ديال سيارة الأجرة، أي الطاكسيات والحافلات والمحطات ديال النقل باش يكون عندو الترخيص ديالو، ولكن قبل لازم ما يكون تحديد ديال شحال العدد اللي خصنا.

في نفس الوقت، وعملا بالمنظومة اللي كنعملو بها الآن، واللي كما كتعلمو، السيد المستشار المحترم، هذه الرخص التي تعطى الآن تمر تحت إشراف السادة عمال جلالة الملك في الأقاليم، اللي كيترأسو ما يطلق عليه باسم اللجان الإقليمية للنقل، اللي كيكون فيها حاضرين ممثلي وزارة النقل، الدرك الملكي، الأمن الوطني، النقابات، ومن حيث كيتعطاها الترخيص كتجي عندنا للوزارة.

أنا التزمت أمامكم بأنه جميع الرخص كتعطى في أجل لا يفوق 15 يوما، وذلك ما تم فكل هاذ المدة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم السي الدريسي، تفضل.

المستشار السيد عبد الرحمان الدريسي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

فعلا أولا، كنهنؤوك لأنه التزمتي بواحد الوعد، واللي احنايا كنشكر عليه، وما يمكن لنا إلا نشكرك كذلك الإخوان اللي معكم واللي كيشتغلو فهاذ الملفات.

إلا أنه، السيد الوزير، كيفما كتعرف الحمد لله، هاذ الأمطار وهاذ الثلوج، اللي عمت المغرب كلو وهذا بفضل الله، الحمد لله تنشكرو الله عليه، واللي بين، السيد الوزير، أنه خصنا واحد المنهجية أخرى لتسريع هاذ المسألة ديال هاذ (l'étude) اللي درتو، هاذ الدراسة اللي تهضرو عليها، السيد الوزير، لأنه الإشكال اللي مطروح حقيقة هو بعض المناطق اللي تتعرف في هاذ الثلوج وهاذ الأمطار مناطق قروية وكذلك جبلية.

كما تتعرفو، السيد الوزير، هاذ المناطق فيها واحد النقل غير مهيكل وهذا إشكال كبير، لأن إيلا ما كانش هذاك القطاع غير المهيكل ما غاديش يتم النقل ديال هاذ الناس هذو للأسواق والمدن أو لا الجماعات القروية، بالتالي، السيد الوزير، احنا اللي تنطلبو به هو التسريع ديال هاذ المسألة هاذي.

وفي الحقيقة احنا عندنا أمل في هاذ المسألة فيكم، السيد الوزير، لأن انتوما عن قرب هاذ الإشكاليات عشتوها معنا وتتعرفوها مزيان في هاذ المناطق الجبلية والقروية، وإيلا ما تمكناش كلنا باش نتعاونو راه غادي يبقى هاذ المسألة هذي، وغادي نبقاو تنسميو هذوك الناس بالخطافة وهذا إشكال كبير لأن المشكل ماشي ديالهم، المشكل ديالنا احنا اللي ما لقيناش الحلول، خصنا نبدعو، ما نبقاوش ملتزمين بزاف وخدامين على واحد المناطق اللي هي المدن الكبرى، ها (TGV[1])، ها

[1] Train à Grande Vitesse.

تراموای اللي وسائل النقل اللي هي مهمة جدا.

احنا مزيان هاذ الشي السيد الوزير، واحنا بالعكس تنفتخرو به الحمد لله كيف ما تنفتخرو بالتنظيم اللي داز في المغرب، ولكن، السيد الوزير، ما فيها باس هاذ الناس هذو اللي شادين واحد المناطق اللي هي مهمة جدا، أننا كذلك نبدعو على الأقل كما اعطيتو الدعم لجميع المركبات وكذلك لجميع السيارات اللي تتنقل والطاكسيات، يمكن كذلك هاذ النقل المزدوج تحاولو أنكم تحاولو تعطيوه هاذ الدعم بشكل كبير وتلقاو حلول مزيانة لهاذ الناس هذو.

انا غادي نعطيك بعض الأمثلة اللي تتعرفها اليوم إملشيل بهاذ الشي اللي تتعيش ديال الثلوج كاين إشكالات، السيد الوزير، وبالتالي الناس اللي تتنقل عبر هاذ النقل غير المهيكل تيتعرضو (bien sûr) وهذا قانون اللي تيسري على الجميع، واحنا مع القانون.

ولكن مساكن الناس اللي عندهم هاذ النقل هاذو تتعرف تيخلصو بروصيات، تيمشيو لهم طموبيلات ديالهم، وبالتالي خص التسريع بهاذ المسألة هاذي، احنا عندنا كذلك في "إيمي نو لاون"، في "تلوات" وكذلك في"تيدلي" مجموعة ديال المناطق اللي هي جبلية واللي حاليا محاصرة، تنهضر معك اليوم في هاذ الساعة فين تنهضر معك، هوما محاصرين الوحيدين اللي تيمكن لهم يطلعو عندهم ويهبطو عندهم هو هاذ النقل المزدوج، وهاذ النقل اللي تنسميوه احنايا غير مهيكل.

وبالتالي، السيد الوزير، اليوم الله يجازيك بالخير راه واحد الناس اللي تيعيشو واحد الإشكالات كبيرة واللي خص نحيدو عليهم هاذ الضيم القانوني، وبالتالي حتى الاختصاص راه هو اختصاص ديال الجهة، وتنتمناو أنه الوزارة تعاود ترجع هاذ الاختصاص للجهات.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السي السيد الدريسي، شكرا.

السيد الوزير، في إطار ثواني.

السيد وزير النقل واللوجيستيك:

شكرا السيد الرئيس.

فقط أريد أن أؤكد أنه تعطات في هاذ الفترة الأخيرة ما يفوق من 600 رخصة جديدة، والدعم كاين لهاذ الفئة، يعني أنه أي واحد عندو رخصة بغى يغير السيارة ديالو راه ممكن توصل حتى 200.000 درهم ديال الدعم.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

غادي ننتقلو الآن للسؤال الثاني، وموضوعه "توسيع الربط الجوي بين جهات المملكة".

هاذ السؤال ديال السيد رئيس فريق التجمع الوطني للأحرار.

السي محمد البكوري، تفضل.

المستشار السيد محمد البكوري:

شكرا.

السيد الرئيس،

السيدان الوزيران،

إخواني المستشارين،

السيد الوزير،

أمام الطلب المتزايد للتنقل بين مختلف جهات المملكة، خاصة الجنوب الشرقي لبلادنا، ونظرا لبعد المسافة بينهم وصعوبة استعمال وسائل النقل الأخرى، أصبح من الضروري إحداث خط جوي مباشر يربط بين هاتين الجهتين.

لذا نسائلكم، السيد الوزير، عن الإجراءات التي يمكن أن تتخذها وزارتكم لتعزيز الخطوط الجوية المباشرة التي تربط الجنوب الشرقي للمملكة بمختلف جهات البلاد، لتسهيل التنقل ودعم السياحة الداخلية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير النقل واللوجيستيك:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا، السيد المستشار والرئيس، ومن خلالكم أشكر فريق التجمع الوطني للأحرار على وضع هذا السؤال المهم، اللي بالفعل وزارة النقل واللوجيستيك الجانب الإداري تسهل كل الطلبات التي تتعلق بالنقل داخل الجهات، وتشجع وتؤكد وتدعم، بطبيعة الحال في إطار شراكات ما بين الجهات وما بين الخطوط الملكية المغربية أو العربية للطيران وكذلك هناك فاعلين آخرين.

من طبيعة الحال كاين بعض الخطوط اللي كنكونو كندعمو فيهم، وكاين اللي هو أهم هو التسهيل.

أنا الآن قبل ما نجي لهنا كان عندي اتصال مع السيد والي جهة سوس - ماسة على واحد الخط جديد في ساعتين اعطينا رخصة، إذن الترخيص والتسهيل موجود، كيبقى العرض والطلب، ومن طبيعة الإطار اللي كيكون كيتبنى ما بين الشركة الناقلة وما بين الجهة.

نحن لا يمكن إلا أن ندعم مثل هذه المبادرات.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للسيد محمد البكوري، تفضل.

المستشار السيد محمد البكوري:

شكرا، السيد الوزير، على جوابكم القيم.

طرحنا هذا السؤال معكم اليوم حول الربط الجوي الداخلي بمنطق يستحضر الجمع ما بين العدالة المجالية والنجاعة في تدبير الموارد.

فالتجربة أثبتت أن الاستثمار العمومي في النقل الجوي الداخلي يعتبر حلا فعالا وناجعا لتقليص كلفة الربط بين مناطق البلاد، ويساعد كذلك على تنقل السكان بسهولة، خاصة في المسافات البعيدة التي تعترضها التضاريس الصعبة.

لا يخفى عليكم، السيد الوزير، أن تكلفة الاستثمار العمومي في النقل الجوي الداخلي أقل بكثير من تكلفة الاستثمار في البنيات التحتية للطرق السيارة والسكك الحديدية السريعة، وأنتم تراقبون كيف تشتغل الشركات الخاصة منخفضة التكلفة بدون دعم وتوفر رحلات بأسعار تنافسية حتى الحافلات على الطرق، فما بالك بالقطارات السريعة.

ونحن نطرح هذا النقاش اليوم ندعوكم إلى الانتقال من مقاربة النقل الجوي الداخلي بمقاربة الخدمة التجارية إلى مقاربته بمنطق الخدمة العمومية التي يتعين على الدولة توفير جميع شروط الاستفادة منها للسكان، وخاصة ما يتعلق بفتح المطارات وتقليص التكاليف وتشجيع شركات النقل الجوي على الاستثمار في القطاع ووضع ميكانيزمات المقاصة بين الوجهات ذات المردود الاقتصادي الفوري والوجهات ذات المردود الاقتصادي على المدى المتوسط والتي تحتاج إلى وقت لتسويقها واستئناس ساكنتها بهذه الخدمة.

نحن هنا اليوم لنترافع سياسيا من أجل فتح المزيد من المطارات في مناطق مثل ميدلت وتنغير وبوعرفة.

نحن هنا كذلك للترافع من أجل تشغيل مطارات داخلية وتخفيض رسوم المطارات لتشجيع النقل الجوي منخفض التكلفة، خاصة تلك القريبة من التجمع الاقتصادي الكبير ببلادنا مثل مطار بنسليمان، في ظل غياب الرحلات المنخفضة التكلفة في مطار الدار البيضاء، ونعطيكم مثالا بسيطا، السيد الوزير، رحلة من تنغير إلى مطار بنسليمان ستقلص الرحلة ما بين هاتين المدينين من 9 ساعات إلى أقل من ساعتين.

هذه فرصة لندعوكم، السيد الوزير، لتفعيل الالتقائية بين التدخلات الحكومية لتوفير رحلات داخلية بين مختلف المدن، لأن هذه الخدمة تساهم بشكل ناجع في نجاح البرامج المرتبطة بالسياحة والاستثمار والخدمات الاجتماعية وغيرها، كما تساهم كذلك في تقليص التفاوت في سرعات التنمية الذي حذر منه جلالة الملك محمد السادس، نصره الله.

وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

في إطار الرد على التعقيب، الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير النقل واللوجيستيك:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا، السيد المستشار، على وضعكم هاذ الموضوع الكبير والعريض.

اللي نقدر نأكد لك أنه الحمد لله المطارات ديال المملكة على استعداد، أولا بالصيغة اللي هوما فيها موجودين فيها الآن، وكذلك في إطار الاستثمارات اللي كتشهدها جميع المطارات ديال المملكة من توسعات ومن بناء بطبيعة الحال المطار الجديد ديال مطار محمد الخامس، اللي غادي ينقل السعة من 40 مليون حاليا إلى 80 مليون في أفق سنة 2030.

إذن المطارات ماشي فيها المشكل، المشكل اللي خص يكون وهو شراكات، كما كاين في جميع الجهات.

تكلمتو على الجهة الشرقية، السيد الوالي اللي كان والي ديال المنطقة ديال وجدة أنكاد، تكلم معيا مع الرابعة ديال العشية، مع السادسة ديال العشية كانت (le contrat signé) ديال الطائرة اللي تتربط ما بين وجدة والرباط وما بين الناظور والرباط.

إذن المشكل هو ربط شراكات ما بين الجهات وما بين هذه الشركات، نحن نسهل جميع هذه العمليات الإدارية، لأنه باش نقربو المسافة ونشجعو الثقافة ديال السفر ديال المغاربة بالخصوص في الجهات اللي هي بعيدة، هذا الواجب ديالنا.

بغيت نأكد لك فقط واحد المعلومة، قلتو بأنه تنغير ساعتين بين الرشيدية والرباط، اليوم 40 دقيقة، بين الرشيدية والدار البيضاء 45

دقيقة، فمن طبيعة الحال الوسيلة ديال التنقل اللي فارضة نفسها واللي طالبة الزيادة، وكل هاذ الجهات اليوم تتزيد تتعاقد، لذلك أنا تنوجه جميع السادة المنتخبين اللي كاينين هنا واللي هوما أعضاء ديال الجهات، باش يركزو على الشراكة ما بين الجهات وما بين هاذ الشركات، ونحن مستعدون لتسهيل كل التعاقدات.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

والآن ننتقل للسؤال الثالث موضوعه "تطوير البنيات التحتية لمطار الدار البيضاء محمد الخامس الدولي".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لتقديم السؤال.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد محمد حلمي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران المحترمان،

السيد الوزير المحترم،

ما هي الإجراءات والتدابير المزمع اتخاذها لتطوير البنيات التحتية لمطار الدار البيضاء محمد الخامس؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم، السيد الوزير، للرد على السؤال.

السيد وزير النقل واللوجيستيك:

شكرا السيد المستشار، ومن خلالكم أشكر الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية على وضع هاذ السؤال المهم، الذي يهم توسعة مطار محمد الخامس، التي تأتي في إطار سياسة مطارات 2030، التي تأتي في إطار التوجيهات الملكية السامية لرفع السعة ديال المسافرين في مطارات المملكة من 34 مليون حاليا إلى 80 مليون.

مطار محمد الخامس في حلته الجديدة ولوحده سوف ينقل ما يقرب من 45 مليون مسافر من المغرب، داخل المغرب إلى باقي دول العالم.

الصفقات ديال إنشاء المحطة الجوية الجديدة بالدار البيضاء تعطات، تسوية الأرضية اللي وصلت تقدم الأشغال 70%، أشغال بناء المحطة تعطات هاذي أسبوعين بـ 12 مليار ديال الدرهم لمقاولة مغربية، أشغال بناء مدرج جديد، أشغال بناء برج مراقبة جديد، كل هذه الأشغال من المرتقب أن تنتهي، إن شاء الله، سنة 2029 لتحتضن مباريات كأس العالم، واللي هو أهم هو ما وراء كأس العالم.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم، السيد الرئيس، في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد حلمي:

شكرا، السيد الوزير المحترم، على التنويه ديال هاذ العرض القيم، ولا بد لنا باش نشكركم شكر على هاذ الأعمال اللي قدمتو لنا والجواب اللي قدمتو لنا، وهو في الحقيقة جواب شافي، الذي أبرز مشاريع مهمة لتطوير مطار محمد الخامس، سواء من خلال بناء محطة جديدة بطاقة استيعابية كبيرة أو عبر تحسين الطرق والمحيط الخارجي للمطار.

هذه المشاريع تعكس بالفعل رؤية واضحة للنهوض بالبنية التحتية والجوية لبلادنا، لكن وكما تعلمون، السيد الوزير، فإن المطار يعيش اليوم وضعية صعبة يعرفها كل المرتفقين، مثلا الاكتظاظ، ضعف الجودة والخدمات، نقائص في النظافة والتنظيم وصعوبات في الربط مع وسائل النقل العمومي.

هذه الوضعية تؤثر بشكل مباشر على صورة المطار كوجهة سياحية واقتصادية، وخاصة أن المطار هو الواجهة الأولى التي يستقبل عبرها ملايين الزوار والمستثمرين.

السيد الوزير المحترم،

ما ننتظره منكم ليس فقط عرض المشاريع المستقبلية، بل أيضا تسريع وتيرة الإنجاز وضمان احترام الآجال المحددة، حتى يكون المطار جاهزا قبل الاستحقاقات الكبرى التي تنتظر بلادنا، وعلى رأسها:

- تنظيم كأس العالم 2030؛

- إطلاق إصلاحات مرحلية عاجلة في البنية الاستقبالية الحالية حتى لا يبقى المرتفقون في معاناة إلى حين استكمال المشاريع الكبرى؛

ثالثا، تحسين الخدمات اللوجيستيكية والرقمية داخل المطار، بما في ذلك أنظمة التوجيه والمراقبة الذكية وتبسيط المساطر الإدارية المرتبطة بالسفر؛

- تعزيز الربط الطرقي والسككي بالمطار، لأن الوصول والخروج السلس جزء أساسي من تجربة المسافر؛

- خامسا، اعتماد آلية للتقييم الدوري بمشاركة المرتفقين والمجتمع المدني لضمان إصلاحات تستجيب فعلا لانتظارات المواطن والزوار.

إننا نثمن ما جاء في خطابكم، باعتباره برنامج عمل قائم، ولكننا

نؤكد أن نجاحه رهين بسرعة التنفيذ وتحسين الظروف الحالية بشكل عاجل.

مطار محمد الخامس يجب أن يكون واجهة مشرفة لبلادنا تليق بإمكانيات الدولة وطموحاتها المستقبلية.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير النقل واللوجيستيك:

السيد الرئيس،

بالفعل السيد المستشار المحترم الملاحظات كولشي اللي قلتوها نحن بصدد إنجازها قبل، من طبيعة الحال، قبل الافتتاح ديال مطار محمد الخامس في حلته الجديدة في سنة 2029، اللي غادي يكون مربوط بالقطار السريع واللي غادي يربط مراكش ما بين مراكش ومطار محمد الخامس غتكون 55 دقيقة، قلب الرباط، قلب مطار محمد الخامس غادي يكون 35 دقيقة.

في انتظار ذلك، من طبيعة الحال اليوم، تمت عدد من الإجراءات والمرتفقين كيشفوهم، تحيد الماسح الضوئي، (les scanners)، بتعاون مباشر مع وزارة الداخلية أو المديرية العامة ديال الأمن الوطني والجمارك، كذلك تسلم الحقائب.

التجربة ديال المسافر اليوم غاديين في إطار كذلك المسافرين اللي كيمشيو داخل المملكة المغربية من مطار مغربي إلى مطار مغربي كيكون التفتيش قبل الإقلاع، وهاذ الشي كولشي كيسهل الانسيابية والتجربة ديال المسافر وغاديين فيه، وإن شاء الله في إطار البرنامج الجديد اللي غادي يكون واحد من أحسن المطارات في العالم بإذن الله في أفق سنة 2029.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

غنتقلو للسؤال الرابع وموضوعه "الإجراءات المتخذة للحد من غلاء تذاكر الرحلات البحرية".

والكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

تفضل.

المستشار السيد الخمار المرابط:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

حول ارتفاع تذاكر الرحلات البحرية نسائلكم السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير للرد على السؤال.

السيد وزير النقل واللوجيستيك:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

نشكركم على هذا السؤال، ومن خلالكم فريق الأصالة والمعاصرة.

فقط أريد أن أذكركم، السيد المستشار، بأنه أسعار التذاكر فيما يخص النقل البحري تخضع لقانون العرض والطلب.

فمرة أخرى لما تكلمنا على المسألة ديال الطيران والدور اللي كتقوم به الوزارة في الجانب الإداري والتأطيري، الدور ديالنا وهو التسهيل، هو الترخيص، هو من طبيعة الحال التأطير مع كل الفاعلين لتسهيل التجربة ديال السفر بالباخرة، سواء من المضيق ما بين إيبيريا بالمملكة الإسبانية والمملكة المغربية، وكذلك دول فرنسا، إيطاليا، كورسيكا، اللي كتكون يعني النسبة المئوية الكبيرة ديال المواطنين ولا الزبناء اللي كيختارو التنقل بالباخرة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم للرد على الجواب ديال السيد الوزير.

المستشار السيد الخمار المرابط:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدان الوزيران المحترمان،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

اسمحوا لي بداية أن أعبر باسمي الخاص ونيابة على كافة أعضاء وأطر فريق الأصالة والمعاصرة بمجلس المستشارين عن اعتزازنا وتقديرنا الكبيرين للغيرة الوطنية العالية والأداء البطولي الذي قدمه لاعبوا وأطر المنتخب الوطني ومسؤولي الجامعة، وللنجاحات الباهرة التي عرفتها فعاليات كأس إفريقيا الذي احتضنته عن جدارة واستحقاق بلادنا العزيز، والذي شكل محطة نوعية لإبراز التطور الذي عرفته البنى التحتية والتنظيم ببلادنا، وأظهرت من جديد سمو أخلاق الشعب

المغربي وكرمه وغنى وتنوع ثقافته وأصالة تاريخه وسحر جغرافيته وغيرها من الصور التي أبهرت العالم المتحضر والذواق.

أما الحاقدين الذين على قلوبهم غشاوة، فهم لا ولن يبصروا هذا النجاح والتنمية الحقة التي تعيشها بلادنا بقيادة ملكنا المفدى جلالة الملك محمد السادس نصره الله، لذلك نحن فخورون بهذا التتويج الحقيقي الذي يجعلنا معبئين أكثر وأقوى وراء جلالة الملك لتحقيق المزيد من الإنجازات الملموسة.

السيد الوزير المحترم،

بالعودة لموضوع سؤالنا اليوم، فلا شك أنكم مثل أي مواطن مغربي فخورون بقوة الروابط الروحية المتينة التي تجمع الجالية المغربية ببلدهم الأم المملكة المغربية الشريفة، ولعل أرقام عملية "مرحبا" في الصيف الأخير خير دليل على قوة هذه الروابط، لكن مع الأسف، السيد الوزير المحترم، تصطدم هذه الرغبة بعراقيل وصعوبات وعلى رأسها الارتفاع المهول في ثمن تذاكر الرحلات البحرية، رغم قرب المسافة ما بين طنجة وإسبانيا وفرنسا، حيث يسجل المتتبعون ارتفاعا غير مسبوق في أثمنة تذاكر البواخر لا سيما خلال الصيف الماضي.

السيد الوزير المحترم،

صحيح أن هذا القطاع - كما قلتم - هو قطاع خاص يخضع لقانون العرض والطلب والتنافس، لكن غير معقول أن تتفق الشركات المعنية فيما بينها على رفع التذاكر بعيدا عن روح المنافسة الشريفة، وغير مقبول أن نتركه يلتهم جيوب المواطنين والمواطنات ويحقق أرباحا قياسية ودون تدخل، لأنه من واجب الحكومة حماية مواطنيها أينما حلوا وارتحلوا، ومن مسؤولياتها كذلك البحث عن سبل وصيغ للتخفيف عنهم.

وفي هذا السياق، نقترح عليكم السيد الوزير المحترم، مثلا تخصيص دعم لهذه الرحلات في أوقات الذروة كالأعياد الدينية أو من خلال السعي لإبرام اتفاقات مباشرة مع شركات بعينها دون أخرى لتنزيل الأسعار أو إبرام اتفاقات ثنائية مع حكومات وشركات أجنبية خارجة عن المنطقة الأوربية لخلق نوع من التوازن والتنافس الشريف، وبالتالي للتخفيف من هذا الضغط والابتزاز الذي تتعرض له الجالية المغربية في هذا المجال.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير النقل واللوجيستيك:

شكرا السيد المستشار.

فقط بغيت باش نأكد مرة أخرى الدور اللي تتقوم به وزارة النقل واللوجيستيك في مسألة الأسعار، الدور ديالها وهو ضمان التوازن بين القدرة الشرائية للمواطنين والاستدامة الاقتصادية للشركات في إطار الترخيص.

ولكن بغيت نأكد لك واحد المسألة، واللي قولتو قولتها في الشق ديال التعقيب ديالكم، اللي كتهم العملية ديال "مرحبا"، هاذ السنة رغم ما كان تيتقال قبل اللي تيبين النجاح ديال عملية مرحبا أنه هاذ السنة تم نقل ما يقرب من 3.2 مليون مسافر عبر البواخر من الموانئ المغربية للموانئ الأوروبية و750 ألف سيارة بنسبة تتقدر بـ 7% مقارنة مع سنة 2024.

اولا، هاذ الأرقام تتبين بأنه هناك طلب متزايد على التنقل بالباخرة، وهاذ الشي كذلك لا يخلو من واحد العدد ديال الأمور اللي نحن في إطار تشاوري مع جميع الشركاء نعالج هاذ الأمر وبالخصوص المسألة ديال الأثمنة، المفتاح ديالها السيد المستشار المحترم، وهو اعتماد نظام الحجز المسبق والإجباري للتذاكر.

هاذ السنة طبقت ونقول لكم بأنه نسبة الرضى فاقت 85%، لأنه أي مسافر تياخذ (ticket) ديالو تيعرف بأنه غادي يسافر بالباخرة الفلانية، فالوقت الفلاني، فالساعة الفلانية، فالدقيقة الفلانية، ما تيكونش الاكتظاظ وكيكون الثمن معقول، معروف، لأنه هذا هو النظام الآن المعمول به داخل الطائرات بالنسبة لـ(les low cost) ، الأثمنة ديال الطائرات المنخفضة، كذلك بالنسبة للباخرات، لما يكون الحجز مسبق ومعروف هذا هو المفتاح ديال التحكم في الأثمنة واللي هو هاجس ديالنا داخل وزارة النقل واللوجيستيك.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الآن ننتقلو للسؤال الخامس موضوعه "ظروف نقل العاملات والعمال الزراعيين".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد المغربي للشغل لتقديم السؤال.

تفضلي أستاذة.

المستشارة السيدة مريم الهلواني:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

عن ظروف نقل العاملات والعمال الزراعيين، نسائلكم.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير النقل واللوجيستيك:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

ومن خلالكم أشكر فريق الاتحاد المغربي للشغل على وضع هذا السؤال.

بالمناسبة، بغيت باش نأكد بأنه ممارسة النقل العمومي للأشخاص مؤطر وخاضع للضوابط والشروط المحددة بموجب النصوص القانونية والتنظيمية الجاري بها العمل، كالنقل ديال المستخدمين.

لتوفير عرض نقل لائق بمختلف أنماطه، وزارة النقل كتستاجب لكل الطلبات، نقدر نقول لكم 100% ديال الطلبات اللي تتجي لوزارة النقل تتحظى بالقبول في أقل من أسبوع ديال كل من يريد أن يشتغل في نقل الأشخاص.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

في إطار التعقيب، الكلمة لك السيدة المستشارة المحترمة.

المستشارة السيدة مريم البلواني:

شكرا السيد الوزير.

لكن الواقع له رأي آخر، احنا في فريق الاتحاد المغربي للشغل السيد الوزير، طرحنا هاذ السؤال عدة مرات على الحكومة، لكن الواقع ما تبدلش، نفس الحوادث الخطيرة، خصوصا في الأقاليم ذات الطابع الفلاحي، كتتعاود بنفس الوثيرة وبنفس السيناريو، هاذ الشي اللي تيخلينا نتساءلو بجدية عن سياسات الحكومات المتعاقبة في مجال السلامة الطرقية؟

فرغم كل ما ذكرتوه من قوانين وإجراءات، الإشكال مازال مطروح بحدة، مازلنا نرى العاملات والعمال الزراعيين تيتم نقلهم في ظروف غير آمنة ومهينة للكرامة الإنسانية، وللأسف نقولها بدون تردد تيتم نقلهم بحال بهايم فالبيكوبات وسيارات نقل السلع في شروط خالية من السلامة.

فين هي، السيد الوزير، المراقبة؟

فين هو الزجر؟ وفين هو تطبيق القانون في حق المخالفين؟ الترسانة القانونية بوحدها ما تتكفيش إذا لم يتم تطبيقها.

هاذ الفئة الهشة التي تساهم في الأمن الغذائي نتاع بلادنا محرومة من أبسط حق وهو النقل الآمن، والحوادث المتكررة كتبينا بوضوح أنه كاين خلل كبير في المراقبة والتنفيذ والتنسيق، فالمشكل بنيوي ومسؤولية سياسية.

ومن الأمثلة على هاذ حوادث السير، السيد الوزير، عندنا:

إقليم آيت شتوكة: انقلاب سيارة مختصة لنقل البضائع، مشى ضحيتها عدد من الوفيات والإصابات الخطيرة؛

سبت الكردان: عندنا انقلاب سيارة لنقل البضائع أيضا، مصرع 4 دالعاملات زراعيات؛

سيدي بنور: انقلاب سيارة أو ما يسمى بيكوب، وفاة 6 العاملين الزراعيين.

إنها حياة الناس، السيد الوزير.

لذا، نطالب في فريق الاتحاد المغربي للشغل، باتخاذ إجراءات عملية واستعجالية، لـ:

- تشديد المراقبة الميدانية على وسائل النقل العملات والعمال الزراعيين، وجزر المخالفين لمقتضيات السلامة الطرقية؛

- إرساء مقاربة وقائية تقوم على تنسيق فعلي بين وزارة النقل واللوجيستيك والسلطات الترابية والأمنية المختصة، إلى جانب المهنيين من أجل القطع النهائي مع الممارسات الخطيرة المهددة لسلامة العملات والعمال؛

- وضع بدائل نقل آمنة ولائقة تراعي خصوصية المجال وظروف اشتغال العاملات والعمال الزراعيين عبر دعم أسطول النقل وتحفيز المبادرات الجهوية والمحلية؛

- تعزيز آليات التتبع والتقييم لنجاعة التدابير المتخذة وربط المسؤولية بالمحاسبة بما يضمن حماية فعلية لسلامة هذه الفئة وصون كرامتها الانسانية.

السيد الوزير،

حياة وسلامة وكرامة الناس، ليست موضوع تبرير أو تأجيل، بل مسؤولية مشتركة، تستوجب الانتقال الفوري من منطق التدبير اليومي إلى منطق الحماية الفعلية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير في إطار التعقيب، أو الرد على التعقيب.

السيد وزير النقل واللوجيستيك:

شكرا السيد الرئيس.

بالفعل كتتمة للجواب ديالي فيما يخص السؤال ديالكم السيدة المستشارة، هاذ المركبات المرخصة، كنتكلم على المركبات المرخصة والمخصصة للنقل الجماعي للأشخاص، هي خاضعة بحكم القانون لمراقبة تقنية كل 6 أشهر، بهدف التحقق من كونها في حالة جيدة، كنتكلم على اللي مرخص.

بطبيعة الحال، القانون رقم 52.05 المتعلق بمدونة السير، والدور اللي كتقوم به المراقبة الطرقية، واللي بغيت نلخص فيما يخص الجواب ديالي، لأنه هاذ الموضوع كان عندنا معكم عدة مناسبات في إطار لجنة، وكذلك غادي يكون عندنا إن شاء الله، في إطار اللجنة المقبلة، موضوع اللي خصنا نشجعو النقل لحساب الغير، اللي باش يكون نقل اللي كيحترم الشروط الانسانية ديال المستخدمين، كما هو فواحد العدد ديال المناطق الصناعية، فواحد العدد ديال المناطق الفلاحية كذلك، نحن نشجع هاذ النقل، وكما قلت لك جميع الطلبات كتلقى الاستجابة إيجابيا في أقل من أسبوع.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال السادس موضوعه "بناء أسطول بحري مغربي".

الكلمة لأحد السادة المستشارين، أعتقد السي كمال صبري، في هذا الموضوع من فريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضل.

المستشار السيد كمال صبري:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدان الوزيران،

إخواني، أخواتي المستشارين،

السيد الوزير،

حول دراسة بناء أسطول بحري مغربي نسائلكم؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير النقل واللوجيستيك:

شكرا السيد المستشار المحترم على وضعك هاذ السؤال، وكنعرف التتبع ديالكم لهاذ الموضوع بالخصوص ديال النقل البحري.

كما تعلمون، أنه في إطار الخطاب السامي ديال المسيرة الخضراء لسنة 2023، وزارة النقل واللوجيستيك أطلقت دراسة عالمية استجابة للخطاب الملكي السامي، اللي دعا من خلالها جلالته نصره الله بالعمل على تحديث وتقوية أسطول مغربي، يضمن السيادة المغربية للنقل البحري قوي تنافسي.

في هاذ الإطار بطبيعة الحال، هاذ الدراسة اللي انتهت هاذي واحد شهرين، واللي شملت اجتماعات مع جميع الفاعلين، سواء في النقل ديال الأشخاص، النقل ديال البضائع بمختلف أنواعها الجافة، المبردة، المجمدة، الاستيراد، التصدير، مع جميع الوزارات الفاعلة، مع السيد وزير النقل، وزير التجهيز والماء، بحكم أنه سلطة الموانئ تابعة لهم، وزارة الداخلية، وزارة الفلاحة بحكم كل ما يصدر ويستورد من المواد ديال الاستهلاك، مع وزارة الطاقة والمعادن، مع وزارة الاستثمار، مع وزارة المالية.

وبغيت باش نأكد بأنه الأولى الثمار تجنات لأنه 10% اللي كان ديال(la retenue à la source)، وبغيت باش نشكر مجلسكم الموقر اللي كان وراء هاذ التعديل واللي بدا تيعطي الثمار ديالو في إطار هاذ الدراسة، اللي غنتكلمو عليها من بعد.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السي كمال صبري في إطار الرد على الجواب ديال السيد الوزير.

المستشار السيد كمال صبري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

بصراحة، غنقول لك أشنا هي الأسباب اللي خلاتنا نوضعو هاذ السؤال.

أولا، بعد ما بغيت تفوتني الفرصة نهنئكم على الطريقة ديال التدبير ديالكم ديال هاذ القطاع بجميع المعطيات، وبالخصوص القطاع ديال النقل الطرقي، وتنعرفو المشاكل ديالو والتشعبات ديالو، واللي خلقتو فيه واحد التوافق والثقة ديال العاملين في هذا القطاع.

كذلك، السيد الوزير، قبل ما ندخل للقطاع ديال النقل البحري، من بين الأسباب هو التنزيل السريع ديالكم لواحد المجموعة ديال المناطق لوجيستيكية اللي خلقات واحد التنمية اقتصادية جد مهمة، يمكن واحد الطلب جد مهم، كاين كذلك هاذ الحركة المينائية اللي هي في تصاعد مستمر.

وبهاذ المناسبة تنبغي نشكر الوكالة الوطنية للموانئ، تحت إشراف السيد وزير التجهيز، فعلا نؤكد ما قلتم، يعني اليوم تنشوفو هاذ الضغط وهاذ الحركة اللي كاينة داخل الموانئ، رغم سوء أحوال

الطقس اللي تتجعل واحد التأخر فدخول البواخر للموانئ ناتج عن هاذ سوء الأحوال المناخية.

إذن هاذ الشي كلو، السيد الوزير، كيجعل أننا تنزيدو نطالبوكم بالتسريع من أجل إخراج المخرجات ديال هاذ الدراسة، بغينا ننوهو كذلك، السيد الوزير، ما تفوتناش الفرصة، احنا كفاعلين اقتصاديين وممثلين فاعلين اقتصاديين يعني التعامل ديالكم اللامشروط مع المهنيين وبالميكانيزمات الأولى ديال إنجاح ديال هاذ الاستراتيجية راه بدات على أرض الواقع، هو خلقكم لواحد المجموعة ديال اللجان اللي بدات اليوم تتشتغل، على أهم حاجة اللي هي أهم مسألة اللي تتهم هاذ الدراسة وهو التشغيل والتكوين، وكذلك العلم المغربي وواحد القوانين اليوم اللي بدات في العمل ديالها.

اللي تنطلبو اليوم، السيد الوزير، هو الله يخليكم أنكم تبقاو شارفين بهاذ الطريقة اللي خدامين على هاذ القطاع، لأنه قطاع حيوي، لا يعقل أن 80% ديال المبادلات التجارية ديال بلادنا عبر البحر وما عندناش أسطول بحري يتماشى والمتطلبات ديال البلاد ديالنا وهاذ الاقتصاد والتنمية المهمة اللي تتعرفها بلادنا.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير النقل واللوجيستيك:

شكرا السيد المستشار.

بالفعل هاذ الدراسة اللي انتهت وللوصول للهدف اللي جاء في الخطاب الملكي السامي، لازم من بعد ما قطعنا الأشواط ديال الاتصال مع جميع الفاعلين، تبين أن هناك احتياج إلى دعم مادي، اجتماعي، لأنه اليوم المنظومة ديال النقل البحري، يعني عندها ارتباط مباشر بالعاملين وما يسموا برجال البحر(les gens de mer) ، اليوم المدرسة (ISEM) اللي هي (l'Institut Supérieur d'Etudes Maritimes) ديال الضباط ديال البحر تتخرج ما يقرب من 40 في السنة ديال المتخرجين هاذ العدد غير كافي.

اليوم الاحتياج الحقيقي إيلا بغينا نستاجبو فقط للطلب اللي كاين عند الوكالة الوطنية ديال الموانئ (Tanger Med) و(TMSA[2]) الفاعلين غيخصنا ما يقرب من 900 متخرج سنويا، إذن هناك جانب التكوين، الحمد لله الموانئ، الناظور (Méditerranée) غادي يتفتح بعد ليس بالبعيد، الداخلة (ATLANTIC).

إذن، الاحتياج ديالنا للأطر اللي غادي تشتغل وغتشتغل في هاذ البواخر كبير، نحن في إطار اليوم إنهاء دراسة لبناء مركب تكويني كبير المستوى فالبحر الأبيض المتوسط إن شاء الله بتعاون مع وزارة التجهيز والماء لتوفير العدد الكافي اللي غادي يشتغلو إن شاء الله فهاذ الأسطول، إضافة إلى التشاور المباشر مع الفاعلين اللي أنتوما واحد منهم.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال السابع موضوعه "الجهود المبذولة لخفض عدد حوادث السير".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب لتقديم السؤال.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد الإله السيبة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدان الوزيران المحترمان،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

عن المجهودات المبذولة لخفض عدد حوادث السير نسائلكم السيد الوزير؟

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للرد على السؤال.

السيد وزير النقل واللوجيستيك:

السيد الرئيس من خلالك أشكر الفريق المحترم على وضع هذا السؤال.

بالفعل الوضعية ديال حوادث السير في المغرب مقلقة جدا، والفئة اللي هي أكثر تعرضا وأكثر هشاشة مع الأسف هي الفئة ديال الدراجات النارية، والواقع أننا اليوم في مسار تصاعدي لا يبعث على الاطمئنان، بطبيعة الحال في إطار المجهودات اللي كتعمل واللي تعتبر غير كافية، توزيع 50 ألف خوذة، (casques 50.000)، عدد من الردارات من الجيل الجديد، فهاذ الشي كلشي غير كافي.

ففي إطار اللجنة ديال اليقظة اللي اجتمعنا بها هاذي 3 ديال الأسابيع تم وضع برنامج جديد في أفق 2026-2030 للوصول إلى خفض 50% من الحوادث ومن الأرواح ومن الجرحى اللي كتبلغ ما يقرب من 8 ملايير ونصف ديال الدرهم، اللي عندها واحد العدد ديال الإجراءات تهم الجانب التكويني، الجانب التربوي داخل المدارس، وبالخصوص الفئة الأقل من 6 سنوات، وبطبيعة الحال الجانب الزجري وكذلك

[2] **T**anger **M**ed **S**pecial **A**gency.

إعادة النظر في عدد من القوانين.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم، تفضلوا.

المستشار السيد عبد الاله السيبة:

شكرا لكم السيد الوزير على تفاعلكم الإيجابي ونثمن لكم المجهودات في إطار ضمان السلامة الطرقية.

لكن إن استمرار الأرقام المقلقة لحوادث السير وما تخلفه من ضحايا وخسائر بشرية واقتصادية يطرح علامة استفهام حول مدى نجاعة المقاربة المعتمدة، خاصة فيما يتعلق بالوقاية الاستباقية وليس فقط الزجر والمراقبة.

كما أن الأرقام الرسمية المتعلقة بحوادث السير خلال سنة 2024، مثلا تظهر مدى عمق هذا التحدي الوطني، حيث بلغت إجمالي الحوادث الجسدية أكثر من 143 ألف حادثة نتج عنها وفاة 4024 شخصا بزيادة بلغت حوالي 5.37% مقارنة بسنة 2023.

كما تجاوز عدد المصابين بجروح خطيرة 10 آلاف حالة وهو ما يعكس استمرار ارتفاع معاناة المواطنين على طرقات المملكة.

وتشير المعطيات المتعلقة بسنة 2025 إلى استمرار هاذ المنحى التصاعدي، إذ تم تسجيل 2922 وفاة خلال الثمانية الأشهر الأولى، بزيادة تقارب 23% مقارنة بنفس الفترة من سنة 2024، مع بروز فئات عديمة الحماية مثل راكبي الدراجات الثنائية وثلاثية العجلات ضمن ضحايا حوادث السير، والتي سجلت ارتفاعا بنسبة أكثر من 63%.

ونسجل في هذا الإطار أن التركيز على تشديد العقوبات واستعمال وسائل المراقبة التقنية، وإن كان ضروريا، يظل غير كاف ما لم يواكبه تأهيل حقيقي للبنيات التحتية الطرقية، خصوصا بالعالم القروي والطرق الجهوية.

كما ندعو إلى:

- إعادة النظر في منظومة تعليم السياقة والقطع مع منطق التساهل في منح رخص السياقة؛

- تحسين ظروف عمل السائقين المهنيين، خاصة في قطاعي النقل الطرقي للبضائع والمسافرين، بما يضمن السلامة ويحفظ الكرامة المهنية.

وفي هذا الإطار، وكما أشرنا إلى ذلك استنادا إلى معطيات وزارتكم، فإن مؤشر السلامة الطرقية عرف تراجعا بفعل الارتفاع الذي سجله على مستوى عدد الوفيات بسبب حوادث السير على الطرقات، والتي أصبحت ظاهرة تحصد أرواح المواطنين الأبرياء، وما ينتج عنها من انعكاسات سلبية على المستويين الاجتماعي والاقتصادي، وذلك على الرغم من الجهود الكبيرة المبذولة في هذا الشأن.

لذلك ندعو السيد الوزير المحترم إلى تكثيف جهودكم في مجال المراقبة والزجر، بهدف الحد من السلوكات اللامسؤولة لبعض السائقين ومواكبتهم عبر إجراءات تحسيسية لنشر التربية الطرقية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير النقل واللوجيستيك:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب على ملاحظاتكم واقتراحاتكم اللي في الحقيقة تصب في إطار التوجه ديالنا لأنه هاذ الرقم اللي وصلنا ليه كلنا عارفين الأسباب.

بطبيعة الحال اليوم في إطار مقاربة جديدة اللي وصلنا لها واللي ما يقرب من 8 ديال الملايير ديال الدرهم اللي كتضم واحد العدد ديال الإجراءات اللي غادي ينزلوها للجهات، لأنه كيفما كان الحال الضغط يختلف من جهة إلى أخرى، الضغط اللي كاين في جهة الداخلة- وادي الذهب ماشي هو اللي كاين في فاس- سايس، وماشي هو اللي كاين في الدار البيضاء وماشي اللي في الرباط وماشي اللي فدرعة- تافيلالت، فكل جهة، من طبيعة الحال، غادي تناقش هاذ البرنامج في إطار لأنه غادي يكونو هوما شركاء معنا في إطار التصور ديالهم كيف يمكن خفض هاذ العدد ديال الحوادث حسب كل جهة، وحسب الخاصية اللي عندهم.

شكرا جزيلا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

والآن غادي ننتقلو إلى السؤال الثامن والأخير في هذا القطاع، موضوعه "تأخر مواعيد القطارات".

الكلمة للسيد المستشار المحترم من الفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية لتقديم السؤال.

تفضل السيد الرئيس مشكورا.

المستشار السيد أبوبكر اعبيد:

السيد الرئيس،

السيدان الوزيران،

السيدات والسادة المستشارين،

نسائلكم السيد الوزير المحترم عن التأخير في المواعيد للقطارات وعن المشاكل التي يعيشها المسافرون من جراء تعطيل مصالحهم؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير النقل واللوجيستيك:

شكرا السيد المستشار المحترم، ومن خلالك أشكر فريق الاتحاد الاشتراكي على وضع هاذ السؤال.

تطوير منظومة السير والقطارات، يعني التأخر اللي كاين في القطارات بلغ نسبة مئوية ديال نسبة الرضى بالنسبة للقطارات العادية ما يقرب من 75%، والنسبة المئوية للرضى داخل قطارات البراق 87%.

بطبيعة الحال، لا تخلو المنظومة ديال النقل السككي من تعثرات اللي تتكون تظهر كل مرة وتيكون عندها الأسباب ديالها، يا إما بالخصوص اللي خصنا نعرفو السيد المستشار المحترم، أننا في إطار منظومة جديدة ديال النقل والتنقل، بالخصوص التنقل ديال السكك الحديدية اللي غادي يغير المنظومة ديال النقل والتنقل في أفق سنة 2030.

بطبيعة الحال، عدد من الأشغال في كل المناطق اللي غادي يمر منها قطار البراق، التجديد ديال القطارات اللي غادي تشمل 168 قطار جديد، تطوير ديال السكك والممرات ديال السكك الحديدية، ومنها كذلك اللي تيمرو منها المواطنين القناطر اللي كاين فوق الممرات ولا تحت منها، بطبيعة الحال نحن في إطار واحد ثلاث سنوات ديال الأشغال، اللي تيكون عندها واحد التأثير، ولكن هاذ التأثير سوف يندثر إلى ما لا نهاية في أفق إنهاء انجاز إن شاء الله هاذ الخطوط.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

التعقيب، تفضل، استسمح.

المستشار السيد أبوبكر أعبيد:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران،

أولا السيد الوزير، نشكركم على صراحتكم.

وهو فعلا لقد تحول التأخير الحاصل على مستوى مواعيد القطارات إلى وضع اعتيادي يفرغ مفهوم المرفق العمومي بمعناه، فحين يصبح التأخر هو القاعدة والالتزام بالوقت هو الاستثناء، فإننا لا نكون أمام إشكال ظرفي، بل أمام أزمة تدبير تمس مصداقية قطاع حيوي يفترض فيه الدقة والانضباط.

إن القطار هو إحدى أدوات تنظيم الزمن الاقتصادي والاجتماعي للمواطن، وتأخره المتكرر ينعكس مباشرة على الطلبة والموظفين والعمال والمسافرين بين المدن، الذين يضطرون يوما إلى إعادة ترتيب التزاماتهم بسبب مواعيد غير محترمة، دون أي وضع أو اعتذار أو تعويض يذكر.

فكيف يمكن الحديث عن نقل حديث وفعال في ظل قطارات لا تحترم جداولها الزمنية، ومحطات تفتقر لمعلومات دقيقة ومسافرين يتركون في حالة انتظار مفتوح.

إن مسؤولية هذا الوضع لا يمكن تحميلها لظروف تقنية أو طارئة فقط، بل ترتبط بشكل مباشر بأسلوب الحكامة والتدبير وبضعف التواصل مع المرتفقين وغياب ثقافة ربط الخدمة العمومية بالمحاسبة.

فالمواطن لا يطالب بالمستحيل، بل بخدمة تحترم الحد الأدنى من الالتزام.

كما أن التأخر المتكرر يطرح سؤال العدالة بين الجهات، حيث تعاني بعض المحاور أكثر من غيرها دون تفسير، وأعطيكم مثلا السيد الوزير بمدينة أسفي، التي لا يوجد فيها إلا أسطول من العربات المتهالكة تستعمل في خط سككي وحيد ويتيم مع عربات النقل للفوسفاط، الشيء الذي يعمق الإحساس بالتمييز ويقوض الثقة في سياسة النقل السككي كرافعة للتنمية والربط الترابي.

إن معالجة هذا الوضع تقتضي انتقالا حقيقيا من منطق التبرير إلى منطق المسؤولية، فالقطار الذي لا يحترم موعده لا ينقل الركاب، بل ينقل رسالة سلبية مفادها أن وقت المواطن لا قيمة له، وهي رسالة لا تليق بقطاع النقل.

فعلا السيد الوزير، لقد سبق أن تم استقبالنا من طرفكم كبرلمانيين من مدينة أسفي ووعدتمونا بأنكم ستعملون كل ما في وسعكم لإصلاح ما يمكن إصلاحه، هته الزيارة تركت صدى طيب لدى ساكنة الإقليم بأسفي، والتي نتمنى أن تسرعوا في إيجاد الحلول العاجلة.

ومرة أخرى شكرا لكم السيد الوزير على حسن استقبالكم وعلى كل أعمالكم الجادة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

أعتذر فيما تبقى لكم السيد الوزير من الوقت.

السيد وزير النقل واللوجيستيك:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار.

فقط بغيت باش نطمئنكم في إطار الاستقبال اللي استقبلت جميع الفاعلين السياسيين ديال منطقة أسفي، تلك المنطقة العزيزة على سيدنا الله ينصرو، وعلى المغاربة جميعا، عملنا (rendrez-vous) إن شاء الله موعد في إطار هاذ يناير ولا فبراير اللي غادي نجيو بها بالحلول واللي غادي تكون إن شاء الله الحل، وهو الاستثمارات اللي كيقوم بها المكتب الوطني للسكك الحديدية.

ما يقرب من 29 مليار ديال الدرهم، اللي أسفي غادي يكون عندها الحق ديالها بدون شك، كونوا مطمئنين السيد المستشار المحترم في تقوية الخط ما بين أسفي وما بين ابن جرير، لأنه المحطة اللي غادي تكون في ابن جرير غادي يكون فيها التوقف ديال قطار البراق اللي غادي يربط ما بين مراكش وما بين الدار البيضاء في 55 دقيقة.

القطار الجديد من الجيل الجديد اللي إن شاء الله غادي يكون مستقبلا ما بين أسفي وابن جرير هو اللي غادي يحل هاذ المشكل، وكونوا على يقين بأنه إن شاء الله غادي يكون الجواب في إطار الاجتماع المقبل مع كل منتخبي إقليم أسفي.

السيد رئيس الجلسة:

أشكركم، السيد الوزير، على مساهمتكم في القيمة في هذه الجلسة.

وأرحب بالسيد وزير التجهيز والماء للمساهمة معنا في هذه الجلسة.

وغادي نبداو بالأسئلة الموالية الموجهة لقطاع التجهيز والماء حول "التساقطات المطرية والثلجية"، راه كاين عدة أسئلة تجمعهم وحدة الموضوع، لذا غادي نعرضهم دفعة واحدة.

والبداية مع السؤال الآني الأول للفريق الحركي وموضوعه "تحديات تسريع تنزيل الأوراش الكبرى لمواجهة مخاطر الإجهاد المائي".

الكلمة للسيد الرئيس السي السباعي.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزيران المحترمان،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

عن التدابير الحكومية المتخذة للحد من الإجهاد المائي، نسائلكم السيد الوزير؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السؤال الآني الثاني، وموضوعه "تأثير التساقطات المطرية الأخيرة على حقينة السدود وتخفيف آثار الجفاف".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار.

أعتقد السي مولاي المصطفى تفضل.

المستشار السيد مولاي المصطفى العلوي الإسماعيلي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران،

السيدات والسادة المستشارين،

نفس السؤال السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا مولاي المصطفى.

السؤال الآني الثالث وموضوعه "التساقطات المطرية والثلجية الأخيرة ودورها في تخفيف الجفاف".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد لحسن حداد:

السيد الوزير المحترم،

عرف المغرب خلال السنوات الأخيرة إجهادا مائيا حادا، حيث ضعف التساقطات المطرية وتراجع حقينة السدود إلى مستويات مقلقة والفرشات المائية كانت هبطات، وهاذ الشي كان بفعل التغيرات المناخية وارتفاع الطلب على الماء.

الحمد لله هاذ السنة موسم مطري استثنائي، أمطار الخير خلقت تزايدا في حقينة السدود، إعادة شحن مهمة ديال الفرشات المائية واعطانا هذا متنفس حقيقي للفلاحين وللمناطق البورية والسقوية على حد سواء فبعد سنوات اللي هي طويلة من الخصاص في المواد المائية.

إذن السؤال ديالي، السيد الوزير، تيتوزع على 3 دالمحاور:

أولا، كيف تعتزم الوزارة ديالكم، السيد الوزير، الاستفادة الفورية من هاذ الوضعية الاستثنائية باش نعززو الأمن المائي بشكل مستدام؟

ثانيا، في إطار السياسات الطموحة التي اعتمدتموها مشكورين،

السيد الوزير، تنفيذا للتوجيهات الملكية السامية واللي كتقوم على:

- بناء وتدبير شبكة واسعة من السدود باعتبارها ركيزة أساسية في الاستراتيجية ديال التكيف مع التقلبات المناخية؛

- إنجاز مشاريع كبرى ديال تحلية مياه البحر ولتخفيف الضغط على الموارد التقليدية؛

- اعتماد ديال التدبير المندمج للأحواض المائية؛

- الإعادة ديال استعمال المياه العادمة؛

- الحماية ديال الفرشات الجوفية؛

-التحسين ديال النجاعة ديال استعمال هاذ السياسة كلها، أعطى الثمار ديالها ونشكركم السيد الوزير على تجندكم في ذلك.

إذن في ظل هاذ السنة اللي هي ممطرة استثنائية، الحمد لله، ما هي الفرص الاستراتيجية الجديدة التي ترون أنها متاحة لتعزيز نموذج التدبير المستدام للماء في المغرب، بما يتجاوز منطق تدبير الجفاف كما أعلنتم عن ذلك السيد الوزير؟

وهل يمكن على سبيل المثال، وهذا سؤالكم السيد الوزير، تسريع إعادة الشحن ديال الفرشات المائية اصطناعيا واش يمكن ضخ المياه داخل الفرشات المائية؟

توسيع إحداث خزانات مائية مؤقتة وخزانات صغرى لفائدة النشاط الفلاحي؟

كيفية تعميم استعمال المياه المعالجة والمياه العادمة في السقي؟

وتكييف كذلك السياسات الفلاحية بما يشجع سلاسل الإنتاج أقل استهلاكا للماء.

ثالثا، السيد الوزير، على المدى المتوسط والبعيد، شنو هي الإجراءات اللي غاديين تاخذوها باش ما تبقاش هاذ السنة الممطرة مجرد استثناء عابر، ولكن تتحول إلى فرصة لتعزيز القدرة الهيكلية للمغرب على الصمود أمام التقلبات المناخية وضمان الأمن الغذائي وتعميم الولوج إلى الماء الصالح للشرب وحماية النظم البيئية المرتبطة بالماء، ونحن كنعرفو القدرة ديالكم، السيد الوزير، بأن عندكم الإرادة وعندكم كذلك القدرات باش يمكن ليكم أنكم تحققو جميع هذه الأمور.

شكرا لكم السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال الآني الرابع وموضوعه "تأثيرات التساقطات المطرية الأخيرة على حقينة السدود وتخفيف آثار الجفاف".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد لحسن الحسناوي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

عن تأثيرات التساقطات المطرية الأخيرة على حقينة السدود وتخفيف أثار الجفاف، نسائلكم السيد الوزير المحترم؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال الآني الخامس وموضوعه "انعكاس التساقطات المطرية والثلجية الأخيرة على حقينة السدود وتخفيف أثار الجفاف".

هاذ السؤال ديال فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب لتقديم السؤال.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد المخلول محمد حرمة:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير نفس السؤال.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الآن الكلمة للسيد الوزير للإجابة على الأسئلة المتعلقة بالتساقطات المطرية والثلجية.

السيد الوزير إيلا بغيتو تجيو هنا مرحبا.

السيد نزار بركة، وزير التجهيز والماء:

بسم الله الرحمان الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين،

بغيت نشكركم أولا على الأسئلة اللي تفضلتيو بها، لأننا كما تفضلتم نعيش بحمد الله ظرفية استثنائية، تميزت بتسجيل تساقطات مطرية وثلجية هامة خلال هاذ الأشهر الأخيرة، واللي معلوم كان عندها واحد الانعكاس جد إيجابي على الواردات المائية، وبالتالي على نسبة ملء السدود والإمدادات المائية الممكنة بالنسبة للسقي وبالنسبة للماء الصالح للشرب.

وفي هذا الإطار، يمكن نقول لكم بأن من شتنبر إلى اليوم،

التساقطات وصلت إلى 121.5 مليمتر أي بزيادة مقارنة مع السنة الماضية 114%، أي الضعف، بل أكثر من ذلك لأنه حتى مقارنة مع سنة عادية، أي المتوسط ديال 1990 إلى 2020 فهاذ 30 سنة ففاتت المعدل بـ 24% وهذا في حد ذاته شيء إيجابي جدا.

ثانيا، معلوم كذلك بالنسبة للثلوج، الثلوج وصلنا واحد رقم قياسي ديال 55.195 كيلومتر مربع اللي تم تغطيته كمساحة اللي تغطات بالثلوج، دابا هبطات إلى 22.600، ولكن هاذ الرقم اللي وصلنا لو فهو رقم قياسي ما تسجلش منذ 2018، هذا اللي جعل أن الواردات المسجلة اليوم من شتنبر إلى يوم 20 يناير، أي اليوم، وصلنا إلى 4 مليار و70 مليون متر مكعب، منها 3 مليار و600 فقط فهاذ 40 يوم فالواقع اللي فاتت.

بالتالي هذا تيجعل أنه مرينا من 28% كنسبة ملء السدود إلى اليوم 48% كنسبة الملء إذن إن شاء الله قربنا باش نوصلو إن شاء الله 50%.

وهذا كيأكد أنه معلوم كان عندو هاذ الشي وقع جد إيجابي، وغنعطيكم بحكم أننا فمجلس المستشارين، حوض بحوض، التطور اللي وقع فهاذ الإطار.

بالنسبة للحوض المائي ديال سبو، مرينا من 36% كنسبة الملء إلى 57%، أي وصلنا إلى 3 مليار و167 مليون متر مكعب اليوم، وعندنا 4 ديال السدود كبرى اللي فرغات الفائض ديالها، يتعلق الأمر بسد "باب الوطا"، سد "بوهودة"، سد "المنع سبو"، وسد "علال الفاسي".

بالنسبة لحوض أم الربيع، انتوما عارفين بأن هو الحوض اللي كان يعاني كثيرا من الإشكالية ديال الجفاف، هاذ الحوض مر من 250 مليون متر مكعب اللي كانت السنة الماضية، إلى اليوم مليار و178 مليون متر مكعب، أي مرينا من واحد النسبة ديال 5% إلى اليوم النسبة ديال 24%، يعني وقع تحسن ملموس في هاذ الإطار، رغم معلوم أنه كيبقى قليل فهاذ الإطار وبأنه كذلك عندنا العديد ديال السدود اللي هوما تجاوزو 100%، سد "آيت مسعود"، سد "الدورات"، سد "سيدي ادريس"، سد "إمفوت"، سد "سيدي سعيد معاشو"، سد "مولاي يوسف"، عاد السدود الصغرى اللي ما تكلمتش عليها حتى هي داخلة فهاذ الإطار.

بالنسبة لحوض أبي رقراق والشاوية، هنا يمكن لي نقول لكم بأنه هاذي سنة استثنائية، كانت النسبة دالملء السدود ما كتجاوزش 37%، اليوم وصلنا إلى 95.5%، وهاذ الشي ودرنا إفراغات، باش أننا نخليو هاذاك الهوة الضرورية باش لا قدر الله إيلا جات شي الشتا كثيرة باش ما يوقعش واحد المشكل فهاذ الإطار.

ومعلوم، هنا كنتكلمو بحال اللي قلت وبالتالي عندنا اليوم مليار و33 مليون متر مكعب، اللي هي كاينة الحمد لله فهاذ الأمر، وكذلك كانت العديد من السدود اللي هي اضطرت أنها يتم التفريغ ديالها منهم سد "محمد بن عبد الله" كما ذكرت وسد "كواشية"، اللي تجاوزو 100%.

بالنسبة لحوض اللوكوس، حوض اللوكوس، النسبة وصلات اليوم إلى 64.30% مقارنة مع 45.25% السنة الماضية، وصلنا إلى مليار و200 مليون متر مكعب، و4 السدود كذلك اللي تجاوزت 100%: سد "شفشاون"، سد "الشريف الإدريسي"، سد "ابن بطوطة"، سد "وادي المخازن".

بالنسبة لحوض سوس - ماسة، هاذ الحوض اللي ما كانش كيتجاوز 120 مليون متر مكعب، اليوم وصلنا 382 مليون متر مكعب، عاد ترأست المجلس الإداري ديال الوكالة، ودابا عندنا النسبة ديال 52% ديال الإنجاز، وبالتالي ربحنا سنة ديال الماء الصالح للشرب، وبالنسبة للمنطقة ديال آيت باها، ربحنا سنتين، لأن سد "أهل سوس" اللي فاض، راه وصل، تجاوز 100%، ومنها كذلك سدود أخرى: سد "أولوز" كذلك وسد "مولاي عبد الله" وسد "الدخيلة"، اللي هوما كذلك تجاوزو 100%.

بالنسبة لحوض تانسيفت، حوض تانسيفت حتى هو عرف واحد التطور ملموس، كنا فـ 46% ديال نسبة ملء السدود، وصلنا إلى 75.7% هاذ السنة، وهذا هو المستوى اللي كنا فيه فـ 2017، يوليوز 2017، إذن هذا كذلك واحد التطور ملموس، والسدود اللي وقع تفريغ الفائض ديالها هي: سد "مولاي عبد الرحمان" وسد "محمد بن سليمان الجازولي" وسد "أبو العباس السبتي".

بالنسبة لحوض ديال "لكير زيز غريس"، هنا تيخصنا نقولو بأن وصلنا فالواقع النسبة كانت 53% دابا 57%، ولكن اللي مهم وهو بالنسبة لسد "الحسن الداخل" وصلنا إلى 72%، وبالتالي هذا اللي تيضمن التزويد بالماء الصالح للشرب لأكثر من سنتين على المنظومة المائية بالنسبة للرشيدية، وهذا معلوم شيء إيجابي كذلك تيخصنا نسجلوه.

وتم كذلك في هاذ الإطار، بالنسبة لحوض "درعة- واد نون"، هنا يمكن نقولو بأن المستوى بقى في المستوى اللي كنا فيه، أي اليوم عندنا 31% مقابل 32% السنة الماضية، ولكن اللي مهم وهو أنه عندنا التمديد آجال التزويد بالماء الصالح للشرب لمدة سنتين على مستوى النظام المائي المرتبط بسد المنصور الذهبي، فهذا كذلك شيء اللي تيخصنا نسجلوه.

وأخيرا، عندنا مستوى الحوض المائي كذلك ديال "ملوية" حتى هو بقى مقارنة في نفس المستوى أي 39%، ولكن كاين فائض على مستوى سد "واد زا" و"مشرع حمادي" اللي تجاوزو 100%.

إذن هذا باش نعطيكم فكرة على هاذ التحولات الكبيرة اللي هي كاينة واللي هي مطمئنة واللي في الواقع يمكن نقولو بأن على الصعيد الوطني ربحنا سنة إضافية ديال الماء الصالح للشرب كمتوسط، كاين اللي سنتين، كاين ثلاث سنوات، كاين اللي شوية أقل، ولكن المتوسط هو على الأقل سنة.

هذا، معلوم تيجعل أنه من الضروري أننا نأكدو باش يمكن لنا نواجهو هاذ الأمر ونواصلو فالأعمال، وهو أن طبقا للتوجيهات الملكية احنا مواصلين في السياسة اللي كنا بديناها، ماشي لأن الحالة تحسنت أننا غنوقفو، بالعكس، احنا غنسرعو فالوتيرة.

لا، أولا، تسريع وتيرة إنجاز السدود، وغير مؤخرا كنت في سد "تامري" اللي المدة الإنجاز قلصناها بثلاثة السنوات، واللي إن شاء الله في يونيو ديال هاذ السنة غيتم هاذ السد باش يمكن لنا نشتغلو، باش يمكن لنا نبداو نملؤو هاذ السد، وبالتالي ربحنا في المتوسط ما بين ستة أشهر إلى ثلاث سنوات في هاذ الإطار.

بالنسبة للمياه الجوفية، إنجاز أثقاب مائية، إدامة الموارد المائية، فدرنا اليوم 4221 ثقب استكشافي بصبيب اللي تيتجاوز 8800 لتر في الثانية، واللي تيستافدو منو 5.800.000 ساكنة قروية، كذلك بالنسبة لتجميع مياه الأمطار قمنا بإنجاز 244 مطفية و40 مشروع لتجميع مياه الأمطار عن طريق أسطح البنايات.

بالنسبة للربط بين الأحواض المائية، كما تعلمون، الشطر الاستعجالي لتحويل مياه "سبو" لـ "أبي رقراق" راه تدار، وحولنا 953 مليون متر مكعب، دابا وقفنا التحويل لأن، الحمد لله، السد وصل 95% ديال نسبة الملء.

وإن شاء الله غننطالقو هاذ السنة في إنجاز الشطر الثاني من هاذ الربط ما بين أحواض "سبو" و"أبي رقراق" و"أم الربيع"، باش نوصلو لـ "سد المسيرة" باش نزيدو نتجاوزو هاذ الإشكالية اللي هي مطروحة، وهذا مشروع ملكي اللي هو تيدخل في إطار الخطاب الملكي السامي ديال عيد العرش ديال السنة الماضية، اللي أكد بأن من الضروري نواصلو في هاذ الربط ما بين الأحواض المائية، احنا إن شاء الله، غنطالقو في إنجازه فهاذ الإطار.

زيادة على الربط اللي تدار ما بين تحلية المياه ديال "الجرف الأصفر" و"الدورات"، والربط المائي كذلك ما بين سد "وادي المخازن" و"دار خروفة".

بالنسبة لتحلية المياه، اليوم عندنا 350 مليون متر مكعب، ملي دخلنا للحكومة كانت فقط 40 مليون متر مكعب، وغنوصلو، إن شاء الله، عندنا مليار و700 مليون متر مكعب في أفق سنة 2030 وعندنا 4 دالمحطات قيد الإنجاز بقدرة ديال 567 مليون متر مكعب فالسنة، وطلقنا معلوم المحطة ديال الناظور بـ 300 مليون متر مكعب والمحطة كذلك ديال طنجة ديال 150 مليون مكعب، وخلال هاذ السنة كذلك في أواخر السنة غنطلقو المحطة ديال كلميم وطانطان، والمحطة كذلك ديال سوس- ماسة اللي غدار في تيزنيت.

بالنسبة كذلك غنواصلو العمل بمعالجة المياه العادمة، كنا في 40 مليون متر مكعب غنوصلو لـ 100 مليون متر مكعب في أفق سنة 2027، وهنالك بالطبع البرامج المتعلقة بالتزويد بالماء الصالح للشرب في الوسط الحضري، وعندنا 22.000 دوار اللي هوما غيستافدو من هاذ الأمر و767 مركز قروي اللي داخلين في إطار مشاريع التزويد بالماء الصالح للشرب في الوسط القروي في إطار المخطط ديال الماء في هاذ الإطار.

وبالتالي، وزيادة بالطبع على ما قمنا به بالنسبة للمخططات على صعيد كل حوض في أفق سنة 2050.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

في إطار التعقيب على جواب السيد الوزير، غادي نعطي الكلمة للفريق الحركي.

السيد الرئيس السباعي، فليتفضل مشكورا.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا الرئيس المحترم.

السيد الوزير المحترم،

نشكركم على جوابكم وتفاعلا معه نسجل في الفريق الحركي الملاحظات والاقتراحات التالية:

أولا، السيد الوزير المحترم، نحن نحمد الله عز وجل على التساقطات المطرية والثلجية التي أنعم بها على بلادنا في الآونة الأخيرة والتي ستكون لا محالة لها أثر إيجابي على الرفع من حقينة السدود وتنمية الموارد المائية الجوفية والسطحية وعلى حصيلة الموسم الفلاحي الحالي.

ثانيا، السيد الوزير المحترم، بكل تأكيد فبلادنا بذلت مجهودات جبارة ومتواصلة على مدى عقود وخصصت استثمارات هائلة وفتحت أوراشا كبرى وأنجزت مشاريع مائية مهمة لتحقيق الأمن المائي ببلادنا وتنمية المخزون الاستراتيجي المائي، بفضل الرؤية الاستراتيجية الاستباقية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، وذلك في سياق الإكراهات البنيوية التي يعرفها قطاع الماء ببلادنا لمدة 7 سنوات متوالية، والتي أدت إلى إجهاد مائي غير مسبوق، جعلت معظم تقارير المؤسسات الوطنية والدولية تدق ناقوس الخطر حول أزمة الماء بالمغرب، آخرها التقرير الأممي قدم تشخيصا دقيقا للأزمة وحمل مؤشرات مقلقة من قبيل حصيلة فرد من الموارد المائية التي لم تتجاوز 776 متر مكعب سنويا، ومستوى الإجهاد المائي الذي بلغ حوالي 51% وهو رقم يتجاوز بكثير المعدل العالمي المطلوب وهو 25%.

ثالثا، السيد الوزير المحترم، بعيدا عن لغة التشخيص فهذه المعضلة المقلقة تتطلب مزيدا من المجهود من أجل تأمين المخزون الاستراتيجي المائي، عبر الرفع من وتيرة تعبئة المياه السطحية من خلال تسريع وتيرة

إنجاز السدود الكبرى والمتوسطة والتلية وتسريعها وفق مقاربة العدالة المجالية والجهوية والرفع من طاقتها التخزينية الاستيعابية عبر تنقيتها من الأوحال.

كما ندعو الحكومة من خلالكم، السيد الوزير المحترم، إلى الاستثمار في الموارد المائية البديلة غير التقليدية عبر تعميم محطات تحلية المياه في مختلف المدن الساحلية في إطار العدالة المجالية والجهوية وتوسيع نطاق معالجة المياه العادمة لإعادة استعمالها.

كما نتطلع، السيد الوزير المحترم، إلى تعميم التجربة الناجحة المتعلقة بالربط المائي بين الأحواض المائية وبين الجهات في إطار التضامن المائي.

السيد الوزير،

صيفط لك بعض الصور وبعض الفيديوهات على "واد تانسيفت"، السيد الوزير، راه ما تيبقى فينا الحال ملي تتولي الملايير، ماشي الملايين ديال الأمطار مكعبة، تقريبا هاذي 25 يوم وهو تيصب في البحر، غير هاذ الشي هذا، السيد الوزير، عيينا تنطالبو باش هاذ "واد تانسيفت" تكون عليه شي سد اللي هو في المستوى، لأنه لا يعقل باش يبقاو الملايين ديال الأمطار مكعبة يمشيو للبحر.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

دائما في إطار التعقيب، أعطي الكلمة للسيد المصطفى العلوي ديال فريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضلوا.

المستشار السيد مولاي المصطفى العلوي الإسماعيلي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين،

السيد الوزير،

الحمد لله على هذه التساقطات المطرية المهمة التي عرفتها بلادنا والتي جاءت في وقتها المناسب، حيث أخرجت بلادنا من الجفاف الذي طال 7 سنوات تعرضت فيه الموارد المائية إلى ضغط كبير نتيجة الطلب المتزايد على هذه المادة الثمينة والحيوية، في مقابل تراجع المخزون الوطني من المياه.

اليوم، بفضل السياسة النيرة والسديدة لجلالة الملك محمد السادس نصره الله، في تدبير قضية الماء تمكنت هذه الحكومة من تنزيل استراتيجية وطنية فعالة في تعبئة الموارد المائية الاعتيادية، خصوصا ما يتعلق بسياسة بناء السدود، التي عرفت خلال هذه الولاية الحكومية بناء وتدشين العديد منها، مكنت من تخزين حمولة الوديان داخل هته المنشآت الفنية.

ونثير انتباهكم، السيد الوزير، إلى ضرورة الالتزام بمواصلة البرنامج الحكومي الخاص ببناء السدود التلية خصوصا سد "أزرو نايت الحسن" بإقليم خنيفرة، الذي تفوق حقينته 2 مليون متر كعب، والذي توقفت أشغال بنائه للأسف.

وفي هذا الإطار، نطالبكم، السيد الوزير، بإتمام أشغاله لأنه سيشكل قيمة مضافة بالمنطقة لما سيكون له من دور في تغذية الفرشة المائية وتوفير مياه الشرب والسقي للساكنة.

وبفضل هذه الاستراتيجية تمكننا، بفضل الله، من ربح فائض مائي خلال هذه السنة داخل العديد من الأحواض، والأرقام اللي أشرتو لها، السيد الوزير، كافية تجاوب على الخصاص اللي كان تيعرفو المغرب قبل، خصوصا بـ "أبي رقراق"، "اللوكوس"، "سبو"، وخرجنا رسميا من الجفاف كما أكدتم عليه السيد الوزير.

هذه هي الوضعية جد إيجابية تتطلب الإسراع في الربط بين الأحواض المائية لتمكين المناطق والجهات الأخرى التي تعاني نقصا في الموارد المائية للاستفادة من هذه الطفرة المهمة التي تعرفها حقينة السدود، لأن التجربة أبانت عن فاعليتها في ربط حوض سبو بأبي رقراق، وهنا نحيي الحكومة على هذا المجهود الكبير الذي قامت به في إخراج هذا الطريق السيار المائي بكوادر وأطر مغربية.

السيد الوزير المحترم،

هذه الأرقام والمؤشرات التي جاءت في ردكم نريدها بالمناسبة أن تشكل إطارا واسعا لمواصلة بناء السدود في المناطق التي تعرف تساقطات كثيرة، لأنه لا يعقل أن يذهب جزء كبير منها إلى البحر، في الوقت الذي تعاني فيها بعض المناطق من نقص كبير للموارد المائية.

وفي الأخير، نؤكد لكم مجددا السيد الوزير، بأن تدبير هذا الفائض الذي تعرفه مجموعة من الأحواض المائية للحفاظ على هذه الثروة أمر ضروري، لأنه يعد مصدرا أساسيا ورئيسيا للاقتصاد الوطني.

والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الفريق الاستقلالي استهلك وقته.

الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد لحسن الحسناوي:

شكرا على جوابكم القيم وعلى كل الإنجازات التي قمتم بها في

القطاع الذي تشرفون عليه، كما قلتم بالفعل ولله الحمد، عرفت بلادنا تساقطات مطرية وثلجية مهمة بمختلف أنحاء المملكة مما عزز حقينة السدود، حيث عرفت هذه الحقينة ارتفاعا ملحوظا مما أعاد الأمل في تحسن الوضعية المائية والحد من آثار الجفاف الذي طبع السنوات الأخيرة.

وبعد الحديث عن الانعكاسات الإيجابية لهذه التساقطات المطرية، لا بد السيد الوزير، من استحضار ما خلفته من آثار أثرت على المحصولات الزراعية والبنية التحتية والمنازل السكنية.

وفي هذا السياق، نذكر ما خلفه فيضان "وادي البطحاء" بجماعة الجرف خاصة بـ "قصر المنقارة" بإقليم الرشيدية، حيث أدى تغيير مجرى الوادي إلى توجيه السيول بشكل مباشر نحو الخطارات والسواقي ومنازل المواطنين، فانهارت عدة منازل وأصبحت أسرا بكاملها بدون مأوى، كما تهدمت الخطارات والسواقي وتوقفت عن الخدمة.

السيد الوزير المحترم،

لا بد من أن نسجل بإيجابية كبيرة العمل الجبار الذي قام به السيد والي جهة درعة- تافيلالت في هذا الملف، الذي سهر شخصيا على إيجاد حلول عاجلة لبناء حائط "وادي البطحاء" بجماعة الجرف من خلال إبرام اتفاقية شراكة تضم مختلف المتدخلين.

وفي هذا الإطار، نقدر ونثمن تأكيدكم، السيد الوزير المحترم، على أنكم ستصادقون على هذه الاتفاقية خلال اجتماع المجلس الإداري لوكالة الحوض المائي لزيز- غريس- كير يوم الجمعة المقبل إن شاء الله لتنطلق بعده الأشغال مباشرة.

السيد الوزير المحترم،

نحن على يقين تام أن الحكومة بمختلف مكوناتها ساهرة على مواجهة تداعيات التساقطات المطرية الأخيرة بما يلزم، إلا أننا من هذا المنبر، نؤكد أن الوضع يستدعي تدخلا عاجلا من أجل إعادة "وادي البطحاء" إلى مجراه الطبيعي وإصلاح وبناء الخطارات والسواقي المتضررة التي تشكل شريان الحياة ومصدر استقرار للساكنة، مع التعجيل ببناء المنازل أو تعويض الأسر المتضررة بـ "قصر المنقارة".

وختاما، لا يخامرنا أدنى شك في أنكم ومعكم كافة أعضاء الحكومة الموقرة لن تدخروا جهدا في سبيل حل هذا المشكل الذي يؤرق ساكنة "قصر المنقارة"، لما عهدناه فيكم من جدية ومسؤولية وحرص دائم على خدمة الوطن والمواطنين، تنزيلا للتوجيهات الملكية السامية لجلالة الملك محمد السادس أيده الله ونصره.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

آخر متدخل في هذه النقطة، الكلمة لفريق الاتحاد العام للشغالين.

تفضل.

المستشار السيد المخلول محمد حرمة:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

إن هذا التحسن لا يمكن قراءته بمعزل عن الرؤية الملكية المتبصرة التي أرساها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، والتي جعلت من الأمن المائي خيارا استراتيجيا طويل النفس وليس مجرد رد فعل ظرفي.

فسياسة السدود وتنوع مصادر التزود بالماء والربط بين الأحواض وتحلية مياه البحر، كلها اختيارات ملكية استباقية، أثبتت اليوم نجاعتها ووجاهتها.

السيد الوزير،

إننا نسجل بتقدير كبير العمل الهادئ والمتواصل التي تقوم به وزارتكم في تنزيل هذه التوجيهات الملكية، سواء من خلال التتبع الدقيق لوضعية السدود أو التدبير المسؤول لهذه التساقطات بما يضمن تثمينها وحسن استثمارها وتأمين التزود بالماء الصالح الشرب ودعم القطاعات الحيوية، في مقدمتها الفلاحة.

كما نثمن المنهجية الواقعية والرصينة التي تعتمدها الوزارة في التعاطي مع إكراهات الماء، بعيدا عن منطق الارتجال وبقناعة واضحة بأن التدبير المائي اليوم هو استثمار في استقرار البلاد وفي مستقبل الأجيال القادمة.

السيد الوزير،

إن ما تحقق، رغم محدوديته الظرفية، يعزز الثقة في الاختيارات الكبرى للدولة، ويؤكد أن المغرب تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، يسير بثبات نحو ترسيخ أمنه المائي عبر سياسات عمومية متدرجة مسؤولة ومستدامة.

ونؤكد داخل الاتحاد العام للشغالين بالمغرب دعمنا الكامل لكل الجهود الملكية والحكومية الرامية إلى حماية هذا المورد الحيوي وضمان حقوق المواطنات والمواطنين في الماء اليوم وغدا.

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة لكم السيد الوزير فيما تبقى لكم من الوقت.

السيد وزير التجهيز والماء:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السادة المستشارين على التدخلات الهامة.

أنا فقط بغيت نأكد لكم بأن احنا مواصلين في السياسة ديال السدود طبقا للتوجهات الملكية.

أولا، فهاذ الثلاث سنوات الماضية تم استغلال ستة سدود كبرى: "قدوسة" و"تيداس" و"تودغى" و"أكدز" و"فاصك" و"مداز".

والشروع في ملء حقينة السدود كل من "كدية البرنة" وسد "غيس" وسد "الساقية الحمراء".

ويتم حاليا إنهاء سد "آيت زيات"، كما يوجد 14 سدا في طور الإنجاز، من بينها تعلية سد "المختار السوسي" و"محمد الخامس".

وبالنسبة للسدود المتوسطة، يوجد قيد الإنجاز 4 السدود: "تاسا ويركان" بالحوز وسد "مساليت" و"عين قصب" ببن سليمان، و"سيدي يعقوب" بتيزنيت.

وتمت برمجة 155 سدا صغيرا وتليا، من بينها 50 سدا في طور الإنجاز، بما فيها السدود التي يتم صيانتها وإنجازها من طرف وزارة التجهيز والماء والوكالات الجهوية لتنفيذ المشاريع في هاذ الإطار.

ومن بين هذه السدود، تمت برمجة سدود أخرى، اللي عندك، سد "بو احمد" وسد "تفر" و"دار ميمون" و"علي تحيلات"، وتعلية سد "بوهودة" و"كنفودة" و"باب وندر" اللي غادي تكون إن شاء الله بالنسبة لسنة 2027.

بالنسبة لـ "واد تانسيفت" فاحنا عندنا برمجة إن شاء الله ديال سد على هاذ الواد، باش الإشكالية اللي تفضلتو إن شاء الله ما تبقاش مطروحة، لأن الهدف ديالنا وهو أن ما نخليو حتى نقطة تمشي للبحر، بالعكس أننا نقلصو كل ما أمكن، والمواصلة بالطبع في الربط ما بين الأحواض المائية باش يمكن لنا كذلك نتجاوزو نفس الإشكالية.

النقطة الثالثة، اللي باغي نأكد عليها وهو أنه اليوم احنا تنشتغلو كذلك على واحد الأمر أساسي، وهو ما هو مرتبط بالجانب المتعلق بالفرشات المائية، فكاين العديد من عقد الفرشة كنشتغلو عليها باش أننا نطبقوها ونجعلو أننا نقلصو من هاذ الاستغلال المفرط ديال الفرشة المائية، وفي نفس الوقت كذلك أننا نبنيو هاذ السدود التلية اللي غتساعد على تطعيم هذه الفرشات المائية بكيفية اصطناعية.

وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

غادي ننتقلو إلى الأسئلة اللي عندها وحدة الموضوع حول "تأثير التساقطات على المحاور الطرقية".

السؤال الأول لفريق التجمع الوطني للأحرار وموضوعه "تدابير الوزارة لمواجهة آثار تساقطات الثلوج على المحاور الطرقية الخاصة بالعالم القروي".

السؤال للأستاذ محمد بودس فليتفضل مشكورا.

المستشار السيد محمد بودس:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

عن تدابير الوزارة لمواجهة آثار تساقطات الثلوج على المحاور الطرقية، خاصة بالعالم القروي نسائلكم؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

السؤال الثاني والآني كذلك موضوعه "تدابير الوزارة لمواجهة آثار تساقطات الثلوج على المحاور الطرقية، خاصة بالعالم القروي"، لفريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

تفضل، السيد الرئيس.

المستشار السيد لحسن آيت اصحا:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

نفس السؤال، السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال الثالث والآني كذلك موضوعه "تدابير الوزارة لمواجهة آثار تساقطات الثلوج في المحاور الطرقية خاصة بالعالم القروي".

هاذ السؤال ديال فريق الاتحاد المغربي للشغل لتقديم السؤال.

الأستاذة، تفضلي.

المستشارة السيدة مينة حمداني:

السيد الرئيس،

كنأكدو السؤال.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الآني الرابع وموضوعه "التدابير المتخذة لمواجهة آثار

تساقطات الثلوج على المحاور الطرقية، خاصة في المناطق القروية والجبلية".

هاذ السؤال ديال الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لتقديم السؤال.

السيد الرئيس المحترم، تفضل.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

نسائلكم عن آثار التساقطات الثلجية في المناطق القروية، خاصة في المرتفعات؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

والآن الكلمة للسيد وزير التجهيز والماء للإجابة على الأسئلة المتعلقة بتأثير التساقطات على المحاور الطرقية.

تفضل السيد الوزير إذا أردتم.

السيد وزير التجهيز والماء:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين،

أريد أن أؤكد بأن على إثر الاضطرابات الجوية اللي عرفناها خلال الأيام الأخيرة، من تهاطل أمطار عاصفية وقوية وكذلك تساقطات ثلجية كثيفة، عرفت العديد من الطرق انقطاعات لحركة السير، بأزيد 165 مقطع من طرق وطنية وجهوية وإقليمية.

وفي هذا الإطار، يمكن نقولو بأن كانت أمور استثنائية، لأن في بعض الأحيان وصلات التراكمات الثلجية ما بين متر إلى 3 ديال الأمتار، خاصة بالمحاور الطرقية التابعة لأقاليم كل من أزيلال وتنغير وجرسيف وتازة وبولمان.

كما بلغ عدد المقاطع الطرقية التي تعرضت بها حركة السير للانقطاع بفعل الثلوج 88 طرق وطنية وجهوية وإقليمية بطول إجمالي بلغ 2435 كيلومتر التابعة لأقاليم كل من إفران والحاجب وصفرو وبولمان، تازة، بني ملال، خنيفرة، الحسيمة، وجدة، جرادة، جرسيف وتارودانت.

وفي منهجيتنا بالنسبة للطرق المقطوعة، باش نكونو واضحين فيما بيننا، أننا اعطينا معلوم الأولوية للطرق الوطنية باعتبارها هي محاور رئيسية لضمان التنقل والخدمات الحيوية، يمكن نقولو بأن بالنسبة ديال التدخل، السرعة ديال التدخل، فهي ما بين 17 إلى 48 ساعة، وهاذ النسبة تيمكن توصل بالنسبة للطرق الوطنية ما بين 14 إلى 24 ساعة، باش أنها كتحل هاذ الطرق.

وكذلك فهاذ الإطار، أنه اضطرينا أنه فبعض الأحيان، بحكم أن التساقطات كانت متعددة، فكان ضروري كذلك أننا نفتحو هاذ الطرقان عدة مرات، ماشي غير مرة وحدة، وذلك النتيجة ديال تكرار العواصف الثلجية فهاذ الإطار.

وبالنسبة معلوم الساكنة القروية المحاصرة بالثلوج، وبتضافر الجهود مع السلطات المحلية، قامت الوزارة بتعزيز أقاليم كل من أزيلال، ميدلت وخنيفرة، وورزازات وتنغير بآليات إضافية قصد تسريع وتيرة عمليات إزاحة الثلوج وفتح هذه المسالك في أقرب الآجال، رغم أنها باش نكونو صرحاء فيما بيننا، أن كاين إشكالية، انتوما عارفين بأن بحكم هي مسالك، فالآليات اللي كنستعملوها فالثلوج كنلقاو صعوبة باش دخل لتم، وبالتالي كنستعملو آليات أخرى، وهذا كياخذ وقت أكثر من الطرق الوطنية أو الطرق المعبدة في هاذ الإطار، واللي كنستعملو هو الجرافات وآليات التسوية فقط، وبالتالي الفعالية ما تتكونش بنفس القوة.

وتجدر الإشارة كذلك أنه تفتحت باش يمكن لنا نوصلو لهاذ النتيجة تم تعبئة، وهنا بغيت نشكر معلوم العاملين في القطاع ديال وزارة التجهيز والماء على المجهودات المبذولة فهاذ الإطار، لأن تم تعبئة 223 موظف وموظفة وكذلك التقنيين ديال الشساعة اللي لعبو واحد الدور مهم فهاذ الإطار، ومنهم 94 مهندس و134 تقني و290 سائق للآليات و305 عامل، وتم تعبئة 357 آلية مكونة من شاحنات كاسحة للثلوج ونفاخات الثلوج (les fraises) وآلية التسوية وآلية الشحن والحفر والجرافات.

وكذلك فهاذ الإطار، ضروري كذلك نشكرو المجهودات المبذولة من طرف السلطات المحلية، لأن فعلت خلية القيادة، لا على المستوى الجهوي والإقليمي، وكذلك كان هنالك تعبئة كل الأطر والفرق في حالة تأهب قصوى باش يمكن لنا نتجاوزو هاذ الإشكاليات، وضع كذلك وتعزيز مراكز الديمومة على المستويين الجهوي والإقليمي والتزود بكل المواد اللازمة للعمليات الميدانية، كوقود الملح، البوزلان، قطع الغيار، حطب التدفئة، علامات التشوير الطرقي، وتمركز آليات التدخل على مستوى الطرق التي من المرجح أن تعرف انقطاعات، هذه الأمور، اللي كذلك اللي قمنا بها باش يمكن لنا نواجهو، لأن كاينة ثلوج كذلك اللي هي إن شاء الله غتكون خلال الأيام المقبلة.

واللي يمكن لي نأكد لكم كذلك بأننا، معلوم، معبئين باش يمكن لنا نواصلو هاذ العمل ونزيدو نعززو الآليات والإمكانيات البشرية، باش يمكن لنا، إن شاء الله، نكونو في مستوى تطلعات المواطنات والمواطنين.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الآن غادي ندخلو في إطار التعقيبات.

أعطي الكلمة لفريق التجمع الوطني للأحرار.

السي محمد بودس.

تفضل.

المستشار السيد محمد بودس:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

نحمد الله ونشكره على نعمة التساقطات الأخيرة التي حملت بشائر الخير لبلادنا، وخاصة التساقطات الثلجية بجبال بويبلان، الريف، الأطلس وغيرها من المدن بالشرق والجنوب الشرقي، وهي مناسبة ننوه فيها بالمجهودات الجبارة التي تقوم بها السلطات على مستوى الأقاليم ذات الطبيعة الجبلية لفك العزلة عن الساكنة.

في هذا الإطار ندعوكم، السيد الوزير، إلى مساعدة هذه السلطات التي تسهر ليل نهار في تكثيف التدخلات في كل المحاور الطرقية المقطوعة، والذي انهار جزء كبير منها جراء هذه التساقطات، وتعبئة وسائل الإنقاذ لتقديم المساعدة الضرورية لفائدة الساكنة.

إنها فرصة لنا كبرلمان لندعوكم، السيد الوزير، لمزيد من اليقظة في التعامل مع هذه الوضعية، نريد تعبئة مضاعفة خصوصا أمام انقطاع المسالك الطرقية التي تضررت بشكل كبير جراء انجراف التربة وتساقط الحجارة، مما جعل جل المناطق معزولة.

لهذا ندعو إلى تعزيز جاهزية البنية الطرقية الجبلية وتسريع عملية الصيانة وتوفير وسائل التدخل الملائمة لطبيعة هذه المجالات، خصوصا على مستوى إقليم تازة ذي الطابع الجبلي الذي تكثر فيه الانجرافات الترابية.

السيد الوزير،

ندعوكم إلى تنزيل المخطط الاستعجالي لهذا الإقليم جراء تضرر الطرق بالجماعات الجبلية، من خلال اعتماد مقاربة استباقية مندمجة لضمان تنسيق فعال بين القطاعات الحكومية والسلطات والجماعات الترابية، مما يكرس الثقة في العمل العمومي ويصون كرامة المواطنين والمواطنات.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة الآن لفريق الأصالة والمعاصرة.

تفضل.

المستشار السيد لحسن آيت اصحا:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير المحترم،

أشكركم على جوابكم وأتوجه إليكم بداية بخالص الشكر والتقدير على روح الانفتاح على السادة البرلمانيين التي تميز تدبيركم للقطاع، مما يجسد فضيلة الإنصات التي تميز تفاعلكم مع ممثلي الأمة، وهو نهج مؤسساتي مسؤول من شأنه الإسهام في تحقيق تطلعات المواطنات والمواطنين بمختلف مناطق المملكة.

كما نود التنويه بالمجهودات الكبيرة التي تبذلها وزارتكم في هذه الظرفية المناخية الصعبة التي تعرفها بلادنا، خاصة بالمناطق الجبلية، من خلال التدخلات المتواصلة لفتح المحاور الطرقية وفك العزلة عن الساكنة، وهي مجهودات تعكس حرصا واضحا على مواجهة هذه الظروف الاستثنائية عبر تسخير مختلف الإمكانيات البشرية واللوجيستيكية الضرورية.

وفي هذا الإطار، لا بد من توجيه الشكر والتنويه للمصالح الجهوية والإقليمية التابعة لوزارة التجهيز والماء التي تشتغل دون انقطاع ليلا ونهارا من أجل ضمان سلامة المواطنين واستمرار حركة السير، كما نثمن عاليا المجهودات الجبارة التي يبذلها السادة الولاة والعمال ومختلف المتدخلين في إطار مقاربة تشاركية وتعبئة شاملة.

وبعد استمرار هذه الظروف المناخية، وما يصاحبها من تساقطات ثلجية متواصلة، فإننا نؤكد على ضرورة مواصلة اليقظة والتعبئة والاستعداد الدائم، حفاظا على سلامة الساكنة وضمانا لاستمرار الخدمات الأساسية، خاصة بالمناطق الجبلية والهشة.

كما يتعين بالموازاة مع ذلك العمل على:

أولا، تقوية الشبكة الطرقية بالمناطق الجبلية وتأهيل المسالك القروية بشكل يضمن استمرارية الولوج؛

ثانيا، تعزيز أسطول الآليات الخاصة بإزاحة الثلوج وتوزيعها بشكل عادل على الأقاليم الأكثر عرضة للتساقطات الثلجية؛

ثالثا، تحسين التنسيق بين مختلف المتدخلين واعتماد مخططات استباقية قبل موسم التساقطات الثلجية؛

رابعا وأخيرا، ضمان تزويد منتظم للساكنة بالمواد الأساسية وضمان استمرار الخدمات الصحية والتعليمية في فترة العزلة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للمستشارة المحترمة للاتحاد المغربي للشغل.

المستشارة السيدة مينة حمداني:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

استبشرنا خيرا بهاذ السنة الممطرة والمثلجة، كان الأمل ديالنا كبير باش ما ترجعش هاذيك الصورة اللي ارتبطت بالأمطار والثلوج، ولكنها للأسف عادت في بعض المناطق وبحدة أكبر، الطرق مقطوعة، الدواوير محاصرة، مواطنين كيدفعو ثمن البرد والعزلة بالصحة والحياة ديالهم أحيانا، والطرق الوطنية والجهوية والقروية تغلق لأيام وأسابيع أحيانا، وكتحول حياة الناس لانتظار مكلوم للإغاثة.

من الأطلس الكبير والمتوسط إلى الأطلس الصغير، من الريف للأقاليم الجنوبية الشرقية، الوضعية واحدة، بنية تحتية لا تتحمل الظروف الجوية القاسية كاسحات الثلوج تعبأ بعد وقوع الكارثة، المسالك الثانوية والطرق غير المصنفة تترك عرضة للانهيارات والوحل، ونصدم بأخبار مرضى ينقلون على ظهور الدواب وحوامل يلدن في ظروف بدائية وأطفال يحرمون من المدرسة وأسر تنفذ مؤونتها وتدفئتها.

السيد الوزير،

بالفعل، وكما جاء في جوابكم، الوزارة قامت بتعبئة مصالحها وتفعيل تدخلات ميدانية مكنت من إعادة فتح مجموعة من الطرق وضمان حد أدنى من استمرارية التنقل بالمحاور الاستراتيجية، خاصة الطرق الوطنية والجهوية ذات الكثافة المرورية، غير أن هذه التدخلات على أهميتها تظل ظرفية عوض أن تكون جزء من سياسة استباقية شاملة، فقد كشفت التساقطات الثلجية عن هشاشة البنية الطرقية بالمسالك الثانوية ومحدودية الجاهزية القبلية لمواجهة ظواهر مناخية لم تعد استثنائية.

اختياركم للمحاور الكبرى، وإن كان مفهوما من زاوية تدبير الطوارئ، لكنه غير مفهوم من جانب العدالة المجالية والمساواة الفعلية بين جميع المواطنين أينما وجدوا.

السيد الوزير،

إننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل ما بغيناش غير وعود موسمية، بغينا قرارات جريئة والآن عبر:

- الاستثمار في مجموعة من التقنيات بحال التصريف المائي، الجدران الواقية، مواد بناء تتحمل الثلوج والوحل، وأنتم أدرى السيد الوزير لأن هذا الاختصاص ديالكم؛

- تقوية المراكز الجهوية بالمعدات والموارد البشرية قبل فصل الشتاء؛

- إدماج مخاطر العزلة القروية ضمن برامج صيانة الطرق؛

- تسريع وثيرة تأهيل الطرق والمسالك القروية وفق معايير قادرة على الصمود أمام التقلبات المناخية؛

- تعزيز التنسيق مع الجماعات الترابية، وهنا نسوق لكم السيد الوزير، مثال طريق ديال إفنوان الرابطة بين جماعتي تيدلي بورزازات وتاويالت بتارودانت واللي كان موضوع ديال واحد السؤال مشى لكم السيد الوزير وطلب، وهاذ الطريق تعد شريان ديال حياة الساكنة اللي تتقدر بعشرات الآلاف وهو الآن السيد الوزير مقطوع، وغيبقى كذلك إلى حدود شهر ماي حتى ينشف الغيس، نقولها بالدارجة باش يفهموها الناس، اللي غرقت فيه العديد من المركبات بما فيها المركبات اللي جات باش تغيثهم.

السيد الوزير،

إن شاء الله الثلوج والأمطار غادي ترجع إن شاء الله، ولكن معاناة المواطنين خصها توقف وخصها تنتهي، هؤلاء الناس ليسوا أرقاما السيد الوزير، هم أبناء وبنات هاذ الوطن ويستحقون العيش بكرامة حتى في أقصى الجبال، وأقساها بـ"السين" السيد الوزير.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

آخر متدخل في إطار التعقيب، الكلمة للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

تفضل الرئيس.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

لا يسعنا كمغاربة أولا أن نحمد الله سبحان الله على نعمه وعلى الخيرات التي تأتي مع الثلوج ومع الأمطار، سيما وقد عانينا كمغرب حوالي 7 سنوات من الجفاف، سبع سنوات من العطش، وها نحن، ها نحن نغاث من طرف الخالق الجليل، ثلوج، ثلوج متوزعة على جميع المرتفعات، هذه الثلوج يجب إزاحتها من الطرق الرئيسية، فسأضم صوتي إلى صوت الجماعة، أو صوت المجموعة ديال السيدات والسادة المستشارين اللي أثنوا وشكروا الموقف ديال وزارة التجهيز والماء، وعلى العناية الكبيرة التي قدموها ويقدمونها خدمة للمارين، خدمة للساكنة.

صحيح عمل مضني، عمل جبار، مشكورين عليه، بالتدبير ديالكم السيد الوزير، والتوجيهات الملكية السامية لجلالة الملك حفظه الله.

السيد الوزير،

اللي تيقوم بهاذ العمل هوما عمال الشساعة الاستثنائية، الشساعة الاستثنائية ملي تنكونو احنا مغطيين فالفراش عاد تيخرجو هوما، وتيجي ذاك الشي مباغت، كنلقاو بعض الحالات اللي تتعطل، تيتعطل المرور على بعض المقاطع، بعض الطرق، ولكن راه خصنا نشوفو شكون كاسحات وعمال الشساعة الاستثنائية اللي ما هما، ما هما عمال رسميين، ما هما عمال مؤقتين، هم عمال فقط، وهاذ الشي ياما الفريق الاستقلالي تحدث عن عمال الشساعة الاستثنائية وعلى ظروف العيش ديالهم وعدم الترسيم ديالهم وعدم العناية بهاذ الفئة من العمال.

صحيح، احنايا تنقدرو المجهودات اللي كتديرها الوزارة، ولكن في هاذ اللقاء كنلتمس مرة أخرى العناية بهاذ الرجال المقاومين مع البرودة، البرد القارس.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير للرد على التعقيبات.

تفضل.

السيد وزير التجهيز والماء:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدة والسادة المستشارين على التدخلات الهامة اللي تفضلتيو بها.

أنا في الواقع بغيت أولا نأكد بأن بالنسبة لنا المغاربة كلهم سواسية، وراه كاينة فالدستور، احنا ما يمكن لنا إلا نطبقو الدستور والتوجيهات الملكية واضحة في هذا الإطار، ملي تنقول بأن جلالة الملك أكد بأن لن يقبل أن يكون هنالك مغرب بسرعتين.

وبالتالي الهدف ديالنا أن اللي ساكن فالجبال أو ساكن فالصحراء، أو لا فصحاري ولا في مناطق أخرى، راه كلهم بحال بحال، بالعكس احنا كنعملو جاهدين باش نعطيو عناية خاصة مقارنة مع الساكنة ديال المناطق الأخرى اللي عندهم أريحية أكبر، ولكن كاين واحد الواقع، وهاذ الواقع لا يرتفع، هاذ الشي اللي كاين، كيخصنا نحاولو كيفاش نتجاوزوه.

فشنو اللي درنا؟ أولا، باش نفهمو المنطلق.

أول شيء اللي هو أساسي، وهو أنه احنا استبقنا شوية دالأمور، لأن ملي جا الزلزال ديال الحوز، اعتبرنا بأن من الضروري أن هاذوك الوحدات ديال التدخل السريع نعاودو نجددوها، وبالتالي اقتنينا العديد من الآليات، راه إيلا كانت هاذ التدخلات رغم أن يمكن نعتبرو بأن غير كافية، لأن كانت عندنا، اقتنينا الآليات السنة الماضية وبالتالي كانت هاذ الآليات باش يمكن لها تدخل فهاذ الإطار لا بالنسبة للثلوج، إزاحة الثلوج، ولا بالنسبة للإشكاليات الأخرى اللي كانت مطروحة، وبالتالي كل جهة عندها الآليات ديالها ديال التدخل السريع، إذن هاذي النقطة الأولى، ودرنا وحدات خاصة فهاذ الإطار.

النقطة الثانية، وهو أنه فهاذ العمل كذلك اللي كان ضروري نشتغلو عليه، وهو أننا ما اكتفيناش بالآليات اللي عندنا، بل اضطرينا أننا نكتريو معلوم مع السلطات المحلية آليات أخرى، والآليات اللي كاينة على صعيد الجهات باش تكون تضافر الجهود، وكان تنسيق من اللجان الإقليمية اللي تيسهر عليها السيد العامل أو السادة الولاة، باش يمكن تكون هنالك فعالية أكثر فهاذ الإطار.

وأنا اللي يمكن لي نقول لكم بأن من خلال الوضع الخاص اللي عشناه هاذ السنة، فهذا كيطلب أننا نقتنيو آليات أخرى باش نزيدو نطعمو هاذ الأسطول باش تكون عندنا واحد الفعالية أكثر فالمستقبل.

بالنسبة للطرق غير كذلك المصنفة، كيخصنا كذلك نأكدو على واحد الأمر اللي هو مهم، وهو أنه إيلا بغينا حقيقة أننا يكون هنالك فعالية أكثر فالتدخل السريع بالنسبة لهاذ المناطق اللي هي جبلية اللي فيها هاذ المعاناة، ضروري نعبدو الطرقان، إيلا ما كانش تعبيد الطريق راه صعيب عليك أن الواحد يكون هاذ التدخل السريع، كيفما كان المجهود، لأن واقع، لأن الآليات اللي كنستعملو لإزاحة الثلوج ما كتدخلش تماك، إذن هذا واقع.

إذن ضروري أننا نواصلو، انتوما عارفين بأن فهاذ السنوات الأخيرة دارت 21 ألف كلم ديال الطرق القروية غير المصنفة، واحنا كنشتغلو أنه دار كذلك طرق إضافية على ما إن شاء الله يخرج البرنامج الجديدة ديال التأهيل المندمج اللي دعا ليه جلالة الملك محمد السادس أيده الله، واللي كيدار بكيفية تشاورية مع كل الجماعات المحلية، باش أنه يكون هنالك طرق قروية جديدة واللي تدخل في إطار معايير واضحة ديال أنه نعطيو الأولوية للطرق اللي كتأدي للمدارس، نعطيو الأولوية للطرق اللي كتأدي للمستوصفات، نعطيو الأولوية للطرق اللي هي تأدي للأسواق، والطرق كذلك اللي هي سياحية أو لا اللي عندها وقع إيجابي على الصعيد ديال التشغيل، إذن هذا هو المنظور اللي مشينا فيه باش يكون هاذ البعد المندمج، باش إن شاء الله نستمرو فهاذ الإطار، واحنا راه احنا منخرطين فهاذ المجال.

بل أكثر من ذلك، اللي درنا فهاذ الحكومة وفهاذ الوزارة، وهو لأول مرة ابتداء من السنة الماضية 2024 فالواقع، إذن هاذي عندما نحسب سنتين، دخلنا المنطق ديال صيانة الطرق القروية، لأن المشكل ماشي هو تدير الطريق، المشكل وهو ذاك الطريق يستمر ونضمنو لو الديمومة، واحنا عارفين بأن الطرق غير المصنفة وخصوصا في الجبال مع هاذ الثلوج إلى آخره، فهي تتدهور بسرعة، وملي تتدهور بسرعة

تيلقى صعوبة أكبر في المستقبل.

إذن هاذ البعد كذلك أننا دابا تنديرو 500 كلم في السنة، درنا اتفاقيات مع بعض الجهات، ما شي كلها، اللي هي انخرطت معنا باش تدارت واحد الميزانية خاصة كذلك بالنسبة لصيانة الطرق القروية، باش أننا يبقى نضمنو الاستمرارية، باش يمكن التدخل السريع يكون حقيقة على أرض الواقع.

نقطة أخيرة اللي ضروري نتكلم عليها وهو أنه بالنسبة للناس اللي هوما تعبؤو واللي هوما باقيين معبئين اليوم، بغيت ننوه بالعمل اللي تيقومو به، وحقيقة متبع معهم مرة تنتوصل بالرسائل فالوقت منين تتقطع الطريق، ومنين تتعاود تحل الطريق، راه خدامين ليل ونهار، والله إيلا دايرين واحد الجهد خاص، فواحد الظروف صعبة، وأنا نقول لكم ملي كانت عندنا صعوبات في مناطق أخرى، منين اخذينا الناس من القطاع الخاص هاذوك السائقين فهاذ الإطار، ما استطعوش، لأن ما عندهومش هاذيك التجربة اللي عند هاذ الناس ديال الشساعة اللي عندهم تجربة كبيرة.

وأنتوما عارفين بأن من نهار اللي دخلت لهاذ الحكومة وأنا تنشتغل على الملف ديال الشساعة باش يمكن لنا نحسنو الظروف ديال العمل ديالهم ونلقاو لهم مع الفرقاء ديالنا الاجتماعيين داخل الوزارة، تنحاولو نلقاو الحل المناسب اللي غيمكننا أننا نوصلو أنه ونحلو الإشكالية اللي هي مطروحة.

ولكن باش نكونو واضحين بالنسبة لعمال الشساعة فكاين أصناف، وبالتالي ضروري تكون مقاربة اللي تتاخذ بعين الاعتبار هاذ التعدد دالأصناف باش أننا نوصلو للنتائج تكون مرضية للجميع.

وتنشكركم مرة أخرى على الترافع ديالكم على المواطنات والمواطنين، واحنا ما يمكن لنا إلى نكونو معكم باش، إن شاء الله، نحسنو الظروف العيش ديالهم.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

والآن غادي ندخلو في الأسئلة التي ليس لها وحدة الموضوع.

والسؤال العاشر وموضوعه "ضعف الشبكة الطرقية".

أعتقد الكلمة لاسماعيل العالوي من الفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية لتقديم السؤال.

تفضل.

المستشار السيد سماعيل العالوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

عن ضعف الشبكة الطرقية، نسائلكم؟

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للجواب على السؤال.

السيد وزير التجهيز والماء:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم.

بالنسبة للقضية ديال الشبكة الطرقية، أنتم تعلمون بأن الشبكة الطرقية فهي متعددة الأصناف، هنالك الشبكة الطرقية الوطنية والجهوية واللي فيها الطرق المصنفة واللي تتوصل لواحد 50.000 كلم، وعندنا كذلك الطرق غير المصنفة اللي هي اليوم يمكن نعتبرو بأنها تتوصل واحد 52.000 كلم، وبالتالي راه عندنا واحد رصيد طرقي مهم.

الإشكال اللي هو مطروح اليوم وهو كيفاش أولا يمكن لنا نوسعو ونزيدو نطورو هاذ الشبكة، والإشكال الثاني وهو كيفاش يمكن لنا نضمنو الديمومة ديالو من خلال الصيانة، انتوما عارفين بأن الوزارة فهي 47% ديال الميزانية ديال الطرق كلها تتمشي للصيانة، باش يمكن لنا نضمنو الاستمرارية ديال الطرق المصنفة.

أما بالنسبة للطرق غير المصنفة، فكما تعلمون، فهنالك طرق اللي هي إقليمية وطرق اللي هي قروية، وبالتالي اللي مفروض حسب القانون بأن الجهات أو الأقاليم أو الجماعات هي اللي تقوم بذلك، ولكن بحكم أن كاين الإشكالية ديال الإمكانيات المادية ديال هاذ الجماعات الترابية، فاحنا أولا درنا تدخل ودخلناه في الميزانية ديالنا ديال هاذ سنة 2024-2025 وكذلك 2026، باش نبداو ندخلو كذلك في صيانة الطرق القروية، ودرنا اتفاقيات مع العديد مع الجهات باش أنهم كذلك نزيدو نعززو الإمكانيات المتاحة باش نحلو هاذ الإشكاليات اللي هي مطروحة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم السي سماعيل العالوي.

المستشار السيد سماعيل العالوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

إن الواقع الميداني يكشف عن طرق ضيقة مليئة بالحفر تفتقر لأبسط شروط السلامة وتتحول مع أول التساقطات مطرية إلى مقاطع معزولة، هذا الوضع يطال بالأساس العالم القروي والمناطق الجبلية،

حيث يصبح التنقل اليومي مخاطرة ونقل المرضى أو التلاميذ معاناة حقيقية في غياب بنية طرقية قادرة على الصمود والاستمرارية.

السيد الوزير،

خصك تعرف أنه اليوم، كاين احتقان وغضب كبير من طرف الساكنة بسبب النقطة السوداء "بتوروك"، الطريق الجهوية 702 الرابطة بين تنجداد وأرفود، اللي تتقطع ديما بسبب الأمطار، الساكنة بغات تعرف غير واش المديرية الجهوية هي اللي ناعسة ما تتوصلش لكم هاذ المعاناة وهاذ الشوهة اللي تنتشوهو قدام آلاف السياح، ولا انتوما اللي ما مسوقينش.

احنا تنستقبلهم بالجود والكرم هاذ السياح هاذو، وانتوما بهاذ اللامبالاة ديالكم تتجربو عليهم، وأيضا تأهيل الطريق الرابطة بين كلميمة وتلوين، اللي تدارت هذي أكثر من 30 سنة التي أصبحت مهترئة وأصبحت قطعة من عذاب يمر منها آلاف السكان.

السيد الوزير،

المطلب الأول لساكنة تلوين هي صيانة هذه الطريق عاجلا وليس آجلا، وأيضا السيد الوزير، الطريق الرابطة بين أزاك نوشن وتنجداد تخدمت مؤخرا ومع هاذ الأمطار الأخيرة كلشي تشطب ما بقات حتى شي حاجة، وبقاو تيتنقلو ورجعو لذاك الشي ديال زمان، ولاو تيتنقلو غير بالهايم.

ونزيدك، السيد الوزير، الطرق اللي تقادو في جميع الدواوير ديال تنجداد كلهم مغشوشة، اللي ما تهرساتش اليوم غتهرس غدا، لأنكم كتديرو "الحديد الرقيقة والرملة الترابة"، وإيلا كنت غتوعدنا السيد الوزير، توعدنا بشي حاجة غتكون، ماشي بحال الوعد الذي أخلفته في موضوع سد "تاديغوست" اللي وعدتنا باللي غادي يكون في 2026، لكن للأسف قانون المالية لهذه السنة لم يحمل أي جديد.

السيد الوزير،

راه قولتها مرارا وتكرارا، المغرب راه ماشي غير كازا، مراكش، والرباط، المغرب راه فيه حتى الرشيدية، تنغير، ميدلت، ورزازات، زاكورة.

السيد الوزير،

ساكنة درعة- تافيلالت لم يعودوا يتحملون الشعارات والخطابات، بل يريدون رؤية طريق تتحقق فعليا وليس سماع الوعود الكاذبة والمتكررة بلا تنفيذ، ولا احنا بقاو غير في الدراسات، في الدراسات، لو كتحقق غير 30% في هاذ الدراسات هاذي اللي تتقولو غتولي تافيلالت جنة، ولكن راه ما كاين والو .

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير التجهيز والماء:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار.

أنا السيد المستشار، باش نكون معاك واضح إيلا اعتبرت بأن ما دار والو في تافيلالت وفي الرشيدية وفي منطقة ميدلت ولهاذ الجهة، وإيلا اعتبرتي حقيقة بأن ما دار والو أنا بغيت الله يخليك نمشيو أنا وإياك ونويك أشنو درنا، وتجي تحضر معنا، لأن دار واحد المجهود خاص واستثنائي لأن تنعتبرو بأن بلادنا كلها بحال بحال.

واحنا ما تنخدموش الطرق باش نصيبو الطرق للسياحة، احنا تنديرو الطرق بالنسبة للمواطنين هوما اللي تيعانيو، وهوما الأساس بالنسبة لنا والسياح معلوم مرحبا بهم.

وبالتالي الله يخليك، احنا عندنا واحد الهدف، والهدف وهو أنه نزيدو نطورو العمل ديالنا ونشتغلو، صحيح أن كاين صعوبات، صحيح أن تيمكن تكون بعض الإمكانيات اللي هي تتجعل أنه تتأخر بعض المشاريع، ولكن كاين واحد الإرادة قوية، كاين واحد العمل ملموس والحمد لله راني أنت عارف بحال اللي عارفين كل المستشارين البرلمانيين الحاضرين معنا هنا، بان ملي تنقول كلمة تنفذها.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال الحادي عشر للمستشارة المحترمة فاطمة الحسناوي من فريق التجمع الوطني للأحرار حول موضوع "وضعية الموانئ المغربية".

تفضلي السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة فاطمة الحساني:

السيد الوزير المحترم،

عن التدابير المعتمدة للنهوض بوضعية الموانئ ببلادنا، نسائلكم؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير التجهيز والماء:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

بالنسبة للموانئ، بغيت أولا نذكر بأن كاين واحد المجهود خاص اللي تدار، لأن كان واحد الاستراتيجية ديال الموانئ، واليوم تنجددوها، وفهاذ الإطار، فوضعنا واحد المخطط وتم التحسين ديالو وتطويرو.

اليوم يمكن لي نقول لكم بأن ميناء الناظور غرب المتوسط إن شاء الله غادي يتم استغلالو خلال هاذ السنة، اليوم يمكن لي نقول لكم بأن ميناء كذلك ديال الداخلة الأطلسي غادي يتم استغلالو سنة 2028، اليوم يمكن لي نقول لكم بأن كاين تحديث عدد من الموانئ الوطنية لرفع طاقتها الاستيعابية منها: ميناء الجهة، ميناء الدار البيضاء، ميناء أكادير، ودارت موانئ جديدة منها ميناء كذلك ديال "أمهيريز" اللي هو ميناء خاص بالصيد البحري، وتنشتغلو على الدراسة إن شاء الله اللي غتأدي إلى إنجاز مشروع ديال الميناء إن شاء الله ديال طانطان، ميناء جديد، زيادة على توسيعه وتقوية الميناء الحالي.

من جهة أخرى، فهنالك كذلك عمل اللي كنديرو باش أنه هاذ الموانئ تكون محترمة للبيئة، وبالتالي كاين واحد المخطط خاص لكي يكون هنالك إدراج هاذ الموانئ في إطار احترام البيئة، وهنالك كذلك الجانب ديال المتعلق برقمنة العمليات المينائية باعتماد منصة رقمية موحدة على مستوى الموانئ الوطنية وتطوير النظام المعلوماتي الخاص بإدارة التراخيص وعصرنة نظام المعلوماتي الخاص بتحصيل المستحقات والفواتير.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

التعقيب لأحد من فريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضل.

المستشارة السيدة فاطمة الحساني:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

كنشكركم، السيد الوزير على المعطيات القيمة اللي قدمتوها فالجواب ديالكم، اللي كتعكس حقيقة وثيرة التطور الهام اللي كتعرفو الموانئ ديال المملكة، وكذلك تدبيركم الناجح في إطار الحكومة لهذا القطاع.

فلا طالما دعا جلالة الملك محمد السادس نصره الله، إلى وضعها في محور السياسات العمومية المرتبطة بتحديث البنية التحتية وتنفيذا لتوجيه جلالته، تشهد المملكة تهيئ موانئ جديدة ضخمة وبمعايير عالمية كميناء الداخلة الأطلسي وميناء الناظور غرب المتوسط، كما تشهد موانئ أخرى عمليات للتوسعة والتحديث كميناء طنجة المتوسط وميناء الدار البيضاء، وغيرها من الموانئ الأخرى قصد الرفع من قدراتها الاستيعابية والتنافسية.

فبفضل المجهودات اللي كتقوم بها الحكومة للنهوض بوضعية الموانئ واللي كتستحق الإشادة والتنويه، أصبح المغرب يتوفر على 44 ميناء تمتد على طول السواحل البحرية بطاقة استيعابية تتجاوز 300 مليون طن سنويا، و12 مليون حاوية و15.2 مسافر (المقصود: 15.2 مليون).

السيد الوزير المحترم،

عندما نتحدث عن الموانئ، فإننا نتحدث عن بنية تحتية أساسية لضمان انسيابية المبادلات التجارية اللي كتم اليوم، كنقولو 80% كتم عبر البحار، ولتسهيل تنقل المسافرين والمساهمة في النهوض بالقطاع السياحي، وهي كذلك منشئات ضرورية لتطوير قطاع الصيد البحري كقطاع هام في الاقتصاد الوطني.

حرصا على حسن استثمار هاذ الموانئ لتلعب دورها بشكل أكثر فعالية، نثير معكم، السيد الوزير، مجموعة من الملاحظات:

أولا، يتعلق الأمر أساسا بحكامة تسيير هذه الموانئ، فالوكالة الوطنية للموانئ مدعوة إلى تطوير حكامة تسيير الموانئ، ولنا تقدير خاص للكفاءة اللي كيتمتع بها مديرها الذي نهنئه بهذه المناسبة على الثقة التي حظي بها بتعيينه على رأس هذه المؤسسة الهامة، ولنا القناعة في قدرته على النهوض بوضعية الموانئ وإيجاد الحلول الكفيلة لتجاوز الإشكالات، التي ما يزال يعاني منها المهنيون، من قبيل:

- ضعف القدرة الاستيعابية لعدد من الموانئ الكبرى أمام الضغط الكبير اللي كتعرفو الملاحة التجارية، سواء على مستوى مناطق الرسو أو وثيرة الشحن والتفريغ، ويعتبر ميناء الدار البيضاء مثال واضح على ذلك، مما يقتضي التسريع من وثيرة أوراش التهيئة اللي كيعرفها وبرمجة أوراش أخرى للرفع من طاقته الاستيعابية؛

- معاناة مهني الصيد البحري التقليدي والمتوسط من ضيق المجال المخصص لهم على مستوى الموانئ ذات الأنشطة المتعددة؛

- التسريع بمشروع الميناء الجاف بزناتة.

وفي الختام، نؤكد أن الاستثمار في الموانئ وتعزيز حكامتها مهما تطلب من موارد مالية ضخمة، إلا أن عائدها الاقتصادي يبقى بالغ الأهمية للاقتصاد الوطني ويعزز من تموقع بلادنا على مستوى خطوط الربط البحري بين القارات.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير التجهيز والماء:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدة المستشارة.

أولا، بغيت نقول فهاذ الإطار بأن احنا تنشتاغلو على باش أننا

نمشيو في إطار ديال الموانئ الذكية، باش تكون واحد الفعالية أكثر وتكون واحد النجاعة أكبر وخدمة، معلوم، العاملين في هاذ الإطار.

ومن جهة أخرى، فبالنسبة للميناء الجاف اللي تفضلت به السيدة المستشارة، بغيت نقولكم بأن اليوم دخلنا فواحد المشروع اللي هو مندمج، أي أنه هاذ الميناء الجاف اعتبرنا بأن من الضروري أننا يكون تضافر الجهود ديال الجميع باش أننا نديرو منطقة صناعية تما، باش غنديرو كذلك منطقة خاصة بصناعة القطارات تما، باش أنه دير منطقة لوجيستيكية وعاد الميناء الجاف، باش يكون هذاك التكامل وتكون واحد الفعالية أكثر في هاذ الإطار.

وشكرا جزيلا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

آخر سؤال في هذه الجلسة للرئيسة المحترمة نائلة التازي موضوعه "استعمال الطاقات المتجددة في قطاع الماء والبنية التحتية".

تفضلي الرئيسة.

المستشارة السيدة نائلة مية التازي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد الوزير المحترم،

رغم التحسن الملحوظ الذي عرفته الوضعية المائية هذه السنة بفضل التساقطات المطرية، فإن المغرب لا يزال يواجه ضغطا هيكليا على موارده المائية، وتفرض هذه الوضعية ضرورة إحداث تحول عميق في نموذج تدبير الموارد المائية، لا سيما وأن قطاع الماء يظل من أكثر القطاعات استهلاكا للطاقة الأحفورية (les énergies fossiles) في وقت انخرط فيه المغرب تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، في انتقال طاقي طموح قائم على تطوير الطاقات المتجددة.

إن إدماج الطاقات المتجددة في قطاع الماء وتطوير بنية تحتية مائية منخفضة الكربون يشكل رهانا اقتصاديا واستراتيجيا كبيرا بالنسبة للمقاولات، وهذا يفتح آفاقا حقيقية أمام المقاولات الصغرى والمتوسطة والصغرى جدا، من خلال خلق أسواق محلية جديدة وتشجيع الابتكار وإحداث فرص الشغل.

كما يتطلب ذلك تعبئة أكبر للاستثمار الخاص، وهو ما يستدعي إطارا عموميا واضحا.

ويساهم هذا التوجه في تعزيز تنافسية المقاولات عبر التحكم في كلفة الماء والطاقات وتعزيز السيادة المائية والطاقية لبلادنا، فضلا عن تسهيل الولوج إلى التمويلات الخضراء والمناخية.

وفي هذا الإطار، باشر الاتحاد العام لمقاولات المغرب تفكيرا يهدف إلى تطوير أداة وطنية لاحتساب البصمة المائية، تأخذ بعين الاعتبار المياه المستعملة على امتداد سلسلة القيمة، وتهدف هذه الأداة إلى قياس وتقليص البصمة المائية للمقاولات وتحديد المصادر الرئيسية لاستهلاك المياه وربط استهلاك الماء بالقيمة المضافة المحققة.

لذلك نسائلكم، السيد الوزير، مدى تقدم التفكير بشأن إرساء هذه الأداة الوطنية وعن توجهات الحكومة الرامية إلى الإدماج المنهجي للطاقات المتجددة في البنيات التحتية المائية؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الرئيسة المحترمة.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير التجهيز والماء:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدة المستشارة المحترمة على هاذ السؤال الهام.

أنا بغيت، الله يخليكم، فهاذ الإطار كذلك نوضح، بأنه ملي جات هاذ الحكومة كل المحطات ديال تحلية المياه الجديدة تدارت في إطار شركات ما بين القطاع العام والقطاع الخاص، وركزت على الطاقات المتجددة، علاش الطاقات المتجددة؟

لأن، أولا، تتمكننا باش تكون هاذ المحطات عندها بعد كذلك بيئي؛

ثانيا، وبالتالي هاذ الماء اللي تنستعملو تتكون عندو هو هاذ القيمة المضافة اللي هي مهمة؛

ثالثا، بأن باش نقلصو من التكلفة ديال الإنتاج، وهذا اللي جعل أنه مثلا فأكادير تم استعمال الطاقة العادية، التكلفة وصلت لـ 10 دراهم لمتر مكعب، وفي الدار البيضاء هاذ التكلفة ما تتجاوزش 4 دراهم و20 سنتيم للمتر مكعب، هذا بفضل استعمال الطاقات المتجددة.

درنا نفس الشيء كذلك بالنسبة للداخلة، وكذلك بالنسبة للمحطات الجديدة كلها على المحطة ديال سوس- ماسة إن شاء الله اللي فيها 350 مليون متر مكعب، ولا المحطة ديال الناظور اللي فيها 300 مليون متر مكعب، ولا المحطة ديال طنجة اللي فيها 150 مليون متر مكعب، ولا المحطة كذلك ديال الرباط اللي فيها 300 مليون متر مكعب، ولا المحطة الجديدة كذلك اللي غتدار في كلميم وطانطان اللي فيها 100 مليون متر مكعب، كلها غتستعمل الطاقات المتجددة.

بل أكثر من ذلك، في إطار الشراكة ما بين القطاع العام والقطاع الخاص، فدارت اتفاقية اللي بفضل جلالة الملك، والاتفاقية اللي تدارت

مع دولة الإمارات المتحدة العربية، فاليوم يمكن لي نقول لكم بأن غيتم نقل الطاقات المتجددة من الجنوب ديال المغرب، أي من الداخلة، إلى الشمال والوسط ديال المغرب، باش أنه يمكن نطبقو هاذ السياسة في إطار تحلية مياه البحر وكذلك غتعزز التنافسية ديال المقاولة المغربية في إطار الصناعة باش يمكن لها تقلص من التكلفة.

من جهة أخرى كذلك تندرسو، عندنا دراسة تنشتغلو كذلك باش نشوفو الإمكانية باش ندخلو الطاقات النووية فهاذ الإطار مع معلوم السلطات الدولية اللي هي مختصة في ذلك.

ومن جهة أخرى اللي باغي نأكد وهو أن دوزنا كما تعلمون - وهنا بغيت نشكر الاتحاد المغربي للمقاولات ديال المغرب - اللي طرح نقطة مهمة هي هاذ بصمة الماء.

لأن الإشكالية ديال النجاعة الطاقية تنتكلمو عليها كثير، ولكن النجاعة المائية ما تنتكلموش عليها، وبغينا أن المقاولة تحترم كذلك النجاعة المائية، هذا اللي جعل أن الحكومة دوزت واحد القانون خاص بالنسبة للمناطق الصناعية الجديدة باش ضروري أن يكون هنالك استعمال المياه المعالجة أو استعمال كذلك تحلية المياه بالنسبة للصناعات في هذه المناطق.

وكذلك باش أننا نحسنو الاقتصاد في الماء لأنه ضروري أنه نحاولو كل ما أمكن نتجنبو التبذير اللي كاين في مجال الماء بالنسبة للصناعات، وبالنسبة كذلك للسياحة وبالنسبة كذلك لممارسة المواطنات والمواطنين.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

عندك عشر ثواني ديالك و30 ثانية ديال الوزير.

بغيتي تستغلهم.

شكرا.

إذن باسمكم غادي نشكر السيد الوزير على مساهمته القيمة في هذه الجلسة.

وبهذا، نكون قد استوفينا جدول أعمال جلسة اليوم.

رفعت الجلسة.

محضر الجلسة رقم 265

التاريخ: الأربعاء فاتح شعبان 1447هـ (20 يناير 2026م).

الرئاسة: المستشار السيد عبد القادر سلامة، النائب الأول لرئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: ساعتان وست وأربعون دقيقة، ابتداء من الساعة الحادية عشرة والدقيقة الواحدة والثلاثين صباحا.

جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 59.21 يتعلق بالتعليم المدرسي (محال من مجلس النواب).

المستشار السيد عبد القادر سلامة، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على مولانا رسول الله.

أعلن عن افتتاح الجلسة التشريعية لهذا اليوم.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يخصص المجلس هذه الجلسة التشريعية للدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 59.21 يتعلق بالتعليم المدرسي، والمحال على مجلس المستشارين من مجلس النواب.

وقبل الشروع في مناقشة مشروع القانون المدرج في جدول أعمال لهذا اليوم، أود باسمكم أن أتقدم بالشكر الجزيل لرئيس وأعضاء لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية، وكذلك للسيد وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة على المجهودات التي بذلوها جميعا في سبيل الدراسة المعمقة للنص التشريعي المسجل في جدول أعمال مجلسنا لهذا اليوم.

في البداية، أود أن أعطي الكلمة للحكومة لتقديم مشروع قانون رقم 59.21 يتعلق بالتعليم المدرسي.

الكلمة لكم السيد الوزير، إذا أردتم في ذلك، طبعا.

السيد محمد سعد برادة، وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أتشرف بأن أقدم أمامكم مشروع القانون رقم 59.21 المتعلق بالتعليم المدرسي المعروض على أنظار مجلسكم الموقر، والذي يأتي تطبيقا لأحكام المادة 17 من قانون الإطار رقم 51.17 المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي.

لقد تم إعداد هذا المشروع وفق مقاربة تشاركية باستحضار المرجعيات المؤطرة لإصلاح منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، والمتمثلة في دستور المملكة وكذا خطب ورسائل صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، الداعية إلى إصلاح المنظومة التربوية، فضلا عن الاختيارات الكبرى للرؤية الاستراتيجية للإصلاح 2015-2030 التي وضعنا المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، والتي تمت بلورتها في قانون إطار، جسد تعاقدا وطنيا يلزم الجميع ويلتزم الجميع بتفعيل أحكامه.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يروم مشروع القانون المقترح تأطير عمل التعليم المدرسي للسنوات المقبلة، مسترشدا برؤية استشرافية تستحضر التطورات التكنولوجية والاجتماعية والاقتصادية للمغرب.

كما يسعى للتأسيس لمدرسة جديدة مفتوحة أمام الجميع، تتوخى تأهيل الرأس المال البشري، مستندة إلى ركيزتي المساواة وتكافؤ الفرص من جهة، والجودة للجميع من جهة أخرى، بغاية تحقيق الهدف الأسمى المتمثل في الارتقاء بالفرد وتقدم المجتمع.

كما يهدف هذا المشروع، إلى تحيين وتطوير الأحكام التشريعية الجاري بها العمل في مجال إلزامية التعليم الاساسي والتعليم الأولي والتعليم المدرسي الخصوصي، على ضوء ما تضمنه قانون الإطار رقم 51.17 من أحكام جديدة تستلزم اتخاذ ما يلزم من تدابير تشريعية وتنظيمية وغيرها لتحقيق أهداف إصلاح منظومة التربية والتكوين.

ويتكون مشروع هذا القانون المعروض على أنظار مجلسكم الموقر من 113 مادة، موزعة على 10 أبواب، تتعلق بالتوجهات التي يجب اتباعها في مجال السياسات العمومية للتعليم المدرسي وكذا تنظيمه العام، بما في ذلك القواعد المتعلقة بهيكلته ونظام حكامته وهندسته البيداغوجية واللغوية ومصادر تمويله ومنظومة تقييمه.

وفي الختام، أود أن أعبر لكم عن انفتاح الوزارة على تعديلات أعضاء مجلسكم الموقر، بعدما تم التصويت على مواد هذا المشروع من لدن أعضاء لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية يوم 19 يناير 2026.

والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

والآن أعطي الكلمة لمقرر لجنة التعليم والشؤون الثقافية

والاجتماعية لتقديم التقرير.

إذن التقرير موجود، وأعتقد أنه وزع عليكم.

سلم، إذن شكرا.

غادي نفتح الآن باب المناقشة، هل هناك من يريد أن يتناول الكلمة أو أن التقارير غادي يتسلمو مباشرة للرئاسة؟ تديري كلمة مداخلة؟

يالاه تفضلي.

المستشارة السيدة فاطمة الحساني:

صباح الخير.

مداخلة باسم فرق ومجموعات الأغلبية والاتحاد العام للشغالين والاتحاد العام لمقاولات المغرب.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

حضرات السيدات والسادة،

يشرفني أن أتدخل، باسم فرق ومجموعة الأغلبية والاتحاد العام للشغالين والاتحاد العام لمقاولات المغرب في هذا المجلس الموقر، لمناقشة مشروع قانون رقم 59.21 يتعلق بالتعليم المدرسي داخل الجلسة العامة، وهي مناسبة نسجل فيها باعتزاز كبير النقاش الواسع والمستفيض الذي باشره السيدات والسادة المستشارون المحترمون، أعضاء لجنة التعليم، والذين رابطوا طيلة يوم كامل من أجل مناقشته وتجويده وتنقيحه، منوهين بالمقاربة التشاركية التي عبرت عليها الحكومة بعد قبولها لعدد كبير من التعديلات، مؤكدين بأن التعليم هو حق دستوري لجميع المغاربة بدون استثناء.

لذلك فإن إصلاح التعليم المدرسي يشكل بالنسبة إلينا الرهان الأساسي لإعادة بناء المدرسة المغربية على أسس الجودة والإنصاف وتكافؤ الفرص، فهو أداة ناجعة وفعالة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لمواجهة مختلف التحديات التي تفرضها العولمة والتنافسية والسباق نحو امتلاك الخبرات والعلوم والتقنيات الحديثة.

إن مناقشة هذا المشروع تمثل محطة أساسية ومسطرية في نفس الوقت لإبداء المواقف السياسية لمختلف مكونات مجلسنا الموقر، على اعتبار أننا أمام ورش كبير، يستهدف مستقبل الأجيال الحالية واللاحقة، وإننا مقتنعون جدا بأن إصلاح قطاع التربية والتكوين يشكل جوهر التدخلات الحكومية، باعتباره خيارا سياديا واستراتيجيا يضمن بناء مدرسة عمومية تخرج أجيال من الكفاءات والأطر التي ستحمل مشعل مواصلة مسيرة مغرب النهضة التنموية.

لذلك، فإن النهوض بأوضاع المدرسة العمومية لم يكن مجرد شعار سياسي عابر أو محض بروباغندا للاستهلاك الإعلامي، بل هو رهان حقيقي لهذه الحكومة التي تعمل بروح عالية من المسؤولية السياسية لتنزيل برنامج طموح وبأهداف واضحة مكنتها من إحداث تغييرات جوهرية في منظومة التربية والتكوين.

وفي هذا الإطار، نثمن عاليا المنهجية التشاركية التي بصمتم عليها، السيد الوزير، خلال إعداد هذا المشروع، حيث عرف مشاركة جد مهمة لكل المتدخلين والفاعلين في منظومة التربية والتكوين، وهذه نقطة تحسب لكم وللحكومة في مسار تدبير هذا القطاع الاستراتيجي.

على هذا الأساس، فإن فلسفة هذا المشروع يرنو إلى تعزيز هذا النسق الإيجابي والمتواصل الذي تحقق لهذا الملف، في ظل هذه الحكومة الاجتماعية، التي جعلت من الإصلاح العميق والشمولي للتعليم أحد أهم الأوراش التي باشرتها وتباشرها الحكومة منذ تنصيبها.

السيد الرئيس المحترم،

يهدف هذا المشروع إلى تحديد وظائف التعليم المدرسي والتوجهات الواجب اتباعها فيه وخياراته الكبرى، إلى جانب مراجعة الهيكلة الحالية للتعليم المدرسي، سواء بالقطاع العام أو الخاص مع تحديد الأهداف المتوخاة من كل سلك تعليمي.

كما يرنو هذا المشروع إلى تحديد القواعد العامة للهندسة البيداغوجية واللغوية بالتعليم المدرسي من أجل وضع آليات جديدة لمبادئ وقواعد الحكامة التربوية والإدارية والارتقاء بالموارد البشرية ومصادر التمويل.

إن مقتضيات هذا المشروع تبنى على جعل التعليم المدرسي من مسؤولية الدولة، من خلال قيامها بتحديد السياسات العمومية ووضع تصورات خاصة به، والعمل على تنظيمه وضبطه وتوجيهه وتطويره، وفق مقاربة تشاركية مع جميع المتدخلين، تبنى على تنظيم التمدرس الإجباري، باعتبار أن التعليم المدرسي سيصبح إلزاميا لجميع الأطفال، إناثا وذكورا، مع تحسين شروط الولوج إلى التعليم، من خلال استشراف الرؤية المستقبلية للمدرسة المغربية، عبر استحضار التطورات التكنولوجية والاجتماعية والاقتصادية للمغرب الصاعد.

إنه إطار قانوني موحد ومنسجم يؤسس لمدرسة مغربية جديدة وحديثة تواكب كل التحديات والرهانات الوطنية.

وفي هذا السياق، نعتبر بأن ورش إصلاح المنظومة التعليمية ببلادنا مكن من تنزيل عملي وفعلي لنموذج بيداغوجي جديد قائم على توسيع العرض المدرسي وجعله في متناول أبناء وبنات المغاربة أينما تواجدو عبر التراب الوطني، في إطار عدالة مجالية ما فتئت بلادنا تعمل على جعلها في صلب مشاريعه التنموية.

وفي هذا الإطار، ننوه بإرساء مشروع "مؤسسات الريادة"، باعتباره مدخلا أساسيا للإصلاح البيداغوجي المنشود للمنظومة التعليمية

ببلادنا، عبر تحسين التعلمات الأساسية لدى المتعلمين، وهو المشروع الطموح الذي أبان وبشكل مبكر وبشهادة عدة متدخلين في العملية التعليمية عن نجاعة كبيرة في تقليص الفوارق التعليمية بين التلاميذ، عبر تقديم الدعم لفائدة التلميذات والتلاميذ بشكل مجاني بمختلف المؤسسات التعليمية الرائدة.

كما شمل هذا الإصلاح البيداغوجي إطلاق مبادرة تعليمية ضمن مشروع "مدرسة المستقبل" في المغرب التي ترنو إلى تحسين جودة التعليم والحد من الهدر المدرسي في السلك الإعدادي، وهو ما يؤكد هذه الرغبة الحكومية الكبيرة في تحويل إصلاح التعليم من مجرد شعار إلى إجراءات حقيقية لبلوغ كل الأهداف المسطرة.

السيد الوزير المحترم،

على الرغم من الحصيلة المشرفة لهذه الحكومة في تدبير هذا القطاع والمجهودات الكبيرة والمتواصلة لكم في النهوض بالمدرسة العمومية، إلا أنه نلفت نظركم إلى حل هذه الإشكاليات التي لازالت تعيق تطوير منظومة التربية والتكوين وهي:

- معالجة إشكالية الاكتظاظ داخل الفصول الدراسية بالعديد من المدارس المغربية، والتي تؤثر سلبا على جودة التعليم؛

- حل مشكل إقدام مؤسسات التعليم الخصوصي على فرض زيادات ورسوم إضافية لا تستجيب لمعايير جودة الخدمات المقدمة للتلاميذ، ما يفرض عليكم التدخل المباشر للحد من هذه المظاهر التي تزيد من أعباء المصاريف على الأسر التي اختارت توجيه أطفالها نحو التعليم الخصوصي؛

- مواصلة ترسيخ خيار التعددية الثقافية واللغوية في العملية التربوية، خصوصا ما يتعلق بملف تدريس الأمازيغية داخل المنظومة التربوية، لكي يتم تعميمها أفقيا وعموديا، لأن هذا الورش سيدعم أجرأة تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية داخل جميع المؤسسات، خصوصا داخل المدرسة المغربية التي نريدها أن تعكس بوضوح التعددية الثقافية واللغوية التي تميز أمتنا المغربية العريقة، حتى تتمكن الأجيال الحالية في نيل شرف تعليم وتدريس هذه اللغة الأصيلة إلى جانب اللغة العربية؛

- الاهتمام بالتعليم المدرسي بالعالم القروي والمناطق الجبلية، من خلال توسيع شبكة المدارس الجماعاتية بهته المناطق، ومعالجة كل الإشكالات التي تعيق المسار العادي للتعليم، عبر توجيه برامج الدعم الاجتماعية لفائدة التلاميذ، لوضع حد لمشكل الهدر المدرسي ولتشجيع تمدرس الفتيات بالوسط القروي؛

- تعميم التعليم الأولي لتحقيق تكافؤ الفرص لفائدة جميع الأطفال، بغية توفير عرض مدرسي ذي جودة، ينعكس إيجابا على مسار الأطفال مستقبلا ويحقق نجاحهم الدراسي.

وأخيرا، نحن واثقون بأن هذا المشروع سيساهم من موقعه في النهوض بالمدرسة المغربية التي تعتبر مشتلا لإخراج الكفاءات والأطر المغربية القادرة على حمل المشعل، لمواكبة الطموحات الريادية للمغرب الصاعد، وسنكون بمعية كل مكونات الأغلبية من الداعمين لهذا المشروع، وسنصوت عليه بالإيجاب.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

هل هناك من متدخل من فريق أو مجموعة أو عضو لا منتمي؟

تفضل.

المستشار السيد مبارك السباعي:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الحركي بمجلس المستشارين، في إطار مناقشة مشروع قانون رقم 59.21 يتعلق بالتعليم المدرسي، في سياق وطني يطبعه الالتزام بتوجيهات صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، لجعل التعليم على رأس أولويات الحكومة وفي سياق إلحاحية التفاعل الإيجابي مع مطالب المغاربة بإصلاح حقيقي لمنظومة التربية والتكوين، كقضية وطنية ثانية ورافعة أساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ببلادنا.

وهي فرصة سانحة لإبراز مواقفنا ووجهات نظرنا في الفرق الحركي، حول السياسة الحكومية في مجال التعليم وحول هذا النص الهام الذي جاء لتنزيل أحكام القانون الإطار رقم 51.17 خاصة **المادة 17** منه، التي نصت على إلزامية وضع تشريعات خاصة، تحدد التوجهات العامة لمكون من مكونات منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، وهو مشروع قانون جاء أيضا لتجميع وتحيين ومراجعة مجموعة من القوانين ذات الصلة بمنظومة التربية والتكوين لضمان ملاءمتها مع قانون الإطار.

السيد الرئيس المحترم،

بداية أهنئ لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية، رئيسا وأعضاء وأطرا، على ما بذلوه من مجهودات من أجل إنتاج نص قانوني في مستوى تطلعات وانتظارات بلادنا.

وبهذه المناسبة، نتقدم بالشكر الموصول إلى السيد وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة، على التفاعل الإيجابي مع مجموعة من ملاحظات واستفسارات وتعديلات مختلف الفرق والمجموعات البرلمانية، منها تعديلات فريقنا، مما مكن من تجويد هذا النص شكلا

ومضمونا.

السيد الرئيس المحترم،

بكل تأكيد، تشكل فرصة مناقشة هذا المشروع الهام لحظة مناسبة لتقديم واقع قطاع التعليم ببلادنا، فرغم المجهودات المتراكمة والميزانيات الهامة المخصصة لقطاع التعليم، والتي بلغت سقف 97 مليار درهم برسم السنة المالية 2026، ورغم المشاريع الإصلاحية المتتالية التي عرفتها منظومة التربية والتكوين، والتي ناهزت 15 مشروعا إصلاحيا، آخرها خارطة الطريق 22-26، لازالت المدرسة العمومية تعاني الهشاشة بنيويا ومجاليا، وهو ما تؤكده بالملموس مؤشرات الأعطاب البنيوية المرتفعة التي تعرفها منظومة التربية والتعليم كالهدر المدرسي والتكرار والاكتظاظ وضم المستويات، والتي تختلف طبعا بين الوسط الحضري والوسط القروي والجبلي.

السيد الرئيس المحترم،

في نفس السياق، نتأسف في الفريق الحركي على التصنيف النوعي الذي اعتمدته الحكومة في المدرسة المغربية من المدارس الخصوصية والعمومية والمدارس الجماعاتية وأخيرا مدارس الريادة، وهو تصنيف طبقي، يضرب في العمق مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص والعدالة المجالية والاجتماعية، في حين أن الحكومة مطالبة اليوم، بمضاعفة الجهود لتحسين وضعية المدرسة المغربية وضمان جودة التعلمات فيها لتكون جميع المدارس في جميع المجالات والجهات في نفس المستوى، من حيث التجهيزات والنظام البيداغوجي المعتمد ومن حيث الموارد البشرية الكافية.

السيد الرئيس المحترم،

بالنسبة للتعليم الأولي، فرغم المجهودات القطاعية المبذولة، ورغم أرقام التدرج في التعليم المعلن عنها، لازال دون مستوى الطموحات والتطلعات، ولازال بعيدا عن تحقيق هدف الإلزامية والتعليم الواردين في القانون الإطار، خاصة وأن الحكومة ظلت مصرة على تفويضه للجمعيات، ضد أحكام قانون الإطار.

شكرا السيد الرئيس.

<u>السيد رئيس الجلسة:</u>

شكرا السيد الرئيس المحترم.

من يريد أن يتدخل من رؤساء الفرق والمجموعات وكذلك.. ؟

تفضلي، لالة فاطمة.

<u>المستشارة السيدة فاطمة زكاغ:</u>

تانمرت، السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون،

أتناول الكلمة باسم مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، انطلاقا من قناعتنا العميقة بأن التعليم ليس قطاعا تقنيا يمكن تدبيره بمنطق القوانين المعزولة، بل هو قضية مجتمعية كبرى وحق أساسي من حقوق المواطنات والمواطنين، وأحد أهم مرتكزات العدالة الاجتماعية وبناء المستقبل.

إن رفضنا لهذا المشروع لا يعكس موقفا سلبيا أو رفضا للإصلاح، بل هو تعبير عن مسؤولية سياسية ونقابية، ترى أن النص المعروض في صيغته الحالية لا يرقى إلى مستوى الانتظارات ولا يستجيب لحجم الأزمة التي تعيشها المدرسة العمومية، بل إنه للأسف يكرس اختلالات قائمة ويفتح الباب أمام مزيد من التفاوت وعدم الانصاف.

فهذا المشروع لا يقدم ضمانات حقيقية لتعزيز التعليم العمومي المجاني والجيد، ولا يحصنه من منطق السوق والخوصصة، كما أنه يحمل الأسر أعباء إضافية بشكل مباشر أو غير مباشر، في وقت تتفاقم فيه الأوضاع الاجتماعية وتزداد فيه الفوارق الطبقية والمجالية.

كما نسجل أن المشروع يغيب عنه النفس الحقوقي والاجتماعي، ولا يجعل من مبدأ الإنصاف أساسا فعليا لسياسته ومقتضياته.

ومن جهة أخرى، لا يمكن الحديث عن إصلاح التعليم دون الاعتراف بالمكانة المحورية لنساء ورجال التعليم، الذين يعيشون اليوم أوضاعا مهنية واجتماعية صعبة، نتيجة غياب الاستقرار وضعف التحفيز وتنامي الأعباء والهشاشة، خاصة في التعلمي الأولي، كما أن الإصلاح لا يمكن أن ينجح إذا تم تنزيله فوقيا دون حوار الاجتماعي وتربوي جاد ومسؤول ودون توفير الشروط المادية والبشرية اللازمة لإنجاحه.

إن هذا المشروع يتجاهل الاشكالات البنيوية التي يعرفها القطاع، من اكتظاظ وهدر مدرسي وضعف البنيات التحتية وتفاوتات صارخة بين الوسطين الحضري والقروي والجبلي، وهو ما يجعل مقتضياته غير قادرة على إحداث التحول المنشود داخل المنظومة التعليمية.

السيد الرئيس،

إن مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل تؤمن بأن إصلاح التعليم يجب أن يكون جزءا من مشروع مجتمعي ديمقراطي يضع المدرسة العمومية في صلب السياسات العمومية، ويجعل من العدالة الاجتماعية والجودة والإنصاف مبادئ مؤطرة لكل التشريعات المرتبطة بالقطاع.

وانطلاقا من هذا التصور، فإن تصويتنا بـ"لا" هو دعوة صريحة إلى إعادة النظر في هذا المشروع وفتح نقاش وطني واسع ومسؤول يفضي إلى قانون منصف عادل وقادر على إعادة الثقة في المدرسة العمومية، مع تأكيد استعدادنا الدائم للمساهمة في أي مبادرة تشريعية جادة، تخدم التعليم العمومي وتصون كرامة الشغيلة التعليمية وتستجيب

لتطلعات الشعب المغربي.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

وارجو احترام الوقت من فضلكم.

السي خالد.

المستشار السيد خالد السطي:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

بطبيعة الحال أعتقد أن هذه فترة تاريخية مهمة وأساسية، هي أولا مناسبة نوجه من خلالها التحية لكافة الأطر الإدارية والتربوية والتقنية، خصوصا أولئك الذين يشتغلون في المناطق الصعبة والنائية، على التضحيات التي يقدمونها في سبيل النهوض بقطاع التربية والتعليم، وهو ما يقتضي من الوزارة الإسراع بتنفيذ ما تبقى من الالتزامات، لا سيما التعويض عن المناطق النائية والصعبة، وكذلك من أجل الاعتراف بتضحيات هذه الفئة، بالإضافة إلى تحديد ساعات العمل الأسبوعية.

أيضا، السيد الوزير، إذا كنا بطبيعة الحال نثمن هاذ المشروع اللي احنا كنا كنتظروه منذ سنوات، يعني القانون الإطار داز واحد الوقت طويل عاد بدا التفعيل ديالو، وهذي بطبيعة الحال كانت ملاحظة سبق وجهناها لسلفكم السي بنموسى، علاش؟ لأن على اعتبار أن ملحاحية إصلاح قطاع التعليم اليوم تتجلى في كونه المدخل الأساسي لتحقيق التنمية المنشودة، فالدول التي أحدثت طفرة في معدلات النمو جعلت من المعرفة رافعة حقيقية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

بطبيعة الحال يقتضي الأمر أيضا تغيير في العقليات التي ظلت تدبر هذا القطاع، قطاعا اجتماعيا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السي خالد.

شكرا السيد المستشار المحترم.

شكرا.

المستشار السيد خالد السطي:

باقي لي دقيقة ونصف، حيدتي ليا 20 ثانية السيد الرئيس.

ماشي معقول.

السيد رئيس الجلسة:

لا ما حيدت لك والو.

عندك 20 ثانية زايدة.

المستشار السيد خالد السطي:

عندي دقيقة و30 ثانية.

حيدتي ليا 20 ثانية.

السيد رئيس الجلسة:

أنا ما حيدت لك والو.

المستشار السيد خالد السطي:

لا، قبل الوقت سكتيني السيد الرئيس، ماشي معقول.

تتقولو الوقت راه عدد من الرؤساء ما تدخلوش.

عدد من الرؤساء متدخلوش.

اعطيونا الوقت ديالنا.

السيد رئيس الجلسة:

أنا ماكنزيدش ما كنقصش.

المستشار السيد خالد السطي:

لا نقصتي ليا 20 ثانية السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

خذها، ياالاه خذها.

المستشار السيد خالد السطي:

لا لا، عندي دقيقة و30 ثانية قلتو ليا.

السيد الوزير،

إذا كنا نثمن توجه الدولة نحو إلزامية التعليم الأولي، نؤكد على أن من مدخل تجويد هذا القطاع تحسين ظروف اشتغال المربيات والمربين وضمان استقرارهم النفسي والاجتماعي.

بطبيعة الحال، في الأخير، السيد الوزير، ننتظر تفاعلكم مع التعديلات التي رفعناها إلى هذه الجلسة، في حالة تجاوبكم مع بعضها

سنغير أو سنحافظ على تصويتنا الذي كان في اللجنة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

هل هناك من متدخل آخر، سواء من الفريق أو من المجموعة أو من الأعضاء اللامنتمين؟

إذن ما كاين حتى شي واحد.

إذن غادي ننتقلو إلى الدراسة والتصويت على المشروع.

في البداية ورد تعديل من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، يرمي إلى إضافة ديباجة لمشروع القانون.

الكلمة لك السيدة المستشارة المحترمة.

المستشارة السيدة فاطمة زكاغ:

شكرا السيد الرئيس.

هو (التعديل رقم 1): إضافة ديباجة للنص ليتموضع في إطاره المرجعي، ألا وهو الدستور والمواثيق الدولية، وكذامن أجل تحديد فلسفة النص، فالديباجة كالآتي:

"انطلاقا من أحكام دستور المملكة المغربية، ولا سيما الفصول المتعلقة بالحق في التعليم وتكافؤ الفرص وعدم التمييز وتحميل الدولة مسؤولية ضمان الولوج المنصف والجيد إلى التعليم، واستناد إلى الالتزامات الدولية للمملكة المغربية في مجال حقوق الإنسان، ولا سيما الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية واتفاقية حقوق الطفل واتفاقية اليونسكو لمكافحة التمييز في مجال التعليم واتفاقية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، وما تكرسه هذه المواثيق من اعتبار التعليم حقا أساسيا وخدمة عمومية ذات طابع إلزامي ومجاني، وإدراكا للدور المحوري للتعليم المدرسي في بناء الإنسان وترسيخ قيم المواطنة والديمقراطية وتحقيق العدالة الاجتماعية والمجالية وضمان تكافؤ الفرص بين جميع المتعلمين، والحد من مظاهر الهدر والانقطاع المدرسي، بما يسهم في تحقيق التنمية البشرية المستدامة.

واعتبارا لما أفرزته الممارسة العملية للنصوص القانونية والتنظيمية المؤطرة للتعليم المدرسي من حاجة إلى توحيد الإطار القانوني المنظم له وتوضيح اختصاصات مختلف المتدخلين وتعزيز مبادئ الحكامة والشفافية وربط المسؤولية بالمحاسبة، مع تكريس الدور المركزي للدولة في التخطيط والتمويل والتنظيم والتقويم، وحرصا على ملاءمة التشريع الوطني مع التحولات المجتمعية والتربوية والعلمية، وعلى إرساء نموذج بيداغوجي منصف ودامج يراعي حاجيات المتعلمين ويضمن جودة التعلمات ويحترم الخصوصيات الثقافية واللغوية الوطنية وينفتح في الآن ذاته على القيم الإنسانية الكونية.

تم إعداد مشروع القانون رقم 59.21 المتعلق بالتعليم المدرسي، قصد وضع إطار قانوني شامل ومنسجم يحدد المبادئ العامة والتنظيم الأساسي للتعليم المدرسي، ويؤكد طابعه كخدمة عمومية ومسؤولية أصيلة للدولة، بما يضمن استقراره ويصون وظيفته المجتمعية ويخدم الصالح العام".

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

موقف الحكومة من هاذ التعديل السيد الوزير.

السيد وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة:

التعديل غير مقبول، على اعتبار أن الأمر يتعلق بنص تطبيقي للقانون الإطار رقم 51.17.

السيد رئيس الجلسة:

السيدة المستشارة، واش تسحبي ولا نعرضو على التصويت؟

التصويت.

أعرض **التعديل** للتصويت:

الموافقون= 03؛

المعارضون= 20؛

الممتنعون= 07.

إذن التعديل مرفوض.

تعديل آخر من المستشارين خالد السطي ولبنى علوي يرمي إلى إضافة مادة جديدة لمشروع القانون في شكل دباجة.

الكلمة لكم السي خالد.

المستشار السيد خالد السطي:

بطبيعة الحال التعديل، نقترح إضافة مادة جديدة تتعلق بالديباجة، السيد الوزير، علاش؟

بالنسبة إلينا أولا نظرا لأهمية هاذ القانون، من أجل تحديد الفلسفة التعليمية للدولة، من أجل بيان المرجعيات والقيم، وكذلك من أجل توجيه تفسير مواد القانون، ثم من أجل تعزيز الشرعية القانونية والسياسية للقانون.

لذلك نقترح إضافة: "انطلاقا من أحكام الدستور، ولا سيما ما ينص عليه من جعل التعليم حقا وواجبا للفرد والأسرة والدولة ومن اعتبار

النهوض بالتربية والتكوين والتأهيل من أولويات السياسات العمومية، لتحقيق العدالة الاجتماعية والمجالية وتكافؤ الفرص.

واستنادا إلى القانون الإطار رقم 51.17 المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، الذي يحدد المبادئ الأساسية المؤطرة لإصلاح المنظومة التربوية ومقومات مدرسة الإنصاف والجودة والارتقاء بالفرد والمجتمع.

وتفعيلا للتوجهات الإستراتيجية الكبرى الواردة فيه، ولا سيما تلك المرتبطة بتعميم التعليم الإلزامي وتحقيق الإنصاف وتكافؤ الفرص وضمان جودة التعلمات وإرساء حكامة ناجحة قوامها الشفافية والمساءلة والمشاركة، واعتبارا لضرورة تنظيم التعليم المدرسي في مكونيه العمومي والخصوصي، وفقا لتصور مندمج ومتناسق مع باقي مكونات منظومة التربية والتكوين البحث العلمي، وحرصا على تحديد القواعد المؤطرة لتنظيم التعليم المدرسي وهيكلته وهندسته البيداغوجية وضمان انسجامه مع التوجهات الوطنية في مجالات اللغة والتقويم والتمويل والتأطير.

وتأكيدا على أن التعليم المدرسي يشكل مرحلة حاسمة في بناء الإنسان المغربي المتشبث بثوابته الدينية والوطنية والمعتز بهويته المتعددة الروافد والمنفتحة على القيم الكونية.

من طبيعة الحال جاء هذا القانون رقم 59.21 لتحديد المبادئ والتوجهات الأساسية لتنظيم التعليم المدرسي وضبط بنيته ونظامه البيداغوجي والإداري".

تنعتقد الديباجة، السيد الوزير، شاملة وواسعة، نتمناو على أنكم تجاوبو معها.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

موقف الحكومة من هاذ التعديل، السيد الوزير.

السيد وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة:

التعديل غير مقبول بنفس الجواب.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

نعرضوه على التصويت؟

الموافقون على التعديل= 03؛

المعارضون للتعديل= 21؛

الممتنعون للتعديل= 07.

إذن التعديل مرفوض.

الآن غادي ننتقلو **للمادة الأولى**: (كما وردت من مجلس النواب)

الموافقون= 28؛

المعارضون= 01؛

الممتنعون= 00.

غادي ننتقلو للمادة 2، هاذ **المادة** عدلتها اللجنة، ولكن ورد بشأنها ثماني تعديلات من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

أنا أقترح باش صاحبة التعديل غادي تقدمهوم دفعة واحدة والحكومة، لأنه نفس المادة، غادي تجاوب على جميع التعديلات ثم غادي نصوتو تعديل، تعديل كما ينص عليه القانون، متفقين؟ متفقة؟

إذن الكلمة لك، السيدة المستشارة المحترمة، لتقديم جميع التعديلات.

المستشارة السيدة فاطمة زكاغ:

شكرا السيد الرئيس.

بالنسبة للمادة 2، التعديل الأول هو إعادة صياغة أقسام ومراكز "الفرصة الثانية" في التعاريف بنيات للتعليم المدرسي الاستدراكي توفر عرضا تربويا يزاوج بين التأهيل التربوي والحذف المهني والتوجيه والمواكبة للمنقطعين عن الدراسة وغير متمدرسين، هذه إضافة قصد الإدماج الدراسي في المستويات المناسبة، وتدبر من لدن الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين أو المديريات الإقليمية التابعة.

وحذف ما تبقى فيما يخص إطار اتفاقية للشراكة مع جمعيات المجتمع المدني.

فاستفادة غير المتمدرسين من أقسام "الفرصة الثانية" وكذلك تحمل الدولة لمسؤولياتها وعدم تفويت هذه الأقسام في إطار شراكات.

بالنسبة للتعديل الثاني هو حذف "أقسام التميز"، وذلك إقرارا لمبدأ المساواة وتكافؤ الفرص بين الجميع.

التعديل الثالث هو فالمدارس الجماعاتية، حيث أننا كنحذفو الفقرة الأخيرة فهاذ التعريف هذا اللي هي "يتم تدبيرها بشكل مشترك في إطار اتفاقيات للشراكة بين الدولة والأكاديميات... إلى آخر الفقرة"، وتعويضها بحق الولوج إلى التعليم من طرف السلطة الحكومية المكلفة بالتعليم المدرسي، وذلك من أجل إقرار مسؤولية الدولة بشكل صريح.

كذلك بالنسبة للتعديل الآخر في مؤسسات التفتح للتربية والتكوين، وهو حذف كلمة "المقاولاتي" اللي جات فالتعريف، حيث أن المهارات الحياتية تشمل الحس المقاولاتي.

بالنسبة للتعديل الآخر فالمركبات التربوية وهو تعويض أن هاذ

مؤسسات للتعليم المدرسي العمومي تضم سلكين تعليميين على الأقل، فنحن نقترح تضم سلكين تعليميين على الأكثر، لعدم اتخاذها كآلية لتكديس المتعلمين من مختلف الأسلاك بمنطق حساب الكلفة والربح، العادي هو مؤسسة مستقلة لكل سلك.

ثم مؤسسات التعليم المدرسي الخصوصي وهو حذف هاذ التعريف والإبقاء على التعليم المدرسي العمومي مع تعديل القانون رقم 06.00 المتعلق بالتعليم الخصوصي وتطويره من أجل مزيد من الرقابة والضبط.

بالنسبة لمؤسسات التعليم المدرسي غير الربحي، فاحنا كنقترحو الإضافة ديال "بهدف تحقيق أهداف التعليم المدرسي المنصوص عليها في هذا القانون تحدثها هيئة ذات النفع العام، ضبط المؤسسات والإبقاء على دعم وتشجيع التمدرس والرفع من جودته".

ثم المدارس الشريكة، فاحنا كنقترحو الحذف ديالها لأن مؤسسات التعليم المدرسي غير الربحي تقوم بنفس الدور.

وهذا ما جاء في التعديلات بخصوص **المادة 2**.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السيد الوزير، موقف الحكومة من هذه التعديلات الثمانية.

لكم الكلمة.

السيد وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة:

التعديل الأول: غير مقبول.

التعديل الثاني: غير مقبول.

التعديل الثالث: التعديل مقبول جزئيا مع تدقيق الصيغة على النحو التالي:

"المدارس الجماعاتية مؤسسات للتعليم المدرسي العمومي تضم التعليم الابتدائي، وعند الاقتضاء التعليم الإعدادي، تحدث خصوصا بالوسط القروي والجبلي والوسط شبه الحضري والمناطق ذات الخصاص، للمساهمة في تعميم التعليم الإلزامي ومحاربة الهدر والانقطاع المدرسيين والحد من الأقسام المشتركة، وتُخول للمتعلمين البالغين سن التمدرس حق الولوج إلى التعليم والاستفادة من خدمات اجتماعية، ولا سيما الإيواء والإطعام، ويتم تدبيرها بشكل مشترك في إطار اتفاقيات للشراكة بين الدولة والأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين والجماعات الترابية والمؤسسات العمومية وجمعيات المجتمع المدني المهتمة بالشأن التربوي والقطاع الخاص".

بشأن التعديل الرابع: التعديل غير مقبول.

التعديل الخامس: تعديل غير مقبول.

التعديل السادس: تعديل غير مقبول.

التعديل السابع تعديل مقبول جزئيا، مع تدقيق الصيغة كما يلي:

"مؤسسات التعليم المدرسي غير الربحي بنيات تربوية وإدارية تحدثها هيئات ذات النفع العام وتقدم خدمة عمومية في مختلف أسلاك التعليم المدرسي، بهدف الإسهام وتحقيق أهداف التعليم المدرسي المنصوص عليه في هذا القانون".

التعديل الثامن تعديل غير مقبول.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

سمعتي بأن جميع التعديلات مرفوضة، ما عدا الثاني والسابع جزئيا، فيهم شي حاجة اللي..

واش؟

المستشارة السيدة فاطمة زكاغ:

نتشبث بالصيغة اللي جينا بها.

السيد رئيس الجلسة:

واش غادي نعرض التعديلات المرفوضة على التصويت ولا تسحبيهم؟

المستشارة السيدة فاطمة زكاغ:

لا، المرفوضة أتشبث بهم، وحتى اللي تقبلو جزئيا كنتشبث بالصياغة اللي جينا بها، لأن احنا عندنا الصياغة اللي جينا بها أدق.

السيد رئيس الجلسة:

الحكومة راه قالت الموقف ديالها.

ربما عندها تعديل صغير ونطلب من الوزير يعطينا ذاك الصيغة.

على أي إذن غادي نعرض واحد واحد:

التعديل رقم 2:

الموافقون= 01؛

المعارضون= 21؛

الممتنعون= 08.

إذن التعديل مرفوض.

نتنقل **للتعديل 3** اللي تقبل جزء منه.

كاين دابا صيغتين، كاين الصيغة ديال المقترح ديال المستشارة المحترمة، وكاين الصيغة ديال الوزير.

إذن غادي نصوتو على الصيغة المقترحة.

الكلمة لكم في نقطة نظام.

المستشار السيد عبد القادر الكيحل:

التعديلات بوحدها والتعديل ديال الحكومة نصوتو عليه بوحدو.

إذن الحكومة ستتقدم بتعديل خارج هذه التعديلات، نساليو هاذ التعديلات وتتقدم إيلا بغات الحكومة بتعديل في نفس المادة.

السيد رئيس الجلسة:

إذن التعديل ديال السيدة المستشارة ديال النقابة غادي نعرضو للتصويت:

الموافقون= 01؛

المعارضون= 21؛

الممتنعون= 08.

دابا الآن السيد الوزير قالك قبل واحد الجزء منه، يعني التعديل اللي جابت الحكومة مخالف للمادة الأصلية اللي واردة في المشروع، هي هذا.

التعديل رقم 4:

الموافقون= 01؛

المعارضون= 21؛

الممتنعون= 08.

التعديل رقم 5:

الموافقون= 01؛

المعارضون= 21؛

الممتنعون= 08.

التعديل رقم 6:

الموافقون= 01؛

المعارضون= 21؛

الممتنعون= 08.

التعديل رقم 7:

الوزير قال لك راه فيه تعديل، أو قبلو بواحد التعديل.

الموافقون= 01؛

المعارضون= 21؛

الممتنعون= 08.

التعديل رقم 8:

الموافقون= 01؛

المعارضون= 21؛

الممتنعون= 08.

دابا غادي نرجعو للتعديلات الإضافية اللي دار السيد الوزير، غادي نصوتو عليهم:

تفضل.

المستشار السيد لحسن حداد:

ما قاله السيد الوزير كان في اللجنة.

إذن هذا تعديل، لا بلاتي، اسمح لي، السيد الرئيس، نكمل، اسمح لي السيد الرئيس، اسمح لي، السيد الرئيس، غير اسمح لي.

ما قاله السيد الوزير راه ورد في اللجنة.

إذن هذا تعديل كاين في اللجنة وقبلاتو اللجنة.

إذن سنعرض هذه **المادة** كما عدلتها اللجنة، لأنه ليس هناك تعديل جديد الآن أتى به السيد الوزير، هاذ التعديل كان في اللجنة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

دابا شوف، السي خالد، الله يرضي عليكم، الأخ..

إذا كان الأمر يتعلق بتعديل جديد جاء به الوزير، هذا شيء آخر، إذا كنا تهضرو بالتعديل ديال اللجنة، هذا شيء آخر.

فالسيد الوزير المحترم، الله يرضي عليكم، الله يرضي عليكم، الله يرضي عليك ألسي.. الله يرضي عليك، إيوا سمع.

أنا تنقول إذا كان التعديل الذي ذكر السيد الوزير.. السي، ما يمكنش.

إذا كان التعديل الطفيف الذي جاء به السيد الوزير دابا الآن شي حاجة جديدة، راه غادي نصوتو عليه، إذا كان التعديل.. إذن هذا كلام آخر، كلام آخر، ماشي كيف تيقولو الإخوان.

المستشار السيد عبد القادر الكيحل:

نقطة نظام غير فيما يتعلق بالسيد الوزير، ماشي قال تعديل آخر،

قال هذاك التعديل راه قبلناه جزئيا في اللجنة، هاذ الشي اللي قال، راه قبلناه جزئيا في اللجنة.

بما أنه تقبل في اللجنة، راه احنا الآن ما غنعاودوش نديرو.

الوزير، تيرفض جميع التعديلات اللي طلعت الآن.

السيد رئيس الجلسة:

غير يقولها السيد الوزير.

صافي ما كاين مشكل.

إذن غادي نعرض.. تفضل.

المستشار السيد مبارك السباعي:

راه كاين معنا السيد الوزير، راه كاين، ماشي غايب، يعطينا أشنو اللي كاين، واش جابت شي تعديل الحكومة جابتو اليوم ولا اللي كان في اللجنة، أنا اللي كان في اللجنة راه ماشي هو هاذ التعديل اللي جاب السيد الوزير.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة:

هاذ الشي هو التعديل اللي جا في اللجنة ما زدنا حتى شي حاجة جديدة، ولكن علاش احنا عاود هضرنا عليه، حيث جابتو اللجنة عاود، أنا ما زدنا حتى شي حاجة على ذاك الشي اللي تقال في اللجنة.

السيد رئيس الجلسة:

إذن الوزير وضح، الأمور واضحة، ولكن من الآن فصاعدا اللي بغينا نهضرو دابا ما نهضروش على اللجنة، اللي تدار في اللجنة راه دارتو، ما نهضروش على اللجنة.

إذن غادي نعرض **المادة 2**: (كما عدلتها اللجنة)

الموافقون= 29؛

المعارضون= 01؛

الممتنعون= 00.

إذن **المادة** مقبولة.

المادة 3: (كما وردت من مجلس النواب)، ولكن ورد بشأنها تعديلان:

الأول من المجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل؛

والثاني من المستشارين الأستاذ خالد السطي ولبنى علوي.

الكمة لك.

المستشارة السيدة فاطمة زكاغ:

شكرا السيد الرئيس.

بالنسبة للمادة 3 فالمقترحات اللي عندنا، هو الإضافة ديال "يعتبر التعليم المدرسي العمومي" وحذف "بقطاعيه العام والخاص".

كذلك الحذف ديال الفقرة "وذلك في إطار من التكامل والتفاعل والتعاضد والتناسق والالتقائية مع التكوين المهني والتعليم العتيق" والاكتفاء "والتعليم العالي".

وكذلك، عندنا تعديل آخر، هو "يقوم التعليم المدرسي العمومي" عوض وحذف "الخاص". ونفس التعديل فيما يخص الفقرة الأخيرة، وذلك من أجل الإبقاء على مضامين التعليم المدرسي العمومي وعلى حق المتعلمات والمتعلمين في تعليم منصف وذي جودة، وباعتبار أن المدرسة العمومية رهانا مجتمعيا لا مجال للتفريط فيه.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة:

التعديل غير مقبول، للاعتبار التالي: أن التعليم المدرسين بقطاعيه العام والخاص، يشكلان مكونين من مكونات منظومة التربية والتكوين، طبقا لأحكام القانون الإطار رقم 51.17.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

تتشبثي به ولا نعرضو؟

التشبث.

إذن الموافقون على التعديل ديال الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

الموافقون= 01؛

المعارضون= 21؛

الممتنعون= 08.

إذن التعديل مرفوض.

غادي ندوز للتعديل ديال السي خالد.

تفضل.

المستشار السيد خالد السطي:

شكرا السيد الرئيس.

المادة 3، احنا اقترحنا بدل "يقوم التعليم المدرسي بقطاعيه العام والخاص بمجموعة من الوظائف، ولا سيما منها التنشئة الاجتماعية والتربية على القيم"، بدل "بعديها الوطني والكوني"، اقترحنا "أبعادها الدينية والوطنية والكونية".

طبيعة الحال، السيد الوزير، حينما نتحدث عن البعد الديني، فهو نظرا لأهميته في التنشئة الاجتماعية للطفل، علاش؟ خص أولا، كان يكون ترسيخ القيم الأخلاقية وقيم الدين الإسلامي الحنيف الذي يشكل مصدرا أساسيا للقيم كالصدق والأمانة والتسامح، احترام الآخر، الانسجام مع مرجعيات المجتمع، الوقاية من الانحراف والتطرف، تعزيز الانتماء للوطن، تربية الطفل أو التلميذ على المواطنة الصالحة، خدمة التنمية الوطنية وأيضا حماية الوحدة الوطنية، بالإضافة بطبيعة الحال إلى الانفتاح على القيم الانسانية المشتركة وقيم التسامح والعدالة الاجتماعية بصفة عامة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السي خالد.

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة:

التعديل غير مقبول، على اعتبار الصيغة المحالة على اللجنة تتضمن التعديل المقترح.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

رأيكم السي خالد نعرضو **التعديل** للتصويت؟

الموافقون= 02؛

المعارضون = 21؛

الممتنعون= 07.

إذن التعديل مرفوض.

الآن غادي نعرض **المادة الثالثة**: (كما وردت من مجلس النواب)

الموافقون= 27؛

المعارضون= 01؛

الممتنعون= 02.

إذن **المادة** مقبولة.

المادة 4: (كما عدلتها اللجنة)

الموافقون= 27؛

المعارضون= 01؛

الممتنعون= 02.

المادة 5: هاذ المادة (عدلتها اللجنة) ولكن ورد بشأنها ثلاث تعديلات:

الأول من فريق الاتحاد المغربي للشغل؛

والثاني من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل؛

والثالث من المستشارين الأستاذ خالد السطي ولبنى علوي.

غادي نعطيو الكلمة لفريق الاتحاد المغربي للشغل لتقديم التعديل.

المستشارة السيدة مريم الهلو اني:

شكرا السيد الرئيس.

بالنسبة للمادة 5، فريق الاتحاد المغربي للشغل يقترح إضافة جملة "ضمان المساواة التامة بين البنات والأولاد وحظر كل أشكال التمييز القائم على الجنس"، وذلك **لملاءمة** مقتضيات **المادة** مع الفصل 19 من الدستور والتزامات المغرب الدولية في مجال المساواة وعدم التمييز، وأساسا منها اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (**المادة 10**)، واتفاقية حقوق الطفل (**المادة 29**) ومع الهدفين 4 و5 من أهداف التنمية المستدامة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

موقف الحكومة من هاذ التعديل؟

السيد وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة:

التعديل غير مقبول.

السيد رئيس الجلسة:

غادي نعرض **التعديل** ديال الاتحاد المغربي للشغل للتصويت:

الموافقون= 06؛

المعارضون= 21؛

الممتنعون= 03.

إذن التعديل مرفوض.

غادي نشوفو التعديل ديال مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

المستشارة السيدة فاطمة زكاغ:

شكرا السيد الرئيس.

بالنسبة للمادة 5 هناك التعديلات المقترحة، هو الإضافة ديال "ترسيخ مبادئ التسامح والمشاركة والتضامن واحترام الآخر والسلوك المدني والتمسك بالثوابت والقيم الدينية والوطنية"، الإضافة هي "والانسانية"، فتح الأفق الإنساني كانتماء عام وأشمل من الانتماء الوطني.

كذلك في الفقرة الأخرى الإضافة كذلك "والعيش بكرامة ومعتزين بمواطنتهم"، الإضافة هي "وانتمائهم القومي والإنساني".

ثم عندنا في العارضة الموالية عندنا الإضافة ديال "المهارات الحياتية"، عوض "الحس المقاولاتي"، بحيث أن المهارات الحياتية أعم من الحس المقاولاتي.

كذلك الإضافة ديال في إطار الانتماء الإنساني في العارضة الأخرى.

وفي إرساء الهندسة اللغوية، فاحنا كنقترحو تعويض "تيسير تعلم اللغات" بـ "إتقان اللغات الأجنبية"، وذلك لأن كل سياسة لغوية يجب أن ترتكز على حفظ وتطوير اللغتين الرسميتين، بالإضافة إلى إتقان اللغات الأجنبية كلغات للتواصل مع شعوب العالم.

ثم عندنا في العارضة الأخرى، عندنا "الارتقاء بمهن التربية والتكوين" بالنظر لأدوارها والتأكيد على أن التعليم "رسالة" وحذف كلمة "مهنة"، "لها دور محوري في تقدم المجتمع ومواصلة نموه ورقيه" ثم الحذف ديال "القطاع الخاص" في العارضة اللي جات من بعدها مباشرة.

ثم العارضة اللي جات من بعدها كنقترحو تعويض "ولا سيما من خلال تفعيل التضامن الوطني "ب" تعبئة الموارد اللازمة لهذا التمويل"، باعتبار أن التعليم المدرسي مسؤولية أساسية للدولة لا يمكن التنازل عنها أو تقليصها تحت أي مبرر، فدورها يتجلى في كونها الضامن الفعلي للحق في التعليم والمتحمل الأول لمسؤولية تمويله.

ثم عندنا في آخر عارضة في هاذ **المادة** عندنا الإضافة ديال "والمهني قريب من اهتمامات وميول المتعلم" عوض "قريب من المتعلم".

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

موقف الحكومة من هذا التعديل السيد الوزير؟

السيد وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة:

تعديل غير مقبول.

السيد رئيس الجلسة:

نعرضو تعديل الكونفدرالية على التصويت:

الموافقون= 01؛

المعارضون= 22؛

الممتنعون= 08.

إذن التعديل مرفوض.

الكلمة السي خالد السطي تفضل.

المستشار السيد خالد السطي:

شكرا السيد الرئيس.

بخصوص المادة 5 نقترح حذف "علاوة على التوجهات المتبعة في مجال التعليم المدرسي تتمثل خياراته الكبرى في ما يلي"، هاذي قلنا تحذف، وغادي نعوضو "يستند التعليم المدرسي في تنظيمه وأهدافه إلى المبادئ والاختيارات الكبرى المنصوص عليها في المادتين 3 و 4 من القانون الإطار رقم 51.17 المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، ولا سيما التمسك بالثوابت الدستورية للمملكة، وفي مقدمتها الدين الإسلامي الحنيف والوحدة الوطنية المتعددة الروافد والملكية الدستورية والاختيار الديمقراطي، ضمان تكافؤ الفرص والإنصاف والمساواة بين جميع المتعلمين، ترسيخ الهوية الوطنية والانفتاح على القيم الإنسانية والكونية، إرساء مدرسة الجودة والعدالة الاجتماعية القائمة على الكفاءة والاستحقاق والمسؤولية المشتركة".

بطبيعة الحال هاذ التعديل بالنسبة إلينا من أجل توحيد التوجهات المرجعية مع مقتضيات قانون الإطار 51.17 وإدراج الثوابت الدستورية التي أغفلتها الصيغة الحالية في نظرنا، مع التأكيد على العدالة الاجتماعية كغاية من غايات المدرسة الجديدة.

أيضا في الجزء الثاني من نفس **المادة** نقترح مسألة توسيع التعليم المدرسي، نتحدث عن "غير النظامي الاستدراكي" بدل "لضمان التعلم مدى الحياة" لمعالجة الانقطاع المدرسي والإسهام في القضاء على الأمية، ومن طبيعة الحال كنعرفو، السيد الوزير، الإشكالية ديال الانقطاع المدرسي والهدر المدرسي والأعداد المهولة التي تغادر التعليم سنويا، وحينما يغادر التلميذ المدرسة لا ندري إلى أين يتوجه وما هو مصيره ومستقبله، لذلك جاءت هذه التعديلات من أجل تجويد المشروع.

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير باش يعبر على موقف الحكومة.

السيد وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة:

التعديل غير مقبول على اعتبار أن **المادة 3** من المشروع أحالت على المادتين 3 و4 من القانون الإطار رقم 51.17 اللتين تتضمنان العناصر المقترحة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السي خالد نعرض؟

شكرا.

أعرض التعديل للتصويت.

آه سحبتيه، ما سمعتكش مزيان.

إذن بعد السحب ثم كذلك الرفض ديال التعديلين، غادي نرجعو للمادة 5 كما عدلتها اللجنة.

المادة 5: (كما عدلتها اللجنة)

الموافقون= 28؛

المعارضون= 01؛

الممتنعون= 04.

إذن **المادة** الخامسة قبلها المجلس.

المادة 6: (كما وردت من مجلس النواب)

الموافقون: بالإجماع.

المادة 7: (كما عدلتها اللجنة)

الموافقون: بالإجماع.

المادة 8: (كما عدلتها اللجنة)

الموافقون: بالإجماع.

المادة 9: (كما وردت من مجلس النواب)، ولكن جاء فيها تعديل من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

الكلمة لك السيدة المستشارة المحترمة.

المستشارة السيدة فاطمة زكاغ:

شكرا السيد الرئيس.

بالنسبة للمادة 9 فالتعديل المقترح هو الإضافة ديال **المادة 62** كفقرة للمادة 9 لأنها تحدد عقوبات مخالفة المادتين 8 و9، مع التأكيد أن الإلزامية لا يمكن أن تختزل في إعلان قانوني ولا أن تحمل كواجب على الأسر فقط بدل أن تكون أداة لإنصاف الأطفال، فكنقترحو العقوبة ديال **المادة 62** الإضافة ديالها فهاذ **المادة 9**.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

موقف الحكومة من التعديل؟

السيد وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة:

التعديل غير مقبول.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

نعرضو.

أعرض **التعديل** للتصويت:

الموافقون= 04؛

المعارضون= 28؛

الممتنعون= 06.

إذن التعديل ما تقبلش.

الآن غادي نمشيو **للمادة 9**: (كما وردت من مجلس النواب)

الموافقون= 28؛

المعارضون= 02؛

الممتنعون= 00.

إذن **المادة 9** مقبولة.

المادة 10: (عدلتها اللجنة)

الموافقون: بالإجماع.

المادة 11: (عدلتها اللجنة) وورد بشأنها تعديل من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

المستشارة السيدة فاطمة زكاغ:

شكرا السيد الرئيس.

المادة 11 هو الحذف ديال "وباقي المؤسسات العمومية والهيئات العامة فقط" وحذف "والخاصة ولا سيما جمعيات المجتمع المدني المهتمة بالشأن التربوي"، فمن أجل تحمل الدولة لمسؤوليتها في تعميم التعليم وتمويله وتنظيمه، فالمدرسة العمومية ليست خيارا ثانويا ولا قطاعا من بين قطاعات أخرى.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

موقف الحكومة من التعديل؟

السيد وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة:

التعديل غير مقبول بالنسبة لحذف الإشارة إلى جمعيات المجتمع المدني، وذلك نظرا لأدوارها الأساسية في دعم السياسات العمومية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

نعرض؟

إذن الموافقون على التعديل ديال الكونفدرالية:

الموافقون= 04؛

المعارضون= 22؛

الممتنعون= 06.

غادي ندوزو الآن إلى **المادة 11**: (كما عدلتها اللجنة)

الموافقون= 27؛

المعارضون= 02؛

الممتنعون= 00.

المادة 12: (كما عدلتها اللجنة)، إلا أنها ورد بشأنها تعديل من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

الكلمة لك.

المستشارة السيدة فاطمة زكاغ:

شكرا السيد الرئيس.

المادة 12 التعديل هو "ومواصلة تمدرسهم يتم العمل بصفة متواصلة" وحذف "تدريجية" وكذلك حذف" بموجب اتفاقيات للشراكة بين الدولة والمؤسسات العمومية والقطاع الخاص وجمعيات المجتمع المدني المهتمة بالشأن التربوي"، يتعلق الأمر هنا بالأطفال في وضعية إعاقة، موضوع اتفاقيات صادق عليها المغرب، لذلك على الدولة تحمل المسؤولية ضمان الحق في التعليم لهذه الفئة دون موارية ولا اختباء وراء كيانات غير مسؤولة.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة:

التعديل غير مقبول، على اعتبار أن الشراكة بمختلف أشكالها تعد آلية أساسية للتربية الدامجة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

غادي نعرض التعديل ديال الكونفدرالية الديمقراطية للشغل للتصويت:

الموافقون= 02؛

المعارضون= 22؛

الممتنعون= 05.

إذن التعديل مرفوض.

الآن غادي نرجعو **للمادة 12**: (كما عدلتها اللجنة)

الموافقون= 28؛

المعارضون= 02؛

الممتنعون= 01.

إذن تقبلت **المادة 12**.

دابا الآن ندوزو **للمادة 13**: (كما عدلتها اللجنة)

الموافقون: بالإجماع.

المادة 14: (كما وردت من مجلس النواب)

ورد بشأنها ثلاث تعديلات:

الأول من فريق الاتحاد المغربي للشغل؛

الثاني من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل؛

الثالث من المستشارين الأستاذ خالد السطي ولبنى علوي.

غادي نبداو من فريق الاتحاد المغربي للشغل.

المستشارة السيدة مريم الهلو اني:

شكرا السيد الرئيس.

بالنسبة للمادة 14، فريق الاتحاد المغربي للشغل تيقترح إضافة "وخاصة بالنسبة للفتيات القرويات"، وذلك لأهمية التنصيص على إدراج الفتيات القرويات صراحة ضمن الفئات المستهدفة بالدعم الاجتماعي، نظرا لوضعية الهشاشة الخاصة التي تعاني منها.

السيد رئيس الجلسة:

موقف الحكومة من هاذ التعديل السيد الوزير.

السيد وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة:

التعديل غير مقبول، على اعتبار أن الاستفادة من خدمات الدعم الاجتماعي تقوم على الاستفادة وفق النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل.

السيد رئيس الجلسة:

نعرضو ولا تسحبو؟

التشبث.

إذن غادي نعرض **التعديل** للتصويت:

الموافقون= 08؛

المعارضون= 22؛

الممتنعون= 03.

إذن التعديل مرفوض.

الآن غادي نمشيو للتعديل الثاني ديال الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

قدمي التعديل ديالك.

المستشارة السيدة فاطمة زكاغ:

شكرا السيد الرئيس.

بالنسبة للتعديل ديال مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل في **المادة 14** فهو الحذف ديال ذيك "من ذوي الاحتياج"، توفير خدمات الدعم الاجتماعي في الأماكن التي تتطلب ذلك بغض النظر عن الوضع الاجتماعي للمتعلمين، فكلمة "من ذوي الاحتياج" غير واضحة، ويمكن تبرير عدم استفادة المتعلمين من الخدمات تحت ذريعة ليسوا من ذوي الاحتياج، كما يقع الآن مع الدعم الاجتماعي المباشر، وبالتالي عوض أن تعمل الوزارة على محاربة الهدر المدرسي ستصبح هي المساهمة فيه.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

موقف الحكومة من هاذ التعديل السيد الوزير؟

السيد وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة:

التعديل غير مقبول.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

تتشبتو؟

التشبث.

غادي نعرض **التعديل** للمصادقة:

الموافقون= 02؛

المعارضون= 22؛

الممتنعون= 08.

إذن التعديل رفض.

الآن غادي نمشيو للتعديل الآخر ديال الاستاذ خالد السطي.

تفضل لتقديم التعديل.

المستشار السيد خالد السطي:

شكرا السيد الرئيس.

بالنسبة للمادة 14 نقترح السيد الوزير بطبيعة الحال إضافة من خلال القضية باش هاذ الأمور ديال الخدمات الاجتماعية بصفة عامة للتلاميذ نقترح "صرف دعم مالي مباشر للأسر المستحقة وتوفير خدمات النقل المدرسي والإيواء والإطعام لفائدة المتعلمين في الوسط القروي وشبه الحضري، ويحدد بنص تنظيمي نظام الاستهداف وشروط الاستفادة من هذه الخدمات".

من طبيعة الحال، أعتقد هذه من بين بعض المقترحات للمساهمة في الحد من مخاطر الهدر والانقطاع المدرسيين اللي كيشكلو آفة سلبية - وكما قلت سابقا - ربما حالة سوداء في النظام التعليمي المغربي بارتفاع عدد المغادرين للمدرسة سنويا.

لماذا هذا التعديل الذي اقترحناه السيد الوزير؟ وذلك من أجل إعادة إدراج الدعم المالي المباشر الذي تم حذفه في الصيغة الحالية، انسجاما مع **المادة 19** من القانون الإطار التي تعتبر هذا الإجراء آلية أساسية لضمان الإنصاف وتعميم التمدرس.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السي خالد.

موقف الحكومة من هاذ التعديل السيد الوزير؟

السيد وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة:

التعديل غير مقبول ونفس الجواب اللي اعطيت من قبل.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

نعرضو على التصويت:

الموافقون= 02؛

المعارضون= 21؛

الممتنعون= 08.

إذن **المادة 15**: (كما عدلتها اللجنة) غادي نعرضها عليكم للتصويت:

14 راه دوزناها، لا دوزناها.

إذن انت السي خالد لما كنت تتهضر على **المادة 14**.

هذا على التعديل ديال **المادة 13**:

الموافقون= 02؛

المعارضون= 21؛

الممتنعون= 08.

دابا الآن **المادة 14**: (كما وردت من مجلس النواب)

الموافقون= 21؛

المعارضون= 05؛

الممتنعون= 03.

إذن **المادة 14** قبلها المجلس.

غادي ندزو الآن **للمادة 15**: (كما عدلتها اللجنة)

الموافقون: بالإجماع.

ورد تعديل من فريق الاتحاد المغربي للشغل، يرمي إلى إضافة مادة جديدة تحت رقم 15 مكرر.

المستشارة السيدة مريم الهلواني:

شكرا السيد الرئيس.

بالنسبة لفريق الاتحاد المغربي للشغل تيقترح إضافة **المادة 15** مكرر: "تضمن الدولة حماية التلاميذ والتلميذات من كل أشكال العنف، بما فيها العنف القائم على النوع الاجتماعي، وذلك في المؤسسات التعليمية وفي جنباتها من أجل توفير مناخ مدرسي آمن، تعمل السلطات الحكومية المختصة على إحداث آليات الوقاية والتبليغ والحماية، إرساء آلية تعزيز قيم حقوق الإنسان والمساواة والمواطنة وتعزيز الوقاية من مظاهر العنف في الوسط المدرسي، بما في ذلك العنف القائم على النوع الاجتماعي في أنشطة الحياة المدرسية، نظام داخلي يتصدى للعنف، تعزيز آلية الرصد والتتبع لحالات العنف، بما فيها العنف المبني على النوع الاجتماعي، التكفل بالضحايا، اتخاذ التدابير الجزائية اللازمة".

وذلك من أجل إرساء إطار قانوني صريح لحماية التلميذات والتلاميذ من جميع أشكال العنف، خاصة العنف القائم على النوع الاجتماعي، باعتباره سببا مباشرا للهدر المدرسي وضمان فضاء مدرسي آمن، حيث أن العنف المبني على النوع الاجتماعي ينعكس على الولوج إلى التعليم، وكذا انسجاما مع التزامات المغرب بموجب اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة واتفاقية حقوق الطفل والهدفين 4 و5 من أهداف التنمية المستدامة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

ما موقف الحكومة من إضافة مادة 15 مكررة.

السيد الوزير.

السيد وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة:

التعديل غير مقبول.

على اعتبار أن هناك ظواهر مشينة أخرى غير العنف، يستدعي الأمر محاربتها كذلك، المخدرات، التحرش، التنمر... إلخ.

السيد رئيس الجلسة:

التشبث؟

التشبث.

إذن غادي نعرض التعديل الذي يرمي إلى إضافة مادة 15 مكرر، من الاتحاد المغربي للشغل.

الموافقون= 07؛

المعارضون= 21؛

الممتنعون= 04.

إذن رفض المجلس إضافة مادة 15 مكرر.

المادة 16: (جات من مجلس النواب)، إلا أنها ورد بشأنها تعديل من الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

الكلمة لك السيدة المستشارة المحترمة.

المستشارة السيدة فاطمة زكاغ:

شكرا السيد الرئيس.

المادة 16 عندنا فيها مجموعة ديال التعديلات:

أولا، بالنسبة للتعليم الابتدائي بما فيه التعليم الأولي وحذف "التعليم الأصيل" تماشيا مع الفصل 31 من الدستور، الذي ينص على

"استفادة الجميع على قدم المساواة من الحصول على تعليم عصري ميسر الولوج وذي جودة".

كذلك، بالنسبة للتعليم الاعدادي، بما فيه مسارات رياضة ودراسة، هذا هو المقترح.

ثم التعليم الثانوي التأهيلي، بما فيه التعليم التكنولوجي ومسارات رياضة ودراسة وحذف ما تبقى من هاذ الفقرة هاذي، وذلك حذف "مسارات وأقسام التميز واستقلال التكوين المهني"، يلجه من يرغب فيه.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للحكومة.

السيد وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة:

التعديل غير مقبول.

السيد رئيس الجلسة:

التشبث.

إذن غادي نعرض **التعديل** للتصويت:

الموافقون= 02؛

المعارضون= 21؛

الممتنعون= 09.

الآن غادي نعرض **المادة 16**: (كما وردت علينا من مجلس النواب)

الموافقون= 27؛

المعارضون= 02؛

الممتنعون= 00.

المادة 17: (كما وردت من مجلس النواب)، إلا أنه ورد بشأنها تعديل من المستشارين خالد السطي ولبنى علوي.

الكلمة لأحد مقدمي التعديل، فليتفضل مشكورا.

السي خالد.

المستشار السيد خالد السطي:

شكرا السيد الرئيس.

عودة إلى التعليم الأولي، السيد الوزير، نقترح "تحدث أقسام التعليم الأولي ضمن مؤسسات التعليم الابتدائي طبقا لمقتضيات هذا القانون، والنصوص التنظيمية الجاري بها العمل، وتعمل الدولة على تأطير التعليم الأولي العمومي والخصوصي تربويا وبيداغوجيا لضمان جودته وانسجامه مع التعليم الابتدائي، وفق الأهداف والمضامين المحددة في القانون الإطار 51.17، ويجب أن يعزز التعليم الأولي الهوية الدينية والوطنية، ويدعم اللغة العربية مع الانفتاح على اللغات الأجنبية الحية."

بطبيعة الحال الهدف من هاذ التعديل، السيد الوزير، تفعيل **المادة 8** من القانون الإطار وضمان التكامل البيداغوجي بين الأولي والابتدائي.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السي خالد.

الحكومة لكم الكلمة.

السيد وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة:

التعديل غير مقبول.

السيد رئيس الجلسة:

التعديل غير مقبول.

تتشبثو به؟

نعرض **التعديل** للتصويت:

الموافقون= 02؛

المعارضون= 22؛

الممتنعون= 02.

غادي نعرضو **المادة 17**: (كما وردت من مجلس النواب)

الموافقون= 25؛

المعارضون= 03؛

الممتنعون= 02.

غادي نمشيو **للمادة 18**: (كما وردت من مجلس النواب) ورد بشأنها تعديل من المستشارين المحترمين خالد السطي ولبنى علوي.

الكلمة لأحد مقدمي التعديل.

السي خالد.

المستشار السيد خالد السطي:

شكرا السيد الرئيس.

التعديل بخصوص **المادة 18**، نقترح إضافة عبارة هي، السيد الوزير، خفيفة في اللسان وثقيلة في الميزان، نقترح "يسعى التعليم الابتدائي إلى

ترسيخ الهوية الحضارية والقيم الدينية وتمكين المتعلمين من التعلمات الأساس لتنمية مهاراتهم المعرفية والحركية والنفسية... إلى آخر المادة".

الهدف من هذا التعديل هو جعل التعليم الابتدائي مرحلة تأسيسية لترسيخ مقومات الهوية الوطنية والحضارية لدى المتعلم، انسجاما مع الغايات الكبرى.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

موقف الحكومة من التعديل.

السيد وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة:

التعديل غير مقبول، باعتبار أنه تم التأكيد على هذه المرتكزات كتوجهات عامة متبعة في التعليم المدرسي بكل مكوناته، (المادتان 3 و5) من هذا المشروع.

السيد رئيس الجلسة:

تشبت بالتعديل؟

إذن غادي نعرضو **التعديل** للتصويت:

الموافقون= 02؛

المعارضون= 19؛

الممتنعون= 08.

إذن التعديل مرفوض.

الآن غادي نعرض **المادة 18**: (كما وردت من مجلس النواب)

الموافقون= 28؛

المعارضون= 02؛

الممتنعون= 00.

إذن **المادة 18** قبلها المجلس.

المادة 19: (كما وردت من مجلس النواب)

الموافقون: بالإجماع.

المادة 20: (كما وردت من مجلس النواب)

الموافقون: بالإجماع.

المادة 21: (كما وردت من مجلس النواب)

الموافقون: بالإجماع.

المادة 22: (كما وردت من مجلس النواب)

الموافقون: بالإجماع.

المادة 23: (كما وردت من مجلس النواب)، ورد فيها تعديل من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، الكلمة لك.

المستشارة السيدة فاطمة زكاغ:

شكرا السيد الرئيس.

بالنسبة للمادة 23 فالتعديل هو حذف "أو في إطار اتفاقيات شراكة بينها وبين المؤسسات والهيئات العامة والخاصة وباقي الشركاء بما في ذلك جمعيات المجتمع المدني" كذلك حذف الجملة "المحدثة في إطار اتفاقيات شراكة" من أجل إبعاد التعليم المدرسي الاستدراكي عن مجال المناولة في إطار اتفاقيات شراكة وجعله جزءا لا يتجزأ من التعليم المدرسي العمومي.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

إذن، موقف الحكومة من هاذ التعديل السيد الوزير المحترم؟

السيد وير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة:

التعديل غير مقبول.

السيد رئيس الجلسة:

الأخت تتشبثين به؟

التشبث.

غادي نعرض **التعديل** للتصويت:

الموافقون= 02؛

المعارضون= 16؛

الممتنعون= 09.

الآن غادي نعرض **المادة 23** (كما وردت من مجلس النواب):

الموافقون= 25؛

المعارضون= 01؛

الممتنعون= 00.

المادة 24: (كما وردت من مجلس النواب)، إلا أنه ورد بشأنها تعديل من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

الكلمة لك السيدة المستشارة المحترمة.

المستشارة السيدة فاطمة زكاغ:

شكرا السيد الرئيس.

بالنسبة للمادة 24 فالاقتراح هو حذف "ومسارات مهنية" وكذلك "ومسارات التميز و"المسارات المهنية" في آخر الفقرة، ملاءمة مع التعديلات السابقة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للحكومة.

السيد وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة:

التعديل غير مقبول.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

متشبثين بالتعديل؟

غادي نعرض **التعديل** للتصويت:

الموافقون= 02؛

المعارضون= 17؛

الممتنعون= 08.

إذن غادي نعرض الآن **المادة 24**: (كما وردت من مجلس النواب)

الموافقون= 25؛

المعارضون= 01؛

الممتنعون= 00.

المادة 25: (كما وردت من مجلس النواب)، إلا أنها ورد بشأنها تعديل من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

الكلمة لك الأخت المستشارة المحترمة.

المستشارة السيدة فاطمة زكاغ:

شكرا السيد الرئيس.

بالنسبة للمادة 25 ومن أجل جعل مسؤولية تمويل وتنظيم وتأطير ومراقبة التعليم الأولي حصرية للسلطة الحكومية المكلفة بالتعليم المدرسي العمومي، حيث أن التعليم الأولي يشكل حلقة حاسمة في إنتاج أو تقليص الفوارق منذ السنوات الأولى، فهذا الإدماج لا يمكن أن يكون مجرد تنظيم إداري، بل يجب أن يحسم فيه الاختيار لصالح تعليم أولي عمومي مدمج في التعليم الابتدائي.

لذلك، نقترح حذف الفقرة الآتية: "وكذا بموجب اتفاقيات للشراكة بين السلطة الحكومية المختصة أو الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين والمؤسسات والهيئات العامة أو الخاصة وباقي الشركاء، وذلك طبقا للشروط والكيفيات المحددة في دفتر التحملات، يحدد التزامات وحقوق كل طرف، يصادق عليه بنص تنظيمي".

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا الأخت المستشارة المحترمة.

الكلمة للحكومة.

السيد وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة:

التعديل غير مقبول.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

ما رأيك السيدة المستشارة؟

المستشارة السيدة فاطمة زكاغ:

نتشبث..

السيد رئيس الجلسة:

إذن غادي نعرضو **التعديل** للتصويت:

الموافقون= 04؛

المعارضون= 16؛

الممتنعون= 05.

غادي نعرض **المادة 25**: (كما وردت من مجلس النواب)

الموافقون= 23؛

المعارضون= 02؛

الممتنعون= 00.

المادة 26: (كما وردت من مجلس النواب)

الموافقون: بالإجماع.

المادة 27: (كما وردت من مجلس النواب)، ورد بشأنها تعديل من المستشارين المحترمين خالد السطي والأستاذة لبنى علوي.

واحد فيكم يقدم التعديل.

المستشار السيد خالد السطي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

في **المادة 27**، كما في علمكم، التعديل اللي تقدمنا به "تشتمل مؤسسة التعليم المدرسي بالقطاع العام على"، نقترح "مؤسسات التعليم الإلزامي"، وأشنو هي هاذ المؤسسات بالنسبة إلينا؟

هي مؤسسات التعليم الابتدائي بما فيه التعليم الأولي، وتختص بسلك التعليم الابتدائي، ويمكن أن تضم أقساما للتعليم الإعدادي أو أقساما للتعليم المدرسي الاستدراكي... إلخ.

في الشق الثاني ما نقترح هو حذف "المركبة التربوية" بطبيعة الحال على التصنيف كنعتقد المدارس الجماعاتية ربما هي أفضل، وكذلك باش ما يكونش عندنا كثرة ديال المؤسسات فيما يخص الأقسام ديال التحضير للمدارس العليا، نقترح الإبقاء على "مؤسسات للأقسام التحضيرية للمدارس العليا، ويمكن أن تضم أقساما لتحضير شهادات التقني العالي أو أقساما للتعليم الثانوي".

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السي خالد.

موقف الحكومة من هاذ التعديل؟

السيد وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة:

التعديل غير مقبول.

السيد رئيس الجلسة:

تتشبث به السي خالد؟

التشبث.

غادي نعرض **التعديل** للتصويت:

الموافقون= 02؛

المعارضون= 16؛

الممتنعون= 07.

الآن غادي نمشيو **للمادة 27:** (كما وردت من مجلس النواب)

الموافقون= 16؛

المعارضون= 04؛

الممتنعون= 00.

المادة 28: (كما وردت)

الموافقون: بالإجماع.

المادة 29: (كما عدلتها اللجنة)

الموافقون: بالإجماع.

المادة 30: (كما عدلتها اللجنة) ورد بشأنها تعديل من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

الكلمة لك السيدة المستشارة المحترمة.

المستشارة السيدة فاطمة زكاغ:

شكرا السيد الرئيس.

بالنسبة للمادة 30 فالاقتراحات هو:

- حذف "الخاص" والاكتفاء بـ"القطاع العام"؛

- توسيع مجال القيم لتشمل "الوطنية والكونية" والإضافة ديال "التنشئة الاجتماعية وتعزيز وتثبيت القيام الوطنية والإنسانية"؛

- ثم الحذف ديال الكلمة ديال "المهني" ملاءمة بالتعديلات السابقة؛

- آخر فقرة "تقوم مؤسسات التعليم المدرسي بالقطاع العام بتقديم خدماتها بشكل حضوري".

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

رأي الحكومة في التعديل.

السيد وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة:

التعديل غير مقبول.

السيد رئيس الجلسة:

إذن غادي نعرض **التعديل** للتصويت:

الموافقون= 02؛

المعارضون= 17؛

الممتنعون= 06.

إذن التعديل مرفوض.

غادي نرجعو **للمادة 30** نصوتو عليها: (كما عدلتها اللجنة)

الموافقون= 21؛

المعارضون= 02؛

الممتنعون= 00.

المادة 31: (كما عدلتها اللجنة)

الموافقون: بالإجماع.

المادة 32: (كما عدلتها اللجنة) إلا أنه ورد بشأنها تعديل من الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

الكلمة لك السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة فاطمة زكاغ:

شكرا السيد الرئيس.

بالنسبة للتعديل اللي عندنا في **المادة 32** هو الإضافة ديال "عمومي"، "التعليم المدرسي العمومي" وكذلك حذف "إرساء الاستقلالية" والاكتفاء بـ "اعتماد مشروع المؤسسة المندمج"، وذلك لأن مفهوم الاستقلالية ليس مجال مؤسسة تعليمية لأنه يقتضي الاستقلال المالي والإداري، وهذا غير وارد في التنظيم الحالي.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للحكومة.

السيد وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة:

التعديل غير مقبول.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

تتشبثين به؟

التشبث.

إذن غادي نعرض **التعديل** للتصويت:

الموافقون= 02؛

المعارضون= 17؛

الممتنعون= 07.

إذن التعديل مرفوض.

المادة 33: (كما عدلتها اللجنة)

الموافقون= 20؛

المعارضون= 02؛

الممتنعون= 00.

المادة 34: (كما وردت من مجلس النواب) إلا أنه ورد بشأنها تعديل من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

تقديم التعديل، السيدة المستشارة المحترمة.

المستشارة السيدة فاطمة زكاغ:

المادة 34 التعديلات المقترحة هو الإضافة كذلك ديال "العمومي" ثم "القيم" وبالنسبة للاتفاقيات للشراكة مع هيئات عامة وحذف "أو الخاصة".

السيد رئيس الجلسة:

موقف الحكومة من هذا التعديل، السيد الوزير المحترم.

السيد وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة:

التعديل غير مقبول.

السيد رئيس الجلسة:

فاطمة تتشبثين به؟

التشبث.

إذن غادي نعرضو **التعديل** للتصويت:

الموافقون= 04؛

المعارضون= 14؛

الممتنعون= 05.

أعرض **المادة 34**: (كما وردت من مجلس النواب)

الموافقون= 25؛

المعارضون= 02؛

الممتنعون= 00.

المادة 35: (كما عدلتها اللجنة)

الموافقون= 25؛

المعارضون= 02؛

الممتنعون= 00.

المادة 36: (كما عدلتها اللجنة)

الموافقون= 25؛

المعارضون= 02؛

الممتنعون= 00.

المادة 37: (كما عدلتها اللجنة) إلا أنه ورد بشأنها تعديلان:

الأول، من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل؛

الثاني، من السيدين المستشارين المحترمين السي خالد السطي ولبنى علوي.

الكلمة لك، السيدة المستشارة المحترمة، لتقديم التعديل.

المستشارة السيدة فاطمة زكاغ:

شكرا السيد الرئيس.

بالنسبة للتعديل في **المادة 37** وهو حذف الفقرة الآتية: "اقتراح الآليات الكفيلة بحل الخلافات التي قد تنشأ بين الأسر ومؤسسات التعليم العمومي والخصوصي، ما لم تكن معروضة على القضاء"، وذلك بكون العلاقات بين الأسر ومؤسسات التعليم العمومي يجب أن تكون مؤطرة قانونيا، ولذلك تحل الخلافات بإعمال القانون، يا إما بتحريك المساطر الإدارية أو باللجوء للقضاء.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

موقف الحكومة من هاذ التعديل، السيد الوزير المحترم؟

السيد وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة:

تعديل غير مقبول.

السيد رئيس الجلسة:

الأخت فاطمة نعرضو على التصويت ولا السحب؟

المستشارة السيدة فاطمة زكاغ:

التصويت..

السيد رئيس الجلسة:

الموافقون= 04؛

المعارضون= 17؛

الممتنعون= 05.

التعديل الثاني ديال الأستاذ خالد.

المستشار السيد خالد السطي:

شكرا السيد الرئيس.

في **المادة 37** نقترح، السيد الوزير، باش تعطى قيمة للأطر التربوية والإدارية عن طريق إدماجهم أو يكونو أعضاء فاللجنة الوطنية، اللي قلتو تضم ممثلين عن السلطة الحكومية المختصة، بغيناكم تزيدو، السيد الوزير، "ممثلين عن الأطر التربوية والإدارية..." إلى آخره.

بطبيعة الحال، مجموعة ديال المواضيع اللي كاينة فـ**المادة** هي مزيان يكونو فيها رجال ونساء التعليم طرف في اللجنة هم أقرب إلى التلاميذ، علاش السيد الوزير؟

أولا، لضمان المقاربة التشاركية، باعتبارهم فاعلين مباشرين في العملية التعلمية، خصوصا، السيد الوزير، وأنكم تعلمون على أن الأطر الإدارية والتقنية أو ممثلي رجال ونساء التعليم حاليا مغيبون من عضوية المجلس الإداري للأكاديميات، وهاذي سابقة فبلادنا، باش أن المجلس الإداري ديال الأكاديميات ما يكونش فيه ممثلين عن رجال ونساء التعليم.

لذلك، بغيناكم يعني على الأقل نتداركو هاذ الأمر هذا، ويكون عندنا فالقانون ممثلين عن الأطر التربوية والإدارية يكونو فاللجنة اللي معنية بالتربية ومتابعة كل الاقتراحات الكفيلة بحل مثلا الخلافات، إيلا كانت إبداء الرأي في الحالات التي قد تعرض عليها من لدن الأكاديميات للتربية والتكوين أو من الهيئات الممثلة لجمعيات أمهات وآباء وأولياء التلاميذ.

بالإضافة إلى المساهمة في إجراء الدراسة والأبحاث الهادفة إلى التطوير أداء جمعيات أمهات وآباء وأولياء التلاميذ وإلى آخره.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

موقف الحكومة من التعديل.

السيد وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة:

التعديل غير مقبول، باعتبار أن النص التنظيمي المنصوص عليه في هذه المادة، هو الذي سيدقق تركيبة هذه اللجنة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الموافقون على التعديل؟

الموافقون= 04؛

المعارضون= 14؛

الممتنعون= 03.

إذن التعديل رفض.

إذن غادي نعرض **المادة 37**: (كما عدلتها اللجنة)

الموافقون= 20؛

المعارضون= 04؛

الممتنعون= 00.

المادة 38: (كما وردت من مجلس النواب)، إلا أنه ورد بشأنها تعديلان من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، عندو الكلمة.

تفضلي.

المستشارة السيدة فاطمة زكاغ:

شكرا السيد الرئيس.

بالنسبة للمادة 38، فاحنا كنقترحو الحذف ديال المجموعة ديال الفقرات وتضمينها فالقانون ديال التعليم المدرسي الخصوصي:

الفقرة الأولى هي "تطبق على متعلمي مؤسسات التعليم المدرسي العمومي الراغبين في الالتحاق بمؤسسات التعليم المدرسي الخصوصي نفس الأحكام المنصوص عليها في الفقرة الأولى من هذه المادة، مع مراعاة النظام الداخلي للمؤسسات المعنية.

يجب على مؤسسات التعليم المدرسي الخصوصي تسليم شهادة مغادرة المؤسسة للراغبين في الالتحاق بمؤسسات التعليم المدرسي الأخرى، وفق الشروط والكيفيات المحددة في العقد المشار إليه في **المادة 50** أسفله."

كذلك، بالنسبة للتعديل الموالي، الحذف ديال "كما يتعين على مسؤولي مؤسسات التعليم المدرسي بالقطاع الخاص وفي بداية كل سنة دراسية الحرص على أن يتم تأمين جميع المتعلمين المسجلين" إلى آخر الفقرة.

ثم حذف الفقرة الأخيرة فهاذ **المادة** "يمكن لأمهات وآباء وأولياء أمور المتعلمات والمتعلمين القيام بإبرام عقد تأمين تكميلي لفائدة أبنائهم"، العقد التكميلي يعتبر حق مكفول بمقتضى مدونة التأمينات.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

موقف الحكومة من هذا التعديل.

السيد وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة:

التعديل غير مقبول.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

أعرض التعديل للتصويت:

الموافقون= 02؛

المعارضون= 16؛

الممتنعون= 06.

شكون اللي قدم التعديل ف**المادة 38**؟ لأن هنا ما بان ليش فالآخر، ولكن لم يذكر أمامي شي واحد، انتوما؟

المستشارة السيدة فاطمة زكاغ:

عندنا جوج تعديلات ف**المادة 38**.

السيد رئيس الجلسة:

إذن الكلمة لك.

المستشارة السيدة فاطمة زكاغ:

سردتهم.

السيد رئيس الجلسة:

جمعتيهم بجوج؟

إذن حتى الحكومة رفضتهم بجوج.

نفس التصويت:

الموافقون= 02؛

المعارضون= 16؛

الممتنعون= 06.

الآن غادي نرجع **للمادة 38**: (كما وردت من مجلس النواب)

الموافقون= 22؛

المعارضون= 02؛

الممتنعون= 00.

الآن **المادة 39**: (كما عدلتها اللجنة)

الموافقون= 23؛

المعارضون= 02؛

الممتنعون= 00.

المادة 40: (كما عدلتها اللجنة) إلا أنه ورد بشأنها تعديل وإلى غاية **المادة 67** يرمي إلى حذف جميع هذه المواد ما عدا **المادة 62** التي أصبحت فقرة في **المادة 9**، هذا التعديل ديال الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

إذن قدمي هاذ التعديل اللي هو كبير وكبير جدا.

المستشارة السيدة فاطمة زكاغ:

شكرا السيد الرئيس.

بالنسبة للتعديل كيف ما جا من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، هو الحذف ديال جميع المواد من 40 حتى لـ 67، ما عدا **المادة 62** اللي عدلنا، على أساس أنها تصبح فقرة فـ**المادة 9**.

وبخصوص هاذ المواد هاذو، الإبقاء على القانون ديال التعليم المدرسي الخصوصي 06.00 وتعديله وفق المضامين الواردة في هذه المواد، هو ما نقترحه من أجل ضمان مراقبة فعلية للرسوم ولشروط الاستقبال وحق التلميذ في التمدرس ولشروط تشغيل الأطر داخل التعليم الخصوصي.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

موقف الحكومة من هذا التعديل، السيد الوزير؟

السيد وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة:

التعديل غير مقبول، باعتبار أن القطاع الخاص شريك أساسي للدولة في تحقيق غايات وأهداف منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، بموجب أحكام القانون الإطار رقم 51.17، كما أن مشروع هذا القانون سينسخ بشكل نهائي القانون رقم 06.00 المتعلق بالتعليم المدرسي الخصوصي وكذا جميع النصوص المتخذة لتطبيقه.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الأخت غتحتفظي به؟

تتشبثين بالتعديل.

إذن غادي نعرض **التعديل** للتصويت:

الموافقون= 02؛

المعارضون= 16؛

الممتنعون= 06.

إذن التعديل رفض.

غادي ندوزو **للمادة 40**: (كما عدلتها اللجنة)

الموافقون= 18؛

المعارضون= 02؛

الممتنعون= 00.

المادة 41: (كما عدلتها اللجنة)

الموافقون= 18؛

المعارضون= 02؛

الممتنعون= 00.

المادة 42: (كما وردت من مجلس النواب)

الموافقون= 18؛

المعارضون= 02؛

الممتنعون= 00.

المادة 43: (كما عدلتها اللجنة)

الموافقون= 18؛

المعارضون= 02؛

الممتنعون= 00.

المادة 44: (كما وردت من مجلس النواب)

الموافقون= 18؛

المعارضون= 02؛

الممتنعون= 00.

المادة 45: (كما عدلتها اللجنة)

الموافقون= 18؛

المعارضون= 02؛

الممتنعون= 00.

المادة 46: (كما عدلتها اللجنة)

الموافقون= 18؛

المعارضون= 02؛

الممتنعون= 00.

المادة 47: (كما وردت من مجلس النواب)

الموافقون= 18؛

المعارضون= 02؛

الممتنعون= 00.

المادة 48: (كما وردت من مجلس النواب)

الموافقون= 18؛

المعارضون= 02؛

الممتنعون= 00.

المادة 49: (كما وردت من مجلس النواب)

الموافقون= 18؛

المعارضون= 02؛

الممتنعون= 00.

المادة 50: (كما وردت من مجلس النواب)

الموافقون= 18؛

المعارضون= 02؛

الممتنعون= 00.

المادة 51: (كما وردت من مجلس النواب)

الموافقون= 18؛

المعارضون= 02؛

الممتنعون= 00.

المادة 52: (كما وردت من مجلس النواب) إلا أنه ورد بشأنها تعديل من المستشارين خالد السطي ولبنى علوي.

الكلمة لأحد السادة المستشارين لتقديم التعديل.

المستشار السيد خالد السطي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

في **المادة 52** ومن أجل حماية حقوق المتعلمين وأوليائهم من أي تبريرات قد تستعمل لتبرير إقصائهم أو تمييز غير مشروع في تمدرسهم، اقترحنا حذف فقرة "تلتزم مؤسسة التعليم المدرسي الخصوصي بضمان حق التمدرس بشكل منتظم للمسجلين بها، ويمنع عليها رفض إعادة تسجيل أو طرد متعلم يتابع دراسته بها"، اللي من بعد هاذ بها نقترح حذفها "إذا ما استوفى الكفايات والمكتسبات اللازمة المتناسبة مع المشروع التربوي"، ليس بالضرورة من طبيعة الحال هاذ وإيلا - لا قدر الله - نقولو ما اخذاش هاذ المكتسبات، اللي أساسي هو التزم بنظامها الداخلي، نعم متفقين معها للمؤسسة وكذا بنود العقد المشار إليه في **المادة 50** أعلاه.

لذلك، اقترحنا أن تحذف فقرة "إذا ما استوفى الكفايات والمكتسبات اللازمة المتناسبة مع المشروع التربوي"، سنعتبر أن هذا أمر فقط زائد وحتى لا يتخذ كمبرر للتمييز مع بعض الأطفال أو التلاميذ.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة:

تعديل غير مقبول.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

غادي نعرض **التعديل** للتصويت:

الموافقون= 02؛

المعارضون= 15؛

الممتنعون= 07.

إذن التعديل مرفوض بالأغلبية.

الآن سأعرض **المادة 52**: (كما وردت من مجلس النواب)

الموافقون= 16؛

المعارضون= 04؛

الممتنعون= 00.

إذن تقبلت **المادة 52**.

المادة 53: (كما وردت من مجلس النواب)

الموافقون= 16؛

المعارضون= 04؛

الممتنعون= 00.

المادة 54: (كما وردت من مجلس النواب)

الموافقون= 20؛

المعارضون= 02؛

الممتنعون= 00.

المادة 55:

الموافقون= 20؛

المعارضون= 02؛

الممتنعون= 00.

المادة 56: (كما وردت من مجلس النواب)

الموافقون= 20؛

المعارضون= 02؛

الممتنعون= 00.

المادة 57: (كما وردت من مجلس النواب)

الموافقون= 20؛

المعارضون= 02؛

الممتنعون= 00.

المادة 58: (كما وردت من مجلس النواب)

الموافقون= 20؛

المعارضون= 02؛

الممتنعون= 00

المادة 59: (كما وردت من مجلس النواب)

الموافقون= 20؛

المعارضون= 02؛

الممتنعون= 00

المادة 60: (كما عدلتها اللجنة)

الموافقون= 20؛

المعارضون= 02؛

الممتنعون= 00.

المادة 61:

الموافقون= 20؛

المعارضون= 02؛

الممتنعون= 00

المادة 62: (كما عدلتها اللجنة)، ورد بشأنها تعديل من المستشارين المحترمين خالد السطي ولبنى علوي.

الكلمة لك خالد السطي.

المستشار السيد خالد السطي:

شكرا السيد الرئيس.

في **المادة 62** بدل ما نمشيو للعقاب مباشرة، نقترح بداية بدل "يعاقب"، "يتم تنبيه الأشخاص المسؤولين قانونا عن رعاية الطفل الذين لم يتقيدوا بأحكام المادتين 8 و9 أعلاه كتابة"، نشطب على الباقي "وفي حالة عدم الامتثال" - هاذي ضفناها – "يعاقب بغرامة مالية تتراوح ما بين 2000 درهم و5000 درهم".

بطبيعة الحال، علاش السيد الوزير؟ المقترح ديالنا مشى بصدد اعتماد تنبيه كتابي كإجراء أولي ينسجم مع مبادئ التدرج في اتخاذ التدابير، ويمنح المعنيين فرصة لتدارك المخالفة أو تصحيح السلوك وضرورة مراعاة واقع وظروف الأسر في ظل عدم توفير كل الظروف الملائمة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السي خالد.

الكلمة للحكومة لإبداء رأيها في هذا التعديل.

السيد وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة:

التعديل غير مقبول.

السيد رئيس الجلسة:

السي خالد تخليه؟

السيد رئيس الجلسة:

الموافقون على التعديل ديال السي خالد السطي..

الموافقون= 04؛

المعارضون= 16؛

الممتنعون= 05.

غادي نعرض **المادة 62**: (كما عدلتها اللجنة)

الموافقون= 20؛

المعارضون= 04؛

الممتنعون= 01.

المادة 63: (كما وردت علينا من مجلس النواب)

الموافقون= 20؛

المعارضون= 04؛

الممتنعون= 01.

المادة 64: (كما عدلتها اللجنة)

الموافقون= 20؛

المعارضون= 04؛

الممتنعون= 01.

المادة 65: (كما عدلتها اللجنة)

الموافقون= 20؛

المعارضون= 02؛

الممتنعون= 00.

المادة 66: (كما وردت من مجلس النواب)

الموافقون= 20؛

المعارضون= 02؛

الممتنعون= 00.

المادة 67: (كما عدلتها اللجنة)

الموافقون= 20؛

المعارضون= 02؛

الممتنعون= 00.

المادة 68:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 69:

الموافقون= 20؛

المعارضون= 02؛

الممتنعون= 00.

المادة 70: (كما عدلتها اللجنة)

الموافقون= 20؛

المعارضون= 02؛

الممتنعون= 00.

المادة 71: (كما وردت من مجلس النواب)

الموافقون: بالإجماع.

المادة 72: (كما عدلتها اللجنة)، إلا أنه ورد بشأنها تعديل من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

تفضلي الأخت المستشارة المحترمة.

المستشارة السيدة فاطمة زكاغ:

شكرا السيد الرئيس.

بالنسبة للمادة 72 فالتعديلات المقترحة من مجموعة (CDT) هو حذف "التعليم العتيق" ملاءمة مع التعديلات السابقة، ثم الإضافة ديال "القيم" بشموليتها ليس فقط قيم المواطنة، ثم "تعزيز تعلم العلوم والتكنولوجيات وإذكاء روح المبادرة والابتكار لدى المتعلمين"، وحذف كلمة "الحس المقاولاتي".

ثم الإضافة ديال "تلبية حاجات البلاد في مجال التنمية"، الإضافة هي "السياسية" بالإضافة إلى "الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية".

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للحكومة.

السيد وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة:

التعديل غير مقبول، على اعتبار أن التعليم العتيق مكون من مكونات منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي بموجب القانون الإطار رقم 51.17 (**المادة 7** منه).

كما أن الحس المقاولاتي يعتبر أساسيا في سياق النموذج التنموي الجديد، بهدف خلق جيل من الشباب القادرين على اتخاذ المبادرة من أجل المساهمة في تحريك عجلة الاقتصاد الوطني.

السيد رئيس الجلسة:

تتشبث؟

غادي نعرض **التعديل** ديال الكونفدرالية للتصويت:

الموافقون= 01؛

المعارضون= 17؛

الممتنعون= 06.

بما أنه ترفض التعديل ديال الكونفدرالية الآن غادي نرجع **للمادة 72** (كما عدلتها اللجنة):

الموافقون= 23؛

المعارضون= 01؛

الممتنعون= 00.

المادة 73: (كما عدلتها اللجنة) وورد بشأنها تعديل كذلك من الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

الأخت المستشارة المحترمة تفضلي تقدمي التعديل.

المستشارة السيدة فاطمة زكاغ:

شكرا السيد الرئيس.

بالنسبة للتعديلات وفي الملاءمة مع التعديلات السابقة حذف ديال "أطوار التعليم العتيق"، تماشيا مع ما نص عليه الدستور في اعتماد تعليم عصري، ثم التعديل الآخر هو تغيير لأطول مدة ممكنة التي يمكن الاحتفاظ بالمتعلمين.

المقترح ديال (CDT) هو "بما يضمن الاحتفاظ بهم حتى نهاية

مسارهم الدراسي"، فعلى الدولة العمل على الاحتفاظ بالمتعلمين حتى نهاية مسارهم الدراسي وضمان هذا الحق في إطار المساواة ومبدأ تكافؤ الفرص.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

الكلمة لكم السيد الوزير المحترم.

السيد وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة:

التعديل غير مقبول.

السيد رئيس الجلسة:

نطرحو التعديل للتصويت؟

الموافقون= 01؛

المعارضون= 17؛

الممتنعون= 07.

غادي نعرض **المادة 73**: (كما عدلتها اللجنة)

الموافقون= 23؛

المعارضون= 01؛

الممتنعون= 00.

المادة 74: (كما وردت من مجلس النواب) واللجنة ما دارتش تعديل، إلا أنه ورد الآن في الجلسة العامة بشأنها تعديل من المستشارين الأستاذ خالد ولبنى علوي.

فليتفضل أحدهما لتقديم التعديل.

المستشار السيد خالد السطي:

شكرا السيد الرئيس.

المادة 74 عندنا فيها تعديلين كنسحب تعديل الشطر الثاني، السيد الوزير، ولكن الأول متشبث به اللي هو فيه حذف كلمة "الحرص على تدريس اللغتين بالعربية والأمازيغية"، بدل نقولو "الحرص على"، نقولو "إلزامية التدريس باللغتين العربية والأمازيغية، باعتبارهما لغتين رسميتين للدولة..." إلى آخر المادة، وذلك انسجاما مع الدستور، لا سيما الفصل 5 واستئناسا بالتجارب الفضلى في مجال التدريس، حيث يتم التركيز على اللغة الأم، وهاذ الشي، السيد الوزير، كان محورا في المناقشة العامة معكم، على أساس على أن عددا من الدول - ماشي بالضرورة نذكرو الأسماء ديالها - حققت تطورا وطفرة علمية وتكنولوجية بلغتها الأم، ماشي بالضرورة لا الفرنسية ولا بالضرورة الإنجليزية، فبالتالي احنا بغينا كذلك اللغة الأم حتى هي يتعطى ليها القيمة ديالها الأساسية والمعتبرة، ولما لا بطبيعة الحال أننا نلقاو نفوسنا دولة متقدمة جدا، بفعل بطبيعة الحال اللغة ديال بلادنا.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السي خالد.

الكلمة للحكومة لإبداء رأيها في هذا التعديل.

السيد وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة:

التعديل غير مقبول.

السيد رئيس الجلسة:

السيد خالد تتشبث بها.

وبالتالي غادي نعرض هاذ **التعديل** للتصويت:

الموافقون= 07؛

المعارضون= 14؛

الممتنعون= 00.

إذن التعديل مرفوض.

غادي نعرض **المادة 74**: (كما وردت من مجلس النواب)

الموافقون= 19؛

المعارضون= 02؛

الممتنعون= 00.

المادة 75: (كما وردت من مجلس النواب)

الموافقون: بالإجماع.

المادة 76: (كما وردت من مجلس النواب)، إلا أنها ورد بشأنها تعديل من فريق الاتحاد المغربي للشغل.

الكلمة لك السيدة المستشارة المحترمة لتقديم التعديل.

المستشارة السيدة مريم الهلو اني:

تعديل فريق الاتحاد المغربي للشغل بالنسبة للمادة 76: "يتعين على هذه اللجنة أن تراعي عند إعداد الإطار المرجعي والدلائل المرجعية المذكورة إدماج الأنشطة الثقافية والرياضية والإبداعية".

الفريق ارتأى إضافة "مع احترام مبدأ المساواة وعدم التمييز بين الجنسين"، إدماج مبدأ المساواة وعدم التمييز بين الجنسين ضمن

إعداد الإطار المرجعي، انسجاما مع الفصل 19 من الدستور والتزامات المغرب بموجب اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (**المادة 10**) واتفاقية حقوق الطفل (**المادة 29**) والهدفين 4 و5 من أهداف التنمية المستدامة.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم، السيد الوزير، لإبداء رأيكم في هذا التعديل.

السيد وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة:

التعديل غير مقبول.

السيد رئيس الجلسة:

إذن غادي نعرض **التعديل** للتصويت:

الموافقون= 05؛

المعارضون= 14؛

الممتنعون= 02.

الآن بما أن التعديل ترفض، إذن غادي نرجع **للمادة 76** الأصلية (كما وردت من مجلس النواب):

الموافقون= 19؛

المعارضون= 02؛

الممتنعون= 00.

إذن **المادة 76** قبلت.

المادة 77: (كما عدلتها اللجنة)

الموافقون: بالإجماع.

المادة 78: (كما وردت من مجلس النواب)

الموافقون: بالإجماع.

المادة 79: (كما وردت من مجلس النواب)، إلا أنه ورد بشأنها غير فالجلسة العامة، دابا من فريق الاتحاد المغربي للشغل.

الكلمة لكما.

المستشارة السيدة مريم الهلواني:

شكرا السيد الرئيس.

بالنسبة للمادة 79: "ولهذه الغاية تتولى السلطة الحكومية المختصة إعداد الكتب المدرسية المرجعية الموجهة للتعليم الابتدائي والتعليم الاعدادي والتعليم الثانوي التأهيلي والعمل على تحيينها المنتظم".

فريق الاتحاد المغربي للشغل يرتئي إضافة "بشكل يضمن حذف الصور النمطية والعنف ويعزز قيم المساواة والمواطنة"، وذلك ضمان خلو الكتب المدرسية من الصور النمطية والعنف، تعزيزا لقيم المساواة والمواطنة، وانسجاما مع المرجعية الحقوقية والوطنية والدولية ومع الرؤية الاستراتيجية لإصلاح 2015-2030.

كذلك، كما قلنا بالنسبة للتعديلات اللي سبقت، وهي مع الهدف 4 و5 من أهداف التنمية المستدامة، وكذا مع الإعلان العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة (**المادة 4**)، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (**المادة 10**)، والقانون رقم 103.13 المتعلق بمحاربة العنف ضد النساء (**المادة 17**).

السيد رئيس الجلسة:

موقف الحكومة من هاذ التعديل.. **المادة 79**؟

شكرا.

التشبث.

إذن غادي نعرض التعديل للتصويت:

الموافقون= 05؛

المعارضون= 15؛

الممتنعون= 03.

دابا غادي.. بما أن التعديل ترفض، غادي نرجع للمادة (كما وردت من مجلس النواب).

المادة 79: (كما وردت من مجلس النواب)

الموافقون= 17؛

المعارضون= 02؛

الممتنعون= 02.

المادة 80: (كما وردت من مجلس النواب)

الموافقون: بالإجماع.

تفضل.

المستشار السيد عبد القادر الكيحل:

تكون ترتبط بالقانون أساسا، مثلا التعديل اللي طلع، طلع واحد 4 ديال التعديلات فالأول، التعديل ف**المادة 74** اللي تقدم به السيد المستشار خالد السطي والسيدة المستشارة لبنى علوي، أصلا ما كاينش فالقانون، تم قبوله، جا فالنسخة الأولية اللي تعرضت على مجلس النواب، وتم حذف هذه الكلمة في مجلس النواب، وبالتالي جانا النسخة المحالة على مجلس المستشارين ما فهاش هاذيك الكلمة التي تم طلب حذفها.

وبالتالي صوتو الإخوان كلهم مع هذا التعديل، هو أصلا ما كاينش

فالمادة، لهذا أعتقد يجب أن تدرج هذه النقطة في المحضر ديال الجلسة، على أساس أن التعديل 74 أصلا ما كاينش فالقانون اللي جانا، أنه تم تعديله داخل مجلس النواب.

السيد رئيس الجلسة:

أنا ما فهمتش.

تفضل.

المستشار السيد خالد السطي:

لا، هو فعلا لن يؤثر، ولكن حيث **المادة 74** كان عندنا فيها تعديلين جزئيين، 2 ديال التعديلات في **المادة 74**.

المسألة ديال الحرص على غنحيدوها ونحتفظو بالتدريس باللغتين، ثم الثاني.

أنا سحبت التعديل الثاني، دابا بعد المستجد فعلا وكأن التعديل مقبول، من المفروض ما انتبهناش ليه، لذلك أنا تنعاود نمشي للمادة 74 وأسحبها جملة وتفصيلا.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

قلنا لك غادي تسحب راه سولناك، ما بغيتش تسحب.

المستشار السيد خالد السطي:

السيد الرئيس،

المستجد عاد ظهر دابا.

دابا حاليا سجلها.

السيد رئيس الجلسة:

على أي الملاحظة ديالك غادي نسجلها وآمر الأمين يسجل هاذ الملاحظة.

المستشار السيد خالد السطي:

لا، السيد الرئيس، بالرغم من التصويت اللي كان على المادة، فاحنا.. أنا أتحدث كممثل عن الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب اللي طلعت هاذ المادة، أنا تنسحبها حاليا.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

إذن:

المادة 81: (كما وردت من مجلس النواب)

الموافقون: بالإجماع.

المادة 82: (كما وردت من مجلس النواب)

الموافقون: بالإجماع.

المادة 83: (كما عدلتها اللجنة)

الموافقون: بالإجماع.

المادة 84: (كما عدلتها اللجنة)

الموافقون= 17؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 04.

المادة 85: (كما وردت من مجلس النواب)

الموافقون= 17؛

المعارضون= 00؛

الممتنعون= 04.

المادة 86: (كما وردت من مجلس النواب)

الموافقون: بالإجماع.

المادة 87:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 88:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 89:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 90: (كما وردت من مجلس النواب)، في اللجنة ما تدارت فيها والو، إلا أنها في الجلسة العامة ورد بشأنها تعديل من فريق الاتحاد المغربي للشغل.

تفضلي الأخت لتقديم التعديل.

المستشارة السيدة مريم الهلواني:

بالنسبة لهاذ المادة، فريق الاتحاد المغربي للشغل يرتئي إضافة مصطلح "المناصفة"، وذلك تفعيلا لمبدأ المناصفة المنصوص عليه دستوريا وضمان حكامة إدارية منصفة داخل قطاع التعليم المدرسي.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

موقف الحكومة من هاذ التعديل **المادة 90**؟

السيد وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة:

التعديل غير مقبول.

السيد رئيس الجلسة:

غادي تشبثي؟

نعرض هاذ **التعديل** للتصويت:

الموافقون= 07؛

المعارضون= 15؛

الممتنعون= 00.

الآن **المادة 91**: (كما وردت من مجلس النواب)

الموافقون: بالإجماع.

المادة 92: (كما وردت من مجلس النواب)

الموافقون: بالإجماع.

المادة 93: (كما وردت من مجلس النواب)

الموافقون: بالإجماع

المادة 94: (كما وردت من مجلس النواب)

الموافقون: بالإجماع.

المادة95: (كما عدلتها اللجنة)

الموافقون: بالإجماع.

المادة96: (كما عدلتها اللجنة)

الموافقون: بالإجماع.

المادة 97:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 98:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 99:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 100: (كما وردت من مجلس النواب)

ورد بشأنها تعديل من فريق الاتحاد المغربي للشغل.

قدمي التعديل.

المستشارة السيدة مريم الهلو اني:

"من أجل قيادة وتقييم وضمان جودة التعليم المدرسي، تضع السلطة الحكومية المختصة نظاما معلوماتيا وطنيا مندمجا يوفر كل المعطيات والاحصائيات الموثوقة والمحينة" والفريق ارتأى إضافة "والمنصفة حسب الجنس، الخاصة بالتعليم المدرسي"، وذلك لتمكين النظام المعلوماتي من إنتاج معطيات منصفة حسب الجنس لدعم التخطيط والتقييم، مبنيين على الإنصاف وتكافؤ الفرص.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير،

المادة 100، التعديل الوارد من الاتحاد المغربي للشغل، موقف الحكومة منها.

السيد وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة:

التعديل غير مقبول.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

التشبث؟

غادي نعرض **التعديل** للتصويت:

الموافقون= 07؛

المعارضون= 15؛

الممتنعون= 00.

إذن التعديل مرفوض.

وبالتالي غادي نرجعو **للمادة 100**: (كما وردت من مجلس النواب)

الموافقون= 19؛

المعارضون= 03؛

الممتنعون= 00.

المادة 101: (كما وردت من مجلس النواب) إلا أنه ورد بشأنها تعديل من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

الكلمة لك السيدة المستشارة المحترمة.

المستشارة السيدة فاطمة زكاغ:

شكرا السيد الرئيس.

بالنسبة **للمادة 101** التعديلات المقترحة هو الإضافة ديال "مع تجهيز المؤسسات بالتجهيزات اللازمة وتوفير الأطر التقنية بها"، وكذلك يجب على مؤسسات التعليم المدرسي بالقطاع العام وحذف "القطاع الخاص"، عدم تفويت المسؤوليات الحصرية للدولة إلى جهات أخرى، وخصوصا ما يرتبط بتسجيل المتعلمين، وكذلك "من الواجب توفير التجهيزات والأطر التقنية شرط لإنجاح ورش الرقمنة.

والتعديل الآخر في هاذ **المادة** هو حذف الفقرة الأخيرة اللي هي "وكذا مع باقي جمعيات المجتمع المدني المهتمة بالشأن التربوي".

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير،

المادة 101 فيها تعديل ديال الكونفدرالية.

ما رأيكم في هاذ التعديل؟

السيد وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة:

التعديل غير مقبول.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

أعرض **التعديل** للتصويت:

الموافقون= 04؛

المعارضون= 15؛

الممتنعون= 03.

بما أن المادة ترفضت الآن غادي نرجعو **للمادة 101**: (كما وردت من مجلس النواب)

الموافقون= 21؛

المعارضون= 01؛

الممتنعون= 00.

المادة 102: (كما وردت من مجلس النواب)

الموافقون: بالإجماع.

المادة 103: (كما عدلتها اللجنة)

الموافقون: بالإجماع.

المادة 104: (كما وردت من مجلس النواب)، إلا أنه ورد بشأنها تعديل من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

المستشارة السيدة فاطمة زكاغ:

شكرا السيد الرئيس.

بالنسبة **للمادة** 104، فاحنايا كنقترحو الحذف ديالها وتعويضها بالصيغة التالية:

"يدمج كل من التعليم الأولي والتعليم الاستدراكي والتربية الدامجة في بنيات وأسلاك التعليم المدرسي العمومي، وتعمل السلطة الحكومية المختصة على تنظيمه وتأطيره وتقييمه، وفق المساطر الجاري بها العمل"، فهنا وجب الإشارة إلى التزام الدولة وأنواع التعليم المدرسي بما فيه الأولي والاستدراكي والتربية الدامجة وعدم تفويتها في إطار المناولة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السيد الوزير، **المادة 104** ورد فيها تعديل، ما رأيكم في هذا التعديل؟

السيد وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة:

تعديل غير مقبول.

السيد رئيس الجلسة:

تعديل غير مقبول، تتشبثين به؟

إذن غادي نعرض **التعديل** للتصويت:

الموافقون= 04؛

المعارضون= 15؛

الممتنعون= 02.

بما أن هذا التعديل ترفض إذن غادي نرجعو للمادة الأصلية.

المادة 104: (كما وردت من مجلس النواب)

الموافقون= 19؛

المعارضون= 02؛

الممتنعون= 00.

الآن غادي ندوزو **المادة 105** (كما وردت من مجلس النواب)، إلا أنه ورد بشأنها تعديلان من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، فيها 2 تعديلات.

تفضلي.

المستشارة السيدة فاطمة زكاغ:

شكرا السيد الرئيس.

بالنسبة للمادة 5، فاحنا كنقترحو الصياغة الآتية: "تلتزم الدولة المغربية بتمويل التعليم المدرسي العمومي، وتعمل على تعبئة الموارد المالية اللازمة لضمان مجانيته".

التنصيص بصراحة على مجانية التعليم ومسؤولية الدولة في ضمان هذه الخدمة العمومية، فإلزامية التعليم الحقيقية هي أن تتحمل الدولة مسؤوليتها الكاملة في توفير العرض العمومي الكافي والقريب والمجاني وأن تضمن البنيات التحتية والموارد البشرية والنقل المدرسي والدعم الاجتماعي، خاصة في الوسط القروي والجبلي والمناطق الهشة.

شكرا السيد الرئيس.

غير للإشارة فالتعديل الآتي ماشي في **المادة 105** وإنما **المادة 106**، فقط خطأ في الرقم.

بالنسبة للتعديل 32 فهو يخص **المادة 106** وليس **المادة 105**، غير فقط خطأ.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير، رأيكم في هذا التعديل؟

السيد وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة:

تعديل غير مقبول، على اعتبار أن القانون الإطار خصص بابا كاملا لمجانية التعليم وتنوع مصادر تمويله، وهو ما أكده كذلك مشروع هذا القانون في المادتين 5 و105 منه.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، غادي تتشبثي بالتعديل؟

غادي نعرض **التعديل** على التصويت:

الموافقون= 04؛

المعارضون= 16؛

الممتنعون= 04.

غادي نرجع **للمادة 105**: (كما وردت من مجلس النواب)

الموافقون= 23؛

المعارضون= 02؛

الممتنعون= 00.

المادة 106: (كما وردت من مجلس النواب)

الموافقون= 23؛

المعارضون= 02؛

الممتنعون= 00.

لا ما فيهش تعديل، لا ولكن أنا قدمتو ف 105.

105 كان فيها تعديلين، قدمت.. خصها تقدم جوج ف 105، ولكن دابا لك الكلمة.

المستشارة السيدة فاطمة زكاغ:

شكرا السيد الرئيس.

بالنسبة للتعديل رقم 2 اللي تعتبر ف 105هو راه ف**المادة 106** وهو الإضافة ديال "العمومي" تماشيا مع التعديلات السابقة، وكذلك الحذف ديال واحد الفقرة "يتم منح علامة الجودة لمؤسسات التعليم المدرسي المستوفية للمعايير والشروط المحددة بنص تنظيمي"، وذلك لأن منح علامات الجودة للمؤسسات التعليمية بناء على مؤشرات المردودية سيدخل المؤسسات التعليمية في منطق التدبير المقاولاتي والارتكاز على المؤشرات الكمية.

المفروض أن من مسؤولية المنظومة توفير الجودة للجميع.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

أعتقد السيد الوزير كان جاوب على هاذ التعديل، ولكن رأيكم السيد الوزير فهاذ التعديل؟

السيد وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة:

التعديل غير مقبول.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

إذن بما أنه غير مقبول، غادي نرجع للمادة الأصلية كيف جات فالنص اللي هي 106 للتصويت عليها:

إذن غادي نرجعو **للمادة 106**: (كما وردت من مجلس النواب)

الموافقون= 23؛

المعارضون= 02؛

الممتنعون= 00.

إذن غادي ننتقلو **للمادة 107**: (كما وردت من مجلس النواب)

الموافقون: بالإجماع.

كذلك **المادة 108**: (كما وردت من مجلس النواب) دون أن يقع فيها تعديل في اللجنة.

الموافقون: بالإجماع.

المادة 109: (كما وردت من مجلس النواب) ولم يقع فيها تعديل في اللجنة.

الموافقون= 23؛

المعارضون= 02؛

الممتنعون= 00.

المادة 110: (كما عدلتها اللجنة)

الموافقون: بالإجماع.

المادة 111: (كما وردت من مجلس النواب)

الموافقون: بالإجماع.

المادة 112:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 113: (كما وردت من مجلس النواب)

إذن التصويت غنخليوه حتى اللاخراني نشوف التعديل اللي جا من الكونفدرالية الديمقراطية للشغل والذي يحمل رقم 33.

المستشارة السيدة فاطمة زكاغ:

بالنسبة للتعديل ف**المادة 113**، هو تماشيا مع جميع التعديلات والتوجه ديال والموقف ديال مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، فيما يخص هاذ القانون، فاحنا كنقترحو الإبقاء على القانون رقم 06.00 بمثابة النظام الأساسي للتعليم المدرسي الخصوصي قائم الذات، مع تعديله بما يسمح بالمنافسة في إطار الشفافية والاعتماد على الذات.

وبالتالي كنقترحو الحذف ديال هاذ القانون رقم 06.00 بمثابة النظام الأساسي للتعليم المدرسي الخصوصي الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.00.202 بتاريخ 15 من صفر1421 (19 ماي 2000)، كنقترحو الحذف ديال هاذ العارضة من هاذ المادة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

الكلمة لكم السيد الوزير، **المادة 113** التعديل ديال الكونفدرالية.

السيد وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة:

التعديل غير مقبول.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

تشبثو؟

إذن غادي نعرض **التعديل** للتصويت:

الموافقون= 04؛

المعارضون= 17؛

الممتنعون= 06.

غادي الآن، بما أن التعديل ترفض، إذن غادي نرجع **للمادة 113** كما وردت علينا من مجلس النواب.

المادة 113: (كما وردت من مجلس النواب)

الموافقون= 22؛

المعارضون= 02؛

الممتنعون= 00.

الآن غادي **نعرض مشروع القانون برمته** للتصويت:

المو افقون= 21؛

المعارضون= 05؛

الممتنعون= 06.

إذن، **و افق مجلس المستشارين على مشروع قانون رقم 59.21 يتعلق بالتعليم المدرسي**.

وشكرا للسيد الوزير وللأمين.

ورفعت الجلسة.

الملحق: المداخلات المسلمة مكتوبة لرئاسة الجلسة.

مداخلة الفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية في مناقشة مشروع القانون 59.21 المتعلق بالتعليم المدرسي والذي هو مشروع يُفترض فيه أن يؤسس لمدرسة الإنصاف والجودة وتكافؤ الفرص، لكنه يأتي، للأسف، في سياق تعليمي مأزوم، وفي ظل واقع مدرسي يعكس اتساع الفجوة بين الخطاب الإصلاحي والنتائج الفعلية

على الأرض.

نناقش قانون التعليم المدرسي، لا في زمن الاستقرار التربوي، بل في زمن الاكتظاظ، والهدر المدرسي، وتراجع جودة التعلمات، وضرب الثقة في المدرسة العمومية.

السيد الوزير،

إن الفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية لا يعارض الإصلاح، بل يعارض إصلاحًا بلا ضمانات اجتماعية، وتشريعًا بلا رؤية مندمجة، وقانونًا يحمّل الأسر مسؤولية فشل السياسات العمومية بدل مساءلة اختيارات الدولة.

إن هذا المشروع، في صيغته الحالية، يعكس منطق التدبير أكثر مما يعكس منطق الحق.

يتحدث عن الإلزام، لكنه لا يضمن شروطه.

يتحدث عن الجودة، دون أن يحسم في عدالة التوزيع المجالي للموارد.

ويتحدث عن الحكامة، دون ربط واضح بالمحاسبة والنجاعة التربوية.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

كيف يمكن الحديث عن إلزامية التعليم في الوقت الذي تعجز فيه المدرسة العمومية عن استيعاب جميع التلاميذ في ظروف لائقة؟

كيف تلزم الأسر، في القرى والهوامش والمناطق الجبلية دون توفير نقل مدرسي منتظم، أو داخليات كافية، أو مدرسين مستقرين؟

وأي منطق هذا الذي يقارب الهدر المدرسي بمنطق العقوبة بدل المعالجة الاجتماعية؟

إننا نرى، وبقلق بالغ، أن المشروع لا يقطع بشكل صريح مع منطق التفاوت بين التعليم العمومي والخصوصي، بل يترك الباب مواربًا أمام تكريس مدرسة بسرعتين:

مدرسة عمومية مثقلة بالخصاص، ومدرسة خاصة تُنظم بمنطق السوق أكثر مما تُؤطر بمنطق المرفق العمومي.

السيد الوزير،

التعليم ليس خدمة إدارية، بل حق دستوري، وليس مجالًا للضبط الزجري، بل فضاءً للعدالة الاجتماعية.

وأي قانون لا يجعل من المدرسة العمومية أولوية سياسية وميزانياتية واضحة، هو قانون لا يعالج أصل الأزمة، بل يعيد إنتاجها بصيغ قانونية جديدة.

إن الفريق الاشتراكي يعتبر أن هذا المشروع، رغم بعض إيجابياته، يفتقر إلى:

- تصور واضح لحماية المدرسة العمومية؛
- آليات حقيقية للحد من الهدر المدرسي؛
- وضمانات اجتماعية للأسر الهشة؛
- وربط فعلي بين الإلزام والمسؤولية العمومية للدولة.

وعليه، فإننا نؤكد أن إصلاح التعليم لا يكون بالنصوص وحدها، ولا بالشعارات، ولا بنقل عبء الفشل إلى المجتمع، بل بإرادة سياسية شجاعة تجعل من التعليم العمومي قضية سيادية، ومن الإنصاف التربوي أساسًا للتنمية والديمقراطية.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

محضر الجلسة رقم 266

التاريخ: الإثنين 6 شعبان 1447هـ (26 يناير 2026م).

الرئاسة: السيد محمد ولد الرشيد، رئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: ساعة وخمس دقائق، ابتداء من الساعة العاشرة والدقيقة العشرين صباحا.

جدول الأعمال: انتخاب عضو واحد بالمحكمة الدستورية.

رئيس مجلس المستشارين، السيد محمد ولد الرشيد:

بسم الله الرحمن الرحيم

قبل أن نبدأ الجلسة، أود باسمكم جميعا أن أرحب بضيوف مجلسنا الكرام، السيد "بيدرو هاسيس باربا"، نائب رئيس مجلس النواب المكسيكي والأمين العام لنقابة الكونفدرالية المستقلة لعمال وموظفي المكسيك، والسيدات والسادة أعضاء الوفد البرلماني المرافق له، الذين يتابعون معنا أشغال هذه الجلسة بمعية السيد رئيس فريق الاتحاد المغربي للشغل بالمجلس.

ونتمنى لكم زيارة موفقة للمملكة المغربية.

بسم الله الرحمن الرحيم

أعلن عن افتتاح الجلسة.

حضرات السيدات والسادة المستشارات والمستشارين المحترمين، أيها الحضور الكريم،

طبقا لأحكام الفصل 130 من الدستور، ومقتضيات القانون التنظيمي رقم 066.13 المتعلق بالمحكمة الدستورية، ولا سيما المواد الأولى و3 و12 و13 منه، والمواد من 341 إلى 346 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لانتخاب عضو واحد بالمحكمة الدستورية في إطار تجديد ثلث أعضاء هذه المحكمة.

وقبل أن نمر إلى عملية الانتخاب، أخبر المجلس الموقر بأن مكتب المجلس قد توصل في 22 دجنبر 2025 بإحاطة من السيد رئيس المحكمة الدستورية، بشأن تاريخ انتهاء مدة انتداب العضو المنتخب من قبل مجلس المستشارين في هذه المحكمة السيد "محمد الأنصاري"، وذلك في 4 أبريل 2026.

وتبعا لذلك، اتخذ مكتب المجلس عددا من الإجراءات والترتيبات الإعدادية لانتخاب عضو واحد بالمحكمة الدستورية في إطار تجديد ثلث أعضاء هذه المحكمة، بالتشاور مع مجلس النواب، وقد مر ذلك بعدد من الخطوات التحضيرية التي نجملها كالآتي:

- أولا، صدور قرار مكتب رقم 8/1/2026 بتاريخ 5 يناير 2026، يتعلق بفتح باب الترشيحات أمام جميع الفرق والمجموعات بالمجلس لانتخاب عضو واحد بالمحكمة الدستورية، ويحدد كيفيات وشروط الترشيح؛

- تحديد أجل إيداع الترشيحات من يوم الثلاثاء 6 يناير 2026 إلى يوم الثلاثاء 13 يناير 2026 على الساعة الثالثة بعد الزوال؛

- حصر مكتب المجلس للترشيح المستوفى للشروط المنصوص عليها في الفصل 130 من الدستور، وتحديد تاريخ عقد جلسة الانتخاب يوم الإثنين 26 يناير 2026 في اجتماعه المنعقد يوم الإثنين 19 يناير 2026؛

- توزيع ملف المترشح على جميع أعضاء المجلس في 19 يناير 2026، أي قبل 48 ساعة من موعد انعقاد جلسة اليوم المخصصة للانتخاب، وقد تضمنت الوثائق المنصوص عليها في المادة 343 من النظام الداخلي للمجلس، أهمها السيرة الذاتية للمترشح والمؤهلات والخبرات التي يتوفر عليها؛

- تنظيم جلسة الانتخاب في اجتماع ندوة الرؤساء المنعقدة في 21 يناير 2026.

وللإشارة، فإن مكتب المجلس توصل بملف ترشيح وحيد داخل الأجل المحدد في قرار فتح باب الترشيحات للسيد "عبد الحفيظ أدمينو"، تقدم به الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية بالمجلس.

وتبعا لذلك، تم فحص ودراسة ملف المترشح وفق الشروط المنصوص عليها في الدستور والقانون التنظيمي رقم 066.13 يتعلق بالمحكمة الدستورية، ووفق الكيفيات الواردة في النظام الداخلي لمجلس المستشارين وفي قرار مكتب المجلس بشأن فتح باب الترشيحات، قرر مكتب المجلس بناء على ذلك قبول ترشيح "عبد الحفيظ أدمينو" وتقديمه لهذه الجلسة العامة التي يخصصها المجلس لانتخاب عضو واحد بالمحكمة الدستورية.

وأذكر السيدات والسادة أعضاء المجلس، بأن الفصل 130 من الدستور ينص على أن التصويت يكون بالاقتراع السري وبأغلبية ثلثي الأعضاء الذين يتألف منهم المجلس.

والآن سأعرض بعض التوضيحات حول سير عملية التصويت تتعلق بالترتيبات التي تم الاتفاق بشأنها في اجتماع ندوة الرؤساء، وذلك كما يلي:

- يدخل عضو المجلس إلى المعزل قصد ممارسة حقه في التصويت بعد استلامه ظرف وورقة التصويت من السادة الأمناء وتوقيعه في لائحة المصوتين؛

- توضع علامة التصويت في الخانة المخصصة لذلك على ورقة التصويت، ثم توضع الورقة في الظرف ثم في صندوق الاقتراع الشفاف.

ويعتبر لاغيا كل ظرف يحتوي أكثر من ورقة تصويت واحدة، وكل

ظرف فارغ أو ورقة تصويت فارغة أو الأوراق التي لا تحمل ختم المجلس أو أي علامة من شأنها أن تؤثر على مبدأ سرية التصويت.

والآن أطلب من المجلس الموقر اختيار ثلاثة (3) أعضاء من غير المنتمين للفريق الذي اقترح المترشح وذلك لمتابعة عملية التصويت برمتها، فمن يتطوع لهذه المهمة؟

يالاه تفضلوا السادة المستشارين؟

تفضل السيد المستشار المحترم عدي ويحي؛

تفضل السيد المستشار المحترم عبد الإله السيبة؛

تفضل السيد المستشار المحترم خالد السطي.

وأطلب من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، الذي اقترح المترشح، انتداب عضو عنه لتتبع عملية التصويت.

تفضل السيد المستشار المحترم أحمد لخريف.

وأذكر باسم المترشح الذي قدمه مجلس المستشارين، وهو السيد "عبد الحفيظ أدمينو".

وقبل الشروع في عملية التصويت، أطلب من السيد الأمين التأكد من تطابق عدد الأظرفة وعدد أوراق التصويت مع عدد الأعضاء الذي يتألف منهم المجلس، في تاريخ اليوم وهو 120 عضوا.

السادة الأمناء.

أمين المجلس، السيد محمد رضى الحميني:

شكرا السيد الرئيس.

التطابق في عدد الأظرفة وعدد اللوائح محترم.

رئيس مجلس المستشارين، السيد محمد ولد الرشيد:

والآن سأتولى تقديم بطاقة مركزة عن السيرة الذاتية للمترشح، مع العلم أنه قد تم توزيع معلومات مفصلة عن السيرة الذاتية والإنتاجات العلمية للمترشح على جميع أعضاء المجلس، كما أسلفت، يوم الاثنين 19 يناير 2026.

إذن، المترشح الذي قدمه مكتب مجلس المستشارين لعضوية المحكمة الدستورية، هو السيد "عبد الحفيظ أدمينو"، المزداد في 26 نونبر 1972 بإقليم وزان، حاصل على الإجازة في القانون العام من جامعة محمد الخامس بمدينة الرباط سنة 1994، حاصل على شهادة دبلوم الدراسات العليا في علم السياسة من جامعة محمد الخامس بالرباط سنة 1995، ثم شهادة دبلوم الدراسات العليا في القانون الإداري وعلم الإدارة من جامعة محمد الخامس بالرباط سنة 1996، ثم الدكتوراه في القانون العام من جامعة محمد الخامس بالرباط سنة 2002.

يعمل المترشح، منذ سنة 2004، أستاذا للقانون العام بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بالسويسي بجامعة محمد الخامس في الرباط.

إضافة إلى ذلك، شغل المترشح مسؤوليات إدارية: كمدير العلاقات مع البرلمان بالوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني من 11 شتنبر 2009 إلى يناير 2015، ثم رئيس شعبة القانون العام بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية السويسي الرباط منذ سنة 2019 إلى 2023.

كما عمل المترشح أستاذا زائرا بعدد من مؤسسات التعليم العالي منذ سنة 1999.

ونشر أيضا، عددا من الدراسات والبحوث، وله عدد من المساهمات والمشاركات العلمية في مجال الدراسات القانونية.

الآن، أعلن عن الشروع في عملية التصويت، وأعطي الكلمة للسيد الأمين للمناداة على السيدات والسادة المستشارين، ليتفضلوا للتصويت واحدا، واحدا.

السيد الأمين، إيلا اسمحت تسبق الاتحاد المغربي للشغل، لأنهم ما زال يرافقوا الوفد المكسيكي.

تفضل السيد الأمين.

أمين المجلس، السيد محمد رضى الحميني:

1. السيد معصيد ميلود؛
2. السيد نور الدين سليك؛
3. السيدة مينة حمداني؛
4. السيدة زهرة محسين؛
5. السيدة فاطمة الإدريسي؛
6. السيدة مريم الهلواني؛
7. السيد بوشعيب علوش؛
8. السيد لحسن حداد؛
9. السيد الحسني علوي مولاي إدريس؛
10. السيد الكيحل عبد القادر؛
11. السيد اباحنيني محمد؛
12. السيد أبرشان عبد الحميد؛
13. السيد ابليلا مولاي عبد الرحمان؛
14. السيد ابن كيران محمد زكرياء؛
15. السيد احميميد أحمد؛

16. السيد أخراز إبراهيم؛
17. السيد أخشيشين أحمد؛
18. السيد أدبدا شيخ أحمدو؛
19. السيد أشن بوجمعة؛
20. السيد أشن عبد الله؛
21. السيد أعبيد أبوبكر؛
22. السيد أكناو مولاي مسعود؛
23. السيد الأنصاري عبد اللطيف؛
24. السيد البارودي أمين عباس؛
25. السيد البرنيشي خليد؛
26. السيد البكوري محمد؛
27. السيد الجماني سيدي صلوح؛
28. السيد الجماني سيدي المختار؛
29. السيدة الحساني فاطمة؛
30. السيد الحسناوي لحسن؛
31. السيد الدحماني المصطفى؛
32. السيد الدريسي عبد الرحمان؛
33. السيدة الزمزامي شيماء؛
34. السيد السباعي مبارك؛
35. السيد خالد السطي؛
36. السيد السيبة عبد الإله؛
37. السيد الطرمونية عثمان؛
38. السيد عالوي سماعيل؛
39. السيد العلوي الاسماعيلي مولاي المصطفى؛
40. السيد العلوي محمد يوسف؛
41. السيدة هند الغزالي؛
42. السيد زيدوح محمد؛
43. السيد الفيلالي علي؛
44. السيد القندوسي إدريس؛
45. السيد خلهن الكرش؛
46. السيد اللبار عبد السلام؛
47. السيد المخلص الحسين؛
48. السيد المرابط الخمار؛
49. السيد الموساوي السالك؛
50. السيد الموساوي سيدي الطيب؛
51. السيد الميسوري مصطفى؛
52. السيد جواد الهلالي؛
53. السيد الهمس عبد الكريم؛
54. السيد الوردي جمال؛
55. السيد الويداني طارق؛
56. السيد اليزيدي نبيل؛
57. السيد أملوك المدني؛
58. السيد بوسلخن محمد عزيز؛
59. السيد أهل بابا حمة؛
60. السيد أوراغ الهادي؛
61. السيد آيت اصحا لحسن؛
62. السيد آيت ميك كمال؛
63. السيد ايذي يوسف؛
64. السيد عابد بادل؛
65. السيد يحفظو براي؛
66. السيد برنيشي سعيد؛
67. السيدة صفية بلفقيه؛
68. السيد بلقشور عبد السلام؛
69. السيد بن الطالب الحبيب؛
70. السيد بن خالد كمال؛
71. السيدة بن خير هناء؛
72. السيد بن فقيه محمد؛
73. السيد بنجلون يوسف؛
74. السيد يحفظه بنمبارك؛
75. السيد بودس محمد؛
76. السيد بولعيش محمد؛
77. السيد حرمة المخلول محمد؛

78. السيد حفظي عبد الإله؛
79. السيد حلمي محمد؛
80. السيد حنين محمد؛
81. السيد حيضر عبد الإله؛
82. السيدة خورتال فتيحة؛
83. السيدة فاطمة زكاغ؛
84. السيدة سليمة زيداني؛
85. السيدة فاطمة سعدي؛
86. السيد عبد القادر سلامة؛
87. السيد شاكر سعيد؛
88. السيد إبراهيم شكيلي؛
89. السيد حسن شميس؛
90. السيد شهيد عبد الكريم؛
91. السيد صبحي محمد؛
92. السيد كمال صبري؛
93. السيد بنمسعود محمد سالم؛
94. السيد المختار صواب؛
95. السيد عتمون المهدي؛
96. السيد محمود عرشان؛
97. السيدة لبنى علوي؛
98. السيد عمار بوشعيب؛
99. السيد محمد عموري؛
100. السيد قديري فؤاد؛
101. السيد لخريف أحمد؛
102. السيدة لفحل محجوبة؛
103. السيدة جليلة مرسلي؛
104. السيد مستقيم عبد اللطيف؛
105. السيد مشارك مصطفى؛
106. السيد مكاوي عبد الله؛
107. السيد مكنيف عزيز؛
108. السيد مكنيف محمد؛
109. السيد يونس ملال؛
110. السيد مهدب عزيز؛
111. السيد مهدي عبد الكريم؛
112. السيد النعم ميارة؛
113. السيدة نائلة مية التازي؛
114. السيد لحسن نازهي؛
115. السيد الحسين ودمين،
116. السيد ولد الرشيد سيدي الخليل؛
117. السيد ويحى عدي؛
118. السيد وافا عبد الرحمان؛
119. السيد الحميني محمد رضى؛
120. السيد ولد الرشيد سيدي محمد؛

بعد المناداة على جميع الأعضاء، أنادي مجددا على السيدات المستشارات والسادة المستشارون:

1. السيد أبرشان عبد الحميد؛
2. السيد أشن بوجمعة؛
3. السيد الجماني سيدي صلوح؛
4. السيدة هند الغزالي؛
5. السيد الحسين مخلص؛
6. السيد جواد الهلالي؛
7. السيد اليزيدي نبيل؛
8. السيد عابد بادل؛
9. السيد سعيد برنيشي؛
10. السيدة صفية بلفقيه؛
11. السيد عبد السلام بلقشور؛
12. السيد بن فقيه محمد؛
13. السيد شاكر سعيد؛
14. السيد عتمون المهدي؛
15. السيد عمار بوشعيب؛
16. السيد محمد عموري؛
17. السيدة مرسلي جليلة؛

18. السيد عبد اللطيف مستقيم؛

19. السيد مصطفى مشارك؛

20. السيد عبد الله مكاوي؛

21. السيد يونس ملال؛

22. السيد مهدي عبد الكريم؛

23. السيد النعم ميارة.

شكرا السيد الرئيس.

لقد تم استدعاء جميع المستشارين والمستشارات المحترمين.

شكرا.

رئيس مجلس المستشارين، السيد محمد ولد الرشيد:

شكرا السيد الأمين.

قبل الإعلان عن اختتام عملية التصويت، هل صوت جميع السيدات والسادة المستشارين؟

إذن صوت الجميع.

بعد تصويت أعضاء المجلس الحاضرين، أعلن عن انتهاء عملية تصويت مجلس المستشارين لانتخاب عضو واحد بالمحكمة الدستورية.

وأطلب من السيد الأمين القيام بفتح صندوق الاقتراع واحتساب عدد الأظرفة ومقارنتها مع عدد المصوتين الموقعين على اللائحة، وأن يخبر الرئاسة بعدد المصوتين.

أمين المجلس، السيد محمد رضى الحميني:

1؛ 2؛ 3؛ 4؛ 5؛ 6؛ 7؛ 8؛ 9؛ 10؛ 11؛ 12؛ 13؛ 14؛ 15؛ 16؛ 17؛ 18؛ 19؛ 20؛ 21؛ 22؛ 23؛ 24؛ 25؛ 26؛ 27؛ 28؛ 29؛ 30؛ 31؛ 32؛ 33؛ 34؛ 35؛ 36؛ 37؛ 38؛ 39؛ 40؛ 41؛ 42؛ 43؛ 44؛ 45؛ 46؛ 47؛ 48؛ 49؛ 50؛ 51؛ 52؛ 53؛ 54؛ 55؛ 56؛ 57؛ 58؛ 59؛ 60؛ 61؛ 62؛ 63؛ 64؛ 65؛ 66؛ 67؛ 68؛ 69؛ 70؛ 71؛ 72؛ 73؛ 74؛ 75؛ 76؛ 77؛ 78؛ 79؛ 80؛ 81؛ 82؛ 83؛ 84؛ 85؛ 86؛ 87؛ 88؛ 89؛ 90؛ 91؛ 92؛ 93؛ 94؛ 95؛ 96؛ 97.

هو عدد المصوتين: 97 مصوت و23 غائب.

رئيس مجلس المستشارين، السيد محمد ولد الرشيد:

شكرا.

إذن عدد المصوتين هو 97.

الآن أطلب الشروع في عملية فرز الأصوات:

أمين المجلس، السيد محمد رضى الحميني:

عدد الأوراق الملغاة: 1، 2، 3، 4، 5، 6: 6 ديال الأوراق.

- عدد الأوراق المعتبرة صحيحة: 91؛

- عدد الأصوات المعبر عنها: 97؛

- عدد الأوراق الملغاة: 6؛

- عدد الأوراق المتنازع بشأنها: 00.

شكرا السيد الرئيس.

رئيس مجلس المستشارين، السيد محمد ولد الرشيد:

شكرا.

أعلن عن نتيجة الاقتراع:

- عدد الأوراق الملغاة: 6؛

- عدد الأوراق المعتبرة صحيحة: 91؛

- عدد الأوراق المتنازع بشأنها: 00.

إذن **حصل المترشح "عبد الحفيظ أدمينو"، على 91 صوتا.**

وبالتالي، **أعلن عن انتخاب مجلس المستشارين للسيد "عبد الحفيظ أدمينو"، عضوا بالمحكمة الدستورية، بعد حصوله "على 91 صوتا"، وهو عدد يفوق ثلثي الأعضاء الذين يتألف منهم مجلس المستشارين.**

وبهذه المناسبة، أتقدم بالتهنئة للسيد "عبد الحفيظ أدمينو"، وأتمنى له التوفيق في مهمته الجديدة.

شكرا لكم جميعا.

ورفعت الجلسة.

الملحق: أعضاء مجلس المستشارين

الحاضرون في الجلسة العامة المخصصة لانتخاب عضو واحد بالمحكمة الدستورية

- الإثنين 26 يناير 2026 -

1. حداد لحسن	حاضر
2. الحسني علوي مولاي ادريس	حاضر
3. الكيحل عبد القادر	حاضر
4. اباحنيني محمد	حاضر
5. أبرشان عبد الحميد	غائب

6. ابليلا مولاي عبد الرحمان	حاضر
7. ابن كيران محمد زكرياء	حاضر
8. احميميد أحمد	حاضر
9. أخراز إبراهيم	حاضر
10. اخشيشين أحمد	حاضر
11. ادبدا شيخ احمدو	حاضر
12. أشن بوجمعة	غائب
13. أشن عبد الله	حاضر
14. أعبيد أبوبكر	حاضر
15. أكناو مولاي مسعود	حاضر
16. الادريسي فاطمة	حاضر
17. الأنصاري عبد اللطيف	حاضر
18. البارودي امين عباس	حاضر
19. البرنيشي خليد	حاضر
20. البكوري محمد	حاضر
21. الجماني سيدي صلوح	غائب
22. الجماني سيدي مختار	حاضر
23. الحساني فاطمة	حاضر
24. الحسناوي لحسن	حاضر
25. الدحماني المصطفى	حاضر
26. الدريسي عبد الرحمان	حاضر
27. الزمزامي شيماء	حاضر
28. السباعي امبارك	حاضر
29. السطي خالد	حاضر
30. السيبة عبد الاله	حاضر
31. الطرمونية عثمان	حاضر
32. العالوي سماعيل	حاضر
33. العلوي الاسماعيلي مولاي المصطفى	حاضر
34. العلوي محمد يوسف	حاضر
35. الغزالي هند	غائبة
36. الفيلالي علي	حاضر
37. القندوسي ادريس	حاضر
38. الكرش خليهن	حاضر
39. اللبار عبد السلام	حاضر
40. المخلص الحسين	غائب
41. المرابط الخمار	حاضر
42. الموساوي السالك	حاضر
43. الموساوي سيدي الطيب	حاضر
44. الميسوري مصطفى	حاضر
45. الهلالي جواد	غائب
46. الهلواني مريم	حاضر
47. الهمس عبد الكريم	حاضر
48. الوردي جمال	حاضر
49. الويداني طارق	حاضر
50. اليزيدي نبيل	غائب
51. أملوك المداني	حاضر
52. اهل بابا حمة	حاضر
53. أوراغ الهادي	حاضر
54. آيت اصحا لحسن	حاضر
55. آيت ميك كمال	حاضر
56. أيذي يوسف	حاضر
57. بادل عابد	غائب
58. براي يحفظو	حاضر
59. برنيشي سعيد	غائب
60. بلفقيه صفية	غائب
61. بلقشور عبد السلام	غائب
62. بن الطالب الحبيب	حاضر
63. بن خالد كمال	حاضر
64. بن خير هناء	حاضر
65. بن فقيه محمد	غائب
66. بنجلون يوسف	حاضر
67. بنمبارك يحفظه	حاضر
68. بودس محمد	حاضر
69. بوسلخن محمد عزيز	حاضر
70. بولعيش محمد	حاضر
71. حرمة المخلول محمد	حاضر
72. حفظي عبد الاله	حاضر
73. حلمي محمد	حاضر
74. حمداني مينة	حاضر
75. حنين محمد	حاضر
76. حيضر عبد الاله	حاضر
77. خورتال فتيحة	حاضر
78. زكاغ فاطمة	حاضر
79. زهرة محسين	حاضر
80. زيداني سليمة	حاضر
81. زيدوح محمد	حاضر
82. سعدي فاطمة	حاضر
83. سلامة عبد القادر	حاضر

84. سليك نورالدين	حاضر
85. شاكر سعيد	غائب
86. شكيلي إبراهيم	حاضر
87. شميس حسن	حاضر
88. شهيد عبد الكريم	حاضر
89. صبحي محمد	حاضر
90. صبري كمال	حاضر
91. صواب المختار	حاضر
92. عتمون المهدي	غائب
93. عرشان محمود	حاضر
94. علوش بوشعيب	حاضر
95. علوي لبنى	حاضر
96. عماربوشعيب	غائب
97. عموري محمد	غائب
98. قديري فؤاد	حاضر
99. لخريف أحمد	حاضر
100. لفحل محجوبة	حاضر
101. مرسلي جليلة	غائبة
102. مستقيم عبد اللطيف	غائب

103. مشارك مصطفى	غائب
104. مكاوي عبد الله	غائب
105. مكنيف عزيز	حاضر
106. مكنيف محمد	حاضر
107. ملال يونس	غائب
108. مهدب عزيز	حاضر
109. مهدي عبد الكريم	غائب
110. ميارة النعم	غائب
111. مية التازي نائلة	حاضر
112. نازهي لحسن	حاضر
113. ودمين الحسين	حاضر
114. ولد الرشيد سيدي الخليل	حاضر
115. ويحيى عدي	حاضر
116. بنمسعود محمد سالم	حاضر
117. معصيد ميلود	حاضر
118. و افا عبد الرحمان	حاضر
119. الحميني محمد رضى	حاضر
120. ولد الرشيد سيدي محمد	حاضر